

مَعْرِضُ غَرِيبِ الْحَلِيقِ وَالْأَشْرَاهِ
وَالْأَسْتِثْنَاءِ بِالْحَلِيقِ فِي الْبَلَاغَةِ وَالنَّحْوِ

تأليف
الدكتور السيد الشيرقاوي

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

أصل هذه الدراسة رسالة لنيل
درجة الدكتوراه من كلية الآداب جامعة عين شمس ،
أجيزت بمرتبة الشرف الأولى
فى سنة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م .

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

رقم الإيداع ١٧٣١١/٢٠٠٠
الترقيم الدولى
I.S.B.N 977 - 5046 - 83 - 1

الشركة الدولية للطباعة

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

٠١١/٣٣٨٢٤٢ - ٣٣٨٢٤١ - ٣٣٨٢٤٠ : 

e-mail: pic@6oct.ie-eg com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم النبيين محمد وآله وصحبه ومن تبعه
ياحسان إلى يوم الدين .

وبعد فإن علوم اللغة العربية والتراث المدون بها يحتاجان دائما إلى البحث
المتخصص الذى يسهم فى فهم قضاياهما والاستفادة من عطائهما المستمر الذى
يمثل الأصل والمركز الذى ننطلق منه فى صنع حاضرنا وما نرجوه لأمتنا بإذن الله
تعالى .

وقد كانت قضية الاستشهاد بالحديث فى اللغة والنحو واحدة من أهم هذه
القضايا التى تتعلق بعلوم العربية والتراث العربى وبخاصة نصوص الحديث الشريف
والأثر . وقد درست القضية فى الغالب فى سياق كلام النحاة عن الشواهد التى
يستخدمونها ، وصدرت فيها أحكام عامة ، مما دفعنى إلى دراسة هذه القضية من
منطلقات أساسية منها :

الاهتمام بمعرفة مناهج مؤلفى غريب الحديث والأثر فى التأليف والاستشهاد
بنصوص الحديث ، لأنهم يعدون طبقة متميزة من علماء العربية المتعمقين فى علوم
اللغة وعلوم الحديث .

ومن هذه المنطلقات فهم وجهة نظر علماء الحديث فى القضية لأنهم أفنوا
أعمارهم فى هذا الفن فلا بد أن يكون لأفكارهم وأفهامهم ما يفيد فى هذه
الدراسة .

وكذلك محاولة فهم مناهج البحث وأدواته التى كانت سائدة فى فترة تأسيس
النحو العربى وكيف أثرت فى بناء طرق الاستشهاد وبخاصة عند البصريين . ومن
ثم فقد جاءت الدراسة فى بايين يحتوى كل منهما على مبحثين رئيسيين :

أما الباب الأول فقد تناول في الفصل الأول مفهوم الغرابة وما يتعلق بالغريب من المباحث عند بعض المحققين من دارسى علوم القرآن الكريم ، حيث تتبع البحث علاقة مفهوم الغريب بفهم المفسر وإمامه بالعلوم العربية والإسلامية وقدرته على تتبع السياق . وكذلك كان مفهوم الغريب عند المحدثين وأصحاب معاجم غريب الحديث والأثر ، يرتبط بفهم ما بُعد أو غمض أو أشكل من المعنى ، كما ناقش هذا الفصل مسألة الاستعمال وأثره ، وتطرق الفساد إلى العربية فى ضوء مفهوم التطور اللغوى فى الدراسات اللغوية الحديثة على وجه الإجمال . كما تطرق هذا الفصل إلى مفهوم الغريب عند اللغويين العرب وأصحاب المعاجم اللغوية وما أشار إليه بعضهم من علاقة الغريب بما ضاع من كلام العرب وما خفى على الناس لجهلهم به ، وكذلك ظاهرة طروء المعنى واستحداثه واقتضاب معاني لم تسمع من قبل ، تلك الظاهرة التى عولجت فى سياق الدراسات الدلالية عند السلف من اللغويين والمحدثين وبخاصة ما يتصل منها بما ورد عن رسول الله ﷺ من ألفاظ لم تسمع من قبل . وكذلك ما قامت به معاجم غريب الحديث والأثر من تتبع للدلالات التى وردت فى شرحها لتتبع الحديث مما أدى إلى الحفاظ على نصوص الحديث وحراستها من تطرق التحريف والتصحيف إليها ، وما اهتم به مصنفو هذه المعاجم من تمحيص للروايات ، كما قدم هذا الفصل أمثلة من الألفاظ التى وردت فى متون الحديث وحراستها معاجم الغريب ، ولكنها تعرضت للتطور والتغير على ألسنة العوام . واهتم الفصل الثانى بدراسة مناهج التأليف فى معاجم غريب الحديث والأثر حيث انحصرت أهمها فى ثمانية مناهج ، كما تضمن الفصل قائمة بما ألف فى معاجم غريب الحديث والأثر من الكتب المخطوطة أو المطبوعة أو التى وصل إلينا أخبار عنها ، وفى مفتتح القائمة تفصيل للمنهج الذى اتبع فى ترتيبها .

وفى الباب الثانى تناولت الدراسة فى الفصل الأول أهم المؤثرات التى أدت إلى إقلال النحاة من الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو ، وقد تبين من دراسة مناهج الاستشهاد فى معاجم غريب الحديث والأثر أن مؤلفى هذه المعاجم يستشهدون بالحديث فى قضايا اللغة كثيرا ، أما الاستشهاد به فى قضايا النحو فقد

أوردت هذه الدراسة عددا من الأمثلة لذلك اتضح منها أنهم استشهدوا به لكن بصورة أقل من استشهداهم بغيره من النصوص كما فعل النحاة ، ولم يتركوا الاستشهاد به رأسا كما شاع عند بعض الدارسين . كما تبين فى هذه الدراسة أن بعض العلماء من السلف قد أشاروا إلى وجود غَبْنٍ فيما يتصل بالاستشهاد بالحديث ، وبتتبع البناء الفكرى لمؤسسى النحو العربى اتضح أن مدرسة البصرة التى قامت بالدور الرئيسى فى تأسيسه كانت ميدانا للدراسات العقلية وصراع الفرق الكلامية وكان منهج المتكلمين فى البحث والنظر ، مدعما بما أرساه الفقهاء ، هو المنهج السائد فى هذه الفترة بين البصريين وقد ظهرت آثاره فى الأخذ بالقياس والتعليل والتمارين غير العملية فى النحو ، وفيما يتصل بالنصوص والشواهد فقد كان للمعتزلة - الذين كان لهم مدّ وانتشار فى هذه الفترة - أصحاب ميل إلى الأخذ بالمعقول وترك التعامل مع الحديث إلا إذا وافق ما ذهبوا إليه ، كما حدث صدام بينهم وبين المحدثين ونشأت جفوة بينهما ، كما حدثت بعض الأخطاء المنهجية عند طرفى الخصومة ، كل ذلك وغيره أدى إلى ظاهرة إقلال النحاة من الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو .

وفى الفصل الثانى تناولت الدراسة آراء العلماء فى الاستشهاد بالحديث فى اللغة والنحو وسمات الحديث الصالح لذلك الاستشهاد ، ولما كان أهم ما يستند إليه المانعون دعوى الرواية بالمعنى فى نصوص الحديث ودعوى كثرة اللحن والخطأ فيها تناولت الدراسة هاتين القضيتين مستفيدة من معطيات دراسة مناهج التأليف فى معاجم غريب الحديث والأثر وما اتضح فيها من التركيز على التحقيق والتحرى فى مؤلفات أصحابها وعند المحدثين عموما .

كما تناولت الدراسة قضية الرواية وصلتها بتدوين الحديث فى المرحلة الرسمية فى مطلع القرن الثانى الهجرى وكذلك ظاهرة تمحيص الروايات وتتبع اللحن والتصحيح فى كتب الحديث ومتونه . وكان الحديث الصحيح بسماته المعتمدة أساسا على الضبط اللغوى والحرص على سلامة المتن من التغيير أساسا لما ذهب إلىه الدراسة من أن الحديث الصحيح يصلح للاستدلال به فى النحو واللغة .

وإذا كان من باب أداء الأمانة أن أشكر الذين ساعدوني في إنجاز هذه الدراسة
فإنى أخص منهم أستاذى الدكتور رمضان عبد التواب لما قدمه من النصح والتقويم
لهذه الدراسة فى كل مراحلها .

كما أشكر « مكتبة الخانجى » لعنايتها بما تنشر من فكر هذه الأمة وتراثها .
ثم إنى من قبلُ ومن بعدُ أتوجه إلى الله تعالى أن يصلح النية ويتقبل العمل
ويجعله خالصا لوجهه الكريم .

﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنبَأْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ .

السيد دسوقى إبراهيم الشرقاوى

البَابُ الْأَوَّلُ

الفصل الأول

مفهوم الغرابة

الفصل الأول : مفهوم الغرابة

يظهر معنى « الغرابة » ولفظ « الغريب » فى كثير من نصوص الحديث والأثر ، وفى بعض الأمثال والخطب ، وكذلك فى عدد من آيات الشعر .

ولا يخفى أن ما ورد فى متون الحديث والأثر حول مفهوم « الغرابة » يعد من أسبق ما ورد فى هذا الباب وأوثقه ، من ذلك : ما جاء فى حديث رسول الله ﷺ : « بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً ، فطوبى للغرباء »^(١) ، وجاء فى رواية الخطابى : « قيل : من هم يارسول الله ؟ قال : التُّرَاعُ من القبائل »^(٢) ، ثم قال الخطابى : « التُّرَاعُ : جمع تَزِيع ، وهو الغريب الذى تُزِع من أهله وعشيرته ... ونرى - والله أعلم - أنه أراد بذلك المهاجرين الذين هجروا ديارهم وأوطانهم إلى الله عز وجل »^(٣) . وجاء فى « النهاية » لابن الأثير : « أنه كان فى أول أمره كالغريب الوحيد الذى لا أهل عنده ، لقلّة المسلمين يومئذ ، وسيعود غريباً كما كان : أى يقل المسلمون فى آخر الزمان فيصيرون كالغرباء »^(٤) .

وفى « التهذيب » فى سياق شرح الحديث : « وإنما أراد أن أهل الإسلام حين بدأ كانوا قليلاً ، وهم فى آخر الزمان يقلون ، إلا أنهم أختيار »^(٥) .

(١) الحديث رواه الإمام مسلم فى صحيحه ٩٠/١ وفى مسند الإمام أحمد ٣٩٨/١ ؛ ٧٣/٤ والطبرانى فى المعجم الكبير ١٦٤/٦ ؛ ٢٥٦ وأسد الغابة فى ترجمة عبد الرحمن بن سَنَّة ٥٧/٣ وانظر جمع الجوامع للسيوطى ١٩١/١ ، وغريب الحديث للخطابى ١٧٤/١ والنهاية ٣٤٩/٣

(٢) غريب الحديث للخطابى ١٧٤/١ وراجع مسند الإمام أحمد ٣٩٨/١

(٣) غريب الحديث للخطابى ١٧٤/١ وما بعدها .

(٤) النهاية ٣٤٨/٣

(٥) تهذيب اللغة ١١٨/٨

ومن الأحاديث التي جاء فيها بعض مشتقات مادة (غ ر ب) بما تحمله من مضمون الغرابة ، حديث استشهاد حارثة ^(١) ، رضى الله عنه ، وأنه أصابه يوم « بدر سَهْمٌ غَرَبٌ » ^(٢) . قال أبو عبيد : « وهو السهم الذى لا يُعْرَفُ راميه » ^(٣) ، وقيل : « إذا أتاه من حيث لا يدري ، وقيل : إذا تعمد به غيره فأصابه » ^(٤) .

ومعنى « الخفاء » الذى يفهم من الشرح المتقدم ، من الأسس التى قامت عليها مادة (غ ر ب) ، كما هو مبين فيما سيأتى من الكلام عن مفهوم الغريب عند اللغويين .

ومن ذلك حديث عمر ، رضى الله عنه : « هل من مُغْرَبَةٍ خبير » ^(٥) ، قال أبو عبيد : « قوله : مغرّبة خبير ، بكسر الراء وفتحها ... أصله فيما نرى من الغرّب ، وهو البُعد » ^(٦) .

وقال ابن دريد : « ويقال : هل من مغرّبة خبير ، أى هل من خبير جاء من بُعد ، وأحسب أن اشتقاق الغريب من هذا » ^(٧) .

(١) راجع أسد الغابة ١/٢٢٤ - ٢٢٥

(٢) جاء حديث استشهاد حارثة رضى الله عنه فى البخارى كتاب الجهاد والسير ، وراجع فتح البارى ٦/٣١ ومسنَد الإمام أحمد ١/٢٢ والمعجم الكبير للطبرانى ٣/٢٣١ وأسَد الغابة ١/٢٢٤ ؛ ٢٢٥ وراجع غريب الحديث للخطابى ١/١٢٩ والفائق ٣/٦٢ وغريب الحديث لابن الجوزى ٢/١٤٨ والنهائة ٣/٣٥٠

(٣) غريب الحديث لأبى عبيد ٤/٣١٤

(٤) المحكم لابن سيده ٥/٢٩٩

(٥) رواه أبو عبيد فى غريب الحديث ٣/٢٧٨ وراجع الفائق ٣/٦١ وغريب الحديث لابن الجوزى ٢/١٤٩ والنهائة ٣/٣٤٩ والمحكم لابن سيده ٥/٢٩٨ وتهذيب اللغة ٨/١١٥ نقلًا عن أبى عبيد .

(٦) غريب الحديث لأبى عبيد ٣/٢٧٨ وانظر التكملة للصغانى ١/٢٢٦

(٧) جمهرة اللغة ١/٢٦٨

ومن المعانى الأساسية ، كذلك ، لمادة (غرب) : البغد ، وقد جاء فى حديث ابن عباس رضى الله عنهما ، فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾ ^(١) : « كانت الطير الأبايل مثل التى يقال لها عنقاء مغرب » ^(٢) .
وجاء فى كتاب « العين » : « والعنقاء المغرب ، ويقال المغربية ، وإغرابها فى طيرانها » ^(٣) .

وقال ابن سيده : « وعنقاء مغرب ، ومغرب ، وعنقاء مغرب ، على الإضافة عن أبى على : طائر عظيم يبعد فى طيرانه » ^(٤) .

ويدخل فى معنى البعد أيضا - كما ذكر الخطائى - كلمة « الغراب » التى وردت فى حديث مسلم القرشى ^(٥) قال : « شهدت مع النبى ﷺ حينما فقال لى : ما اسمك ؟ قلت : غراب . قال : لا ، بل أنت مُسَلِّمٌ » ^(٦) .

قال الخطائى : « لأنه من البعد والاعتراب عن الأبصار » ^(٧) .

وقال الراغب الأصبهانى : « والغراب سُمى لكونه مبعدا فى الذهاب » ^(٨) .
وشيوخ هذه المعانى المتعلقة « بالغرابة » ومادة (غرب) فى الأحاديث والآثار ، التى تقدمت أمثلة لها ، يدل على أن هذه المفاهيم كانت معروفة قبل الإسلام بالضرورة ، ومن شواهد ذلك فى الشعر الجاهلى :

(١) سورة الفيل ٣/١٠٥

(٢) راجع تفسير ابن كثير ٥٥١/٤ وذكر هذا التفسير منسوبا كذلك لمجاهد وغطاء ، وانظر النهاية ٣١٢/٣ ؛ ٣٤٩ ومجمع الأمثال ٢٨٠/٢ وخزانة الأدب ١٣٢/٧

(٣) كتاب العين ٤١١/٤

(٤) المحكم لابن سيده ٥/٢٩٩

(٥) فى أسد الغابة ٥/١٦٨ مسلم أبو رائطة ... سكن مكة ... ولا أدرى فى أى قریش هو .
وانظر تقريب التهذيب ٢/٢٤٨

(٦) رواه البخارى فى الأدب المفرد ٤٤ وأبو داود فى سننه ، ٢/٦٣٨ وراجع أسد الغابة ٥/١٦٨ وغريب الحديث للخطائى ١/٥٢٨ والنهاية ٣/٣٥٢

(٧) غريب الحديث للخطائى ١/٥٢٨

(٨) المفردات للراغب ٢/٥٣٨

- قول عبيد بن الأبرص (١) :
- سَاعِدْ بِأَرْضِ إِذَا كُنْتَ بِهَا وَلَا تَقُلْ إِنِّي غَرِيبٌ (٢)
- وبيت النابغة الذبياني (٣) :
- نُبْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ (٤)
- وقوله في نفس القصيدة :
- وَلِرَهْطِ حَرَابٍ وَقَدْ سُورَةٌ فِي الْمَجْدِ لَيْسَ غُرَابُهَا بِمُطَارٍ (٥)
- وقوله في القصيدة الدالية :
- فَمَا الْفَرَاتُ إِذَا هَبَّ الرِّيحُ لَهُ تَرْمِي غَوَارِبُهُ الْعَبْرِينَ بِالزَّبِيدِ (٦)
- وجاء مفرد « غوارب » في قول أبي قيس صيفي بن الأسلت (٧) ، يصف الحرب :

(١) كان عبيد شاعرا جاهليا قديما من المعمرين ، وراجع الشعر والشعراء ٢٧٣/١

(٢) في ديوانه ١٤ والبيان والتبيين ٦٧/٤ وشرح القصائد العشر للتبريزي ٥٤٣

(٣) هو زياد بن معاوية ، من شعراء الجاهلية وأحد فحولهم ، وانظر الخزانة ١٣٥/٢

(٤) في ديوانه (برواية الأصمعي نسخة الأعلم) ٥٤ قال الشارح : قوله يهدى إلى غرائب الأشعار ، يعنى أنه غير مشهور بالشعر ولا منسوب إليه ، فالشعر غريب من قبله ، وانظر الخزانة ٣٣٣/٦

(٥) ديوان النابغة ٥٥ وفيه « حراب وقد : رجلا من بنى أسد ، والسورة : المنزلة الرفيعة . وقوله ليس غرابها بمطار : كانوا إذا وصفوا المكان بالخصب وكثرة الشجر يقولون : لا يطير غرابه يريدون أنه يقع في كل مكان بعيد ما يشعب به » .

(٦) ديوان النابغة ٢٦ وفيه : والغوارب الأمواج ، وغارب كل جسم : ما ارتفع منه وعلا ، وانظر شرح القصائد العشر ٥٣١ (إذا جاشت غواربه ترمى أواديه) وفي الجيم ٣/٣ « والغارب من البعير موضع القتب » وفي مفردات الراغب ٥٣٨/٢ وغارب السنام : لبعده عن المنال .

(٧) ترجم له ابن الأثير في أسد الغابة ٤٠/٣ ، ٥٦/٦ ، ونقل عن ابن إسحاق أنه أسلم يوم الفتح وعن الزبير بن بكار أنه لم يسلم ، ثم قال : وفيما ذكره ابن إسحاق والزبير نظر . وانظر كنى الشعراء (نواذر المخطوطات ٢٨٥/٢) .

تُقَطَّعُ أَرْحَاماً وَتُهْلِكُ أُمَّةٌ وَتَبْرَى السَّدِيدَ مِنْ سَنَامٍ وَغَارِبٍ^(١)
ومثال ما جاء في الأمثال والخطب من ذلك ، ما ورد في المثل : « ضربه
ضرب غرائب الإبل » ويُروى : « اضربه ضرب غريبة الإبل » ، وذلك أن الغريبة
تردحم على الحياض عند الورد وصاحب الحوض يطردها ويضربها بسبب إبله^(٢) ،
وقد قال الحجاج^(٣) في خطبة له : « لأضربنكم ضرب غرائب الإبل »^(٤) ،
وتفسير كلامه أنه « مثل ضربه لنفسه ولرعيته ، يهددهم ، وذلك أن الإبل إذا
وردت الماء فدخل فيها غريبة من غيرها ضربت وطردت حتى تخرج منها »^(٥) .
وفي خطبة لِقَطْرِيَّ بن الفُجاءة^(٦) ، يحذر من الدنيا ويذكر بالآخرة والذين
قضوا آجالهم : « استبدلوا بظهر الأرض بطناً ، وبالسعة ضيقاً ، وبالأهل غزبة ،
وبالنور ظلمة ، فجاءوها كما فارقوها حُقَاةَ عرأةٍ فرادى ، غير أنهم ظعنوا بأعمالهم
إلى الحياة الدائمة »^(٧) .

وقد ورد مصطلح الغريب المعروف في دراسات القرآن والحديث في خبر عن
ابن عباس رضى الله عنهما ، فيه وصف لمجلس علم من مجالسه وفيه يقول « من
كان يريد أن يسأل عن العربية والشعر والغريب من الكلام فليدخل »^(٨) .

(١) البيت في ديوانه ٦٦ وسيرة ابن هشام ٣٠٢/١

(٢) مجمع الأمثال ٢٦٠/٢

(٣) توفى الحجاج سنة ٦٥ هـ وانظر ترجمته في الوفيات ٤٣١/١ ودول الإسلام ٦٥/١ وراجع

تصحیح التصحيف ١٤ هامش ٤

(٤) البيان والتبيين ٣٠٩/٢ ومجمع الأمثال ٢٦٠/٢

(٥) النهاية ٣٤٩/٣ وغريب الحديث لابن الجوزى ١٤٩/٢

(٦) من خطباء الخوارج وشعرائهم وقوادهم ، أورد له المبرد كثيرا من الأخبار وقاتل الحجاج له

وراجع الكامل ٢٥١/٢ وما بعدها والبيان والتبيين ٣٤١/١ ونقل البغدادي أنه قتل سنة سبع وسبعين

وانظر الخزانة ١٠/١٦٤

(٧) هذه رواية الجاحظ في البيان والتبيين ١٢٦/٢ ، ١٢٩ ورواها الشريف الرضى فى نهج

البلغة ١٣٧ منسوبة لعلی بن أبى طالب رضى الله عنه .

(٨) راجع البداية والنهاية ٣٢٥/٨ ، وكذلك فى أحسن المحاسن ١٤٦ وفى البرهان للزركشى ١/

٢٩٣ « إذا سألتموني عن غريب اللغة فالتمسوه فى الشعر فإن الشعر ديوان العرب » وفى =

وابن عباس رضى الله عنهما ، توفي سنة ثمان وستين ، على أرجح الأقوال ^(١) ، مما يدل على أن هذا المصطلح كان معروفاً في صدر الإسلام .

والهدف من هذا الفصل هو دراسة هذا المفهوم الاصطلاحي للغرابة والغريب فيما تيسر من مراجع علوم القرآن وعند المحدثين ، وخصوصاً مصنفي المصطلح ، وأصحاب معاجم غريب الحديث ، ومحاولة تحديد المعاني الأساسية التي يدور حولها هذا المفهوم في روايات اللغويين وما ذكروه في معاجم اللغة ، ثم يعرض للمحة عنه في ضوء بحوث الإعجاز والدراسات البلاغية والدلالية .

أولاً : مفهوم الغريب وعلوم القرآن :

من المعلوم أن الدراسات العربية الإسلامية في بداياتها الأولى كانت سعيًا متواصلًا إلى فهم القرآن الكريم والسنة الشريفة على الوجه الذي حدده القرآن نفسه ، كما يُفهم من تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ ^(٢) ، « قوله تعالى : (عربيا) نعت للقرآن ، والعربي المنسوب للعرب لكونه نزل بلغتهم ... والمراد أن تراكيبه وأساليبه عربية ، وإن ورد فيه غير عربي فهو على أسلوب العرب ... قوله (لعلكم تعقلون) علة لكونه عربيًا ، والمعنى لكي تفهموا معانيه وتأملوا فيها فتعلموا أنه من عند الله » ^(٣) .

وبديهي أن فهم القرآن ، على هذا الوجه لا يتأتى إلا بدراسة العربية بعد أن أصبحت العربية تؤخذ بالتعلم ولم تعد سليقة وملكة كما كانت عند معظم الصحابة ومن قبلهم ، ولا يتأتى أخذها إلا بالدراسة والتلقى لنحوها وصرفها ودلالاتها ، أما معرفة أنه من عند الله تعالى فهي مطلب دارسي الإعجاز على

= الإتقان للسيوطي ١٥٨/١ « عن غريب القرآن » ، وانظر فصول في فقه العربية ١١١

(١) انظر أسد الغابة ٢٩٤/٣ والبداية والنهاية ٣٢٩/٨

(٢) سورة يوسف ٢/١٢

(٣) حاشية الصاوي على الجلالين ١٩٧/٢ وراجع تفسير النسفي ٢١٠/٢

امتداد التاريخ الإسلامى ، وهى معرفة تتطلب فوق الدراسة الدقيقة الواسعة للعربية - تتطلب أن يكون من يريد أن يعرف الإعجاز القرآنى قد « تناهى فى معرفة اللسان العربى ، ووقف على طرقها ومذاهبها ، فهو يعرف القدر الذى ينتهى إليه وسع المتكلم فى الفصاحة ، ويعرف ما يخرج عن الواسع » (١) .

وقد أسهمت أحاديث الرسول ﷺ فى ترسيخ هذا المبدأ ، الذى يقوم على المعرفة الدقيقة بالعربية ودلالاتها . كما يتضح من الحديث الذى رواه أبو هريرة ، رضى الله عنه ، قال : « قال رسول الله ﷺ : « أعرّبوا القرآن والتمسوا غرائبه » (٢) .

وذكر الإمام السيوطى فى « الإِتقان » أن « المراد بإعرابه : معانى ألفاظه ، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النحاة » (٣) . ويرى أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أن المقصود بعبارة « إعراب القرآن » فى مثل هذا الحديث « هو الوضوح والبيان فى قراءة القرآن الكريم » (٤) .

وفى رأى أن معرفة المعانى مرتبطة بصحة القراءة ووضوح المعانى ، فقد قال الإمام النووى فى وصف الطريقة المثلى لتلاوة أورد القرآن : « والاختيار أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص ، فمن كان يظهر له بدقيق الفكر لطائف ومعارف فليقتصر على قدر ما يحصل له كمال فهم ما يقرؤه وكذا من كان مشغولاً بنشر العلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة فليقتصر على قدر

(١) إعجاز القرآن للباقلانى ١٩٩/١

(٢) رواه الحافظ عبد الله بن أبى شيبة فى المصنف ٤٥٦/١٠ الحديث رقم ٩٩٦١ وأبو عبد الله الحاكم فى المستدرک ٤٣٩/٢ ثم قال : « لم يخرجاه » وعلق الذهبى على كلام الحاكم بقوله « بل أجمع على ضعفه . وانظر ذيل الصفحة فى المستدرک ٤٣٩/٢ . ورواه أبو سليمان الخطابى فى رسالته « بيان إعجاز القرآن » وانظر ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٣١ وانظر البحر المحیط ١٣/١ . وخرجه السيوطى فى جمع الجوامع ١١٩/١ ولم يذكر أنه تعقب على الحاكم ، حيث شرط فى مقدمة جمع الجوامع أن ينبه على ما تعقب عليه ، فرمى خالف الذهبى هاهنا . ورواه أيضا فى الإِتقان ١٤٩/١

(٣) الإِتقان ١٤٩/١

(٤) فصول فى فقه العربية ٣٨

لا يحصل بسببه إخلال بما هو مرصد له ، وإن لم يكن من هؤلاء المذكورين فليستكثر ما أمكنه من غير خروج إلى حد الملل والهزيمة ... ويدل عليه الحديث الصحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يفقه من قرأ القرآن فى أقل من ثلاث » (١) . فالحديث الشريف يربط بين الفهم والقراءة الصحيحة الواضحة ولذلك علق ابن كثير على ما أورده من أن بعض السلف كان يختم فى أقل من ثلاث بقوله : « فهذا وأمثاله من الصحيح عن السلف محمول إما على أنه ما بلغهم فى ذلك حديث مما تقدم ، أو أنهم كانوا يفهمون ويتفكرون فيما يقرءونه مع هذه السرعة ، والله سبحانه وتعالى أعلم » (٢) .

وقد عقد الزركشى فصلا عن « معرفة غريب القرآن » يتضح فيه مفهوم الغريب عنده حيث يحدده فى « معرفة المدلول » (٣) وبالرجوع إلى فهم السيوطى لمعنى « أعربوا القرآن » يتضح قرب مذهبيهما فى هذا الباب ، فمعرفة المدلول كما عبر عنها الزركشى من أقرب ما يكون مما شرح به السيوطى « أعربوا القرآن » بأنه معرفة معانى ألفاظه (٤) .

ومعنى هذا أن الغرابة ، فيما تقدم من أقوال دارسى علوم القرآن ، تتوقف على إدراك القارئ نفسه ، ومدى وضوح معنى اللفظ ودلالته فى عقله ، تبعا لمحصله اللغوى ومعرفته بالعربية ، فالمفسر - عند الزركشى - يتصيد المعانى من السياق ، لأن مدلولات الألفاظ خاصة ... ويحتاج الكاشف عن ذلك إلى معرفة علم اللغة : اسما وفعلا وحرفا (٥) .

(١) التبيان فى آداب حملة القرآن ٥٤ . والحديث فى مسند الإمام أحمد ١٩٥/٢ وستن أبى داود

٣٥١/١ وفضائل القرآن لابن كثير ٨٠ وفتح البارى ٧١٥/٨

(٢) فضائل القرآن ، لابن كثير ٨٠ (٣) البرهان للزركشى ٢٩١/١

(٤) الإتيقان ١٤٩/١ والبرهان فى الموضع السابق

(٥) البرهان للزركشى ٢٩١/١ والإتيقان ١٥٠/١

ويتفرع على هذا المفهوم ما يدخل تحت باب الغريب من « لغات متفرقة ، أو تكون مستعملة على وجه من وجوه الوضع يخرجها مخرج الغريب ، كالظلم والكفر والإيمان ونحوهما مما نقل عن مدلوله في لغة العرب إلى المعاني الإسلامية المحدثّة أو يكون سياق الألفاظ قد دل بالقرينة على معنى معين غير الذى يفهم من ذات الألفاظ ... وكان الصحابة يسمون فهم هذا الغريب « إعراب القرآن » لأنهم يستبينون معانيه ويخلصونها » (١) .

يتفق الرافعى فى العبارة السابقة مع السيوطى فى المقصود « بإعراب القرآن » - كما تقدم بيانه - من حيث معرفة المعانى ، ولكن عبارة الرافعى تشير إلى معنى جديد فى قوله « يخلصونها » ، فتخليص المعانى يتصل بمعرفة المشكل والمشارك إلى المعانى ، وهذا الفهم لمعنى الغريب نجده واضحاً عند ابن قتيبة (٢) فى كتاب غريب الحديث : فيما ذكره فى مقدمته ، وأوضح منه ما جاء فى مقدمة الخطابى فى كتابه غريب الحديث حيث ذكر أنه قد رأى « أولو البصائر والعقول والذابون عن حريم الرسول ، أن من الوثيقة فى أمر الدين والنصيحة لجماعة المسلمين أن يعنوا بجمع الغريب من ألفاظه وكشف المغدّف من قناعه وتفسير المشكل من معانيه وتقويم الأود من زرع ناقله » (٣) .

وقد استقر منهج المفسرين ودارسى علوم القرآن - بغض النظر عن الاتجاهات الشاذة فى التفسير - على أن معرفة العربية والدراية بالغريب ضرورية للمفسر وإلا فلا يحل له الإقدام على كتاب الله تعالى - كما يقول الزركشى - الذى استدل على ذلك بما رواه عن الإمام مالك (٤) : « لا أوتى برجل يفسر كتاب الله غير عالم

(١) تاريخ آداب العرب ، للرافعى ٧١/٢

(٢) راجع غريب الحديث لابن قتيبة وبخاصة المقدمة ١٥/١

(٣) غريب الحديث للخطابى ٤٧/١

(٤) إمام دار الهجرة ، توفى رضى الله عنه سنة تسع وسبعين من الهجرة . وراجع تقريب

بلغة العرب إلا جعلته نكالا»^(١) ، وقول مجاهد^(٢) : « لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالما بلغات العرب » ، كما ذكر الزركشى ما رواه عكرمة^(٣) عن ابن عباس رضى الله عنهما ، أنه قال : « إذا سألتموني عن غريب اللغة فالتمسوه فى الشعر ، فإن الشعر ديوان العرب »^(٤) .

ويحتج أبو عبيد القاسم بن سلام لهذا المذهب ويُعَدُّ له ، لما يرى له من الأهمية البالغة حيث أورد تفسير أبى وائل^(٥) لقوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾^(٦) ، قال : « دلوكها غروبها وهو فى كلام العرب دلكت براح »^(٧) ، ثم يقول أبو عبيد : « وفى هذا الحديث حجة لمن ذهب بالقرآن إلى كلام العرب إذا لم يكن فيه حكم ولا حلال ولا حرام ، ألا تراه يقول : وهو فى كلام العرب : دلكت براح »^(٨) . وروى كذلك حديث ابن عباس ، رضى الله عنهما قال : « كنت لا أدرى ما ﴿ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٩) حتى أتاني أعرابيان

(١) البرهان ٢٩٢/١

(٢) الإمام مجاهد بن جبر ، تلميذ ابن عباس ثقة فى التفسير والعلم . وراجع دول الإسلام ٣٢/١

وتقريب التهذيب ٢٢٩/٢

(٣) عكرمة مولى ابن عباس وسمع منه ، روى له البخارى ومسلم ، وتوفى سنة ١٠٧ هـ وانظر

كتاب الجمع بين رجال الصحيحين للقيسرانى ٣٩٤/١ وتقريب التهذيب ٣٠/٢

(٤) ما روى عن مجاهد وابن عباس : فى البرهان للزركشى ٢٩٢/١ - ٢٩٣ وانظر ما تقدم فى

تخريج حديث « أعرابوا القرآن » .

(٥) أبو وائل هو شقيق بن سلمة الأسدى الكوفى ، صرح الزمخشرى باسمه فى الفائق ٤٣٦/١

وساق الحديث . وأبو وائل ثقة مخضرم توفى فى خلافة عمر بن عبد العزيز . وانظر الجمع بين رجال

الصحيحين ٢١٦/١ وتقريب التهذيب ٣٥٤/١

(٦) سورة الإسراء ٧٨/١٧

(٧) غريب الحديث لأبى عبيد ٣٧١/٤ . وفى اللسان (ذلك) ٣١١/١٢ « وبراخ مثل قطام :

اسم الشمس » .

(٨) غريب الحديث لأبى عبيد ٣٧٢/٤

(٩) سورة فاطر ١/٣٥

يختصمان في بئر فقال أحدهما : أنا فطرتها . أى أنها ابتدأتها » (١) .
نخلص مما تقدم إلى أن مفهوم دراسة الغريب ، فيما تقدم من آراء دارسى علوم
القرآن يعتمد أساسا على معرفة المدلول ومعانى الألفاظ والتراكيب ، وفهم
المشكل ، وفقا لقواعد العربية ، ودلالات ألفاظها ، وشواهد روايتها ، وأن الغريب
يدور هاهنا حول ماغضى لفظه وبعد معناه أو أشكل .

* * *

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ٣٧٣/٤ وانظر الإتيان ١٤٩/١

ثانيا : مفهوم « الغريب » عند المحدثين وأصحاب معاجم غريب الحديث :

شغلَ الغريبُ الذى ورد فى الحديث والأثر المحدثين واللغويين لأنه ظاهرة متعلقة بالإيمان بنبوّة الرسول ﷺ وما أفاض الله عليه من علم ووحى ، كما تتعلق أيضا بفقّه الحديث واستنباط الأحكام منه ، ومن ذلك « مخاطبته وفود العرب بما كان لهم من اللغات والأوضاع الغريبة التى لا تعرفها قريش من لغتها ... ثم فهمه عنهم مثل ذلك على اختلاف شعوبهم وقبائلهم ^(١) » . وقد أدرك الصحابة رضوان الله عليهم ذلك جيدا « حتى لقد قال له على بن أبى طالب كرم الله وجهه - وسمعه يخاطب وفد بنى نهد - يارسول الله نحن بنو أب واحد ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره : فقال : « أدبنى ربي فأحسن تأديبي ، ورؤيتُ فى بنى سعد » ^(٢) ، فكان ﷺ يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم كلا بما يفهمون ويحدثهم بما يعلمون ولهذا قال - صدق الله قوله - : « أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم » ^(٣) ، فكان الله عز وجل قد أعلمه ما لم يكن يعلمه غيره من بنى آييه وجمع فيه ما تفرق ولم يوجد فى قاصى العرب ودانيه » ^(٤) .

وقد تفاوتت جهود المحدثين فى دراسة « الغريب » ، فالشيخان البخارى (المتوفى ٢٥٦ هـ) ومسلم (المتوفى ٢٦١ هـ) يختلف « تصرفهما إزاء غريب الحديث لأن هذا الفن يتصل بفقّه الحديث ... ولذلك فالإمام مسلم لا يتعرض له ولا يوضح

(١) تاريخ آداب العرب ، للرافعى ٣١٧/٢

(٢) الحديث ذكره ابن الأثير فى النهاية فى سياق كلامه هذا ٤/١ وفى منال الطالب ٩ وخرجه السيوطى فى جمع الجوامع ٢٩/١ وفى الدرر المنتشرة ٩ ثم قال « وصححه أبو الفضل بن ناصر » . وراجع تمييز الطيب من الخبيث ١٠ وأسنى المطالب ٢٥ وكشف الخفاء ٧٠/١

(٣) خرجه السيوطى فى جمع الجوامع ١٥٣/١ وذكره فى الدرر المنتشرة ٢١ عن الديلمى بسند ضعيف وانظر كشف الخفاء ١٩٦/١ وفى المراجع المتقدمة « أمرنا أن نكلم الناس » .

(٤) النهاية ٤/١

الغريب ، لأنه لم يقصد الفقه في كتابه ، وإنما اتجه اتجاها كلياً إلى صناعة الإسناد .
وأما البخارى فإنه عنى بتوضيح الغريب وتكلم فيه ، لأنه داخل فى موضوع كتابه
ومقصده « (١) » .

وكذلك الإمام الترمذى (المتوفى ٢٧٩ هـ) فى جامعه « قدم العون لقارئه
فشرح فيه المفردات والتراكيب الصعبة وأولى هذا الفن عنايته وتفنن فيه ، سالكا
طريق الاختصار فلا يطول بذكر الاختلافات ، بل إنه غالباً ما يقتصر على المعنى
الصحيح المعتمد يصوغه بعبارته الواضحة وينقل فى كثير من المواضع كلام الأئمة
معتمداً عليه وقد يحكى اختلافهم أحياناً ، وذلك فى المسائل الهامة ، كما أنه ربما
يستطرد فى مواضع الحديث أو آية تتصل بحديث الباب فيشرح ذلك تتيماً
للفائدة ... فجميع ما أتى من ذلك موافق لما سار عليه علماء هذا الفن وسجلوه فى
كتبهم » (٢) .

وقد خصص الحافظ ابن حجر (المتوفى ٨٥٢ هـ) الفصل الخامس من مقدمة
فتح البارى للألفاظ الغريبة ورتبها على حروف المعجم فأجاد وأفاد (٣) .

وفيما يتصل بمقصد البحث ها هنا نجد أن مفهوم المحدثين للغريب ظهر جلياً
فى كتبهم ومن ذلك كتب مصطلح الحديث ، فقد خصص ابن الصلاح (المتوفى
٦٤٣ هـ) النوع الثانى والثلاثين من مقدمته فى علوم الحديث لغريب الحديث ،
وقال فى تعريف الغريب : « هو عبارة عما وقع فى متون الأحاديث من الألفاظ
الغامضة البعيدة من الفهم لقلّة استعمالها » (٤) .

ويضيف الدكتور صبحى الصالح جانباً آخر فى توضيحه لمفهوم غريب

(١) الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ٢٢٢

(٢) الإمام الترمذى : صفحة ١٢٩ - ومن أمثلة شرح المحدثين لغريب الحديث ما جاء فى سنن
الدارمى ٤/١

(٣) هدى السارى ٧٧ ؛ ٢١٩

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٢٩٧ وراجع تدريب الراوى ١٨٤/٢

الحديث بقوله « علم غريب الحديث : يبحث عن بيان ما خفى على كثير من الناس معرفته من غريب حديث رسول الله ﷺ بعد أن تطرق الفساد إلى اللسان العربى » (١) .

ولكن ابن كثير (المتوفى ٧٧٤ هـ) يركز على بيان أهمية معرفة « غريب الحديث » ، لأنه يراه من المهمات المتعلقة بفهم الحديث والعلم والعمل به ، لا بمعرفة صناعة الإسناد وما يتعلق به (٢) .

وذكر أبو سعد السمعاني (٣) (المتوفى ٥٦٢ هـ) أنه « إذا روى المملى حديثا فيه كلام غريب فسرره ، أو معنى غامض بينه وأظهره » (٤) ، وذكر بسنده إلى عبد الرحمن بن مهدي (٥) أنه قال : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لكتبت بجنب كل حديث تفسيره » (٦) ثم قال أبو سعد السمعاني : « ولا يجوز للمملى أن يفسر إلا ما عرف معناه ، أما ما لم يعرفه فيلزمه السكوت عنه » (٧) .

والتأمل فى هذه النصوص يلمس اهتمام المحدثين الشديد بمعرفة الغريب والتحرى فى فهمه من مظاهره وأنهم جعلوا تلك المعرفة ضرورة علمية وتربوية إلى جانب أنها وسيلة إلى توثيق المعانى وتحقيقها .

وكان لأصحاب « معاجم غريب الحديث والأثر » مفهوم للغريب يمكن تتبعه فى كتبهم ، ولكن أبا عبيد القاسم بن سلام (المتوفى ٢٢٤ هـ) ، صاحب أول كتاب وصل إلينا فى غريب الحديث لم يوضح مفهومه للغريب ، ولكن منهجه فى الكتاب يفسر المعنى الذى يدور حوله هذا المفهوم فهو يوضح اللفظ أو المعنى الذى

(١) علوم الحديث ومصطلحه ١١٢ وانظر أصول الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب ٢٨٠

(٢) اختصار علوم الحديث ٢٠٠

(٣) عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني المروزى صاحب كتاب الأنساب وغيره من

التصانيف المفيدة . راجع دول الإسلام ٧٦/٢ والرسالة المستطرفة ٩٣

(٤) أدب الإملاء والاستملاء ٦٠

(٥) عبد الرحمن بن مهدي البصرى ثقة ثبت حافظ وعارف بالرجال والحديث توفى سنة

١٩٨ هـ راجع الجمع بين رجال الصحيحين ٤٩٩/١ ، وتقريب التهذيب ٤٩٩/١

(٦) ، (٧) أدب الإملاء والاستملاء ٦١ - ٦٢

يراه غريبا مستعينا بثقافته الواسعة وكثرة مروياته فى التفسير والحديث والعريية ، كما يهتم بالجانب الفقهي واستنباط الأحكام من الأحاديث ، وتلك سمة بارزة فى كتابه ، كما كان يوضح أحيانا ما يراه مشكلا أو مدعاة للطعن فى الحديث بالتعارض بين نصين منه ^(١) . ويوضح هذا أن أبا عبيد قد مدح بسبب تأليفه هذا الكتاب وتفسيره « الغريب من حديث رسول الله ﷺ ، ولولا ذلك لاقتحم الناس فى الخطأ » ^(٢) . ويتضح هذا المعنى أيضا فى حديث ابن قتيبة عن كتاب « غريب الحديث » لأبى عبيد فى سياق كلامه عن الغريب والأحاديث المشكلة ، يقول : « وقد كان تعرف هذا وأشباهه عسيرا فيما مضى على طلبة العلم لحاجته إلى أن يسأل عنه أهل اللغة - ومن يكمل فهمه منهم ليفسر غريب الحديث ، وفتق معانيه وإظهار غوامضه قليل - فأما فى زماننا هذا فقد كفى حملة الحديث فيه مؤنة التفسير والبحث بما ألفه أبو عبيد القاسم بن سلام » ^(٣) .

وابن قتيبة (المتوفى ٢٧٦ هـ) لم يذكر فى مقدمة كتابه تعريفا محددا للغريب كذلك ، ولكنه أورد مجموعة من الأحاديث التى تدور فى كتب مشكل الحديث ، وحض الطالب والمحدث على معرفة معناها حتى لا يقدح فى صدره عارض الشكوك فيما يدعيه قوم من أهل البدع على أصحاب رسول الله ﷺ ^(٤) . وفى موضع آخر من مقدمة « غريب الحديث » يحث على فهم هذا النوع من الأحاديث التى ظاهرها مشكل حتى لا يتوهم أحد « على نقلة الحديث ما يشنع به ذوو الأهواء عليهم فى مثل هذه الأحاديث : من حمل الكذب والمتناقض » ^(٥) .

(١) يراجع مثلا ما ذكره أبو عبيد فى غريب الحديث ٢٢/٣ و ٢٣ حول الجمع بين حديث « المؤمن يأكل فى معى واحد ... » وما روى عن عمرو رضى الله عنه ، « أنه كان يأكل الصاع من التمر » .

(٢) انظر المجموع المغيث لأبى موسى المدنى ٧/١ والبداية والنهاية ٢٩١/١٠ والخطب والمواعظ لأبى عبيد ٣٥

(٣) غريب الحديث لابن قتيبة ١٥٠/١

(٤) ، (٥) غريب الحديث لابن قتيبة ١٤٨/١ - ١٤٩

وأمهات كتب « غريب الحديث » ، على ما ذكره ابن الأثير ، ^(١) ثلاثة كتب ، تقدمت لمحة عن مفهوم « الغريب » فى اثنين منها هما كتاب أبى عبيد والثانى كتاب ابن قتيبة . أما الكتاب الثالث فهو « غريب الحديث للخطابى (المتوفى ٣٨٨ هـ) » ، ولكن أبا سليمان الخطابى تكلم فى مقدمة الكتاب عن معنى « الغريب » واشتقاقه ، فقال : « الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيد من الفهم ، كالغريب من الناس ، إنما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل » ^(٢) . ثم قال بعد أن ذكر الأصل اللغوى للغريب : « ثم إن الغريب من الكلام يقال على وجهين : أحدهما أن يراد به بعيد المعنى غامضه لا يتناوله الفهم إلا عن بعد ومعاناة فكر . والوجه الآخر أن يراد به كلام مَرَّ بعدتْ به الدارُ ونأى به المحلُّ من شواذ القبائل ، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها وإنما هى كلام القوم وبيانهم » ^(٣) .

وقد حدد أبو عبيد الهروى (المتوفى ٤٠١ هـ) فى مقدمة « الغريبين » غرضه من الكتاب فقال : « وكتابى هذا لمن حمل القرآن وعرف الحديث ونظر فى اللغة ثم احتاج إلى معرفة غرائبهما » ^(٤) مفهوم الغرابة عند الهروى يشمل ، إلى جانب البعد والغموض هدفا لغويا يدخل فى دائرة التصنيف المعجمى وأهم سماته عنده سهولة الترتيب وقرب المأخذ ^(٥) ، وصولاً إلى فهم المعنى .

وجاء فى مقدمة الفائق للزمخشرى (المتوفى ٥٣٨ هـ) قوله : « وقد صنف العلماء رحمهم الله فى كشف ما غرب من ألفاظه (بَيِّنَات) واستبهم وبيان ما اعتاص من أغراضه واستعجم » ^(٦) .

(١) النهاية لابن الأثير ٨/١

(٢) غريب الحديث للخطابى ٧٠/١

(٣) غريب الحديث للخطابى ٧١/١

(٤) راجع الغريبين للهروى ٥/١

(٥) يقول ابن الأثير فى ذلك : ورتبه مقفى على حروف المعجم على وضع لم يسبق فى غريب

القرآن والحديث إليه . وانظر النهاية ٨/١

(٦) الفائق ١٢/١

ويبدو أن ابن الجوزى (المتوفى ٥٩٧ هـ) كان يرجع بالغرابة إلى خفاء المعانى التى كانت تعرفها العرب قبل انتشار اللحن بسبب مخالطة الأعاجم ، فقد قال فى مقدمة كتابه « غريب الحديث » : « فإن رسول الله ﷺ كان عربيا وكذلك جمهور أصحابه وتابعيهم ، فوقع فى كلامهم من اللغة ما كان مشهورا بينهم ، ثم وقعت مخالطة الأعاجم ففشا اللحن وجهل الناس معظم اللغة فافتقر ذلك الكلام إلى تفسير » (١) .

ويشاركه ابن الأثير (المتوفى ٦٠٦ هـ) هذا رأى ، ولكنه يركز على ما تميز به الرسول ﷺ من بلاغة النبوة ، يقول : « فكأن الله عز وجل قد علمه ما لم يكن يعلمه غيره من بنى أبيه ، وجمع فيه من المعارف ما تفرق ولم يوجد فى قاصى العرب ودانيه ، وكان أصحابه ، رضى الله عنهم ، ومن يقدم عليه من العرب يعرفون أكثر ما يقوله ، وما جهلوه سألوه عنه فيوضحه لهم ، واستمر عصره ﷺ إلى وفاته على هذا السنن المستقيم ، وجاء العصر الثانى - وهو عصر الصحابة - جاريا على هذا النمط سالكا هذا المنهج ... إلى أن فتحت الأمصار وخالط العرب غير جنسهم من الروم والفرس والحيش والنبط فاختلطت الفرق وامتزجت الألسن وتداخلت اللغات ونشأ بينهم الأولاد فتعلموا من اللسان العربى ما لا بد لهم فى الخطاب منه ... وتركوا ما عداه لعدم الحاجة إليه ... فصار بعد كونه من المعارف مطرحا مهجورا » (٢) .

وقد قسم ابن الأثير الألفاظ المفردة إلى قسمين « أحدهما خاص والآخر عام : أما العام فهو ما يشترك فى معرفته جمهور أهل اللسان العربى مما يدور بينهم فى الخطاب فهم فى معرفته شرع ... وأما الخاص فهو ما ورد فيه من الألفاظ اللغوية والكلمات الغريبة الحوشية التى لا يعرفها إلا من عنى بها وحافظ عليها واستخراجها من مظانها - وقليل ما هم - فكان الاهتمام بمعرفة هذا النوع الخاص من الألفاظ أهم مما سواه وأولى بالبيان مما عداه » (٣) .

(١) غريب الحديث لابن الجوزى ١/١

(٣) النهاية ٤/١

(٢) النهاية ٤/١ - ٥

ويعبر ابن الأثير عن هذا المفهوم فى منال الطالب بأنه « ما أكثر ألفاظه غريب لا يفهمه الناس ويعز إدراكه على كثير من الخواص » (١) .
 ومما تقدم من آراء المحدثين وأصحاب معاجم غريب الحديث يتضح أن مفهوم الغريب فى سياق عباراتهم يعنى الخفى الغامض والبعيد من الفهم والمشكل الذى يحتاج إلى بيان ، وأن أهم أسباب الغرابة عندهم قلة الاستعمال وتطرق الفساد إلى العربية .

* * *

ثالثا : المعانى التى يندرج تحتها مفهوم الغريب فيما ورد فى معاجم اللغة :

اهتم مصنفو « معاجم اللغة » فى العربية بالغريب ، وحاول بعضهم وضع مفهوم محدد له وكانوا يعتمدون فى ذلك على ما بين أيديهم من مادة لغوية تدور حول الأصل اللغوى (غرب) فيما ورد عن رواة اللغة واللغويين المتقدمين .

وأقدم معجم وصل إلينا تناول هذا المفهوم بوضوح هو كتاب العين ، حيث تعرض الخليل (المتوفى ١٧٥ هـ) لمعنى « الغربية » فقال : « الغربية : الاغتراب من الوطن ، وِعْرَبَ فلان عنا يَعْزُبُ عَرَبًا أى تَنَحَّى ، وأغربته عَرَّبْتَهُ ، أى نحيتَهُ » (١) ، ثم قال : « الغريب : الغامض من الكلام ، عَزَبْتُ الكلمة غرابة وصاحبه مغرب ... والشَّعْرَةُ الغريبة وجمعها عُزْبٌ ، لأنها حَدَثَتْ فى الرأس لم يكن قَبْلُ » (٢) .

أما كتاب « الجمهرة » فقد اهتم فيه ابن دريد (المتوفى ٣٢١ هـ) بالإشارة إلى اشتقاق لفظة الغريب فقال : « عَزَبَ الرجل إذا بَعُدَ ، ومنه قولهم اغرب عني ، أى ابعُدْ ، ويقال : هل من مغربة خير ؟ أى هل من خير جاء من بُعِدَ من بُعِدَ ؟ وأحسب أن اشتقاق الغريب من هذا » (٣) .

وفى تهذيب اللغة لأبى منصور الأزهرى المتوفى (٣٧٠ هـ) اتساع أكثر فى مادة (غرب) مع كثرة الروايات ، ومما ذكره حول مفهوم الغريب قوله : « يقال : عَزَبَ عنا يَعْزُبُ عَرَبًا ، وقد أغربته وعزبته إذا نحيتَهُ ... والغريب من الكلام العُقْمِيُّ » (٤) الغامض ... قال الأصمعى : أغرب الرجل إغرابا إذا جاء بأمر غريب ... عمرو عن أبيه : رجل غريب وغريبي وشطيب وطارئ وأتاوى بمعنى

(١) العين ٤/٤١٠

(٢) العين ٤/٤١١

(٣) جمهرة اللغة ١/٢٦٨

(٤) العقمى : « غريب الغريب ... وهو غامض الكلام الذى لا يعرفه الناس وهو مثل النوادر وقال أبو عمرو : سألت رجلا من هذيل عن حرف غريب فقال : هذا كلام عقمى ، يعنى أنه من كلام الجاهلية لا يُعرَفُ اليوم ، وقيل عقمى الكلام أى قديم الكلام ، وعقمى أى غامض » . وراجع اللسان (عقم) ١٥/٣٠٨

واحد ... وقال الأصمعي : أغرب الرجل في منطقته إذا لم يبق شيئا إلا تكلم به وأغرب الفرس في جريه وهو غاية الإكثار منه « (١) .

وفى الصحاح ، للجوهري (المتوفى في حدود ٤٠٠ هـ) « الغربة : الاغتراب ، تقول منه : تغرّب واغترب بمعنى ، فهو غريب ... وأغرب الرجل جاء بشئ غريب وأغرب الرجل : صار غريبا . حكاه أبو نصر ... وعَرَبَ ، أى بَعَدَ » (٢) .

ومما جاء فى « المحكم » لابن سيده (المتوفى ٤٥٨ هـ) : « رجل عُزِبَ وغريب بعيد عن وطنه والجمع غرباء والأنثى غريبة ... واغترب الرجل : نكح فى الغرائب ... وقَدَحَ غريب : ليس من الشجر التى سائر القداح منها . ورجل غريب ليس من القوم . والغريب الغامض من الكلام ، وكلمة غريبة وقد عُزِبَتْ ، وهو من ذلك » (٣) .

وفى « أساس البلاغة » للزمخشري (المتوفى ٥٣٨ هـ) : « تكلم فأغرب إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره ويقول : فلان يُعَرِّبُ كلامه ويُغَرِّبُ فيه ، وغرب كلامه وقد عُزِبَتْ هذه الكلمة أى غمضت فهى غريبة ، ومنه مصنّف الغريب ، وقول الأعرابي : ليس هذا بغريب ولكنكم فى الأدب عُزْبَاءُ » (٤) . ويقال : وجه كمرأة الغريبة ، لأنها فى عَيْرِ قومها ، فمرآتها أبداً مجلوة ، لأنه لا ناصح لها فى وجهها . ومن المجاز استعبروا لنا الغريبة ، وهى رضى اليد لأنها لا تَقَرُّ عند أربابها لكونها متعاورة » (٥) .

وفى « التكملة » للصغاني (المتوفى ٦٥٠ هـ) : « وعنقاء مُغَرَّبٌ ... وهى

(١) تهذيب اللغة ١١٢/٨ : ١١٧

(٢) الصحاح ١٩١/١ ، ١٩٣

(٣) المحكم ٢٩٩/٥

(٤) راجع هذا القول فى غريب الحديث للخطاى (عن بعضهم) ، مع اختلاف فى بعض الألفاظ .

(٥) أساس البلاغة ٦٧٣

التي أُغرِبَت في البلاد ونأت ولم تُحَسَّ ولم تُرَّ ... والغريب من الكلام العُقْمِيّ الغامض» (١) .

وورد في المصباح المنير للفيومي (المتوفى بعد سنة ٧٧٠ هـ) في مادة (غرب) : غربت الشمس تَغْرُبُ غروباً : بَعُدت وتوارت في مغيبها ، وغرب الشخص ، بالضم ، غرابة : بعد عن وطنه ، فهو غَرِيب ، فعيل بمعنى فاعل ... وكلام غريب : بعيد من الفهم» (٢) .

وهذه العبارات السابقة وردت في سياق تناول اللغويين وأصحاب معاجم اللغة لمادة (غرب) وبخاصة ما يتصل منها بلفظة (غريب) ، وقد حرصت على سياقها بعباراتهم حتى يمكن تحديد مفهوم الغرابة عندهم ، حيث تبين أنه يستند إلى معنيين رئيسيين هما :

أ - البعد من الفهم . ويدخل فيه الغامض والعُقْمِيّ ، كما سبق شرحه ، وخصوصاً ما ورد في معناه من كونه الكلام القديم الذي خفى على الناس لجهلهم به ، والمشكل : لدقة في المعنى أو خفاء في الدلالة ، وكذلك النادر وقليل الاستعمال .

ب - الطروء والحدائثة في اللفظ والمعنى .

* * *

(١) التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ٢٦٦/١ - ٢٢٧

(٢) المصباح المنير ٦٠٧

رابعاً : مفهوم الغريب فى ضوء بحوث الإعجاز والدراسات البلاغية :

يتضح الاهتمام بدراسة الغريب فى بحوث إعجاز القرآن الكريم بجلاء عند أبى سليمان الخطائى (المتوفى ٣٨٨ هـ) فى كتابه « بيان إعجاز القرآن » ، حيث يناقش قضية إعجاز النص القرآنى محاولاً تحديد علله وأسبابه التى تقنع الباحثين ، أو كما يقول « من لم يرض من المعرفة بظاهر السمعة دون البحث عن باطن العلة ولم يقنع فى الأمر بأوائل البرهان حتى يستشهد لها دلائل الامتحان فإنه يقول : إن الذى يوجد لهذا الكلام من العذوبة فى حس السامع والهشاشة فى نفسه وما يتحلى به من الرونق والبهجة التى يباين بها سائر الكلام حتى يكون له هذا الصنيع فى القلوب والتأثير فى النفوس ، فتصطلح من أجله الألسن على أنه كلام لا يشبهه كلام ، وتَحَسَّرُ الأقوال عن معارضته وتنقطع الأطماع عنها - أمر لا بد له من سبب بوجوده يجب له هذا الحكم » ^(١) . فأبو سليمان الخطائى يرى أن هناك أسباباً ذاتية فى القرآن تجعله يحظى بهذا الإعجاز ، فالقرآن الكريم « إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ فى أحسن نظوم التأليف مضمناً أصح المعانى » ^(٢) .

ولهذا كان الخطائى حريصاً على تفصيل الخصائص التى يصبح بها الكلام بليغاً واللفظ فصيحاً حتى يتسنى للدارس أن يضع يده على الفرق بين القرآن وكلام البشر ، فيتضح له الإعجاز القرآنى الذى يميزه عن غيره من الكلام ، بهذا الفهم لإعجاز القرآن « نبه الخطائى فى النصف الأخير من القرن الرابع إلى شئ جديد فى الأسلوب غير اللفظ والمعنى ، وذلك هو النظم ليصرف علماء البلاغة عن تلك البحوث إلى بحث أصيل ينبغى مراعاته ولم يكن ذلك الرأى اختراعاً إنما جاء نتيجة دراسة وملاحظة ، وأفاد بطبيعة الحال من دراسات السابقين » ^(٣) .

وتجدر الإشارة إلى أن الخطائى قد بنى « أهمية خاصة على هذا الجانب من

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٢٣

(٢) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٢٤

(٣) أثر القرآن فى تطور النقد العربى ٢٦٠

نظم القرآن وإعجازه البياني ، فليس غريب القرآن وحده ، أو لفظه هو سر إعجازه ، لأن لفظه مما يتكلمه العرب وتلوكة الألسنة فلفظه مبذول للناس ولكنه مع ذلك معجز في نظمه ، وهذا راجع في رأى الخطابي إلى التأليف ^(١) ، يقول الخطابي : « ولم تقتصر فيما اعتمدنا من البلاغة لإعجاز القرآن على مفرد الألفاظ التي منها يتركب الكلام دون ما يتضمنه من ودائعه التي هي معانيه وملابسه التي هي نظوم تأليفه » ^(٢) .

وهذا ما يفسر نظرة الخطابي إلى اللفظ الغريب حين أراد أن يكمل ملامح نظريته في إعجاز القرآن فقال : « فإن قيل إنا إذا تلونا القرآن وتأملناه وجدنا معظم كلامه مبينا ومؤلفا من ألفاظ مبتذلة (كذا) في مخاطبات العرب مستعملة في محاوراتهم وحظ الغريب المشكل منه بالإضافة إلى الكثير من واضحه قليل وعدد الفقر والغرر من ألفاظه بالقياس إلى مبادئه ومراسيله عدد يسير فكيف يتوهم عليهم العجز عن معارضته والإتيان بمثله » ^(٣) ، وقد أجاب عن هذا الإشكال بالإحالة على ما قدمه من شروط البلاغة التي أقام عليها فهمه للإعجاز وأنه لا يقتصر في ذلك على الألفاظ دون المعاني ونظوم التأليف ^(٤) .

ويأتى كلام الخطابي عن الغريب هاهنا في سياق رده على بعض المخالفين وتدعيم نظريته في الإعجاز فيقول : « وما ذكره من قلة الغريب في ألفاظ القرآن بالإضافة إلى الواضح منها ، فليست الغرابة مما شرطناه في حدود البلاغة ، وإنما يكثر وحشى الغريب في كلام الأوحاش من الناس والأجلاف من جفاة العرب الذين يذهبون مذاهب العنجهية ولا يعرفون تقطيع الكلام وتنزيله والتخير له ، وليس ذلك معدودا في النوع الأفضل من أنواعه وإنما المختار منه النمط الأفضد الذي جاء به القرآن ، وهو الذي جمع البلاغة والفتخامة والعذوبة والسهولة... وقد يعد

(١) أثر القرآن في تطور النقد العربي ٢٥٨

(٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٣٢ وانظر أثر القرآن في تطور النقد العربي ٢٥٨

(٣) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٣٢

(٤) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٣٢

من ألفاظ الغريب في نعوت الطويل نحو ستين لفظة أكثرها بشع شع فاصطلح أهل البلاغة على نبذها وترك استعمالها في مرسل الكلام واستعملوا الطويل ، وهذا يدل على أن البلاغة لا تعبأ بالغرابة ولا تعمل بها شيئا « (١) .

وكان الجاحظ (المتوفى ٢٥٥ هـ) أسبق من الخطابي في بيان أن غرابة اللفظ متعلقة بحال المتكلم فقال : « وكما لا ينبغي أن يكون اللفظ عاميا وساقطا سوقيا ، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريبا وحشيا إلا أن يكون المتكلم بدويا أعرابيا فإن الوحشى من الكلام يفهمه الوحشى من الناس كما يفهم السوقى رطانة السوقى ، وكلام الناس فى طبقات ، كما أن الناس أنفسهم فى طبقات » (٢) .

ولكن الموقف من الغريب إذا جاء فى الحديث الشريف كان مختلفا عن هذا الإطلاق الذى تقدم عن غرابة اللفظ ، فالجاحظ يعبر عن هذا الموقف فى حديثه عن حديث رسول الله ﷺ فهو يصفه بأنه « الكلام الذى قلّ عدد حروفه وكثر عدد معانيه وجل عن الصنعة ونزّه عن التكلف وكان كما قال الله تبارك وتعالى قل يا محمد ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ ﴾ (٣) ، فكيف وقد عاب التشديق وجانب أصحاب التعقيب واستعمل المبسوط فى موضع البسط والمقصور فى موضع القصر وهجر الغريب والوحشى ورغب عن الهجين والسوقى فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة ولم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعصمة وشيد بالتأييد ويسر بالتوفيق » (٤) .

وهذا الاحتراز من إطلاق عدم الفصاحة على « غريب الحديث » يتضح أكثر فى عبارة الخطابي حين يقول : « إن الله عز وجل لما وضع رسوله موضع البلاغ من وحيه ونصبه منصب البيان لدينه اختار له من اللغات أعربها ومن الألسن أفصحها وأبينها ... ثم أمدّه بجوامع الكلم التى جعلها رداءً لنبوته وعلما لرسالته لينتظم فى القليل منها الكثير ... ومن فصاحته وحسن بيانه أنه قد تكلم بألفاظ اقتضبها ولم

(١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٣٤ وقارن بما جاء فى دلائل الإعجاز ٣٩٦

(٢) البيان والتبيين ١/١٤٤

(٣) سورة ص ٨٦/٣٨

(٤) البيان والتبيين ١٧/٢ وراجع البلاغة تطور وتاريخ ١٣

تسمع من العرب قبله ولم توجد في متقدم كلامهم ويدخل في هذا النوع إحدائه الأسماء الشرعية ... ومن فصاحته وسعة بيانه أنه قد يوجد في كلامه الغريب والوحشى الذى يعبى به قومه وأصحابه وعامتهم عرب صرحاء ولسانهم لسانه ودارهم داره ... ومن حسن بيانه ترتيب الكلام وتنزيله منازل « (١) .

وقد تقدم أن الخطابى عد من الكلام الذى لا يسمو فى ذرى البلاغة - فى شرطه - كلام جفاة العرب « الذين لا يعرفون تقطيع الكلام وتنزيله والتخير له » (٢) ، وهذا - بالإضافة إلى ما تقدم عن الجاحظ - يثبت أن عبارات القوم لا تؤخذ هاهنا على إطلاقها ، إنما ينبغى أن يفرق هاهنا بين ما يريدون به الكلام العادى وما يطلقونه على القرآن والسنة الشريفة ، وهذا التفريق ظاهر فى عبارة بعض المتأخرين فى قوله « الغريب قسمان حسن وقيبح ، فالحسن هو الذى لا يعاب استعماله على العرب لأنه لم يكن وحشياً عندهم ... وهو فى النظم أحسن منه فى النثر ومنه غريب القرآن والحديث » (٣) .

أما عبد القاهر الجرجانى (المتوفى ٤٧١ هـ) فقد كان تعرضه للغريب فى أثناء حديثه عن تحرير القول فى الإعجاز والفصاحة والبلاغة . فيقول : « ثم إنه لو كان أكثر ألفاظ القرآن غريباً لكان محالاً أن يدخل ذلك فى الإعجاز وأن يصح التحدى به ، ذاك لأنه لا يخلو إذا وقع التحدى به من أن يتحدى من له علم بأمثاله من الغريب أو من لا علم له بذلك . فلو تحدى به من يعلم أمثاله لم يتعذر عليه أن يعارض بمثله ، ألا ترى أنه لا يتعذر عليك إذا ما أنت عرفت ما جاء من الغريب فى معنى الطويل أن تعارض من قوله « الشوقب » بأن تقول أنت « الشوذب » ، ولو تحدى به من لا علم له بأمثال ما فيه من الغريب كان ذلك بمنزلة أن يتحدى العرب إلى أن يتكلموا بلسان الترك . هذا وكيف بأن يدخل الغريب فى باب

(١) غريب الحديث للخطابى ٦٤/١ ، ٦٧ وانظر كذلك النهاية ٤/١

(٢) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٣٣

(٣) شرح عقود الجمان ، للمرشدى ١٢/١

الفضيلة وقد ثبت عنهم أنهم كانوا يرون الفضيلة في ترك استعماله وتجنبه» (١) .
والجرجاني في هذا السياق يقرر نظريته في النظم ويرد على الذين يرون
الفصاحة في اللفظ دون غيره ، يقول : « واعلم أنك كلما نظرت وجدت سبب
الفساد واحدا وهو ظنهم الذي ظنوه في اللفظ وجعلهم الأوصاف التي تجرى عليه
أوصافا له ، ومن حيث هو لفظ ، وتركهم أن يميزوا بين ما كان وصفا له في نفسه
وبين ما كانوا قد كسبوه إياه من أجل أمر عرض في معناه » (٢) .

وهناك من دارسى البلاغة من عد « الغريب » مجانباً للفصاحة أو لخصائص
اللفظ الفصيح ، فقد جاء في « التلخيص » أن الفصاحة في المفرد « خلوصه من
تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس » (٣) ، ولكن إذا رجعنا إلى بدايات
الدراسات البلاغية المنظمة مثل كتاب « البيان والتبيين » للجاحظ نجده يسوق عبارة
ليحيى بن يعمر (٤) مشحونة بألفاظ غريبة ، ثم يقول الجاحظ : « فإن كانوا إنما
رووا هذا الكلام لأنه يدل على فصاحة ، فقد باعده الله من صفة البلاغة والفصاحة
وإن كانوا إنما دونوه في الكتب وتذاكروه في المجالس لأنه غريب فأبيات من شعر
العجاج وشعر الطرمّاح وأشعار هذيل تأتي لهم مع حُسن الرّصْف على أكثر
ذلك » (٥) .

فهذا النص يوضح رأى الجاحظ في الغريب غير الفصيح وأنه دون ما جاء عن
العجاج والترمّاح وأشعار هذيل ، وذلك يؤكد ما تقدمت الإشارة إليه من عدم

(١) دلائل الإعجاز ٣٩٧ . ويلاحظ هاهنا ما استفاده الإمام عبد القاهر من كتابات أبي سليمان
الخطابي وبخاصة ما ورد عنه من قبل في كلامه عن الغريب واستخدامه لفظة الطويل ومترادفاتهما في
شرح ما يذهب إليه . وانظر ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ٣٤

(٢) دلائل الإعجاز ٣٩٩

(٣) التلخيص في علوم البلاغة ٢٤

(٤) ذكر الزبيدي في طبقاته ٢٩ أنه توفي سنة ١٢٩ وفي تقريب التهذيب ٣٦١/٢ أنه مات قبل
المائة وقيل بعدها .

(٥) البيان والتبيين ٣٧٨/١

إدخالهم « غريب القرآن والحديث » فى هذا الإطار وبخاصة ما تقدم هنا مما ذكره فى وصف حديث رسول الله ﷺ وألفاظه (١) .

ولكن فريقا آخر من الدارسين عد الغرابة أمرا نسبيا ، فقد نقل السيوطى فى المزهرة أن « الغرابة هى أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها فيحتاج فى معرفتها إلى أن ينقّر عنها فى كتب اللغة المبسوطة » (٢) .

ولكنه ينقل استداركا على هذا التفسير عن الشيخ بهاء الدين السبكي (٣) (المتوفى ٧٧٣ هـ) يقول فيه « ينبغى أن يحمل قوله (والغرابة) على الغرابة بالنسبة للعرب العرباء ، لا بالنسبة إلى استعمال الناس ، وإلا لكان جميع ما فى كتب الغريب غير فصيح ، والقطع بخلافه » (٤) .

ثم ينقل السيوطى فى موضع آخر « أن الغرابة قلة الاستعمال ، والمراد قلة استعمالها لذلك المعنى لا لغيره » (٥) . وهذا المعنى لاحظته شارح « عقود الجمان » فى تفسيره لعبارة السيوطى فى وصف فصاحة اللفظ فقال « وهى أن تكون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال » (٦) . ثم نقل الشارح ما تقدم ها هنا ، نقلا عن السيوطى فى المزهرة ، من القطع بأن ما جاء فى كتب الغريب فصيح ولا يدخل فى معنى الغرابة التى تخل بالفصاحة (٧) .

(١) راجع مثلا البيان والتبيين ١٧/٢

(٢) المزهرة ١٨٦/١

(٣) قاضى القضاة أحمد بن على بن عبد الكافى ، العلامة الفقيه المحدث . راجع ترجمته فى المنهل الصافى ٤٠٨/١

(٤) المزهرة ١٨٧/١

(٥) المزهرة ١٨٨/١

(٦) شرح عقود الجمان ، للمرشدى ١٢/١

(٧) ذكر الدكتور حسن محمد تقى أن اللغويين العرب لم يشيروا إلى أن الغرابة نسبة فيما عدا ما ذكر الخطابى (راجع غريب الحديث للخطابى ٦٨/١) ولعل ما ذكرته ها هنا عن نسبة الغرابة يضيف جديدا إلى ما أشار إليه فى هذه المسألة . وانظر ظاهرة الغريب ١٦/١

ومن اللافت للنظر أن مراعاة الاستعمال وتطور الألفاظ كان معروفا عند بعض الدارسين العرب .

ومهما يكن من أمر فإن هذه التفرقة بين الغرابة التي تخل بالفصاحة وغريب القرآن والحديث ضرورية حتى لا يلتبس على أحد أن الدارسين من السلف يطلقون لفظ الغريب ومعنى الغرابة عند حديثهم عن شروط الفصاحة على كل ما يتناوله هذا اللفظ .

كما ينبغي هاهنا التأكيد على أن بعض البلاغيين قد ذهب إلى أن الغرابة قد تطلب لذاتها وتعد حينئذ من وسائل البلاغة ، في بعض الأحيان ، على سبيل المثال نجد في عبارة الباقلاني ما يشير إلى هذا المذهب فهو يقول : « من أهل الصنعة (أى من أهل النقد ودارسى البلاغة الذين يهتمون بتمييز الفصيح من غيره) من يختار الكلام المتين والقول الرصين ، ومنهم من يختار الكلام الذى يروق مأؤه ... ويكون قريب المعنى غير عويص اللفظ ولا غامض المعنى ، كما يختار قوم ما يغمض معناه ويغرب لفظه ولا يختار ما سهل على اللسان وسبق إلى البيان » (١) . وقال في موضع آخر « وقوم يميلون إلى الرصين من الكلام الذى يجمع الغريب والمعانى ... ومنهم من يختار الوحشى من الشعر » (٢) ، وقد فسر الباقلاني هذا المنحى الأخير بقوله : « لأن الذين اختاروا الغريب فإنما اختاروه لغرض لهم فى تفسير ما يشتهه على غيرهم وإظهار التقدم فى معرفته » (٣) .

وقد علق الباقلاني فى وصفه للفظه غريبة جاءت فى بيت لامرئ القيس بأنه « أغرب بهذه اللفظة الوحشية وليس فى ذكرها فائدة ، واللفظ الغريب قد يحمد إذا وقع موقع الحاجة فى وصف ما يلائمه ، كقوله عز وجل : ﴿ عَبُوسًا قَطْرِيرًا ﴾ (٤) ، وأما إذا وقع فى غير هذا الموضع فهو مذموم » (٥) .

(٢) إعجاز القرآن ٢٠٤/١

(١) إعجاز القرآن ٢٠٠/١ - ٢٠١

(٤) سورة الإنسان ١٠/٧٦

(٣) إعجاز القرآن ٢٠٧/١

(٥) راجع إعجاز القرآن ٤٤/١ وانظر خزنة الأدب ٥٣/١١

وجاء في كتاب الطراز^(١) ، في الحديث عن الغرابة أن اللفظة ينبغي أن تكون مألوفة الاستعمال فلا تكون وحشية ، ويقرب معناها فلا يبعد تناوله فيكون سهلا بالإضافة إلى لفظه ، سريع الوقوع في النفوس بالإضافة إلى معناه ، وقد زعم بعض النظار من أهل هذه الصناعة أن الكلام الفصيح ما كان في ألفاظه عنجهية الغرابة وبعد من الأفتدة الإحاطة بمعناه ، وهذا جهل بمحاسن الفصاحة وأوضاع البلاغة » .

وهذا النوع الذى وصف بأنه جهل بمحاسن الفصاحة وأوضاع البلاغة أشار إليه حازم القرطاجنى (المتوفى ٦٨٤ هـ) فى منهاج البلغاء على أنه من مميزات الشعر ، فهو يرى فى حديثه عن ماهية الشعر وحقيقته أن الشعر كلام موزون مقفى شأنه أن يحجب إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها ويكره إليها ما قصد تكريهه ، لتحمل بذلك على طلبه أو الهرب منه ، بما يتضمن من حسن تخيل له ، أو قوة صدقه أو قوة شهرته ، أو بمجموع ذلك . وكل ذلك يتأكد بما يقترن به من إغراب ، فإن الاستغراب والتعجب حركة للنفس إذا اقترنت بحركتها الخيالية قوى انفعالها وتأثرها - فأفضل الشعر ما حسنت محاكاته وهيأته ، وقويت شهرته أو صدقه أو خفى كذبه وقامت غرابته »^(٢) .

وفى موطن آخر يسطر حازم القرطاجنى رأيه بصورة أخرى ، فهو يذهب إلى أن الصدق « والكذب والشهرة والظن أشياء راجعة إلى المفهومات التى هى شطر الموضوع فنسبتها إلى المدلولات التى هى المعانى كنسبة العمومية والحوشية ، والحال الوسطى بينهما والغرابة إلى الأدلة التى هى الألفاظ . وكل هذه الأصناف من الألفاظ تقع فى الشعر وصناعة الشاعر فيها حسن التأليف والهيئة . كما أن كل تلك المواد تقع فيه . وصناعة الشاعر فيها حسن المحاكاة والنسب والاقترانات الواقعة

(١) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ١١٥/١

(٢) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ٧١

بين المعانى ، وكما أن الألفاظ المستعذبة فى الشعر لمناسبتها الأسماع والنفوس ، وحسن موقعها منهما ، ثم إن الشاعر مع ذلك يستعمل الحوشى والساقط تسامحا واتساعا حيث تضطره الأوزان والقوافى . فكذلك المعانى التى تكون الأقاويل فيها صادقة أو مشتهرة ، أفضل ما يستعمل فى الشعر لكونها تحرك النفوس إلى ما يراد منها تحريكا شديدا ... وما عمَّ التحريك فيه وقوى كان أخلق بأن يجعل عمدة فى الاستعمال حيث يتأتى . كما أن ما عذب من الألفاظ ولم يكن حوشيا ولا عاميا أجدر أن يُتَمَدَّ فى الشعر من غيره ، لكن الشاعر أيضا يضطر حيث يريد تحسين قبيح أو تقبيح حسن أو تميم ناقص ... بالمبالغة فى وصفه لتزيد النفوس زيادة الوصف تحريكا فيستعمل حينئذ الأقاويل الكاذبة ومالا يوقع الصدق كما يستعمل الحوشى والعامى من الألفاظ مضطرا فى ذلك أو مسامحة للفكر فى ما يقتضيه من المعانى أو يجتلبه من الألفاظ عفوا دون كد ، أو لأن يرى بعض الأحوال المقدرة التى يتخيلها أهزّ من الأحوال التى وقعت له فيبنى قوله على الحال الخيالة الممكنة دون الواقعة ، ليكون الكلام بذلك أشد موقعا من النفس وغلوقا بالقلب » (١) .

وقد تتبعْتُ رأى حازم القرطاجنى هاهنا فى أكثر من موضع من كتابه لأنى رأيتُه حريصا على إبراز فهمه للبلاغة والفصاحة على غير ما يبدو لبعض دارسى البلاغة قبله - وكذلك كثير ممن جاء بعده - ثم هو خبير بتعمق الأسباب وتوضيح العلل ، وإذا كان فيما تقدم من رأيه لا يرى بأسا باستخدام الحوشى أو العامى حين يؤدى وظيفة الشعر كما صورها ، فهو فى نفس الوقت يحمل على بعض دارسى الإعجاز من المتكلمين لعدم تأنيهم فى بعض ما يذهبون إليه من أمور الفصاحة والبلاغة ونقد الشعر ، ويرجع ذلك فى رأيه إلى أخذهم بأقوال « قوم من المتكلمين لم يكن لهم علم بالشعر لا من جهة مزاولته ولا من جهة الطرق الموصلة إلى معرفته ولا معرج على ما يقوله فى الشئ من لا يعرفه ولا التفات إلى رأيه . فإنما يطلب

الشيء من أهله ، وإنما يقبل رأى المرء فيما يعرفه ، وليس هذا جرحه للمتكلمين ولا قدحا فى صناعتهم » (١) .

ولعل ما تقدم من آراء وبخاصة ما جاء عن الخطابى وعبد القاهر الجرجانى وحازم القرطاجنى يفسر ماجاء فى كتاب « الفوائد المشوق إلى علوم القرآن » عند الكلام عن الفصاحة والبلاغة ، وهو قول المؤلف : « وليست الفصاحة والبلاغة مختصتين بالألفاظ العربية وإنما يطلقان على كل ما لفظه غريب وفهمه قريب » (٢) .

فعدم اختصاص البلاغة والفصاحة بالألفاظ العربية يذكر بنظرية النظم التى أشار إليها الخطابى وعمقها وأصلها عبد القاهر الجرجانى . « وما لفظه غريب وفهمه قريب » يتصل بما ورد عن الاستخدام أو استعمال اللفظ وكذلك ما ذكر عن البعد عن الساقط والمبتذل وأخيرا يشير إلى ما تقدم من القصد إلى استعمال الغريب والحوشى .

وخلاصة القول فى مفهوم « الغريب » عند باحثى الإعجاز ودارسى البلاغة أنهم يرون كلام رسول الله ﷺ فى أعلى رتب البلاغة والفصاحة ، بعد القرآن الكريم ، وأن ما ورد فى كتب الغريب لا يدخل تحت ما ذهب إليه بعضهم من جعل الغرابة مخلة بالفصاحة والبلاغة ، بل قد اتضح عندهم أن كلام رسول الله ﷺ يتميز بجلال النبوة وبهاء الوحي .

وإذا كان فريق من دارسى البلاغة قد عدَّ الغرابة مخلة بالفصاحة فإن فريقا آخر يرى الغرابة أحيانا من مطالب الفصاحة ومن أسباب البلاغة ، وأن الحكم على اللفظ بالغرابة يجب أن يراعى فيه الزمان والمكان والاستعمال . وهذا نظر لغوى وبلاغى مستنير يأخذ بعين الاعتبار بعض ما ذكره المحدثون من اللغويين عن حياة اللغة وقوانين تطورها (٣) .

* * *

(١) منهاج البلغاء ٨٦

(٢) الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ٩

(٣) يراجع فى هذه القوانين كتاب « التطور اللغوى مظاهره وعمله وقوانينه » . وانظر اللغة لفندريس ، وعلم اللغة ، واللغة والمجتمع للدكتور على عبد الواحد وافى .

خامسا : الدراسات الدلالية ومفهوم « الغرابة »

نشأت الدراسات الدلالية العربية مرتبطة بدراسة نصوص القرآن وفهم الحديث شأنها في ذلك شأن سائر الدراسات العربية والاسلامية ، وقد شغلت دراسات الدلالة جزءاً أساسياً من مطالب بعض هذه الدراسات ، فمنذ بدأ البحث حول إعجاز القرآن ومشكلة اللفظ والمعنى ، ومفهوم البلاغة والفصاحة ، أخذت الدراسات الدلالية العربية تتشعب وتنشط في أثناء بحوث اللغويين والنحويين ودارسي الإعجاز والبلاغة وفي جهود المتكلمين وعلماء الأصول والفقهاء وغيرهم . ويستطع الباحث المتتبع لدراسات هؤلاء العلماء أن يلمس وجود « نظرية دلالية عربية » تحكم هذه الدراسات وتنتشر في طياتها ، ومن أمثلة الدراسات التي حاولت تأصيل هذه النظرية مع الإفادة من معطيات الدراسات الدلالية الحديثة ما جاء في كتاب « علم الدلالة العربي » حيث أراد المؤلف أن يركز معالم نظرية التطور الدلالي عند الباحثين اللغويين والنقاد العرب بهدف استجلاء هذه النظرية عند الفلاسفة والمفكرين واللغويين والأدباء العرب (١) .

ومع ذلك فإن علم الدلالة قد أخذ شكله المستقل في دراسات اللغويين المحدثين ، حيث يرى فريق منهم أن أهم ظواهر اللغة ترجع إلى ناحيتين رئيسيتين وهما الظواهر المتعلقة بالصوت والظواهر المتعلقة بالدلالة ، وأن كلتا الناحيتين في تطور مطرد وتغير مستمر وأنها في تطورها وتغيرها تتأثر بعوامل شتى وتخضع لطائفة كبيرة من القوانين (٢) .

وقد اهتمت هذه الدراسات بتتبع تلك القوانين وبخاصة ما يتصل بظواهر التطور الدلالي ومظاهره (٣) .

(١) علم الدلالة العربي - المنظرية والتطبيق صفحة ١٠ مع بعض تصرف في العبارة .

(٢) علم اللغة للدكتور وافي ٣١٣

(٣) يراجع في ذلك اللغة لفندريس ٢٥٤ ومابعدها ، وعلم اللغة للدكتور وافي ٣١٣ والتطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه لأستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب صفحة ١١١ ومابعدها .

وما يهم هاهنا هو ما أشارت إليه قوانين التطور الدلالي فيما يتصل بتطور معنى الكلمة « كأن يخصص معناها العام ، فلا تطلق إلا على بعض ... ما كانت تطلق عليه من قبل ، أو يعمم مدلولها الخاص فتطلق على معنى يشمل معناها الأصلي ومعاني أخرى تشترك معه في بعض الصفات . أو تخرج عن معناها ... فتطلق على معنى آخر تربطه به علاقة ما وتصبح حقيقة في هذا المعنى الجديد بعد أن كانت مجازا فيه . أو تستعمل في معنى غريب كل الغرابة عن معناها الأول » (١) .
ومعنى ذلك أن « أهم مظاهر التطور الدلالي ثلاثة : تخصيص الدلالة وتعميم الدلالة وتغيير مجال استعمال الكلمة » (٢) .

وقد دخل في نطاق هذه الدراسات أيضا عوامل التطور المقصودة والمتعمدة « كقيام الأجماع اللغوية والهيئات العلمية بمثل ذلك عند وجود الحاجة إلى خلق دلالات جديدة على بعض الألفاظ التي تتطلبها حياة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية جديدة » (٣) .

وفي ضوء ماتقدم تبرز عدة نقاط في علاقة الغريب والغرابة بالدراسات الدلالية وأهمها مايلي :

- ١ - طرء المعنى واستحداث الدلالات .
 - ٢ - الغموض والبعد في المعنى وقضية الاستعمال .
 - ٣ - تطرق الفساد إلى العربية وظهور الغريب .
- ١ - بالنسبة للنقطة الأولى فقد تبين في مفهوم بعض اللغويين للغريب أنه يصف الغريب بأنه « طارئ » أو جديد بالنسبة للمعهود عندهم من اللغة . وهذا الوصف يستدعى - في مجال الدراسات الدلالية - إلى نطاق البحث خاصة مميزة

(١) علم اللغة للدكتور وافي ٣١٤

(٢) التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه ١١٤ . وانظر اللغة لفندريس ٢٥٦

(٣) التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه ١١١

فى غريب حديث رسول الله ﷺ ، نبه لها كثير من مصنفى غريب الحديث وبعض اللغويين والمحدثين ، فقد أشاروا إلى ألفاظ معينة ووردت فى الحديث الشريف ولم ترد فيما وصل إليهم من روايات اللغة عن العرب .

من ذلك أن أبا عبيد الحديث « ذكر لفظ الكيول ، بمعنى مؤخرة الصفوف ، ثم قال « ولم أسمع هذا الحرف إلا فى هذا الحديث » ^(١) وكذلك قوله فى لفظه (الجدف) : « ولم أسمعه إلا فى هذا الحديث وما جاء إلا وله أصل ، ولكن ذهب من كان يعرفه ويتكلم به ، كما قد ذهب من كلامهم شئ كثير » ^(٢) وإليه أشار الجاحظ بقوله : « وسنذكر من كلام رسول الله ﷺ مما لم يسبقه إليه عربى ولا شاركه فيه أعجمى ولم يدع لأحد ولا ادعاه أحد مما صار مستعملا ومثلا سائرا » ^(٣) .

وكذلك ما ذكره الخطابى فى سياق حديثه عن فصاحة رسول الله ﷺ « وأنه قد تكلم بألفاظ اقتضبها لم تسمع من العرب قبله ولم توجد فى متقدم كلامها كقوله : « مات حتف أنفه » ^(٤) « وحمى الوطيس » ^(٥) ، فى ألفاظ ذوات عدد من هذا الباب تجرى مجرى الأمثال ، وقد يدخل فى هذا النوع إحدائه الأسماء الشرعية » ^(٦) .

وهذه الظاهرة من أهم سمات بلاغة النبوة التى شدت إليها الرافعى وهو يؤرخ آداب العرب فقال « فلم يكن يومئذ من يتجوز ويقتضب ويشتق ويضع غيره ﷺ مع أنه كان لا يتأتى إلى ذلك بالروية ولا يستعين عليه بالفكر ولا يجمع بالنظر ، إنما

(١) غريب الحديث لأبى عبيد ٢٤٦/٢ .

(٢) غريب الحديث لأبى عبيد ٣٨١/٣

(٣) البيان والتبيين ١٥/٢

(٤) الخبر فى غريب الحديث لأبى عبيد ٦٨/٢ وسنن أبى داود ٨/٢ كتاب الجهاد « بأى حتف شاء » واللفظ فى الفائق ٢٥٩/١ وانظر جمع الجوامع ٧٧٥/١

(٥) رواه الإمام مسلم فى باب غزوة حنين ١٦٧/٥ والإمام أحمد فى المسند ٢٠٧/١

(٦) غريب الحديث للخطابى ٦٥/١ - ٦٦

هو أن يعرض المعنى فإذا لفظه قد لبسه واحتواه وخرج على استواء لا فاضلا ولا مقصرا كأنما كان يلهم الوضع إلهاما» (١) .

وظاهرة إحداث الدلالات والألفاظ في حديث رسول الله ﷺ وإن كانت في المقام الأول من دلائل النبوة ومن أدلة تأييد رسول الله ﷺ بالوحي ، فهي كذلك تشير إلى ظاهرة لغوية عرفتھا الدراسات اللغوية الحديثة والدلالية منها على الخصوص ، ذلك أن حركة التجديد في اللغة تعتمد على عدة عوامل من أهمها « خلق الأدباء والعلماء لألفاظ جديدة فكثيرا ما يلجئون إلى ذلك للتعبير عن أمور لا يجدون في مفردات اللغة المستعملة ولا في مفرداتها الدائرة ما يعبر عنها تعبيرا دقيقا وقد لا يضطرهم إلى ذلك إلا مجرد الرغبة في الإبداع أو مجانبة الألفاظ المتداولة والمألوفة أو لإبراز المعنى في صورة رائعة وتثبيتته في الأذهان وتذليل سبل انتشاره بالإغراب في تسميته» (٢) ، وهذا هو النوع المقصود والمتعمد في تطور الدلالات (٣) .

٢ - أما قضية الاستعمال وما يؤدي إليه من غرابة ، لقلّة استعمال لفظة أو اختصاصها ببيئة زمانية أو مكانية معينة فقد جعلها فريق من الباحثين - كما تقدم بيانه - سببا في وجود ظاهرة الغريب وهذا الفهم من علمائنا رحمهم الله تقررته الدراسات اللغوية المحدّثة ، فمهما « تعددت الاستعمالات التي تصلح لها الكلمة وتنوعت فإن أحدها يطغى غالبا على ما عداه ، وهو الذي يعين معنى الكلمة الأساسى على النحو الذى يسجل فى القاموس ، فإذا اتفق أن وجد استعمالان غالبا أو أكثر ولم يكن فى الإمكان تداخلهما فمعنى ذلك أننا أمام كلمتين مختلفتين ... ولكن هذا المعنى الغالب لا يستطيع أن يضمن لنفسه البقاء مطلقا ، فهو محوط بمعان ثانوية تتحفز دائما للظهور عليه واحتلال مكانه ، والمعنى الجديد

(١) تاريخ آداب العرب ، لمصطفى صادق الرافعى ٣١٧/٢

(٢) اللغة والمجتمع للدكتور وافي ٤٩

(٣) راجع التطور اللغوى مظاهره وعمله وقوانينه ١١١

ينمو شيئاً فشيئاً ويحل نفسه محل القديم»^(١). وفي موضع آخر يشير فندريس إلى دور الاستعمال فى الصراع بين المعانى ، فهناك نوع من « الصيغ القوية والصيغ الضعيفة . فبين الكلمات من حيث المعنى نوع من النظام التصاعدى يحتوى على معان قوية ومعان ضعيفة ، فالأولى وهى ليست أقدم المعانى بالضرورة تفرض نفسها على العقل بمجرد ذكر الكلمة وتدين بقوتها إلى أهمية استعمالها ، وأما الثانية فتبقى فى الظل لأنها نادرة الاستعمال أو خاصته ولا بد لإخراجها من الظلام من مساعدة كلمة أخرى تضيئها وتظهر قيمتها ، ولكن نظام المعانى التصاعدى هذا لا شئ فيه من الإطلاق والثبات فهو خاضع لنزوات الاستعمال جميعها ، تلك التى تولد التأقلم»^(٢) .

وهناك نصان ، قد تقدما ، يعطيان مثالا لفهم اللغويين والمحدثين من علمائنا رحمهم الله لقضية الاستعمال وأثرها فى وجود الغريب تبعا لقلة استخدام هذه الألفاظ أو ندرته أو طغيان معان جديدة على المعنى القديم ، أولهما قول أبى عبيد عن (الجدف) - كما تقدم - « وما جاء إلاّ وله أصل ولكن ذهب من كان يعرفه ويتكلم به كما ذهب من كلامهم شئ كثير »^(٣) ، والثانى قول ابن الصلاح فى تعريفه الغريب « وهو عبارة عما وقع فى متون الأحاديث من الألفاظ البعيدة من الفهم لقلة استعمالها »^(٤) .

٣ - وما أشار إليه المحدثون على أنه سبب لوجود الغريب ، وهو تطرق الفساد إلى العربية ، يمكن أن يدخل فى حيز دراسات التطور اللغوى عند المحدثين من اللغويين ، وإن كان تعبير (تطرق الفساد إلى العربية) يتمشى مع منهج اللغويين العرب القدامى فى دراسة اللغة الذى قام على التنقية اللغوية ورصد خصائص

(١) اللغة لفندريس ٢٥٤

(٢) اللغة لفندريس ٢٥٦

(٣) غريب الحديث لأبى عبيد ٣٨١/٣

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٣٩٧

الفصحى لفهم القرآن الكريم وفقه السنة الشريفة ، وأما رصد بعض جوانب التطور فقد سجلت كتب لحن العامة طرفاً منه ولكن هذا التغيير أدى إلى نشوء أجيال تبعد بالاستعمال عن المعانى التى وردت فى الحديث فكانت الحاجة إلى كتب « غريب الحديث » وكتب لحن العامة ، وغيرها .

والمقصود هاهنا أن يتضح أن « الحفاظ على العربية الفصحى فى صورتها التى وصلت إلينا لم يمنعها من التفاعل مع حضارات المجتمعات الإسلامية الجديدة »^(١) ، ولكن جهود علماء القرآن ورجال الحديث كانت ذات دور فعال فى الحفاظ على هذين الأصلين العظيمين فى كل ما يتعلق بهما وبخاصة فى مجال الفهم والدلالة والمعانى وقد أدت كتب « غريب الحديث » دوراً مطلوباً ومهما بشرحها للغريب وتحديد دلالاته فى ضوء معطيات الدراسات اللغوية العربية وتخليص المبهم والغامض والمشكل من معانيه ، وتتضح خطوره هذا الدور حين تدرس العاميات العربية ويظهر ما لحقها من تطور ، وبخاصة فى مجال الدلالة وبمقارنة بعض الأمثلة من العاميات وما جاء من ألفاظها التى سجلت فى كتب لحن العامة ووردت فى متون الأحاديث يمكن تصور الخدمة الجليلة التى أداها أصحاب معاجم غريب الحديث ، ومن أمثلة ذلك :

أ - لفظة (الثيب) التى وردت فى حديث « الثيب بالثيب »^(٢) ، فقد نقل الصفدى عن الصقلى أن العامة تجعل الثيب ضد البكر من النساء خاصة والثيب يقع على الأنتى والذكر^(٣) . وما ذهبت إليه العامة^(٤) من جعل الثيب ضدًا للبكر من النساء خاصة تطور بتخصيص الدلالة .

(١) تطور العربية حتى عهد الصفدى مع تحقيق كتابه تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، رسالة ماجستير بأداب عين شمس ٢٥/١

(٢) الحديث رواه الإمام مسلم فى كتاب الحدود ١١٥/٥ وانظر تخريجه فى نيل الأوطار ٩٨/٧ وراجع النهاية ٢٣١/١

(٣) تصحيح التصحيف ٢٠٢ وانظر الثقيف ٢٥٦

(٤) تطور العربية حتى عهد الصفدى ٥٠/١

ب - وجاء فى حديث قطن بن حارثة ^(١) « والحمولة المائرة لهم لاغية » ^(٢) .
 وقد جاء فى « تصحيح التصحيح » أن العامة تطلق الحملوة لكل الإبل . والصواب
 أنها للتي تحمل الأمتعة خاصة ^(٣) . وهذا تطور فى العامية بتعميم الدلالة ^(٤) .
 ج - ومن أمثلة ما جاء فى الحديث وتطورت دلالاته عند العوام بالانتقال
 وتغيير مجرى الدلالة لغير التخصيص والتعميم ، ^(٥) لفظة (كعب) التى وردت
 فى حديث قيلة بنت معرمة ^(٦) : « والله لا يزال كعبك عاليا » ^(٧) ، وما جاء عن
 الزبيدى أن العامة تجعل (الكعب) لعقب الرجل . والكعب هو العظم الناتئ فى
 مفصل القدم ، وهو حد الوضوء ^(٨)

* * *

وعلى وجه الإجمال ، فإن ما دار حول مفهوم الغرابة وما يتعلق بالغيرب فى
 هذا الفصل يمكن تحديد أهم معالنه فى النقاط التالية .
 أ - أن هذا المفهوم عند بعض المحققين من دراسى علوم القرآن يرتبط بثقافة
 المفسر وفهم القارئ للعربية ومدى إلمامه بها ، وعلى قدر تتبعه للسباق للوصول إلى
 فهم الغريب الذى يدور عندهم حول ما غمض لفظه وبعُد معناه أو أشكل .

(١) راجع أسد الغابة ٤٠٨/٤

(٢) حديث قطن رواه ابن الأثير فى منال الطالب ٤٤ وانظر النهاية ٤٤٤/١ والفائق ٢٦/٣

(٣) تصحيح التصحيح ٢٣٣ وانظر تقويم اللسان ٩٥

(٤) تطور العربية حتى عهد الصفدى ٥١/١

(٥) تطور العربية فى عهد الصفدى ٥١

(٦) راجع أسد الغابة ٢٤٥/٧

(٧) حديث قيلة رواه أبو عبيد فى غريب الحديث ٥١/٢ انظر الفائق ١٠/٢ ورواه ابن الأثير فى

منال الطالب ٨٨ ونقل عن أبى موسى المدينى أنه حديث غريب حسن يعد فى أفراد أهل البصرة .

وانظر منال الطالب ٩٢

(٨) تصحيح التصحيح ٤٤٢ وانظر لحن العوام للزبيدى ٢٣١

ب - أما المحدثون وأصحاب معاجم غريب الحديث والأثر فقد عرفوا الغريب بأنه الغامض والبعيد من الفهم وكذلك المشكل الذى يحتاج إلى بيان ، وأشاروا إلى أهم أسباب حدوث الغرابة وهو قلة الاستعمال وتطرق الفساد إلى العربية ، حيث نوقش هذا الفهم - خلال هذا الفصل - فى ضوء مفهوم التطور اللغوى فى دراسات اللغويين المحدثين على وجه الإجمال .

ج - واعتمد اللغويون العرب فى مفهوم الغريب على معنيين الأول يلتقى مع ما تقدم من وصفه بالغموض والبعيد من الفهم ، ولكنهم أشاروا إلى أن هذا يرجع إلى ماضع من كلام العرب وخفى على الناس لجهلهم به . والمعنى الثانى أشاروا إليه فيما تقدم عن ظاهرة طروء المعنى وحدوثه واقتضاب معان لم تسمع من قبل .

د - ومن خلال تناول دارسى الإعجاز وباحثى البلاغة لظاهرة الغريب اتضح اتفاقهم على أن غريب القرآن وغريب الحديث لا يدخل فيما وصف به بعضهم الغريب بالنزول عن درجة التقدم فى الفصاحة ، فقد عدوا القرآن الكريم أسمى ما يمكن تصوره من صور البلاغة والفصاحة وعدوا الحديث الشريف فى مرتبة تالية له ، ودليلا على النبوة المؤيدة بالوحى والإلهام . كما نبه بعض محققهم إلى ضرورة مراعاة الزمان والمكان والاستعمال قبل الحكم على اللفظ بالغرابة ، أو قبل إصدار حكم - على ما يوصف بأنه غريب - بعدم التمكن من الفصاحة .

هـ - وفيما يتصل بالدراسات الدلالية فقد تعرض هذا الفصل بصددتها إلى استحداث الدلالات وبخاصة ما يقصد إليه من ذلك ، وكان ما أشار إليه العلماء من ظاهرة استحداث الدلالات والألفاظ فيما أثر عن رسول الله ﷺ محل اهتمام هذه الفقرة .

وفى ملحظ آخر تبدو قضية الاستعمال وقد أولاها دارسو الغريب من المحدثين واللغويين اهتماما كبيرا وجعلوها مدخلا لتفسير ظاهرة « الغريب » ثم كان ما أشار إليه المحدثون فى تعليل ظاهرة الغريب من « تطرق الفساد إلى العربية » وأن هذا التعبير يتفق مع منهج الدراسات العربية عند علمائنا رحمهم الله حيث هدفوا إلى الحفاظ على العربية لتظل قادرة على خدمة القرآن والسنة .

وكان من اللازم الإشارة إلى دور معاجم غريب الحديث والأثر في تتبع الدلالات التي يرى هؤلاء المصنفون أنها بحاجة إلى الشرح والتحديد وفق معطيات الدراسات العربية التي قامت بصفة أساسية لتحقيق هدف خدمة القرآن والسنة ، وأن كثيراً من الألفاظ التي دارت على ألسنة العوام قد لحقها التطور وتقدمت أمثلة في هذا الفصل لألفاظ تطورت في لهجات العوام ووردت في متون الأحاديث ولكن دلالاتها ومعانيها وأصواتها ظلت مسجلة في كتب غريب الحديث لتؤدي هذا الدور المهم الذي أُلِّفت من أجله .

* * *

الفصل الثاني

مناهج التأليف في معاجم غريب الحديث والأثر
وقائمة بما ألف فيها

يتميز التأليف في مجال « معاجم غريب الحديث والأثر » في الثقافة العربية الإسلامية بمناهج محددة مستمدة من الأصول الفكرية لهذه الثقافة ، وأهمها ما أرساه القرآن الكريم ، ورسخه الرسول ﷺ ، في نفوس أتباعه من احترام شديد لنصوص القرآن والسنة وحذر أشد من دخول التحريف والتغيير عليها .

وهذا الأصل يكشف كثيرا من أسرار مناهج التأليف في الفكر الإسلامي والتراث العربي بعامته وفي ميدان التأليف في « معاجم غريب الحديث » والأثر على وجه الخصوص ، فلم تكن مناقشة القرآن الكريم للكفار ، ومحاجته لأهل الكتاب ، ودحض الشبهات والتحريفات التي طرأت على الرسائل السابقة إلا أمثلة حية أمام الفكر الإسلامي في شتى المجالات في كيفية التحقيق العلمي وتمييز الخبيث من الطيب .

والمتتبع لحركة التأليف في « معاجم غريب الحديث والأثر » منذ نشأتها إلى وقتنا الحاضر يجد أن المنهج العام الذي تسير عليه ماهو إلا ترجمة لهذا الأساس الذي أشرت إليه ، حيث ورد في القرآن الكريم في آيات ذوات عدد تفاصيل هذا الأصل في مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْبَغُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ (١) فقد ذكر بعض المفسرين أن « المراد بالظن خلاف التحقيق فيشمل الشك والوهم ، وهذا الكلام في حق الكفار الذين اتبعوا غيرهم وقلدوهم » (٢) . وكذلك جاء من الأحاديث الشريفة ما يعد شرحا وتطبيقا لما جاء في القرآن الكريم ، ومثال ذلك قول الرسول ﷺ : « نَضَرَ اللهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يَبْلُغَهُ ، فَرُبَّ حَامِلٍ فُقِهَ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، وَرُبَّ حَامِلٍ فُقِهَ لَيْسَ بِفُقِيهِ » (٣) وفي رواية للحافظ أبي عمر بن عبد البر : « نَضَرَ اللهُ مَنْ سَمِعَ قَوْلِي وَلَمْ يَزِدْ فِيهِ وَأَدَاهُ

(١) سورة يونس ٣٦/١٠

(٢) حاشية الصاوي على الجلالين ١٦٠/٢

(٣) هذا اللفظ لأبي داود في السنن ٣١٥/٢ ورواه الترمذى ١٤١/٤ وحسنه ، وابن ماجه ١٠٥/٢ ؛ ٨٤/١ وانظر جامع بيان العلم وفضله ٣٩/١ - ٤٢ وخرجه الإمام المنذرى في الترغيب والترهيب ٦٣/١

إلى من سمعه» (١) . وقد ساق القاضى عياض هذا الحديث فى مقدمة كتابه «مشارك الأنوار على صحاح الآثار» (٢) ثم قال : «وقد كان فىمن تقدم من هو بهذه السبيل من الاقتصار على أداء ماسمع وروى ، وتبليغ ماضبط ووعى دون التكلم فيما لم يحط به علما والتسور على تبديل لفظ أو تأويل معنى وهى رتبة أكثر الرواة والمشايخ» (٣) ، فقد كان التأليف فى غريب الحديث والأثر جزءا من حركة شاملة وجهتها فهم القرآن والسنة والحفاظ عليهما من التحريف أو التبديل فى اللفظ أو المعنى وفى التراكيب والدلالات .

ويتبع مناهج التأليف فى معاجم غريب الحديث والأثر يتضح أنها كانت جهدا متواصلا لعلماء الحديث واللغة فى فهم نصوص السنة الشريفة وخدمة طالبى علوم الشريعة ، وكان كل منهم يبنى على ماأرساه سابقوه ويكمل مابدأه سلفه لتحقيق أقرب صورة لما طالب به القرآن وألحت عليه السنة من الضبط والتوثيق وحسن الفهم وأمانة التبليغ .

* * *

ويمكن تحديد المعالم الرئيسية لمناهج التأليف فى ميدان « غريب الحديث والأثر» بعد محاولة تتبع هذه المؤلفات لصنع قائمة تقدم صورة موثقة قدر الإمكان عنها ، يمكن تحديدها فى ثمانية معالم :

- ١ - منهج الأسانيد .
- ٢ - التأليف فى غريب القرآن والحديث .
- ٣ - منهج الترتيب الهجائى .
- ٤ - شرح غريب حديث معين ، أو مجموعة من الأحاديث لها صفة خاصة .

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢/١؛

(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/١

(٣) مشارق الأنوار ٣/١

٥ - شرح غريب كتاب معين من كتب الحديث ، أو مجموعة كتب أو نوعية خاصة منها .

٦ - الاستدراك .

٧ - إصلاح الغلط والرد وشرح المشكل .

٨ - الاختصار وإعادة الترتيب والتهديب .

وفيما يلي تفصيل هذه المناهج :

١ - منهج الأسانيد

هذا المنهج فى تدوين « غريب الحديث والأثر » يعد أقدم المناهج التى اتبعها مؤلفو هذه الكتب ، وهو ألصقها بأسلوب المحدثين وأقربها لأصول الثقافة العربية ، كما قرر ذلك مصطفى صادق الرافعى ، رحمه الله فقد « كان العرب أمة أمية لا يقرءون إلا ما تخطه الطبيعة ولا يكتبون إلا ما يلقنون من معانيها فأخذون عنها بالحس ويكتبون باللسان فى لوح الحافظة فكان كل عربى على مقدار وعيه وحفظه : كتابا أو جزءا من كتاب ، وكانت كل قبيلة بذلك كأنها سجل زمنى فى إحصاء الأخبار والآثار ... فلما جاء الإسلام وكان مرجع الأحكام فيه إلى الكتاب والسنة وكان الصحابة يأخذون عن رسول الله ﷺ أخذًا علميا ... فلما قبض ﷺ بدأ من بعده علم الرواية » (١) .

ومنهج الأسانيد برهان على أن أهم سمات الفكر الإسلامى أساسها التحقيق والتحرى وتجنب التحريف والتدليس ومحاربة الوهم بشتى صوره ، وقد عبر الإمام ابن الصلاح عن ذلك فى كلامه عن الإسناد فقال « أصل الإسناد أولا خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة وسنة بالغة من السنن المؤكدة ، رويتنا من غير وجه عن عبد الله بن المبارك (٢) ، رضى الله عنه ، أنه قال : الإسناد من الدين ولولا

(١) تاريخ آداب العرب ١/٢٧١ ، ٢٧٤

(٢) كان ، رحمه الله ، ثقة ثبتا فقيها ، جمعت فيه خصال الخير . توفى سنة ١٨١ هـ وانظر

الإسناد لقال من شاء ما شاء»^(١) ، وروى الحاكم فى معرفة علوم الحديث بسنده إلى الزهرى وقد سمع ابن أبى فروة^(٢) يذكر حديثا من غير إسناد : « قاتلك الله يابن أبى فروة ، ما أجرك على الله ، ألا تسند حديثك ، تحدثنا بأحاديث ليس لها خُطْم ولا أزيمة »^(٣) .

ولما كان التثبت والتحقيق من أهم سمات الفكر الإسلامى ، كما تقدم ، كان ذلك كافيا لظهور منهج الإسناد ورسوخه ، ولكن هناك عوامل أخرى ساعدت على ذلك ، منها ما ذكره ابن سيرين (المتوفى سنة ١١٠ هـ) فيما يرويه عنه الإمام مسلم أنه قال « لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فَيُنظَرُ إلى أهل السنة فَيُؤَخَذُ حديثهم وَيُنظَرُ إلى أهل البدعة فلا يُؤَخَذُ حديثهم »^(٤) .

وقد ذكر الإمام مسلم أمثلة كثيرة للتحرى فى الإسناد والتأكد من ضبط الراوى وبعده عما يوهن روايته ، ثم أخذ يعلل هذا المنهج الصارم الذى اتبعه جهاذة المحدثين فقال إنهم « إنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معاييب رواة الحديث . وناقلى الأخبار ، وأفتوا حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر إذ الأخبار فى أمر الدين إنما تأتى بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهى أو ترغيب أو تهيب ، فإذا كان الراوى لها ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهله كان آثما بفعله ذلك ، غاشا لعوام المسلمين »^(٥) .

وكلام الإمام مسلم هاهنا يفسر مارواه فيما تقدم من قول عبد الله بن المبارك « الإسناد من الدين » إذ هو وسيلة توثيق أدلة الأحكام الشرعية وغيرها مما يتعلق

(١) مقدمة ابن الصلاح ٣٧٨ والخبر فى صحيح مسلم ١٢/١

(٢) هو إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة مولى عثمان بن عفان ، ذكره الإمام البخارى فى كتاب

الضعفاء الصغير ١٧ : متروك ، توفى سنة ١٤٤ . وانظر تقريب التهذيب ٥٩/١

(٣) معرفة علوم الحديث ٦ ، ومحاسن البلقينى ٣٧٨

(٤) صحيح مسلم ١١/١

(٥) صحيح مسلم ٢٢/١

بشرائع الدين ، ولهذا قال ابن الصلاح فى عبارته السالفة إن الإسناد خصيصة
فاضلة من خصائص هذه الأمة ، ليوضح مكانته وتفرد المنهج الإسلامى به .

أما حديث ابن سيرين عن (الفتنة) التى لعبت دورا كبيرا فى ترسيخ هذا
المنهج وتعميمه فهو إشارة إلى الأحداث التى دارت فى سنة أربعين من الهجرة وما
جرى من خلافات بين طرفى النزاع « لأن ما تركته الفتنة من سيئ الآثار فى
النفوس كان محرضا طبيعيا يعزى كلا من الجانبين بوضع أحاديث فى فضائل
أحدهما دون الآخر » (١) .

ومهما يكن من أمر ، فإن التأليف فى « غريب الحديث والأثر » فى بدايته كان
يسير بصفة عامة على منهج التأليف فى كتب متون الحديث التى بدأت تأخذ
شكلها النهائى فى الفترة التى تنسب إليها بواكير التأليف فى غريب الحديث
والأثر ، فالموطأ للإمام مالك (المتوفى سنة ١٧٩ هـ) يعد مثلا لما وصل إليه التأليف
فى متون الأحاديث وأسانيدھا فى هذه الفترة من أواخر القرن الثانى وبدايات القرن
الثالث التى شهدت بدايات التأليف فى غريب الحديث ، كذلك فيما وصل إلينا
من أخبار العلماء فى هذه الفترة مثل النضر بن شميل (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ) ،
والحسين بن عياش الباجدائى (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) وأبى عمرو الشيبانى المتوفى
(سنة ٢٠٦ هـ) والفراء (المتوفى سنة ٢٠٧ هـ) وكذلك معاصرهم أبو عبيدة
معمر بن المثنى (المتوفى بعد سنة ٢١٨ هـ) والراوية أبو عدنان السلمى .

وقد اتضحت طريقة الأسانيد فى مؤلفات أبى عدنان وأبى عبيد وابن قتيبة بما
لا يدع مجالا للشك فى أن هذه الطريقة كانت هى السائدة فى هذا الوقت بعد
سبق التمهيد لها ونموها فى مناخ الفكر الإسلامى الذى تقدمت الإشارة إليه .

أما أبو عدنان فقد كان راوية لأبى زيد ، روى عنه كتبه كلها (٢) . وقد
تحدث ابن النديم عن كتاب أبى عدنان فى غريب الحديث فقال : « كتاب

١- تاريخ الخلفاء - ج ١ - ص ٣٢١

(٢) مرانب النحويين ١٤٤

غريب الحديث، وترجمته ما جاء من الحديث المأثور عن النبي ﷺ مفسرا وعلى أثره ما فسر العلماء من السلف» (١) وقد شرح ابن درستويه منهجه في الترتيب فذكر أنه عمل كتابا « في غريب الحديث وذكر فيه الأسانيد وصنفه على أبواب السنن والفقهاء إلا أنه ليس بالكبير» (٢)، وسيأتي مزيد بيان لمنهج أبي عدنان هاهنا .

أما أبو عبيد فكتابه الذى بين أيدينا يعطى تصورا أوضح عن منهج التأليف فى هذا المجال وفى هذه الفترة ، فقد خصص أبو عبيد قسما كبيرا من كتابه (يشمل الجزء الأول والثانى ومن الجزء الثالث إلى صفحة ٢٠٧) خصصه للأحاديث التى رواها بسنده إلى رسول الله ﷺ ، كما خصص قسما للأحاديث التى تنسب للصحابة رضوان الله عليهم مما يرفعونه أو من كلامهم الذى يحتاج إلى تفسير ، ثم أورد بعض أحاديث التابعين رضى الله عنهم ، فكان من منهج أبي عبيد أنه قسم الكتاب قسمين أكبرهما الخاص بحديث رسول الله ﷺ ، أما القسم الثانى فقد بدأه بروايات الخلفاء الأربعة رضى الله عنهم خلال الجزء الثالث من الكتاب ، ويبدأ الجزء الرابع بأحاديث الزبير بن العوام رضى الله عنه ثم طلحة بن عبيد الله حتى تكمل أحاديث العشرة المبشرين بالجنة من الصحابة رضوان الله عليهم ، ثم يذكر أبو عبيد أحاديث عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ، ثم أحاديث خالد بن الوليد وغيرهم من الصحابة ثم أحاديث الصحابييات مبتدئا بحديث السيدة عائشة ثم حديث أم سلمة ثم حديث حمنة ثم حديث صفية بنت أبي عبيد ، رضى الله عنهن ، ثم يذكر أحاديث التابعين (٣) مبتدئا بحديث كعب الأحمار ثم محمد بن الحنفية ثم أبى أدريس الخولانى وغيرهم رضى الله عنهم ، ثم يختم الكتاب بأحاديث لا يعرف أصحابها (٤) .

(١) الفهرست ٦٨

(٢) تاريخ بغداد ٤٠٤/١٢ وانظر مقدمة تحقيق الخطب والمواعظ لأبى عبيد ٤٠

(٣) غريب الحديث لأبى عبيد ٣٤٢/٤

(٤) غريب الحديث لأبى عبيد ٤٨٨/٤

ويتميز غريب الحديث لابن قتيبة عن كتاب أبي عبيد بالمقدمة التي تحدث فيها عن منهجه فقال في سياق حديثه عن كتاب أبي عبيد ، الذي اقتفى أثره واستدرك عليه : « وقد كنت زمانا أرى أن كتاب أبي عبيد قد جمع غريب الحديث وأن الناظر فيه مستغن به ، ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة فوجدت ما تركه نحواً مما فسر بالإسناد لما لم أعرفه » (١) ، ثم يقول في موضع آخر من المقدمة : « ثم ابتدأت بتفسير غريب حديث النبي ﷺ ، وضمنته الأحاديث التي يدعى بها على حملة العلم حمل المتناقض ، وتلوته بأحاديث صحابته رجلا رجلا ثم بأحاديث التابعين ومن بعدهم ، وختمت الكتاب بذكر أحاديث غير منسوبة سمعت أصحاب اللغة يذكرونها ولا أعرف أصحابها ولا طرقها » (٢) .

وهذا القدر الذي تقدم عن منهج أبي عدنان ومنهج أبي عبيد وأبي محمد بن قتيبة يكفي في تقرير أن أوائل التأليف في غريب الحديث والأثر كانت معتمدة على منهج الأسانيد وطريقة المحدثين ، ولكن الخطيب البغدادي نقل عن ابن درستويه (المتوفى سنة ٣٤٧ هـ) عبارة تعرضت لبدايات التأليف في غريب الحديث قال فيها : « غريب الحديث أول من عمله أبو عبيدة معمر بن المثنى وقطرب والأخفش والنضر بن شميل ولم يأتوا بالأسانيد وعمل أبو عدنان النحوى البصرى كتابا في غريب الحديث ، وذكر فيه الأسانيد وصنفه على أبواب السنن والفقهاء إلا أنه ليس بالكبير ، فجمع أبو عبيد عامة ما في كتبهم وفسره وذكر الأسانيد ، وصنف المسند على حديثه ، وأحاديث كل رجل من الصحابة والتابعين على حديثه » (٣) .

وما ذكره ابن درستويه عن أبي عبيدة وقطرب والأخفش والنضر ، من أنهم لم يأتوا بالأسانيد ، لا ينهض دليلاً على أن بداية التأليف في « غريب الحديث والأثر »

(١) غريب الحديث لابن قتيبة ١٥١/١

(٢) غريب الحديث لابن قتيبة ١٥٢/١

(٣) تاريخ بغداد ٤٠٤/١٢ وانظر مقدمة تحقيق الخطب والمواعظ لأبي عبيد ٤٠

لم تقم على منهج الأسانيد ، فأبو عدنان ، الذى صرح بأنه أتى بالأسانيد ، معاصر لهؤلاء المصنفين ، بل إن بعض الباحثين يذهب إلى تقديم أبى عدنان على أبى عبيدة ويعده أول من صنف فى غريب الحديث معتمدا على قول لابن النديم ، « فقد نسب ابن النديم الكتاب الأول من هذا النوع إلى أبى عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى ، إذ قال : « وله ... كتاب غريب الحديث ، وترجمته : « ما جاء من الحديث المأثور عن النبى ﷺ مفسراً ، وعلى أثره « ما فسر العلماء من السلف » (١) .

وعلامات الترقيم فى نص كلام ابن النديم ، كما وردت فى « المعجم العربى نشأته وتطوره » تدل على أن المؤلف يرى فى عبارة « وعلى أن أثره » دليلاً على أن ابن النديم يعد أباً عدنان أول من ألف فى غريب الحديث وأن ما ألفه علماء السلف فى غريب الحديث جاء على أثره ، أى بعده تالياً له فى الزمن . ولكنى أرى أن عبارة ابن النديم لا تحتل ذلك ، فالضمير فى قوله « على أثره » يعود إلى أقرب مذكور كما هو مقرر فى قواعد العربية (٢) .

وأقرب مذكور فى عبارة ابن النديم يعود عليه هذا الضمير هو ما تشمله كلمة « الحديث » أو ما جاء منه مفسراً ، فىكون سياق العبارة أن ترجمة كتاب أبى عدنان ، أى عنوانه ، ما جاء من الحديث المأثور عن النبى ﷺ مفسراً . وقد يكون التفسير مروياً عن الرسول ﷺ أو عن الصحابة ومن بعدهم وعلى أثر الحديث - أى بعده فى الكتابة - ما فسر علماء السلف من ألفاظه . ويؤيد ما ذهبت إليه أن عبارة ابن النديم التى بنى عليها الحكم بأن أباً عدنان أول من صنف فى غريب الحديث قد وردت عند القفطى هكذا : « ما جاء فى الحديث المأثور عن النبى ﷺ

(١) المعجم العربى نشأته وتطوره ، ٥٠/١ وقد أقيمت على علامات الترقيم كما وردت فيه . والنص فى الفهرست ٦٨ بدون علامات ترقيم .

(٢) راجع المأثور ، ٥٠ مع الهوامع ٦٥/١ ما جاء فى عود الضمير على المذكور ، ولا يذكور غير المذكور ، بل المذكور .

مفسرا على ما نشر العلماء « (١) ، ثم نقل القفطى عن الكفرطابى (٢) فى تذكرته (٣) من خطه فى كلام له عن أبى عدنان قال فيه : « له غريب ما جاء من الحديث عن النبى ﷺ ، ورأيت نسخة بالرى على ظهرها : ذكر أبو عدنان أن كنيته أبو محمد وأن أبا عدنان لقب له » (٤) .

وبالتأمل فى نص القفطى يتضح عدم ورود عبارة (على أثره) التى بُنى عليها الحكم بأن أبا عدنان أول من صنف فى غريب الحديث ، ولعبارة الكفرطابى أهمية خاصة لأنه رأى نسخة من الكتاب كما تقدم ، ويبدو أن العبارة الأولى التى ذكرها القفطى قد تصحفت فيها كلمة (فسره) إلى (نشر) ، ويلاحظ كذلك أن عبارة (من السلف) لم ترد فيما ذكره القفطى فى الإنباه .

وبسقوط عبارة (على أثره) وكذلك قوله (من السلف) من العبارتين اللتين وردتا فى الإنباه بالإضافة إلى ما تقدم من إشارة إلى عود الضمير إلى أقرب مذكور أستطيع أن أضيف رأيا بأن ابن النديم لم يرد الإشارة إلى أن كتاب أبى عدنان أول ما صنف فى غريب الحديث ، ولكن العبارة كانت تعبيراً عن منهج أبى عدنان فى الكتاب وأنه اتبع فى الترتيب منهجا يقوم على سرد الحديث بسنده ثم يورد بعده ما وصل إليه عن السلف من تفسير لألفاظه الغريبة .

ومهما يكن من أمر فإن كتاب أبى عدنان وما وصف به منهجه يعد دليلا واضحا على أن اتباع الإسناد والاعتماد على الرواية فى نقل تفسير الألفاظ كان المنهج الأساسى فى البدايات الأولى للتأليف وفى غريب الحديث .

ولقد كان للإسناد والرواية فى كتاب أبى عبيد و ديب ابن قتيبة دور رئيسى

(١) إنباه الرواة ١٤٢/٤

(٢) هو سلامة بن نياض الكفرطابى ، وورد فى هدية العارفين ٣٩٤/١ الحمரசائى (كذا)

أبو الحخير الشامى النحوى توفى سنة ٥٣٣ هـ .

(٣) فى هدية العارفين ٣٩٤/١ له مذكورة فى النحو عشرة مجلدات .

(٤) إنباه الرواة ١٤٢/٤

فى منهج الترتيب ونقل الألفاظ التى يُفسَّر بها كثير مما ورد فى الكتائين ، ولكن كتاب غريب الحديث للحربى (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) يتضح فيما وصل إلينا من نصوصه وأخباره وما ذكره العلماء عنه أنه شديد الحرص على منهج الإسناد والرواية ، فقد أشار محقق المجلدة الخامسة الباقية من كتاب غريب الحديث للحربى فى مقدمة التحقيق إلى أن الحربى كان « إذا ورد تفسير اللفظ الغريب فى الحديث اكتفى به وجعله الرأى الذى لا يحاد عنه ... وتفسير الحديث أعلى التفسير ثم يليه تفسير الصحابى له وهو أولى أن يعتمد عليه من غيره ، وقد كان مسلك الحربى : يكتفى بتفسير الصحابى ثم التابعى وقد يضيف إلى الحديث المفسر مايزيده وضوحا وبيانا ، وإذا فسر الحديث بعض رجال سنده ذكر ذلك التفسير ... وإذا لم يكن سمع شرح اللفظة فإنه يبين ذلك ولا يسكت عليه » (١) .

ومن كتب غريب الحديث التى يرجح اتباع منهج الأسانيد فيها كتاب محمد ابن عبد السلام الخشنى (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ) وقد كان الغالب عليه « حفظ اللغة ورواية الحديث وكان ثقة فى ذلك مأمونا » (٢) ، وقد « دخل بغداد فسمع بها من غير واحد وكتب بها كتب أبى عبيد القاسم بن سلام » (٣) . وقد ذكر ابن خير كتاب الخشنى وأنه نيف على عشرين جزءا ، شرح حديث النبى ﷺ فى أحد عشر جزءا وحديث الصحابة فى ستة أجزاء وحديث التابعين فى خمسة أجزاء (٤) .

وكذلك كتاب « الدلائل » فى شرح غريب الحديث ومعانيه لقاسم بن ثابت السرقسطى (المتوفى سنة ٣٠٢ هـ) ، والدليل على أنه اتبع طريقة الإسناد ما نقله عنه القاضى عياض وابن حجر فى شرح حديث أنس : « كان لى أبرز أتقحم

(١) غريب الحديث للحربى ، مقدمة التحقيق ١٠٤/١ - ١٠٥

(٢) تاريخ علماء الأندلس ١١٥/٢

(٣) تاريخ علماء الأندلس ١٤/٢

(٤) فهرست ابن خير ١٩٥ وانظر المعجم العربى نشأته وتطوره ٥٥/١

فيه»^(١) ، قال ابن حجر « وهذا الأثر وصله قاسم بن ثابت في غريب الحديث له من طريق عيسى بن طهمان^(٢) : سمعت أنس بن مالك »^(٣) .

وفي أواخر القرن الرابع الهجري ألف الخطابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ) كتابا في غريب الحديث ، وقد أشار في مقدمة الكتاب إلى أنه استدرك على أبي عبيد وابن قتيبة فيما ألفاه في غريب الحديث ثم يقول : « ونحوت نحوهما في الوضع والترتيب وابتدأت أولا بتفسير أحاديث الرسول ﷺ ثم ثنيت بأحاديث الصحابة والتابعين وألحقت بهما مقطعات من الحديث لم أجد لها في الرواية سندا إلا أنها قد أخذت من المقانع^(٤) من أهل العلم والأثبات من أصحاب اللغة »^(٥) ، ويشرح محقق الكتاب منهج الخطابي هذا فيقرر أنه يورد الحديث ، ثم يتبعه بسنده ، وأحيانا كثيرة يأتي بسند آخر وبرواية أخرى ، ثم يفسر الكلمات اللغوية ويؤيد تفسيرها بحديث آخر أو بعض حديث أو آية قرآنية أو بيت من الشعر أو الرجز^(٦) .

ومع بداية القرن الخامس الهجري تطالعنا مؤلفات في غريب الحديث والأثر تتجه إلى منهج الترتيب المعجمي والتهديب والاختصار والاستدراك على ما تقدم من مؤلفات السابقين أو شرح غريب حديث معين أو كتاب بعينه إلى غير ذلك . ويفسر هذه الظاهرة أن بداية القرن الخامس شهدت تميز العلوم وتدوينها « وابتدأت الرواية تعفو وتجد بأنفاس أهلها ... ولكن بقيت فيه بقية يتماسك بها »^(٧) . ويصف ابن الصلاح الرواية في عصره (توفي سنة ٦٤٣ هـ) في حديثه عن الحديث الصحيح فيقول : « فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك

(١) مشارق الأنوار للقاضي عياض ١٢/١ مادة (أيز) وفتح الباري ١٨٣/٤

(٢) عيسى بن طهمان الجشمي - صدوق . وراجع تقريب التهذيب ٩٨/٢

(٣) فتح الباري ١٨٣/٤

(٤) شاهد مقنع - كمقعد - رضى يقنع به . القاموس (قنع) ٧٨/٣

(٥) غريب الحديث للخطابي ٤٩/١

(٦) غريب الحديث للخطابي ، مقدمة التحقيق ٢٧/١

(٧) تاريخ آداب العرب للرافعي ٢٩٨/١

الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد ، لأنه مامن إسناد من ذلك إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على مافي كتابه ... وصار معظم المقصود مما يتداول من أسانيد إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة ، زادها الله شرفا « (١) .

وقد كانت حركة الثقافة الإسلامية بعد القرن الثالث على وجه العموم وفي علم الحديث خصوصا تقوم على دراسة ما جمع ودُون ونقده والاستفادة منه (٢) ، فلم يكن غريبا أن تكون بداية القرن الخامس مجالا لاتجاهات جديدة في التأليف ، ما يهم منها في هذه الدراسة ما سيُعرض له إن شاء الله فيما يلي .

٢ - التأليف في الغريين : غريبى القرآن والحديث

من المعلوم أن العلوم الإسلامية تدور حول القرآن الكريم والسنة الشريفة ، وذلك لأن القرآن الكريم هو الأصل الأول لهذه العلوم ، والسنة الشريفة شارحة ومفسرة له ، ولهذا كان فهم ما جاء في القرآن والسنة من النصوص شغل المسلمين الشاغل بخاصة في صدر الإسلام والقرون الثلاثة الهجرية الأولى ، ثم بعد ذلك وفق ما تقتضيه حاجة المجتمع إلى الاستنباط من نصوصهما ، وحاجة الدارسين إلى الوقوف على أسرارهما .

فلا جرم أن يعمد فريق من العلماء واللغويين إلى تأليف كتب تجمع بين شرح غريب القرآن وغريب السنة .

وقد ذكر بعض الباحثين أن أول من صنف في الغريين أبو عبيد الهروى (٣) أحمد بن محمد (المتوفى سنة ٤٠١ هـ) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ٨٩

(٢) راجع في ذلك ما جاء في ضحى الإسلام ١٠٩/٢

(٣) المعجم العربى ٦٣/١

وقد وجدت في سياق التأريخ لمصنفات غريب الحديث أن هناك مصنفات تندرج تحت التأليف في الغريبيين : غريب القرآن والحديث ، قبل كتاب الغريبيين للهروي ، ومن أقدمها كتاب « الجيم » لشمر بن حمدويه (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) فقد ذكر ياقوت أنه « صنف كتابا كبيرا جدا رتبه على حروف المعجم ابتداء فيه بحرف الجيم لم يسبق إليه ، أودعه تفسير القرآن وغريب الحديث » (١) .

وكذلك ألف ابن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ) كتاب « المسائل في معاني غريب القرآن والحديث مما لم يقع في كتاب الغريب » (٢) .

كما ألف أبو بكر النقاش ، محمد بن الحسن (المتوفى سنة ٣٥١ هـ) غريب القرآن والسنة (٣) .

ثم ألف أبو عبيد الهروي (المتوفى سنة ٤٠١ هـ) كتاب الغريبيين : غريب القرآن والحديث (٤) ثم استدرك عليه وصنف تكملة له الحافظ أبو موسى محمد ابن عمر الأصبهاني (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) واسمه « تنمة الغريبيين » أو « المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث » (٥) .

كما استدرك على الهروي أبو عبد الله محمد بن علي بن هارون الغساني (المتوفى سنة ٦٣٦ هـ) في كتابه « المشرع الروي في الزيادة على غريب الهروي » (٦) .

(١) معجم الأدباء ٢٧٥/١١ وانظر البغية ٤/٢ - ٥

(٢) فهرسة ابن خير ١٩٥ والكتاب منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦ لغة ش ونسخة بمكتبة جوتا ، كما ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في مقدمة تحقيق أدب الكاتب لابن قتيبة صفحة ٨ وقد نشر الكتاب بمكتبة القدس بالقاهرة وحققه شاكر العاشور ونشر بمجلة المورد وانظر الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجرى ١٣٢

(٣) طبقات الحفاظ للسيوطي ٣٧١

(٤) معجم الأدباء ٤/٢٦٠

(٥) كشف الظنون ١٢٠٩/٢ وانظر المجموع المغيث ، مقدمة التحقيق ٣٠/١

(٦) البغية ١/٢٨٠

أما الحافظ أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي ، المعروف بابن الخراط (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) فقد ذكر أنه حذا حذو أبي عبيد الهروي وألف في الغريين ^(١) .

٣ - الترتيب الهجائي

عرف هذا النوع من الترتيب في فترة تالية لمنهج الأسانيد ، ويرى بعض اللغويين المحدثين أن رجال الحديث النبوي قد سبقوا اللغويين من السلف في استخدام لفظ (معجم) في معناه الاصطلاحي ^(٢) ، « فقد أطلقوا كلمة معجم على الكتاب المرتب هجائيا الذي يجمع أسماء الصحابة ورواة الأحاديث ويقال إن البخاري (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) أول من أطلق لفظة معجم وصفا لأحد كتبه المرتبة على حروف المعجم » ^(٣) ، وفي رأبي أن موضوع أولية (المعجم) ما يزال مشكلاً يحتاج إلى إفراده بالدراسة .

ولكن شمر بن حمدويه (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) قد « صنف كتابا كبيرا جدا رتبته على حروف المعجم ابتداء فيه بحرف الجيم ، لم يسبق إليه » ^(٤) ، كما تقدم في هذه الدراسة ، ومعنى ذلك أن الترتيب المعجمي كان معروفا في تلك الفترة وربما قبل ذلك في التأليف في علوم العربية ، ويؤيد ذلك أن الترتيب الهجائي استخدمه الخليل بن أحمد (المتوفى سنة ١٧٥ هـ) في كتاب العين ، وإن كان قد اعتمد على مخارج الحروف إلا أن حروف الهجاء كانت أساس هذا الترتيب فكتاب العين والمدرسة التي انتهجت نهجه في التأليف المعجمي « رتب فيها المادة اللغوية على حسب المخارج الصوتية وطريقة التقاليد » ^(٥) .

(١) بغية الملتبس ٣٧٨ وشذرات الذهب ٢٧١/٤ وهدية العارفين ٥٠٣/١ وانظر الدراسات

اللغوية في الأندلس ٨١

(٢) في اصطلاح المحدثين أنه ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان

أو غير ذلك والغالب أن ترتب على حروف الهجاء . وانظر الرسالة المستطرفة ١٠١

(٣) البحث اللغوي عند العرب ١٥٥

(٤) معجم الأدباء ٢٧٥/١١ وانظر بغية ٤/٢ - ٥

(٥) فصول في فقه العربية ٢٦٧

ومهما يكن من أمر ، فإن أقدم ما وصلتُ إلى معرفته من كتب غريب الحديث التي قامت على أساس من الترتيب المعجمي كان كتاب الجيم لشمس بن حمدويه ، كما سلف القول هاهنا ، ثم ألف أبو عبيد الهروي « الغريبين » الذي حظي بالشهرة والقبول وذبوع الصيت ^(١) ، فدارت حوله كثير من جهود الدارسين والمؤلفين ، إما احتذاءً لمنهجه أو باختصاره أو بالاستدراك عليه والزيادة على ما جاء فيه ، أو بنقد ما جاء فيه من مادة علمية ولغوية ؛ فقد اختصره الوزير أبو المكارم علي بن محمد النحوي ^(٢) (المتوفى سنة ٥٦١ هـ) .

وصنف الحافظ محمد بن عمر الأصفهاني أبو موسى المدني (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) تمة له سار فيها في الترتيب على منهجه وهو كتاب المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث ، وله كتاب آخر في هفوات الغريبين ^(٣) .

وكذلك صنف أبو عبيد الله محمد بن علي بن هارون الغساني (المتوفى سنة ٦٣٦ هـ) المشرع الروي في الزيادة على غريب الهروي ^(٤) .

كما اعتمد ابن الجوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ) على الغريبين في تصنيف كتابه غريب الحديث حيث « نهج فيه طريق الهروي في كتابه مجردا من غريب القرآن ... ولم يزد عليه إلا الكلمة الشاذة واللفظة الفاذاة » ^(٥) ، كما يقول ابن الأثير (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) ، وقد جعل ابن الأثير كتاب الغريبين أحد الأصول التي بنى عليها كتابه النهاية ورمز له فيما ينقل عنه بحرف (هاء) كما ذكر في مقدمة كتابه (النهاية) ^(٦) .

(١) ومن العجيب أنه لم يطبع منه حتى تاريخ كتابة هذه الكلمات إلا جزء واحد مع ما أتبع من وسائل الطبع والنشر . ورحم الله تعالى الأستاذ الدكتور محمود الطناحي ، ما أعظم الخطب حين يرحل العلماء المحققون !

(٣) كشف الظنون ١٢٠٩/٢

(٢) كشف الظنون ١٢٠٩/٢

(٤) بغية الوعاة ١٨٠/١

(٥) النهاية ٩ - ١٠

(٦) النهاية ١١/١

وفى غرب العالم الإسلامى صنف أبو الوليد هشام بن عبد الرحمن الصابونى (المتوفى ٤٢٣ هـ) شرح غريب كتاب البخارى على حروف المعجم^(١) .
 وألف عبد الغافر بن إسماعيل الفارسى (المتوفى سنة ٥٢٩ هـ) كتاب مجموع الغرائب فى غريب الحديث ورتبه على حروف المعجم^(٢) .
 أما الزمخشري ، محمود بن عمر (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ) فقد ألف كتابه الفائق مرتبا كذلك على حروف المعجم إلا أنه « جمع فى التقفية بين إيراد الحديث مسرودا جميعه أو أكثره أو أقله ثم شرح ما فيه من غريب فيجئ شرح كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث فى حرف واحد من حروف المعجم فترد الكلمة فى غير حرفها »^(٣) .

ومن كتب هذا النوع كتاب مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضى أبى الفضل عياض بن موسى اليحصبى (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) وقد رتبه على حروف المعجم وفق ترتيب المغاربة^(٤) ، وقد وُصف الكتاب بأنه لو وُزن بالجواهر أو كُتب بالذهب لكان قليلا فيه^(٥) .

وألف أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الأنصارى (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) كتاب المفصح المفهم والموضح الملهم لمعانى صحيح مسلم ، ورتبه على حروف الهجاء^(٦) .

وخصص الحافظ ابن حجر الفصل الخامس من مقدمة فتح البارى (هدى السارى) لشرح غريب ما ورد فى صحيح البخارى مرتبا على حروف الهجاء غير ما ذكره من شروح للألفاظ فى الشرح الأصيلى^(٧) .

(١) فهرسة ابن خير ١٩٨ والصلة لابن بشكوال ٥٦٠/٢

(٢) راجع وفيات الأعيان ٢٥٥/٣ وكشف الظنون ١٢٠٥/٢

(٣) النهاية ٩/١

(٤) مشارق الأنوار ٦/١ وانظر سرد هذا الترتيب فى مقدمة تحقيق معجم ما استعجم ، الجزء الأول

صفحة هـ .

(٥) الرسالة المستطرفة ١١٨

(٦) فهرسة مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية الجزء السادس تحت رقم ٤٩٧

(٧) هدى السارى مقدمة فتح البارى ٧٧

ورتب المحدّث الهندي محمد طاهر الصديقي (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ) كتاب « مجمع بحار الأنوار فى غرائب التنزيل ولطائف الأخبار » على حروف المعجم كذلك

٤ - المنهج الرابع

هذا النوع من التأليف فى « غريب الحديث والأثر » يتصل بشرح غريب حديث معين أو مجموعة من الأحاديث لها صفة خاصة ، ويغلب عليه شرح غريب حديث بعينه ، يفرد له المؤلف جزءا خاصا به فى كتاب مستقل فيتعرض بالشرح لألفاظه ومعانيه وما ورد فيه من المسائل .

وقد سجلت المكتبة العربية عددا كبيرا من الكتب تحت هذا النوع ، وقد اعتمدت فى هذه الدراسة ما وجدته صريحا فى اتجاهه إلى الغريب ، وتوجد قرينة تدل على أنه تأليف مفرد وليس من الشروح العامة .

ومن هذا النوع أيضا ما يتعرض لمجموعة من الأحاديث يجمعها وصف واحد مثل الأحاديث الطويلة التى يكثر فيها غريب الألفاظ ، وقد ألف فيه ابن الأثير كتابه الحافل « منال الطالب فى شرح طوال الغرائب » ، جمع فيه متون الأحاديث الطويلة أو المتوسطة التى يكثر فيها الغريب مما لم يتيسر له سياقتها بتمامها فى « النهاية » ، وفى القائمة المثبتة فى هذه الدراسة مزيد بيان لمنهج هذا الكتاب .

ومن ذلك أيضا كتاب « الحكم والأمثال المروية عن رسول الله ﷺ وشرح ألفاظه التى لم يسبق إليها » لأبى أحمد العسكري (المتوفى سنة ٣٨٢) .

أما الأحاديث التى أفرد كل منها بشرح فقد اهتم عدد كبير من المؤلفين بغريبها . ومنها حديث أم زرع ، حيث وجدت له فيما توصلت إليه من تتبع التأليف فى غريب الحديث والأثر عشرة شروح صريحة فى أنها تأليف مستقل وليست ضمن الشروح العامة ، وهذه الشروح هى :

- ١ - شرح حديث أم زرع ، لإسماعيل بن أبى أويس (المتوفى سنة ٢٢٦ هـ) .
- ٢ - شرح حديث أم زرع ، لأحمد بن عبيد بن ناصح (المتوفى سنة ٢٨٧ هـ) .
- ٣ - شرح حديث أم زرع ، لأبى بكر بن الأنبارى (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ) .

- ٤ - شرح حديث أم زرع ، لإسحاق الكاذبي : إسحاق بن أحمد بن محمد (المتوفى سنة ٣٤٦ هـ) .
- ٥ - شرح حديث أم زرع ، لأبي بكر بن العربي (المتوفى سنة ٥٤٣ هـ) .
- ٦ - بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع ، من الفوائد ، للقاضي عياض (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) .
- ٧ - ربيع القروع في شرح حديث أم زرع ، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر القيسي ، حافظ دمشق ، المعروف بابن ناصر الدين (المتوفى سنة ٨٤٢ هـ) .
- ٨ - شرح حديث أم زرع للشنشوري ، أحمد بن بهاء الدين محمد بن عبد الله ، من علماء القرن العاشر الهجري .
- ٩ - شرح حديث أم زرع ، للخلال ، شهاب الدين أحمد بن الخلال ، من علماء القرن العاشر الهجري .
- ١٠ - حُسن القروع على حديث أم زرع ، للخليلي ، أحمد بن عبد الغني التميمي ، من علماء أوائل القرن الثالث عشر الهجري .
- ولهذا الحديث شرحان لم أجد دليلاً قاطعاً على أنهما من الشروح المستقلة المفردة في غريب الحديث وهما :
- ١ - شرح حديث أم زرع ، للزبير بن بكار (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) .
- ٢ - شرح حديث أم زرع ، لأبي القاسم عبد الحكيم بن حبان .
- وهذان الشرحان ذكرهما الحفاظ ابن حجر في فتح الباري ^(١) ، ولم يصرح بأنهما من التأليف المفردة .
- ومن هذا النوع ما يقتصر فيه مؤلفه على مسألة بعينها من حديث بعينه ، يفرد لها جزءاً ، كما أفرد أبو بكر محمد بن حيدرة (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ) جزءاً لشرح عبارة : « إن خالدًا احتبس أذراعه وأعتده » ، الواردة في حديث نبوي شريف ^(٢) .

(١) فتح الباري ١٦٤/٩

(٢) فهرسة ابن خير ١٩٨ وبغية الملتبس ٦٢ وراجع تخريج الحديث في القائمة المثبتة في هذه

٥ - المنهج الخامس

هذه النوعية من الكتب تتناول شرح غريب كتاب من كتب الحديث ، أو مجموعة كتب أو تشرح غريب نوع معين من أنواع الحديث النبوي الشريف . وقد دارت هذه المؤلفات في شرحها للغريب حول الكتب الأصول وبخاصة موطأ مالك وصحيح البخارى وصحيح مسلم ، ثم يليها باقى الكتب الستة ، ثم الكتب التى حظيت باهتمام الدارسين والشارحين مثل « الشفا » للقاضى عياض .

ومن أوائل ما ألف فى هذا النوع « تفسير غريب الموطأ » لأصبع بن الفرغ (المتوفى سنة ٢٢٥ هـ) ، وكتاب الحافظ أبى عبد الله البرقى (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ) و « غريب الموطأ » لأحمد بن عمران بن سلامة الألهانى المعروف بالأخفش البصرى (المتوفى قبل سنة ٢٥٠ هـ)^(١) .

كما ألف أبو عمر الزاهد (المتوفى سنة ٣٤٥ هـ) كتابا فى غريب مسند الإمام أحمد بن حنبل^(٢) ، أما صحيح البخارى فقد استحوز على اهتمام كثير من مؤلفى غريب الحديث فألف أبو الوليد الصابونى ، هشام بن عبد الرحمن (المتوفى سنة ٤٢٣ هـ) شرح غريب كتاب البخارى^(٣) .

وكذلك شرح غريب البخارى أحمد بن محمد بن أبى خيثمة (المتوفى سنة ٥٤٠ هـ)^(٤) .

وألف أحمد بن عمر الأنصارى القرطبى (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) اختصار البخارى وشرح غريبه^(٥) .

وخصص الحافظ ابن حجر الفصل الخامس من مقدمة شرحه للبخارى لشرح غريب البخارى ورتبه فى مكان واحد ، علاوة على ما شرحه فى تضاعيف فتح البارى^(٦) .

(١) راجع مقدمة ابن الصلاح ٥٢٥ والبيغية ٣٥١/١

(٢) وفيات الأعيان ٣٣٢/٤ والبيغية ١٦٦/١ وانظر هنا الكتاب رقم ٤٧

(٣) فهرسة ابن خير ١٩٨ والصلة لابن بشكوال ٥٦٠/٢

(٤) بيغية الوعاة ٤٢/١ (٥) بروكلمان (الترجمة) ١٧٦/٣

(٦) هدى السارى ، مقدمة فتح البارى ٧٧

كما ألف عبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسي (المتوفى سنة ٩٦٣ هـ) فيض
الباري في شرح غريب صحيح البخارى (١) .

وفيما يتصل بصحيح مسلم ، فقد ألف في شرح غريبه عبد الغافر بن
إسماعيل الفارسي (المتوفى سنة ٥٢٩ هـ) واسمه « المفهم بشرح غريب صحيح
مسلم » (٢) .

كما ألف محمد بن يحيى المعروف بابن هشام (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ)
المفصح المفهم والموضح للمهم لمعاني صحيح مسلم . « اعتنى فيه بتفسير الألفاظ
النبوية وتبيين المعاني الغامضة الخفية على ما ورد في كلام العرب » (٣) .

ومن كتب الحديث التي اعتنى العلماء بشرح غريبها كتاب الشفا للقاضي أبي
الفضل عياض (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) ومن ذلك « المقتفى في حل ألفاظ الشفا »
لبرهان الدين الحلبي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ) (٤) ، « ومزيل الخفا عن ألفاظ
الشفاف » ، للشمني (المتوفى سنة ٨٧٢ هـ) (٥) ، وغريب الشفا ، لمحمد بن الحسن
ابن مخلوف (٦) .

ومن كتب الحديث التي ألف في شرح غريبها كتاب « شهاب الأخبار والحكم
والأمثال والآداب من الأحاديث النبوية » (٧) ، للقاضي أبي عبد الله محمد
ابن سلامة القضاعي (المتوفى سنة ٥٤٥ هـ) شرح غريبه أبو عبد الله محمد بن
منصور التلمساني (المتوفى سنة ٧٣٦ هـ) وسماه شرح غريب شهاب
الأخبار (٨) .

(١) تاريخ التراث العربي لسزكين ٣٢٧/١

(٢) وفيات الأعيان ٢٢٥/٣

(٣) فهرست مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية ج ٦

(٤) هدية العارفين ٩/١

(٥) كشف الظنون ٠٥٣/٢ بروكلمان (الترجمة) ٢٧٠/٦

(٦) كشف الظنون ١٠٥٣/٢ وبروكلمان (الترجمة) ٢٧١/٢

(٧) كشف الظنون ١٠٦٧/٢

(٨) انظر تعريف الخلف ٥٤٩/٢ والأعلام ٣٣٢/١

أما الجامع الصغير للسيوطي ، فقد شرح غريبه جمال الدين يوسف بن عبد الله الشافعي (المتوفى سنة ٩٥٨ هـ) (١) ، من تلاميذ السيوطي (٢) .
ومن الكتب الجامعة كتاب « جامع الأصول » لابن الأثير ، شرح غريبه محب الدين الطبري (المتوفى سنة ٦٩٤ هـ) في « غريب جامع الأصول » (٣) .

٦ - المنهج السادس الاستدراك

يتناول هذا النوع من التأليف في « غريب الحديث والأثر » ظاهرة الاستدراك من مصنف على مصنف آخر ، وهي ظاهرة تعود إلى عدة أسباب أهمها اتساع مادة الحديث النبوي الشريف وما أثر عن الصحابة رضى الله عنهم ، وانتشار هذه المادة بين الرواة وفي المصنفات بحيث يندر أن يحيط بمعظمها شخص واحد ، ما عدا قلة من الحفاظ الذين أفنوا أعمارهم في سبيل تحصيلها رواية والخبرة بأسرارها دراية مع ما وهبهم الله من استعداد فطرى للحفظ والإتقان .

ومن أسباب ظاهرة الاستدراك أيضا اختلاف الأفهام وتنوع البيئات اللغوية واتساع لهجات العربية ، فاللفظ قد يشيع في مكان معين ويقل أو يموت في مكان آخر ، وقد تقدم في الفصل الأول في هذه الدراسة الإشارة إلى ظواهر طروء المعنى واستحداث الدلالات ، وقضية الاستعمال وأثرها في دلالة الألفاظ ، وكذلك مسألة تطرق الفساد إلى العربية وما يصاحبها من دراسة لتطورها ، وذلك مما يغنى عن إعادة القول في هذه الظواهر التي تتصل بما يُفسر به ظاهرة الاستدراك .

على أن هذا النوع من التأليف بدأ مبكرا مع ظهور أول كتاب وصل إلينا من كتب غريب الحديث والأثر ، وهو كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام ، فقد قام

(١) شذرات الذهب ٣٢٢/٨

(٢) الأعلام ٣١٨/٩

(٣) المنهل الصافي ٣٤٧/١

ابن قتيبة بوضع كتابه « غريب الحديث » استدراكا على كتاب أبي عبيد ، وقد شرح ابن قتيبة منهجه وعلاقة عمله بكتاب أبي عبيد فقال : « فأما في زماننا هذا فقد كفى حملة الحديث فيه مؤنة التفسير والبحث بما ألفه أبو عبيد القاسم بن سلام ثم بما ألفناه بحمد الله ، وقد كنت زمانا أرى كتاب أبي عبيد قد جمع تفسير غريب الحديث وأن الناظر فيه مستغن به ، ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة فوجدت ما تركه نحوا مما فسر بالإسناد لما عرف إسناده والقطع لما لم أعرفه » (١) ، ويوضح ابن الأثير ما قام به ابن قتيبة في كتابه غريب الحديث بأنه قد « حذا حذو أبي عبيد ولم يودعه شيئا من الأحاديث المودعة في كتاب أبي عبيد إلا ما دعت إليه حاجة من زيادة شرح وبيان أو استدراك ، فجاء كتابه مثل كتاب أبي عبيد أو أكبر منه » (٢) ، كما وُصف كتاب ابن قتيبة بأنه ذيل « لكتاب أبي عبيد ، وهو أكبر من أصله مع أنه أضاف إليه كثيرا من أوامه » (٣) .

ويبدو أن ابن قتيبة قد استدرك على نفسه فألف كتاب « المسائل والجوابات في معاني غريب القرآن مما لم يقع في كتاب الغريب » (٤) .

وفي غرب العالم الإسلامي ألف قاسم بن ثابت السرقسطي (المتوفى سنة ٣٠٢ هـ) كتاب الدلائل في شرح غريب الحديث ، شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث (٥) .

وكذلك استدرك الخطابي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ) في كتابه غريب الحديث على أبي عبيد وابن قتيبة ، وقد ذكر ذلك في مقدمة الكتاب فقال « ثم إنه لما كثرت نظري في الحديث وطالت مجالستي أهله ووجدت فيما يمر على منه ألفاظا غريبة لا أصل لها في الكتابين ، علمت أن خلاف ما كنت أذهب إليه من ذلك

(١) غريب الحديث لابن قتيبة ١٥١/١

(٢) النهاية ٦/١

(٣) الرسالة المستطرفة ١١٦

(٤) الفهرست ١١٦ وفهرسة ابن خير ١٩٥

(٥) الرسالة المستطرفة ١١٦ ومقدمة تحقيق الخطب والمواظع لأبي عبيد ٥١

مذهبا^(١) وأن وراءه مطلباً ، فصرفت إلى جمعها عنائتي «^(٢) . وقد كان الخطابي « لا يذكر حديثاً أو شرحاً سبقه إليه أحد زميليه : أبو عبيد أو ابن قتيبة ، إلا أن يكون الحديث قد خلا من الشرح فيذكره ليشرحه أو يكون هناك خلاف بين صحابيه في معنى كلمة فيذكر قولهما ويختار أحد الرأيين مستدلاً بأحاديث أخرى أو شعر ، وغالبا ما ينصر أبا عبيد ويؤيده ، لأن النصوص كانت تؤيده »^(٣) .

وكذلك استدرک أبو موسى المدینى على أبى عبيد الهروى ، وتمم الغريبين بالمجموع المغيث فى غريبى القرآن والحديث ، كما تقدم .

ومن هذا النوع أيضا « مجمع الغرائب » لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسى (المتوفى سنة ٥٢٩ هـ) رجع فيه إلى غريب أبى عبيد القاسم بن سلام وأبى محمد ابن قتيبة وإبراهيم الحربى والغريبين للهروى ، ولكنه ذكر زوائد يسيرة بالإضافة إلى ما نقله عنهم^(٤) .

وقد استدرک ابن الجوزى (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ) بعض الإضافات على ما أخذه من الغريبين للهروى ، كما أشار إلى ذلك ابن الأثير^(٥) .

وقد نقل ابن الأثير عن الغريبين والمجموع المغيث ، ورمز لكل منهما رمزا ، أما ما أضافه واستدرکه عليهما مما وصل إليه بحثه فى كتب الحديث وغيرها فقد جعله مهملا من غير علامة^(٦) .

وقد استدرک على النهاية لابن الأثير صفى الدين محمود بن أبى بكر الأرموى (المتوفى سنة ٧٢٣ هـ) بذيل أو تمة^(٧) . كما استدرک عليها السيوطى (المتوفى سنة ٩١١ هـ) بذيل سماه التذييل والتذنيب على نهاية الغريب^(٨) .

(١) ذكر قبل ذلك أنه ظل زمانا يحسب أنه لم يبق بعد كتابى أبى عبيد وابن قتيبة لأحد متكلم .

(٢) غريب الحديث للخطابى ٤٨/١

(٣) مقدمة تحقيق غريب الحديث للخطابى ٢٧/١

(٥) النهاية ٩/١ - ١٠

(٤) راجع المعجم العربى ٥٨/١

(٦) النهاية ١١/١

(٧) كشف الظنون ١٢٠٣/٢ والرسالة المستطرفة ١١٧

(٨) الرسالة المستطرفة ١١٧ وبروكلمان (الترجمة) ١٩٧/٦

وفى مجمع بحار الأنوار ، محمد طاهر الهندي ، (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ) زيادات ضمها المؤلف لما اختصره من النهاية ، ثم ذيله بتكملة مما زاد على الأصل من اللغات والمعاني ^(١) .

٧ - المنهج السابع

إصلاح الغلط ، والرد ، وشرح المشكل

هناك رابط فكري ومنهجي يربط بين هذه الفروع الثلاثة ، جعلنى أجمعها تحت منهج واحد ، فإصلاح غلط كتاب معين من كتب غريب الحديث والأثر ، أو التأليف فى الرد على أحد هذه الكتب ، وكذلك دراسة المشكل التى تناولت طرفا منها مصنفات غريب الحديث والأثر ، يجمع بينها علاقة تتمثل فى معالجة قضية غامضة لها وجه قد يخفى على بعض الدارسين ، من وجهة نظر المصنّف فى إصلاح الغلط أو الرد ، أو شارح المشكل .

وقد عدّ كثير من مصنفي « غريب الحديث والأثر » شرح المشكل من صميم مادتهم وكان من مفهوم كثير منهم للغريب أنه الغامض أو المشكل ، كما تقدم بيان ذلك فى الفصل الأول من هذه الدراسة ، وشرح المشكل يعد نوعا من التأليف الناتج عن الحركة العلمية والعقلية الواسعة التى صاحبت الثقافة الإسلامية فى عصورها الزاهية وتمثلت بصورة متخصصة فى علم الكلام ^(٢) ، بما فيه من مقدرة على النقاش والاعتداد بالبرهان ووسائل إفحام الخصوم والدفاع عما قد يُراد تشويهه من قيم الثقافة الإسلامية .

كما يشير هذا النوع من التأليف إلى ما استقر فى وجدان المفكرين المسلمين منذ البدايات الأولى للمصنفات العربية من تركيز على الدليل والبرهان ، وأن ما يكتبه أى مصنّف أو مفكر قابل للنقاش ما دام الدليل قائما ، وما دامت الحجّة

(١) فهرست مكتبة الأزهر ٣٦٥/١

(٢) فى ضحى الإسلام ٢٠١/٣ تتبع دقيق لنشأة علم الكلام ومنهج المتكلمين فى البحث .

واضحة ، ويكفى في هذا الباب قول الإمام مالك رضى الله عنه : « كل إنسان يُؤخذ من قوله ويُردّ إلا صاحب هذا القبر ، ﷺ » (١) .

وفيما يتصل بالتأليف فى غريب الحديث والأثر فقد شهد نشاطا فى شرح المشكل والغامض ، والرد على بعض القضايا المثارة فى مؤلفاته ، وكان كتاب « غريب الحديث » لأبى عبيد القاسم بن سلام محل اهتمام العلماء والدارسين ، وقد أفرد ابن قتيبة كتابا فى الرد عليه سماه إصلاح الغلط الواقع فى غريب الحديث لأبى عبيد (٢) .

كما صنف أبو على الحسن بن عبد الله الأصبهاني ، المعروف بلغة (المتوفى حوالى سنة ٢٨٠ هـ) فى الرد على أبى عبيد فى غريب الحديث (٣) .
ورد على نفس الكتاب أبو سعيد الضرير أحمد بن خالد (المتوفى سنة ٢٨٢ هـ) (٤) .

وكان من منهج الخطائى فى « غريب الحديث » أن يذكر ما خالف فيه صاحبيه أبا عبيد وابن قتيبة أو ينتصر لأحدهما بما وصل إليه من تفاسير السلف أو من « بعدهم من أهل الاعتبار والنظر » (٥) وختم الخطائى كتابه « بإصلاح ألفاظ من مشاهير الحديث يرويها عوام النقلة ملحونة ومحرفة عن جهة قصدها » (٦) .
كما صنف عدد من العلماء فى الرد على الغريبين للهروى ، فمن ذلك « التنبيه على الألفاظ التى وقع فى نقلها وضبطها تصحيف فى كتاب الغريبين » ، لأبى الفضل محمد بن ناصر (المتوفى سنة ٥٥٠ هـ) (٧) .

(١) هذا الأثر خرجه ابن الديع فى تمييز الطيب من الخبيث ١١٨ وانظر أسنى المطالب ١٦٧ وكشف الخفاء ١١٩/٢

(٢) الفهرست ١٢٩ وفهرسة ابن خير ١٨٨ وقد أثبت محقق الطبعة الهندية من غريب الحديث لأبى عبيد كثيرا من مسائله بالهوامش ، وانظر غريب الحديث لأبى عبيد ، مقدمة التحقيق .

(٣) معجم الأدباء ١٤٢/٨ والبيغية ٥٠٩/١

(٤) معجم الأدباء ١٦/٣ والبيغية ٣٠٥/١

(٥ ، ٦) غريب الحديث للخطائى ٤٩/١

(٧) البداية والنهاية ٢٣٣/١٢ وبروكلمان (الترجمة) ٢٧٢/٢ ومقدمة تحقيق الغريبين ٣١/١

ولأبي موسى الأصبهاني (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) « هفوات الغريبين » فى الرد على الهروى كذلك .

وقد تقدم فى الفصل الأول أن كتب غريب الحديث والأثر بدءاً من كتاب أبى عبيد القاسم بن سلام قد اهتمت بتفسير المشكل وعدته من مادة الغريب التى تحتاج إلى شرح ، وكان ابن قتيبة أكثر توسعا فى التطرق إلى المشكل وتفسيره ، ولكن ابن فورك محمد بن الحسن (المتوفى سنة ٤٠٦ هـ) صنف كتابا متخصصا فى شرح المشكل من الحديث ، وقد ورد له فى كتب الفهارس عدة عناوين منها (شرح غريب الحديث) و (مشكل الحديث وغريبه) (١) ، وقد نشر فى الهند (سنة ١٣٦٢ هـ) بعنوان مشكل الحديث وبيانه (٢) .

وقد جمع القاضى عياض (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) فى مشارق الأنوار على صحاح الآثار بين شرح الغريب وبيان المشكل وتحرير الاختلاف والوهم فى الألفاظ والروايات مما يجعل كتابه قمة من قمم التحقيق والتوثيق فى التراث الإسلامى ، وقد سار على نهجه تلميذه ابن قرقول (المتوفى سنة ٥٦٩ هـ) فى كتابه (مطالع الأنوار) .
واختصر مطالع الأنوار الحسامى القرينى فى منتخب مطالع الأنوار ، صنفه سنة ٧٥٧ هـ .

وصنف أبو الثناء محمود بن أحمد الفيومى ، المعروف بابن خطيب الدهشة (المتوفى سنة ٨٣٤ هـ) التقريب فى علم الغريب اعتمد فيه على مطالع الأنوار .
وألف عبد العزيز العصارى فى حدود سنة ٧٥٨ هـ (مشكل الصحيحين) من « المطالع » « والمشارك » .

ونظم ابن الموصلى محمد بن محمد بن عبد الكريم (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ) « مطالع الأنوار » فى كتابه « لوامع الأنوار فى نظم غريب الأخبار » (٣) .

(١) بروكلمان (الترجمة) ٢١٨/٣

(٢) راجع أصول الحديث علومه ومصطلحه ، للدكتور محمد عجاج الخطيب ٢٨٦

(٣) تفاصيل مراجع « مشارق الأنوار » و « مطالع الأنوار » ومختصراتهما فى الكتاب رقم ٧٢

والكتاب رقم ٧٥ من قائمة كتب غريب الحديث والأثر المثبتة فى هذه الدراسة .

٨ - المنهج الثامن الاختصار وإعادة الترتيب والتهديب

هذا النوع من التأليف فى غريب الحديث والأثر يغلب عليه الجانب التعليمى ، فهو يهدف إلى تيسير المادة العلمية أو تقريبها للدارسين أو غير المتخصصين ، وقد اتسع هذا الاتجاه فى العصور المتأخرة للثقافة الإسلامية ليؤدى بالإضافة إلى الهدف التعليمى هدفا حضاريا يرمى إلى الحفاظ على الموروث العلمى والفكرى للمسلمين على مر العصور وتوثيقه وتدوينه فى كتب جامعة أو موسوعات ، فكانت المختصرات النواة التى استقى منها مؤلفو الموسوعات الجامعة جل مادتهم العلمية . والدليل على ذلك فى مجال هذه الدراسة كتاب « النهاية فى غريب الحديث والأثر » فهو بحق موسوعة فى غريب الحديث والأثر حيث يندر أن يند عنه مادة من المواد المتصلة بغريب الحديث والأثر ، مما ورد فى الكتب المتقدمة عليه ، بالإضافة إلى ما استدركه ابن الأثير على هذه الكتب .

على أن ما عرفته من هذا النوع يندرج تحت ما يلى :

(١) ما كتب عن « غريب الحديث » لأبى عبيد القاسم بن سلام ، ذكر منه أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب هذه الكتب :

- « كتاب الأجناس من كلام العرب وما اشبهه فى اللفظ واختلف فى المعنى » . وهو مختصر من صنع أبى عبيد مؤلفه ، أو من اختصار مجهول . وقد نشره : امتياز على عرشى الرامفورى - بومباى بالهند سنة ١٩٣٨ م .

- مختصر غريب الحديث لأبى الحسن عباد بن العباس (والد الصاحب ابن عباد المتوفى سنة ٣٨٥ هـ منه مخطوطة بمكتبة مراد ملا باستانبول برقم ٧٠٣ ... مكتوبة سنة ٥٧٠ هـ .

- مختصر غريب الحديث لأبى الحسن بن أحمد الاسترابادى .

- تهذيب غريب الحديث لأحمد بن محمد أبى البركات السمرائى .

- تهذيب غريب الحديث لأبى زكريا يحيى بن على الخطيب التبريزى

(المتوفى سنة ٥٠٢ هـ) .

- نظم غريب الحديث ، لعلى بن عبد الله بن محمد العقيلي (المتوفى سنة ٥٤٦ هـ) .
- تقريب المرام فى غريب القاسم بن سلام ، لمحّب الدين أحمد بن عبد الله الطبرى (المتوفى سنة ٦٩٤ هـ) (١) .
- (٢) اعتمد عبد الفافر بن إسماعيل الفارسى (المتوفى سنة ٥٢٩ هـ) فى كتابه « مجمع الغرائب » على كتب كل من أبى عبيد وابن قتيبة والخطائى والحريى والهروى مع قليل من الإضافات (٢) .
- (٣) أما كتاب الغريين للهروى فقد اختصره الوزير أبو المكارم على بن محمد النحوى (المتوفى سنة ٥٦١ هـ) (٣) ، وجرّد ابن الجوزى ما فى الغريين من (غريب الحديث) من (غريب القرآن) ، فى كتابه (غريب الحديث) ، مع بعض الزيادات (٤) .
- (٤) اختصر السيوطى (المتوفى سنة ٩١١ هـ) النهاية ، لابن الأثير ، وسمى المختصر « الدر الثير » (٥) . ووُصف كتاب « مجمع بحار الأنوار » لمحمد طاهر الهندى الصديقى (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ) بأنه مقتطف من النهاية ، لابن الأثير وغيرها (٦) .

* * *

(١) مقدمة تحقيق « الخطب والموعظ لأبى عبيد (٥٠ - ٥٣) مع الاختصار على الكتب الداخلة فى حيز هذا النوع .

(٢) وفيات الأعيان ٢٢٥/٣ والرسالة المستطرفة ١١٧ والمعجم العربى ٥٧/١

(٣) كشف الظنون ١٢٠٩/٢

(٤) النهاية ١ / ٩ - ١٠

(٥) بروكلمان ١٩٧/٦

(٦) الرسالة المستطرفة ١١٨

قائمة مؤلفات غريب الحديث والأثر

المناهج الثمانية التي تناولت سبل التأليف في غريب الحديث والأثر ، في محاولة لفهم ما تقوم عليه من مرتكزات الفكر الإسلامى ، هذه المناهج مستمدة من المادة التي جمعت لإعداد قائمة لتتبع التأليف في غريب الحديث والأثر منذ نشأته حتى آخر ما أمكن التوصل إليه من معلومات عن هذا النوع العريق من أنواع التأليف في التراث الإسلامى .

وهذه القائمة مرتبة وفق سنوات وفيات المؤلفين فيما يتصل بالتأليف المستقلة في غريب الحديث والأثر ، وأعنى بها الكتب المتخصصة في شرح غريب الحديث ، وليست من الشروح العامة التي تتناول كثيراً مما يتصل بالحديث من الظواهر ، مثل فتح البارى وغيره . وهذا النوع جعلته في مقدمة القائمة تحت عنوان « أولاً » ، وجعلت تحته كل ما قام عندى الدليل على أنه من هذا النوع المستقل في شرح غريب الحديث أو الذى يغلب عليه هذه الصفة .

وجعلت تحت عنوان « ثانياً » الكتب التي لم أعرف على وجه التحديد سنوات وفيات مؤلفيها أو القرن الذى توفوا فيه ، أما المؤلفون الذين عرفت القرن الذى توفوا فيه وإن لم أعرف سنة وفاة كل منهم على وجه التحديد فقد جعلتهم فى نهاية القرن من حيث الترتيب التاريخى . ولما كانت الكتب المدرجة تحت ما سلفت الإشارة إليه فى « أولاً » و « ثانياً » يجمعها وجود الدليل على أنها من كتب غريب الحديث والأثر بمصطلح هذه الدراسة فقد جعلتها مرقمة فى مسلسل واحد فبلغت عدتها (١١١) مائة وأحد عشر كتاباً . ولا أدعى الاستقصاء ، والله أعلم .

وجعلت تحت عنوان « ثالثاً » الكتب التي يحتمل أن تكون من المصنفات المستقلة فى غريب الحديث والأثر ولكن لم أجد دليلاً قاطعاً على ذلك ، وعدتها خمسة كتب وقد جعلتها بأرقام مستقلة وهى :

- ١ - شرح حديث أم زرع ، للزبير بن بكار (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) .
- ٢ - التقريب فى كشف الغريب ، للقاضى أحمد بن كامل (المتوفى سنة

٣ - مجموع غرائب الأحاديث ، لأبي منصور السمعاني (المتوفى سنة ٤٥٠ هـ) .

٤ - تقريب الغريب ، للحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) .

٥ - شرح حديث أم زرع ، لأبي القاسم عبد الحكيم بن حبان المصرى .
وقد استبعدت من القائمة الكتب التالية ، لما لم يرجح لدى ما يدخلها فيما
تقدم مما يدخل فى مؤلفات غريب الحديث أو يحتمل ذلك ، وهذه الكتب هى :
١ - ما نُسِبَ إلى ثابت بن أبى ثابت ، وراق أبى عبيد (١) .

٢ - الأمثال فى غريب الحديث ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى ، ذكره
الداودى (٢) . ولكن ورد فى الفهرست (٣) بعنوان « الأمثال » ، فقط .

٣ - غريب الحديث والكلام الوحشى ، للأصمعى ، ذكره ابن النديم (٤) .
ولكن ورد فى إنباه الرواة « الكلام الوحشى » ، وليس فى العنوان « غريب
الحديث » (٥) .

٤ - ما نسب إلى إسماعيل بن عبد الغافر (٦) .

وقد أفدت من جهود الأساتذة الذين تتبعوا مؤلفات غريب الحديث ، وإن
كنت قد تعرضت بالنقد لبعض ما ورد فى كتاباتهم فليس معنى ذلك أنى أنقص
من قدرهم شيئا ، ولكن قصدت ما أراه الصواب ، والله من وراء القصد .
من هذه الجهود ما ورد فى « المعجم العربى نشأته وتطوره » (٧) ، بلغت عدة
كتب غريب الحديث والأثر المشار إليها فيه حوالى ٤٣ كتابا وفق منهج العد فى

(١) راجع الكتاب رقم ٣٨ فى القائمة المثبتة فى هذه الدراسة .

(٢) طبقات المفسرين ٣٢٧/٢

(٣) الفهرست ٧٩

(٤) الفهرست ٨٣

(٥) إنباه الرواة ٣٥/٢ وانظر ظاهرة الغريب فى اللغة العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجرى

٣٩/١

(٦) راجع الكتاب رقم ٦٩ من القائمة المثبتة فى هذه الدراسة .

(٧) المعجم العربى ٥٠/١ - ٦٥

مصطلح هذه الدراسة وهو احتساب الكتب الأصلية وإهمال الكتب الفرعية التي تذكر تحت الكتاب الأصلي مثل مختصرات غريب الحديث لأبي عبيد فإنها تذكر معه ولا تحسب كتباً مستقلة . ومن ذلك أيضاً ما كتبه محققاً النهاية لابن الأثير في مقدمة التحقيق ، وبلغت عدة هذه القائمة حوالي ٥٠ كتاباً^(١) .

أما القائمة التي أعدها الدكتور حسن محمد تقي سعيد في بحثه للدكتوراه « ظاهرة الغريب في اللغة العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجري » ، فقد بلغت عدتها ستة وعشرين كتاباً^(٢) ، وقد استدركت على الكتب المؤلفة في غريب الحديث والأثر حتى نهاية القرن الثالث كما وردت في القائمة السالفة الذكر أحد عشر كتاباً هي :

- ١ - غريب الحديث ، للفراء (المتوفى سنة ٢٠٧ هـ) .
- ٢ - غريب الحديث ، للأخفش الأوسط (المتوفى سنة ٢١٠ هـ) .
- ٣ - غريب الحديث ، لأبي معاذ المروزي (المتوفى سنة ٢١١ هـ) .
- ٤ - تفسير غريب الموطأ ، لأصبغ بن الفرغ (المتوفى سنة ٢٢٥ هـ) .
- ٥ - شرح حديث أم زرع ، لإسماعيل بن أبي أويس (المتوفى سنة ٢٢٦ هـ) .
- ٦ - غريب الحديث ، لعمر بن أبي عمرو الشيباني (المتوفى سنة ٢٣١ هـ) .
- ٧ - كتاب الحافظ أبي عبد الله البرقي (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ) عن غريب الموطأ .
- ٨ - الجيم ، لشمر بن حمدويه (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) .
- ٩ - المسائل والأجوبة ، لابن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ) .
- ١٠ - شرح حديث أم زرع ، لأحمد بن عبيد بن ناصح (المتوفى سنة ٢٧٨ هـ) .
- ١١ - غريب الحديث ، لفستقة (المتوفى في أواخر القرن الثالث الهجري) .

(١) النهاية ، مقدمة التحقيق ٣/١ - ٨

(٢) ظاهرة الغريب في اللغة العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجري ١١١/١ - ١٣٦

أما ما يتصل بكتب غريب الحديث وما ألف فيها بعد القرن الثالث الهجرى ، فقد استدركت عليها القائمة المثبتة فى هذه الدراسة ما يزيد على خمسين كتابا .
وفىما يلى سرد الكتب التى تضمها القائمة :

أولا : المؤلفات المستقلة فى غريب الحديث والأثر :

- ١ - غريب الحديث ، للنَّضْر بن شَمِيل (١)
(المتوفى سنة ٢٠٣ هـ وقيل ٢٠٤ هـ)

عده الحاكم أبو عبد الله النيسابورى (٢) أول من صنف فى غريب الحديث ، فقال فى معرفة علوم الحديث : « فأول من صنف الغريب فى الإسلام النضر بن شميل ، وله فيه كتاب هو عندى بلا سماع » (٣) ، ونقل ابن الصلاح هذا رأى عن الحاكم النيسابورى ، ثم ذكر أن « منهم من خالفه » (٤) ، وعبارة ابن الجوزى فى مقدمة كتابه « غريب الحديث » يفهم منها أنه يرى رأى النيسابورى ، قال « وقد كان جمع شيئا من غريب الحديث النضر بن شميل وأبو عبيدة والأصمعى فى جماعة كانوا فى ذلك الزمان » (٥) . ولكن ابن الأثير يذكر أن « أول من جمع شيئا فى هذا الفن وألف أبو عبيدة معمر بن المثنى » (٦) ، وعبارة ابن درستويه التى نقلها الخطيب البغدادى تجعل أبا عبيدة فى مقدمة المصنفين المتقدمين فى غريب الحديث (٧) .

-
- (١) له ترجمة فى مراتب النحويين ١٠٨ والفهرست ٧٧ وطبقات الزبيدى ٥٥ ووفيات الأعيان ٤٠٤/٥ ومعجم الأدباء ٢٤٣/١٨ ودول الإسلام ١٢٧/١ والبنية ٣١٦/٢
(٢) راجع ترجمته فى البداية والنهاية ٣٥٥/١١ (توفى سنة ٤٠٥ هـ) .
(٣) معرفة علوم الحديث ٨٨
(٤) مقدمة ابن الصلاح ٣٩٧
(٥) غريب الحديث لابن الجوزى ١/١
(٦) النهاية ٥/١
(٧) تاريخ بغداد ٤٠٤/١٢ وانظر مقدمة تحقيق الخطب والمواظ ٤٠

ومن الباحثين المحدثين من لم يسلم بتقديم أبي عبيدة ، ورأى أن هذا القول يجب ألا يؤخذ قضية مسلمة « (١) .

وقد رجح الكتاني أن النضر بن شميل هو أول من ألف في غريب الحديث فقال : « فأول من ألف فيه على الصحيح النضر بن شميل المازني (٢) .

وقد ورد ذكر الكتاب في الفهرست (٧٧ ، ١٢٩) ومعرفة علوم الحديث للنيسابوري (٨٨) ومعجم الأدباء (٢٤٣/١٨) ومقدمة ابن الصلاح (٣٩٧) ووفيات الأعيان (٤٠٤/٥) والنهاية ٥/١ وغريب الحديث لابن الجوزي (١/١) .

٢ - غريب الحديث ، لأبي بكر الباجدائي (٣) ،

الحسين بن عياش السلمي (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ)

وهم سزكين في نسبة هذا الكتاب إلى أبي بكر شعبة بن عياش القارئ (٤) .
ويدو أن علماءنا رحمهم الله قد توقعوا مثل هذا الوهم فنبهوا على الفرق بين ثلاثة أعلام عرفوا (بأبي بكر بن عياش) ، فقال ابن الصلاح : « أبو بكر بن عياش ثلاثة : أولهم القارئ المحدث (يقصد شعبة بن عياش) ، والثاني أبو بكر بن عياش الحمصي الذي حدث عنه جعفر بن عبد الواحد الهاشمي وهو مجهول ، وجعفر

(١) المعجم العربي ٥٠/١ وظاهرة الغريب ١١٢/١

(٢) الرسالة المستطرفة ١١٥

(٣) ورد ذكره في الفهرست (طبعة طهران ٨٣) وفيها « غريب الحديث للسلمي ، روى كتاب السلمي ، وهو الحسين بن عياش السلمي ، أبو عمر هلال بن العلا الرقي الباهلي ، ورواه عن هلال أبو القاسم الحسين بن عبد الله بن مناذر الواسطي » . وهذه العبارة ساقطة من طبعة الرحمانية من الفهرست (المصورة بلبنان - دار المعارف) ١٢٩ . وذكره ابن الصلاح في المقدمة ٥٥٦ . وانظر تدريب الراوي ٣٢١/٢ وتلقيح فهم أهل الأثر ٣٦٠ وتقريب التهذيب ١٧٨/١ ، ٣٩٩/٢

(٤) ترجمته في غاية النهاية ٣٢٥/١ (توفي سنة ١٩٣ هـ وقيل ١٩٤ هـ) وانظر الفهرست ٤٣ وما ذكره سزكين في GAS, VIII, 118 . وما في هذه الدراسة عن الأصل الألماني لكتاب سزكين ترجمه أستاذي الدكتور رمضان عبد التواب .

غير ثقة ، والثالث أبو بكر بن عياش السلمى الباجدائى صاحب كتاب غريب الحديث واسمه حسين بن عياش ، مات سنة أربع ومائتين « (١) » .

والكتاب ذكره ابن النديم (فى الفهرست ١٢٩) والخطابى (فى غريب الحديث ٥٠/١) وابن الصلاح (فى المقدمة ٥٥٦) وابن حجر (فى تقريب التهذيب ٣٩٩/٢) .

٣ - غريب الحديث لأبى عمرو الشيبانى (٢) ،

إسحاق بن مرار (المتوفى سنة ٢٠٦ هـ) .

ذكر ابن النديم أن هذا الكتاب رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل (٣) عن أبيه أحمد ، عن أبى عمرو (٤) .

وقد نقل سزكين أن كتاب أبى عمرو هذا كان فى مدينة حلب فى القرن السابع الهجرى (٥) .

ورد ذكر الكتاب كذلك فى معجم الأدباء (٨٢/٦) وبغية الوعاة (١/٤٤٠) . ويرى بعض الباحثين أن النقول الموجودة فى « غريب الحديث » لأبى عبيد عن أبى عمرو الشيبانى ربما تكون مأخوذة من كتاب أبى عمرو فى غريب الحديث (٦) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ٥٥٦ وراجع تدريب الراوى ٣٢١/٢ وتلقيح فهوم أهل الأثر ٣٦٠ والباعث الحثيث ٢٨٢

(٢) اختلف فى سنة وفاته والراجح أنها سنة ٢٠٦ هـ وأضاف فى الفهرست صفحة ١٠١ إلى ذلك التاريخ سنة ٢١٣ هـ . وذكرهما السيوطى فى البغية ٤٤٠/١ وأضاف سنة ٢٠٥ هـ وله ترجمة فى مراتب النحويين ١٤٤ وطبقات الزبيدى ١٩٤ ومعجم الأدباء ٨٢/٦

(٣) توفى الإمام أحمد بن محمد بن حنبل رضى الله عنه سنة ٢٤١ هـ . أما ابنه أبو عبد الرحمن عبد الله فقد توفى سنة ٢٩٠ هـ وانظر تقريب التهذيب ٢٤/١ ، ٤٠١

(٤) الفهرست ١٠١ - ١٠٢

(٥) سزكين GAS, VIII,123 .

(٦) ظاهرة الغريب ١١٥/١

٤ - غريب الآثار ، لقطرب (١) ،

أبى على محمد بن المستير (المتوفى سنة ٢٠٦ هـ) .

هذا الكتاب ذكره ابن النديم باسم « غريب الآثار » فى ترجمة قطرب (٢) ، ولكنه أورده باسم « غريب الحديث » فى سياق كتب غريب الحديث (٣) ، وذكره الخطائى فى مقدمة كتابه « غريب الحديث » بقوله « كتاب محمد بن المستير الذى يعرف بقطرب » (٤) . وورد فى طبقات الداودى باسم « غريب الآثار » (٥) ، ويبدو أن صيغة « غريب الحديث » كانت تساهلا فى النقل باعتبار موضوع الكتاب ، ويترد ذلك فى حديث العلماء عن كثير من كتب غريب الحديث ، ولم أجد معلومات عن وجود نسخ من الكتاب (٦) .

٥ - غريب الحديث للفراء (٧) ، يحيى بن زياد

(المتوفى سنة ٢٠٧ هـ)

أشار إلى هذا الكتاب الداودى فى طبقاته (٨) ، وذكره سزكين نقلا عن الداودى (٩) ، وكذلك أشار إليه أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب فى ترجمة الفراء (١٠) .

(١) له ترجمة فى الفهرست ٧٨ ومراتب النحويين ١٠٩ وطبقات الزبيدي ٩٩

(٢) الفهرست ٧٨

(٣) الفهرست ١٢٩ . وورد كذلك فى أسماء الكتب لرياضى زاده ٤٨

(٤) غريب الحديث للخطائى ٤٩/١

(٥) طبقات المفسرين ٢٥٥/٢

(٦) فى ظاهرة الغريب ١٤٤/١ أنه مفقود .

(٧) ترجم له أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب ترجمة موثقة فى مقدمة تحقيق كتاب « المذكر

والمؤث » ٧ - ٣٦

(٨) طبقات المفسرين ٣٦٧/٢

(٩) راجع سزكين GAS,VIII,125 .

(١٠) فى قائمة مؤلفات الفراء ، فى مقدمة تحقيق كتابه « المذكر والمؤث » ٣٢

٦ - غريب الحديث ^(١) ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ^(٢)

تقدمت الإشارة إلى الخلاف حول تقدم النضر بن شميل وأبي عبيدة في التأليف في غريب الحديث ^(٣) ، ولكن الذى لا خلاف فيه أن كتاب أبي عبيدة له أثر واضح فى مؤلفات كثير من المصنفين فى غريب الحديث ومعاجم اللغة ^(٤) ، حتى قيل إن كتاب أبي عبيدة إذا كان لم يصل إلينا ، فقد وصل فى كتب الغريب التى ألفت بعده ^(٥) .

ومن ذلك ما أشار إليه أبو الطيب فى ترجمة أبي عبيد القاسم بن سلام بأن كتابه فى غريب الحديث اعتمد فيه على كتاب أبي عبيدة معمر بن المثنى ^(٦) . ونقل الخطيب البغدادي عن ابن درستويه أن أبا عبيد استفاد ممن صنفوا قبله فى غريب الحديث ومنهم أبو عبيدة ^(٧) .

وقد ذكر ابن خير كتاب أبي عبيدة وأسانيده فى روايته ^(٨) ، كما ذكره ابن الصلاح فى المقدمة (٣٩٨) وياقوت (فى معجم الأدباء ١٨/١٦١) وابن الأثير فى النهاية (٥/١) ، والسيوطى (فى البغية ٢/٢٩٤) .

ويفهم من وصف ابن الأثير للكتاب أنه صغير الحجم ، فقد قال إن أبا عبيدة

(١) سماه ابن خير « شرح غريب الحديث » ، وانظر فهرسة ما رواه عن شيوخه ١٨٥

(٢) اختلف فى سنة وفاته فذكر السيرافى قولين : الأول يقال إنه مات سنة ٢٠٨ والثانى قيل سنة ٢٠٩ وانظر أخبار النحويين البصريين . ونقل ابن النديم ما قال أبو سعيد بعد أن قال : « توفى سنة عشر ومائتين ، وقيل إحدى عشرة » . وراجع الفهرست ٧٩ ومراتب النحويين ١٤٨ والبغية ٢/٢٩٦

(٣) فى الكتاب رقم (١) من القائمة المثبتة هنا .

(٤) ظاهرة الغريب ١/١١٦

(٥) المعجم العربى ١/٥١

(٦) مراتب النحويين ١٤٨

(٧) تاريخ بغداد ١٢/٤٠٤ وانظر مقدمة تحقيق الخطب والموعظ ٤٠

(٨) فهرسة ابن خير ١٨٥

« جمع من ألفاظ غريب الحديث كتابا صغيرا ذا أوراق معدودات »^(١) ، ويبدو أن الكتاب كان موجودا في القرن السابع الهجري ، فقد ذكر ابن تغرى بردى في ترجمة محب الدين الطبرى (المتوفى سنة ٦٩٤ هـ) من سماعته « بعض الغريب لأبى عبيدة »^(٢) .

٧ - كتاب الأخفش^(٣) ، أبى الحسن سعيد بن مسعدة (المتوفى سنة ٢١٠ هـ)

في عبارة ابن درستويه التي أوردها الخطيب البغدادي إشارة إلى بدايات التأليف في غريب الحديث والأثر^(٤) ، وقد ذكر الأخفش في هذه العبارة بلقبه ، كما لم يرد اسم الكتاب .

وقد أوضح ابن الصلاح ما يشكل من أسماء المعروفين بالأخفش ، ونص على النحويين منهم^(٥) ، وعلق البلقيني على عبارته بأن أبا الحسن سعيد بن مسعدة هو أشهر النحويين بلقب الأخفش^(٦) ، كما نص السيوطي على أن الأخفش إذا أُطلق في كتب النحو فإن المراد أبو الحسن سعيد بن مسعدة^(٧) .

(١) النهاية ٥/١

(٢) المنهل الصافي ٣٤٣/١

(٣) له ترجمة في مراتب النحويين ١١١ والفهرست ٧٧ وطبقات الزبيدي ٧٢ والبغية ٥٩٠/١

(٤) تاريخ بغداد ٤٠٥/١ وانظر سزكين GAS, VIII, 80 ومقدمة تحقيق الخطب والمواظ ٤٠

وعبارة ابن درستويه : « كتاب غريب الحديث أول من عمله أبو عبيدة معمر بن المثنى وقطرب والأخفش » .

(٥) مقدمة ابن الصلاح ٥٢٥

(٦) محاسن البلقيني بهامش مقدمة ابن الصلاح ٥٢٥

(٧) تدريب الراوى ٢٩٤/٢

٨ - كتاب أبي معاذ المروزي^(١) ، الفضل بن خالد ، النحوى
القارئ (المتوفى قريبا من سنة ٢١١ هـ)

من الكتب التى أشار إليها الخطابى فى مقدمة كتابه غريب الحديث ، ولم
ينص على اسم الكتاب ، ولكنه وصف أبا معاذ بأنه « صاحب القراءات »^(٢) ،
وقد روى أبو معاذ القراءة عن خارجة بن مصعب الضبعى السرخسى^(٣) ، وروى
عن أبى معاذ سماعا أبو عبد الرحمن محمد بن هارون النيسابورى ، وغيره^(٤)

٩ - غريب الحديث للأصمعى^(٥) ، أبى سعيد عبد الملك
ابن قريب (المتوفى سنة ٢١٦ هـ)

رأى ابن النديم نسخة منه بخط السكرى ، عدد أوراقها نحو مائتى ورقة^(٦) ،
ولكن الخطابى يشير إلى أن الكتاب يقع فى ورقات معدودة^(٧) . ولعل النسخة
التي وصفها الخطابى كانت مختصرا أو جزءا من الكتاب ، هذا إذا صح ما ورد فى
الفهرست وخلا من التحريف .

وعلى أية حال فقد كان كتاب الأصمعى أكبر من كتاب أبى عبيدة ، كما
أشار إلى ذلك ابن الأثير فقال : « ثم جمع عبد الملك بن قريب الأصمعى - وكان
فى عصر أبى عبيدة وتأخر عنه - كتابا أحسن فيه الصنع وأجاد ، ونيف على كتابه
وزاد »^(٨) .

(١) راجع غاية النهاية ٩/٢

(٢) غريب الحديث للخطابى ٤٩/١ وانظر سزكين GAS, VIII, 208 .

(٣) غاية النهاية ٢٦٨/١

(٤) غاية النهاية ٢٧٣/٢

(٥) له ترجمة فى مقدمة تحقيق كتاب « اشتقاق الأسماء » ٧ - ٣٩

(٦) فى الفهرست ٨٢ (نحو مائتين ورقة) !

(٧) غريب الحديث للخطابى ٤٩/١

(٨) النهاية ٦/١

١٠ - غريب الحديث ، لأبى زيد الأنصارى ^(١) ،

سعيد بن أوس (المتوفى سنة ٢١٥ هـ)

هذا الكتاب أورده ، ابن النديم فى سياق حديثه عن كتب غريب الحديث ولم يذكره فى ترجمة أبى زيد ^(٢)

١١ - غريب الحديث ، لأبى عبيد القاسم بن سلام ^(٣)

(المتوفى سنة ٢٢٤ هـ)

فى منهج الأسانيد من هذا الفصل بيان موجز لتقسيم الكتاب وترتيب المسانيد فيه ^(٤) .

وقد جاء عنوان الكتاب فى فهرسة ابن خبير « شرح غريب الحديث والآثار » ^(٥) ، ولم أجد هذه التسمية فى المصادر الأخرى .

وما أصدق ابن الأثير حين ذكر أن هذا الكتاب هو القدوة فى هذا الشأن ، فإن أبى عبيد رحمه الله « أفنى فيه عمره وأطاب به ذكره » ^(٦) .

ولقد رزق هذا الكتاب الحظوة عند الدارسين منذ كتابته إلى أيامنا هذه ، فأقبل عليه الباحثون دراسة ونقدا واختصارا وتحقيقا ^(٧) . ومن أمارات هذه المكانة أن

(١) ترجم له أبو الطيب فى مراتب النحويين ٧٣ وذكر أنه « من رواة الحديث ، ثقة عندهم مأمون وكذلك حاله فى اللغة » ، وقال ابن حجر فى تقريب التهذيب ٢٩١/١ « صدوق له أوهام » وانظر الفهرست ٨١ ، وبغية الوعاة ٥٨٢/١

(٢) الفهرست ٨١

(٣) له ترجمة موثقة فى مقدمة تحقيق كتابه « الخطب والمواظ » ٧ - ٧٢

(٤) صفحة ٥٦ (٥) فهرسة ابن خبير ١٨٦

(٦) النهاية ٦/١

(٧) نشر فى الهند عن مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بإشراف الدكتور محمد عبد المعين خان وتصحيح الأستاذ محمد عظيم الدين ، صدر الجزء الأول سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م والجزء الرابع سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ . ثم ظهرت له طبعات مصورة بعد ذلك . ثم أعاد نشره وتحقيقه الدكتور حسين شرف بجمع اللغة العربية بالقاهرة . فى خمسة أجزاء ، من سنة ١٤٠٥ هـ - ١٤١٥ هـ .

أبا الفضل الصاغاني (المتوفى سنة ٦٠٥ هـ) كان يحفظ غريب الحديث لأبي عبيد وكان يأمر أصحابه بحفظه (١) .

وأما عن مختصراته والكتب التي دارت في فلكه فقد أشرت إلى طرف مما كتبه عن ذلك أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب في المنهج الثامن من مناهج التأليف في غريب الحديث في هذا الفصل (٢) .

ويبدو أن أبا عبيد قد جعل أساس مادة كتابه « غريب الحديث » ما سمعه من شيوخه ومن لقيه من العلماء أو روى عنه مباشرة أبو بالواسطة ، فهنك رواية عن أبي عبيد يقول فيها عن كتابه « غريب الحديث » : « مكثت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة ، وربما كنت استفيد الفائدة من أفواه الرجال فأضعها في موضعها من الكتاب ، فأبيت ساهرا فرحا منى بتلك الفائدة » (٣) ، ويرى أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب « أن هذا الخير يناسب الغريب المصنف أكثر من مناسبه غريب الحديث وذلك لأن الكتاب الأول يحتوي على أبواب متداخلة ومتصل بعضها ببعض اتصالا كبيرا ، ويمكن لأبي عبيد أن يفرح حقا عندما يجد أن كلمة ما سمعها تصلح لأن توضح تحت أحد أبواب هذا الكتاب بعكس غريب الحديث الذي رتب الأحاديث فيه بحسب الأسانيد ، ومن السهل عندئذ أن يجد كل حديث طريقه إلى مكانه فيه دون صعوبة ما » (٤) .

وهذا النص سواء كان المقصود به « غريب الحديث » أو « الغريب المصنف » يؤكد ما ذهب إليه في المنهج الأول - منهج الأسانيد (٥) في هذه الدراسة - الذي تقرر فيه أن بدايات التأليف في غريب الحديث والأثر إنما قامت على منهج الأسانيد والرواية ، فأبو عبيد حريص في الرواية السابقة على أن يعلم تلاميذه ومن يأخذ عنه

(١) البغية ١/٥٢٠

(٢) صفحة ٨١

(٣) تاريخ بغداد ١٢/٤٠٧ وانظر مقدمة تحقيق الخطب والمواعظ ٤٨

(٤) مقدمة تحقيق الخطب والمواعظ ٤٩

(٥) راجع صفحة ٧٧ من هذا الفصل .

كتبه أنه ألفها مما تلقاه من أفواه الرجال وليس من الصحف بدون سماع ، وهو ما يعيبه علماء هذه الفترة ^(١) ، كما أنه أراد أن يعلمهم الصبر على تلقي العلم الذى يأخذونه سهلا ميسورا وقد قضى فى تلقيه رواية وسماعا سنين طويلا .

١٢ - غريب الحديث ، للسراد ^(٢) ، الحسن بن محبوب (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ)

السراد ، ويقال الزراد ^(٣) ، من علماء الشيعة الإمامية ^(٤) من أصحاب الإمام الرضى على بن موسى الكاظم بن جعفر بن محمد بن الحسين الشهيد ابن على بن أبى طالب ^(٥) .

وكتاب السراد ذكره الدكتور حسين نصار ^(٦) ولم يشر إلى المرجع الذى أخذ عنه ، وكذلك فى مقدمة تحقيق النهاية ^(٧) ، وفى « ظاهرة الغريب » أشار إلى الفهرست لابن النديم والفهرست للطوسى ، وأعيان الشيعة ، وقد رجعت إليها فلم أجد فى ترجمة السراد فيها ذكرا لغريب الحديث ^(٨) .

(١) كان يقال قديما : « لا تأخذوا القرآن من مصحفى ولا العلم من صحفى » وفى رواية « ولا الحديث من صحفى » . وانظر شرح ما يقع فيه التصحيف ١٠ وتصحيح التصحيف وتحريم التحريف ٩

(٢) الفهرست ٣٠٩ وهدية العارفين ٢٦٦/١

(٣) الفهرست ٣٠٩

(٤) هدية العارفين ٢٦٦/١ ومقدمة تحقيق النهاية ٤/١

(٥) له ترجمة فى البداية والنهاية ٢٥٠/١٠ وسياق نسبه كما تقدم أورده ابن كثير فى البداية والنهاية ٤٢٧/١٠ فى أحداث سنة ٢٠١ هـ وذكر أن المأمون بايع فيها لعلى الرضى أن يكون ولى العهد من بعده وذلك أن المأمون رأى أن عليا الرضى خير أهل البيت وليس فى بنى العباس مثله فى عمله ودينه . ومن روى عن على الرضى أيضا أبو عثمان المازنى النحوى ، وانظر البداية والنهاية ٢٥٠/١٠

(٦) المعجم العربى ٥٢/١

(٧) النهاية ٤/١

(٨) راجع الفهرست ٣٠٩ والفهرست للطوسى ٧٥ وأعيان الشيعة ٢٣٣/٥ وانظر ظاهرة الغريب

١٣ - تفسير غريب الموطأ ، لأصغ بن الفرج
(المتوفى سنة ٢٢٥ هـ)

ذكره ابن فرحون فى الديباج المذهب (٣٠٠/١) والكاندهلوى فى أوجز المسالك إلى موطأ مالك (٥٣/١)

١٤ - شرح حديث أم زرع^(١) لإسماعيل بن أبى أويس^(٢) المدنى
الأصبهى (المتوفى سنة ٢٢٦ هـ)

حديث أم زرع من النصوص التى جمعت كثيرا من الكلمات الغريبة ، كما أن الحديث - فيما ذكر القاضى عياض - فيه من ضروب الفصاحة وفنون البلاغة ... وبالجمله فكلام هؤلاء النسوة فى الروايات المشهورة من الكلام الفصيح الألفاظ ، الصحيح الأغراض البليغ العبارة^(٣) . ولذلك اهتم المصنفون فى غريب الحديث بشرحه ، وقد أحصيت من شروحه المفردة - كما تقدم فى هذا الفصل - عشرة شروح^(٤) .

وشرح إسماعيل بن أبى أويس من الشروح التى ذكرها الحافظ ابن حجر فى

(١) ورد الحديث فى صحيح البخارى فى كتاب النكاح ، باب حسن المعاشرة مع الأهل (فتح البارى ١٦٤/٩) وفى صحيح مسلم ١٣٩/٧ كتاب فضائل الصحابة ، ورواه الخطيب البغدادى فى الأسماء المهمة ٥٢٧ وانظر غريب الحديث لأبى عبيد ٢٨٦/٢ والفائق ٤٨/٣ ومنال الطالب ٥٣٥ وراجع تخريج المحقق فى ٥٣٨ . وورد الحديث فى حلية الأولياء ٣٥٦/٨ من رواية بشر بن الحارث الحافى ، وفى تاريخ بغداد ٢٤٦/٨ من رواية حاتم بن الليث . وانظر المزهر للسيوطى ٥٣٢/٢ .

(٢) هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس ، ابن أخت الإمام مالك بن أنس ، روى عنه البخارى وروى مسلم عنه عن مالك ، له ترجمه فى الجمع بين رجال الصحيحين ٢٥/١ وتقريب التهذيب ٧١/١

(٣) بغية الرائد ١٨٦ وانظر فتح البارى ١٨٧/٩

(٤) صفحة ٦٧

مفتتح شروحه لحديث أم زرع^(١) ، وقد رواه ابن حجر « في جزء إبراهيم بن ديزيل الحافظ^(٢) من روايته عنه »^(٣) .

ونقل القاضى عياض فى شرحه للحديث عن رواية إسماعيل بن أبى أويس فى حديثه عن اختلاف الروايات فذكر أنه روى « عن إسماعيل بن أبى أويس عن أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبى ﷺ وقال فيه « غير أبى لأطلقك »^(٤) ، كما نقل عنه شرح كلمة « العشيق » ، قال : « وقال ابن أبى أويس : العشيق الصقر من الرجال ، المقدام الجرىء ، قال : ويقال للطويل من الرجال العشيق ، وحكى ابن الأنبارى عنه أنه الطويل الجرىء والقصير ، قال أبو بكر : فكأنه جعله من الأضداد والمشهور أنه الطويل ... قال القاضى : الذى قرأناه فى حديث ابن أبى أويس : الصقر كما ذكرناه ، ولم يذكر - فيما رأيت - أحد من أهل اللغة العشيق فى القصار ، ولعله تصحيف من أبى بكر »^(٥) .

وهذا النص نقل منه الحافظ ابن حجر رأى القاضى عياض فى أن أبى بكر ابن الأنبارى قد صحف كلمة « الصقر » التى وردت فى شرح ابن أبى أويس لكلمة « العشيق » فجعلها : « القصير »^(٦) .

وفى ذلك دليل على أن القاضى عياض قد قرأ شرح ابن أبى أويس ونقل عنه ، أما الحافظ ابن حجر فقد روى هذا الشرح من طريق الحافظ ابن ديزيل ، كما تقدم .

(١) فتح البارى ١٦٤/٩

(٢) هو الحافظ الرحال أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين الكسائى الهمدانى بن ديزيل ، كان يضرب

بضبط كتابه المثل ، كما ذكر الذهبى فى تذكرة الحفاظ ٦٠٨/٢

(٣) فتح البارى ١٦٤/٩

(٤) بغية الرائد ١٢

(٥) بغية الرائد ٦٤

(٦) فتح البارى ١٦٩/٩

١٥ - غريب الحديث لابن الأعرابي ^(١) ،

أبي عبد الله بن محمد بن زياد

(المتوفى سنة ٢٣١ هـ)

ورد في سياق ابن النديم لكتب غريب الحديث ^(٢) ولم يذكره في ترجمة ابن الأعرابي ^(٣) .

١٦ - غريب الحديث ، لعمر بن أبي عمرو الشيباني ^(٤)

(المتوفى سنة ٢٣١ هـ)

تحدث ابن النديم عن مؤلفات عمرو في أثناء ترجمة أبيه عمرو الشيباني وذكر أن عمراً روى عن أبيه ، ثم سرد مصنفات عمرو ، ومنها « غريب الحديث » ^(٥) ويرجح سزكين أن عمراً روى كتاب أبيه ^(٦) ، ولكن ابن النديم كان صريحاً في الفصل بين ما ألف الأب وما ألف الابن .

١٧ - غريب الحديث ، للأثرم ^(٦) ، على بن المغيرة

قال أبو الطيب : « كان الأثرم يختص بعلم أبي عبيدة وروايته » ^(٧) ، ووصفه ابن النديم بأنه « صاحب الأصمعي وأبي عبيدة ... روى كتب أبي عبيدة والأصمعي وكان لا يفارقها » ^(٨) .

(١) راجع ترجمته ومصادرها في مقدمة تحقيق كتاب البر ٧ - ٢٧

(٢) الفهرست ١٢٩

(٣) الفهرست ١٠٢

(٤) انظر الفهرست ١٠١ وطبقات الزبيدي ٢٠٤ والبغية ٢٢٨/٢

(٥) سزكين GAS, VIII, 123 .

(٦) في الفهرست ٨٤ أنه توفي سنة ٢٣٠ هـ وفي البغية ٢٠٦/٢ سنة ٢٣٢ هـ .

(٧) مراتب النحويين ١٤٩

(٨) الفهرست ٨٣

وفى عبارتي أبي الطيب وابن النديم دليل يرجح أن الأثرم قد استفاد مما كتبه أبو عبيدة والأصمعي في غريب الحديث ، ولكن لم أجد في مصادرى ذكرا لوجود نسخ لكتاب الأثرم أو نصوص منه حتى يمكن القطع بذلك .

١٨ - كتاب على بن المديني ، أبي الحسن على بن عبد الله ^(١)
(المتوفى سنة ٢٣٤ هـ)

أشار إلى هذا الكتاب الحاكم أبو عبد الله النيسابوري ولم يذكر له اسما ، فقال : « وقد صنف في الغريب بعد أبي عبيد جماعة منهم على بن المديني » ^(٢) ، وذكره أبو منصور بن طاهر البغدادي باسم « تفسير غريب الحديث » ^(٣) .

١٩ - غريب الحديث لعبد الملك بن حبيب ^(٤) الفقيه المالكي الألبيري
(المتوفى سنة ٢٣٨ هـ)

ورد الكتاب عند الزبيدي وابن خبير بعنوان « شرح الحديث » ^(٥) وجاء في تاريخ ابن الفرضي باسم « غريب الحديث » ^(٦) وكذلك في البغية ^(٧) ، وقد ساق الزبيدي مقارنة بين ثلاثة كتب من كتب غريب الحديث منها كتاب عبد الملك بن

(١) أبو الحسن على بن عبد الله المديني السعدي مولا هم أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه ، وانظر الفهرست ٣٢٢ وتاريخ بغداد ٤٥٨/١١ والجمع بين رجال الصحيحين ٢٥٦/١ وطبقات الشافعية ١٤٥/٢ ودول الإسلام ٢٤٢/١ وتقريب التهذيب ٣٩/٢

(٢) معرفة علوم الحديث ٨٩ وانظر ظاهرة الغريب ١٢٦/١

(٣) أصول الدين ، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي ٣١٣

(٤) له ترجمة في طبقات الزبيدي ٢٦٠ وتاريخ علماء الأندلس ٢٧٠/١ ودول الإسلام ١٤٥/١

والبداية والنهاية ٣١٨/١٠ والبغية ١٠٩/٢

(٥) طبقات الزبيدي ٢٦٠ وفهرسة ابن خبير ٢٠٢

(٦) تاريخ علماء الأندلس ٢٠٧/١

(٧) البغية ١٠٩/٢

حبيب ، قال الزبيدي : « سمعت إسماعيل بن القاسم البغدادي يقول : لم يؤلف بالأندلس كتاب أكمل من كتاب ثابت في شرح الحديث ، وقد طالعت كتبا ألفت فيما لديكم ورأيت كتاب الخشني في شرح الحديث وطالعتة فما رأيت صنع شيئا ، وكذلك كتاب عبد الملك بن حبيب » (١) .

وهذا الرأي الذي نقله أبو بكر الزبيدي عن شيخه أبي علي القالي يفيد أنه لم ير في كتاب عبد الملك إضافة جديدة لما طالعه في الكتب المؤلفة قبله في غريب الحديث ، وقد يكون ذلك لكثرة النقل عما ألف قبله ، والله أعلم بحقيقة ذلك .

٢٠ - غريب الحديث ، لمحمد بن حبيب (٢) ، أبي جعفر البغدادي

(المتوفى سنة ٢٤٥ هـ)

جاء ذكر هذا الكتاب في الفهرست (٣) ومعجم الأدباء (٤) وبغية الوعاة (٥) وذكر ابن النديم أن كتب ابن حبيب كانت صحيحة (٦) . ولكن السيوطي ينقل عن المرزباني أن محمد بن حبيب « كان يغير على كتب الناس فيدعيها ويسقط أسماءهم » (٧) ، على أن هذه الدعوى تحتاج إلى دليل .

أما ما ذكره ابن النديم عن صحة كتب محمد بن حبيب فيبدو أنه يقصد صحة الكتب من اللحن والتصحيح والتحريف ؛ لأنه ذكر قبل هذه العبارة مباشرة أن محمد بن حبيب كان مؤدبا (٨) ، وكان المؤدب في ذلك الزمن على علم باللغة

(١) طبقات الزبيدي ٢٨٥

(٢) له ترجمة في مراتب النحويين ١٥٢ والفهرست ١٥٥ وطبقات الزبيدي ١٣٩ ، ١٩٨

ومعجم الأدباء ١١٦/١٨ وتحفة الأبيه (نواذر المخطوطات ١٠٨/٢) وبغية الوعاة ٧٤/١

(٣) صفحة ١٢٩ ، ١٥٥

(٤) انظر ١١٦/١٨

(٥) البغية ٧٤/١

(٦) الفهرست ١٥٥

(٧) بغية الوعاة ٧٣/١

(٨) الفهرست ١٥٥

والنحو والأدب حتى يؤهله ذلك لتعليم أبناء الأعيان وأصحاب السعة في الرزق وتأديبهم (١).

٢١ - كتاب الحافظ أبي عبد الله البرقي ، محمد بن عبد الله
(المتوفى سنة ٢٤٩ هـ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك (٢٠٠/١) في المؤلفات التي شرحت غريب الموطأ ، كما أشار إليه السيوطي (تنوير الحوالك ١٢/١) والكاندهلوي (أوجز المسالك ٥٣/١) .

٢٢ - غريب الموطأ ، للأخفش البصري (٢) ،

أحمد بن عمران النحوي اللغوي (المتوفى قبل سنة ٢٥٠ هـ)

ليس من الأخفاش الثلاثة المشهورين من النحاة (٣) ، وإنما ذكره ابن الصلاح في الذين عرفوا بالأخفش ، فقال : « متقدم روى عن زيد بن الحباب (٤) وغيره وله غريب الموطأ » (٥) وذكره كذلك ابن كثير (٦) والسيوطي (٧) .

(١) نقل الجاحظ وصف طائفة من المعلمين وأن الرجل منهم يكون نحويًا عروضيًا وقسامًا فرضيًا وحسن الكتاب جيد الحساب حافظًا للقرآن ورواية للشعر ، وانظر البيان والتبيين ٤٠٣/١ وتاريخ الأدب العربي - العصر العباسي الأول ١٠٠

(٢) هو أحمد بن عمران بن سلامة الألهاني أبو عبد الله النحوي ، ذكره ابن الصلاح في مقدمته ٥٢٥ وانظر تدريب الراوي ٢٩٤/٢ قال وذكره ابن حبان في الثقات . وراجع اختصار علوم الحديث ٢٧٢ والبغية ٣٥١/١

(٣) مقدمة ابن الصلاح ٥٢٥ والبغية ٣٥١/١

(٤) « أبو الحسين العكلى ... رحل في الحديث فأكثر منه ... مات سنة ثلاث ومائتين » : تقريب

التهذيب ٧٣/١

(٥) مقدمة ابن الصلاح ٥٢٥

(٦) الباعث الخثيث ٢٧٢

(٧) تدريب الراوي ٢٩٤/٢ والبغية ٣٥١/١

وكتاب الأخفش هذا تقدم ذكره في هذا الفصل عند تتبع مناهج التأليف في غريب الحديث والأثر^(١) وأنه يندرج تحت النوع الخامس الذى يتعرض لغريب كتاب معين من كتب الحديث ، حيث يتناول المؤلف بالشرح ما جاء من الغريب فى الموطأ للإمام مالك ، ومن هنا يختلف منهج الكتاب عما ذهب إليه القاضى عياض فى « مشارق الأنوار » ؛ لأنه تعرض للغريب الذى ورد فى الموطأ والصحيحين كذلك .

٢٣ - غريب الحديث ، لمحمد بن قادم^(٢) ، أبى جعفر النحوى (المتوفى قريبا من سنة ٢٥١ هـ)

كان ابن قادم من « أعيان أصحاب الفراء ، وأخذ عنه ثعلب »^(٣) ، وقد تقدم أن الفراء له كتاب فى غريب الحديث^(٤) ، فهل تأثر ابن قادم بكتاب شيخه ؟ والإجابة بالنفى أو الإثبات تتطلب العثور على نسخ أو نصوص من الكتاتين ، ولم يصل إلى علمى وجود شئ من ذلك .

٢٤ - غريب الحديث ، لأبى عمرو شمر بن حمدويه^(٥) (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ)

كان لشمر عدد كبير من الشيوخ الأعلام الذين يجمعون بين علم اللغة وعلم الحديث ، ومعظمهم له مؤلفات فى « غريب الحديث » فقد أخذ عن ابن الأعرابى

(١) صفحة ٦٩

(٢) له ترجمة فى الفهرست ١٠ وطبقات الزبيدى ١٣٨ والبغية ١٤١/١ وذكر ابن النديم أنه خرج من بيته سنة ٢٥١ هـ ولم يرجع .

(٣) البغية ١٤٠/١

(٤) الكتاب رقم ٥ من هذه القائمة .

(٥) له ترجمة فى معجم الأدباء ٢٧٥/١١ وإنباه الرواة ٧٧/٢ والبغية ٥/٢ وضبط الفيروزآبادى

اسمه هكذا : (شمر) بفتح الشين وكسر الميم ، وانظر القاموس ٦٥/٢

والفراء والأصمعي وأبي حاتم وسلمة بن عاصم وغيرهم^(١) . وهذا ما يفسر ضخامة بعض مؤلفات شمر ، فقد وُصف كتابه في غريب الحديث بأنه كبير جدا^(٢) ويقال إنه قدر كتاب أبي عبيد مرارا^(٣) .

٢٥ - الجيم ، لشمر بن حمدويه

وكذلك هذا الكتاب وصفه ياقوت بأنه كبير جدا ، وأنه « رتبه على حروف المعجم ابتداء فيه بحرف الجيم ، لم يسبق إليه ، أودعه تفسير القرآن وغريب الحديث »^(٤) .

وهذا النص يدل على أن كتاب شمر - الجيم - أسبق من كتاب الغريين للهروى (المتوفى سنة ٤٠١ هـ) في أمرين شاع أن الهروى هو السابق إليهما ، أولهما : الترتيب المعجمي ، وثانيهما : الجمع بين غريب القرآن والحديث^(٥) ، وذهب بعض الباحثين كذلك إلى أن كتاب غريب الحديث للحرابي (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) هو أول كتاب وصل إلينا من كتب غريب الحديث وضع الأحاديث وفقا للكلمة الغريبة ، وعلى الحروف الهجائية^(٦) . وتقدم في هذا الفصل الرد على ذلك وبيان أن كتاب الجيم لشمر بن حمدويه أسبق في هذين المجالين^(٧) .

٢٦ - غريب الحديث ، لسلمة بن عاصم^(٨) ، أبي محمد النحوى

(المتوفى بعد سنة ٢٧٠ هـ)

صاحب الفراء وراوى كتبه كلها ، كان عالما بالنحو^(٩) وعرف بالورع

(١) البغية ٤/٢
(٢) الرسالة المستطرفة ١١٦
(٣) انظر مثلا المعجم العربى ٦٢/١ - ٦٣
(٤) معجم الأدباء ٢٧٥/١١ والبغية ٤/٢ ، ٥
(٥) ظاهرة الغريب ١٣٣/١
(٦) فى المنهجين الثانى والثالث ، والكتاب رقم ٣٠ من هذه القائمة .
(٧) له ترجمة فى مراتب النحويين ١٤٩ والفهرست ١٠١ وطبقات الزبيدى ١٣٧ ومعجم الأدباء ٢٤٣/١١ والبغية ٥٩٦/١
(٨) الفهرست ١٠١

الشديد وكثرة العبادة^(١) . كما كان أبو محمد عالما متمكنا يراجع شيخه الفراء ويذكره بما قد يقع منه من السهو^(٢) .

ولا ريب أن رواية سلمة عن الفراء ومعرفته بكتبه كلها واختصاصه به كان له أثر ما في هذا الكتاب الذى الفه سلمة فى غريب الحديث .

٢٧ - غريب الحديث ، لابن قتيبة^(٣) أبى محمد عبد الله بن مسلم (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ)

عده ابن الصلاح وابن الأثير أحد الكتب الأمهات فى غريب الحديث والأثر ، وهى كتاب أبى عبيد ثم كتاب ابن قتيبة هذا وثالثها كتاب الخطابى^(٤) .

وقد ذكر الخطابى كتاب ابن قتيبة فى مقدمة كتابه « غريب الحديث » مقترنا بكتاب أبى عبيد الذى صار « إماما لأهل الحديث به يتذاكرون وإليه يتحاكمون ، ثم انتهج نهجه ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم ، فاتباع ما أغفله أبو عبيد من ذلك وألف كتابا لم يأل أن يبلغ فيه شاو المبرز السابق »^(٥) .

كما وصف بأنه ذيل لكتاب أبى عبيد ، وأنه « أكبر من أصله مع أنه أضاف إليه كثيرا من أوهامه »^(٦) .

وقد طبع الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الله الجبورى ، فى بغداد سنة ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م فى ثلاثة أجزاء . ويفهم من تقويم الدكتور محمود الطناحى لهذه الطبعة أنها لا تمثل جميع نصوص الكتاب ، وأن ما نقله ابن الأثير عن غريب الحديث

(١) مراتب النحويين ١٤٩

(٢) راجع طبقات الزيدى ١٣٧

(٣) راجع ترجمته فى مراتب النحويين ١٣٦ والفهرست ١١٦ ودول الإسلام ١٦٧/١ والبداية والنهاية ٤٨/١١ والبعية ٦٤/٢

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٣٩٨ والنهاية ٨/١

(٥) غريب الحديث للخطابى ٤٨/١

(٦) الرسالة المستطرفة ١١٦

لابن قتيبة في منال الطالب « يعد توثيقا لكتاب ابن قتيبة فقد ، أورد ابن الأثير أربعة أحاديث في الجزء الأول وذكر أن ابن قتيبة أخرجها في كتابه وهي أحاديث طهفة ابن أبي زهير النهدي ، وقطن بن حارثة ، واستسقاء النبي ﷺ ، وكتاب قريش والأنصار » (١) ، ثم يقرر أنه لم يجد هذه الأحاديث في غريب الحديث لابن قتيبة (بتحقيق الدكتور عبد الله الجبوري) ، ثم يقول : « ومعروف أنه لا توجد نسخة كاملة من غريب ابن قتيبة وهذا الذي حكاه ابن الأثير يدل على أن هناك نقصا في الكتاب وبخاصة في الجزء الأول المتضمن أحاديث الرسول ﷺ » (٢) .

ولعل ما ذكره ابن قتيبة عن اختلاف نسخ الكتاب يفسر ما تقدم من وجود اختلاف في النسخ أو نقص فيها ، فقد ذكر ابن قتيبة في مقدمة كتابه هذا أنه ألف الكتاب مرتين : في المرة الأولى كان تلاميذه ومريدهو يتلقفون في كل أسبوع ما ينجزه من الكتاب حتى تم لهم نسخة منه ، ثم جمع ابن قتيبة إضافات جديدة كان ينوي أي يفرداها في كتاب ولكنه رأى الأصوب في الرأي أن يجمع هذه الزيادة مع النسخة الأولى في كتاب واحد مع التقديم والتأخير والحذف وغير ذلك (٣) .

ويلفت النظر في مقدمة تحقيق « غريب الحديث » لابن قتيبة أن الدكتور عبد الله الجبوري قد درس نصوص الكتاب دراسة أفادت البحث بمجموعة من النتائج منها أنه يرى أن كتاب « الفائق » للزمخشري يعد نسخة أخرى من كتاب غريب الحديث لابن قتيبة ... ولكنه لا يبخص الزمخشري جهده فقدم مقارنة بين عمل كل منهما وقرر أن ابن قتيبة جرى « في كتابه على سنن المحدثين في وضعهم كتب المسانيد ... وقام الزمخشري بتفريق المواد اللغوية للأحاديث على حروف الهجاء ... وهو عمل معجمي بارع ... أثبت ابن قتيبة أسانيد الأحاديث ... وجردها للزمخشري واكتفى بذكر صاحب الحديث في أوله ... كان ابن قتيبة يستأنس بكلام النحاة في توجيه بعض الأحاديث أو الشواهد ... فصل الزمخشري في وجوه النحو والإعراب ... حذف الزمخشري الأخبار وأمور التاريخ التي أثبتتها

(١) ، (٢) منال الطالب ، مقدمة التحقيق ٣٠

(٣) غريب الحديث لابن قتيبة ١٥١/١

ابن قتيبة ... ولم يثبت الزمخشري إلا قليلا من الألفاظ التي أثبتها ابن قتيبة والتي تدور عند أهل الفقه والتوحيد وأسماء الفرق والنحل» (١) .

هذا بعض ما ذكره الدكتور الجبوري من أوجه الاتفاق والاختلاف بين كتاب ابن قتيبة والفائق للزمخشري . ولعل ما ذكره من جهود الزمخشري كاف وحده في الدلالة على أن « الفائق » عمل علمي مستقل اعتمد فيه الزمخشري على كتب الغريب المتقدمة عليه شأنه في ذلك شأن كثير من العلماء والمصنفين في هذا النوع ، ولكن شخصية الزمخشري اللغوية والنحوية ومقدرته على فهم النصوص وتحليلها تظهر معالمها خلال « الفائق » جلية واضحة .

٢٨ - المسائل والجوابات ، لابن قتيبة

أشار ابن خبير إلى أن هذا الكتاب « في معاني غريب القرآن والحديث مما لم يقع في كتاب الغريب » (٢) .

وورد عنوان الكتاب عند ابن النديم (٣) : المسائل والجوابات ، وجاء محرفا في البداية والنهاية : (المسلسل والجوابات) (٤) ، وفي البغية (المسائل والأجوبة) (٥) .

وذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد أنه يوجد في دار الكتب المصرية مخطوط باسم « المسائل » تحت رقم (٦ لغة ش) كما توجد نسخة في مكتبة جوتا (٦) .

وقد نشر الكتاب بتحقيق شاعر العاشور ، بعنوان المسائل والأجوبة ، في مجلة

(١) غريب الحديث لابن قتيبة ، مقدمة التحقيق ٨٨/١

(٢) فهرسة ابن خبير ١٩٥

(٣) الفهرست ١١٦

(٤) البداية والنهاية ٤٨/١١

(٥) البغية ٦٤/٢

(٦) مقدمة تحقيق أدب الكاتب لابن قتيبة ٨

المورد ببغداد (المجلد ٣ الجزء ٣ سنة ١٩٧٤) ، كما نشرته مكتبة القدسى بالقاهرة (١) .

٢٩ - شرح حديث أم زرع (٢) ، لأحمد بن عبيد بن ناصح (٣) أبى جعفر النحوى (المتوفى سنة ٢٧٨ هـ)

أورده الحافظ ابن حجر ضمن الشروح التى تناولت حديث أم زرع (٤) .
وقد حدث أبو جعفر بن ناصح عن الأصمعى ، وحدث عنه القاسم الأنبارى (٥) ، وكل من الأصمعى وأبى محمد القاسم بن محمد بن الأنبارى (المتوفى سنة ٣٠٤ هـ) له تأليف فى غريب الحديث .

وقال القاضى عياض « وقد روى هذا الحديث من رواية أحمد بن عبيد بن ناصح عن الهيثم بن عدى (٦) الطائى بسنده عن عائشة قالت : قال لى النبى ﷺ - وقد اجتمع عنده نساؤه ليخصننى بذلك - يا عائشة أنا لك كأبى زرع لأم زرع ، قلت : يارسول الله ومن أبو زرع ؟ قال : اجتمع نسوة من قريش بمكة إحدى

(١) الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجرى ١٣٢

(٢) راجع تخريج الحديث فى الكتاب رقم ١٤ من هذه القائمة (شرح الحديث أم زرع لإسماعيل ابن أبى أويس) .

(٣) هو أحمد بن عبيد بن ناصح من بلنجر الكوفى ، يعرف بأبى عبيدة ، قيل إن أبا داود حكى عنه وذكر ابن حجر أنه لى الحديث وأنه توفى بعد ٢٧٠ هـ وذكر السيوطى أن وفاته كانت سنة ٢٧٨ هـ وقيل ٢٧٣ هـ وانظر تقريب التهذيب ٢١/١ وبغية الوعاة ٣٣٣/١

(٤) فتح البارى ١٦٤/٩

(٥) بغية الوعاة ٣٣٣/١

(٦) ذكره ابن قتيبة فى النسابين وأصحاب الأخبار قال : الهيثم بن عدى بن طيىء وكان يرى رأى الخوارج وله عقب ببغداد وولد قبل سنة ثلاثين ومائة ومات الهيثم سنة تسع ومائتين وانظر المعارف ٥٣٨ ، والاشتقاق لابن دريد ٣٩٠ وقال عنه الإمام البخارى فى كتاب الضعفاء الصغير ١١٧ سكنوا عنه . وقال والإمام النسائى فى كتاب الضعفاء والمتروكين ١٠٤ : متروك الحديث .

عشرة امرأة ، وساق الحديث بطوله ، فهذا مخالف للأول^(١) ، والهيثم بن عدى - عندهم - متكلم فيه^(٢) .

٣٠ - غريب الحديث ، لأبى إسحاق الحربى^(٣) ، إبراهيم بن إسحاق بن بشير (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ)

وصفه ابن الأثير بأنه « كتاب كبير ذو مجلدات عدة ، جمع فيه وبسط القول وشرح واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدھا وأطاله بذكر متونها وألفاظها ، وإن لم يكن فيها إلا كلمة واحدة غريبة فطال لذلك كتابه وبسبب طوله ترك وهجر ، وإن كان كثير الفوائد جم المنافع ، فإن الرجل كان إماما حافظا متقنا عارفا بالفقه والحديث واللغة والأدب ، رحمة الله عليه »^(٤) .

وعلى الرغم من ضخامة الكتاب وأهميته فلم يصل إلينا منه إلا المجلدة الخامسة المحفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٥٨٠ ، وقد ذكر بروكلمان أنه يوجد من الكتاب الجزء الأول والخامس فى دمشق^(٥) . والله أعلم بحقيقة ذلك .

وقد صدرت المجلدة الخامسة من الكتاب محققة فى ثلاثة أجزاء مع دراسة لها ، قام بالتحقيق والدراسة الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد سنة ١٤٠٥ هـ^(٦) .

وقد رتب الحربى مادته على طريقة المسانيد ، « يذكر الحديث الأول من مسند أبى بكر - مثلاً - فيفسر اللفظة الغريبة التى فيها ، ثم مقلوبها ... إلى أن يستوفى ما ورد من تلك المادة فيما بلغه من أحاديث جميع الصحابة وكذا يصنع فى بقية

(١) نقل القاضى عياض ، صفحة ٢٣ قبل ذلك أن هؤلاء النسوة من بطن من بطون اليمن .

(٢) بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد ٢٤ .

(٣) له ترجمة فى الفهرست ٣٢٣ وفوات الوفيات ١٥/١ والبغية ٤٠٨/١

(٤) النهاية ٦/١ انظر الرسالة المستطرفة ١١٦

(٥) بروكلمان (الترجمة) ٢٣٥/٢

(٦) عن مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى .

الأحاديث ولا يعيد شيئاً تقدم ولا ينبه عليه فعادت السهولة التي ظنت من وضعه على المسانيد صعوبة» (١) .

ويبدو هذا المنهج واضحاً في سياق المسانيد التي وردت في الكتاب كما ذكرها ابن النديم فقال : « والذى خرج منه مسند أبي بكر ، مسند عمر ، مسند عثمان ، مسند علي ، مسند الزبير ... » إلى أن قال : « مسند عبد الله بن العباس ، مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب ، مسند الموالى ، وهو آخر ما عمل » (٢) . ويشرح محقق المجلدة الخامسة من الكتاب منهج الحربي هذا بأنه يقوم على الجمع بين طريقة المحدثين في نظام المسانيد وطريقة اللغويين في نظام التقاليب والمخارج ، « وقد حاول الحربي - رحمه الله - أن يجمع بين الطريقتين فما تآتى له ضبطهما إذ أحل بأس وأصول نظام التقاليب وفاته طريقة المسانيد ... فاته في طريقة التقاليب اتحاد المواد المقلبة في جميع حروفها ، وكان فيما يظهر لا يشترط ذلك ولا ينظر إليه بل يكتفى أحياناً باتفاق هذه المواد بحرفين وإن اختلفت فيما سواها ... ومثل ما فاته طريقة التقاليب فقد فاته طريقة المسانيد ، إذ يكتفى أحياناً بورود أول حديث في المادة عن صاحب المسند ثم يقبل المادة ، وقد لا يكون في بقية التقاليب حديث واحد عنه » (٣) .

ويرى الدكتور حسن محمد تقى أن منهج الحربي « في وضع مادته العلمية ، على أغلب الظن ، مقتصر في بيان المعاني الغريبة على أحاديث الرسول ﷺ ، فابتدأ بالأحاديث التي نقلها العرب عنه ، ثم الأحاديث التي رواها الموالى ، ثم يقول : « وقد توصلت إلى هذا الرأي من خلال ما وجدته في الفصل الخامس (يريد الجزء الخامس) وهو الوحيد الذى وصل إلينا من الكتاب ، فقد ابتدأ بهذا الجزء بقسم من الحديث التاسع والثلاثين من روايات ابن عمر عن النبي عليه أفضل الصلاة والسلام ، ثم أكمل ثلاثة أحاديث أخرى ، ثم انتقل إلى أحاديث عن ابن

(١) كشف الظنون ١٢٠٥/٢

(٢) الفهرست ٣٢٣

(٣) غريب الحديث للخطايب ، مقدمة التحقيق ٩٥/١

عباس عن النبي صلوات الله وسلامه عليه ، ثم انتقل إلى غريب ما روى عن الموالى عن النبي عليه أفضل الصلاة والسلام ، وينتهى الجزء الخامس بهذه الأحاديث « (١) .

وبالرجوع إلى قائمة المسانيد التي أخرجها الحربى فى كتابه ، كما أوردها ابن النديم (٢) ، فيما تقدم من هذه السطور ، مع مراعاة أن ترتيب المسانيد قد يختلف من نسخة إلى أخرى كما هو معروف لمن له صلة بكتب الحديث يتضح من قائمة المسانيد هذه أنها واحد وعشرون مسندا آخرها مسند الموالى وهذا المسند جزء من الجزء الخامس من الكتاب مما يدل على أن حديث الموالى يشكل جزءا صغيرا من الكتاب مما ينفى أن يكون الكتاب مبينا على أن يكون مقسما بين أحاديث العرب والموالى .

ويشير الباحث كذلك إلى أن كتاب الحربى فى غريب الحديث هو أول كتاب « وصل إلينا من كتب غريب الحديث وضع الأحاديث وفقا للكلمة الغريبة وعلى الحروف الهجائية » (٣) .

وتقدم هاهنا أن كتاب الجيم ، لشمر بن حمدويه (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) مرتب على حروف المعجم وجاء فيه بتفسير القرآن وغريب الحديث ، كما ذكر ياقوت (٤) .

٣١ - غريب الحديث ، للمبرد (٥) ، أبى العباس محمد بن يزيد

(المتوفى سنة ٢٨٥ هـ)

هذا الكتاب ذكره ابن الأثير (٦) وصاحب كشف الظنون (٧) وذكره

(٢) وانظر الفهرست ٣٢٣

(١) ظاهرة الغريب ١/١٤٩

(٣) ظاهرة الغريب ١/١٣٣

(٤) معجم الأدياء ١١/٢٧٥ وانظر هنا الكتاب رقم ٢٥

(٥) له ترجمة موثقة فى مقدمة تحقيق كتابه البلاغة ٥ - ٦٩ وانظر أخبار النحويين البصريين ٧

ومراتب النحويين ١٣٥ والفهرست ٨٧ وبغية الوعاة ١/٢٦

(٧) كشف الظنون ٢/١٢٠٥

(٦) النهاية ١/٧

بروكلمان ، نقلا عن النهاية ، ولم يشر إلى وجود نسخ مخطوطة أو نقول منه ^(١) .

٣٢ - غريب الحديث ، للخشنى ^(٢) ، محمد بن عبد السلام

(المتوفى سنة ٢٨٦ هـ)

صرح ابن خير بأن اسم هذا الكتاب « غريب الحديث » ^(٣) على حين قال الزبيدي : « له تأليف فى شرح الحديث فيه من الغريب علم كبير » ^(٤) .
ومن وصف ابن خير للكتاب يتضح أنه كبير الحجم فقد ذكر أنه يزيد عن عشرين جزءا ، وأنه جعل أحاديث النبى ﷺ فى أحد عشر جزءا وأحاديث الصحابة فى ستة أجزاء وأحاديث التابعين فى خمسة أجزاء ^(٥) .
وقد نقل الزبيدي عن شيخه أبى على القالى نقدا لكتاب الخشنى ، فى قوله :
« ورأيت كتاب الخشنى فى شرح الحديث وطالعتة فما رأيت صنع شيئا » ^(٦) .

٣٣ - غريب الحديث ، لأبى العباس ثعلب ^(٧) ، أحمد

ابن يحيى (المتوفى سنة ٢٩١ هـ)

هذا الكتاب ذكره ابن الأثير ^(٨) وحاجى خليفة ^(٩) وبروكلمان ^(١٠) ولم يشر إلى وجود مخطوطات منه .

(١) بروكلمان (الترجمة) ١٦٧/٢

(٢) ترجم له الزبيدي فى طبقاته ٢٦٨ وانظر تاريخ علماء الأندلس ١٤/٢ وجمهرة الأنساب

لابن حزم ٤٥٥ والبغية ١/١٦٠

(٣) فهرسة ابن خير ١٩٥

(٤) طبقات الزبيدي ٢٦٨

(٥) راجع فهرسة ابن خير ١٩٥

(٦) طبقات الزبيدي ٢٨٥

(٧) له ترجمة مع ذكر مصادرها فى مقدمة تحقيق مجالس ثعلب ٩/١ - ١٧

(٨) كشف الظنون ١٢٠٥/٢

(٩) النهاية ٧/١

(١٠) بروكلمان (الترجمة) ٢١٣/٢

والراجح أن الكتاب يحتوى على علم كثير ، فى الغريب واللغة ، فقد كان أبو العباس إمام الكوفيين فى النحو واللغة ، ثقة حافظا ^(١) ، ومما يزيد فى ترجيح أهمية هذا الكتاب أن أغلب من أخذ عنهم ثعلب كانوا مهتمين بالحديث والغريب ولهم مؤلفات فى غريب الحديث ، مثل ابن الأعرابى وعلى بن المغيرة الأثرم وسلمة ابن عاصم ، وكان ثعلب يروى عن ابن نجدة ^(٢) كتب أبى زيد وعن الأثرم كتب أبى عبيدة ، وعن أبى نصر كتب الأصمعى ، وعن عمرو بن أبى عمرو الشيبانى كتب أبيه ^(٣) .

٣٤ - غريب الحديث لابن كيسان ^(٤) ، محمد بن أحمد (المتوفى سنة ٢٩٩ هـ)

كان ابن كيسان بصريا كوفيا ، ومن شيوخه ثعلب والمبرد ، وكان ميله إلى مذهب البصريين أكثر ^(٥) . وذكر ياقوت أن كتاب ابن كيسان فى غريب الحديث نحو أربعمائة ورقة ^(٦) .

٣٥ - « ما جاء من الحديث المأثور عن النبي ﷺ

مفسرا وعلى أثره ما فسر العلماء

من السلف » ، لأبى عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى

يشترك أبو عدنان مع أبى عبيدة معمر بن المثنى فى الأخذ عن أبى البيداء

(١) راجع مراتب النحويين ١٥١ والبعية ٣٩٦/١

(٢) هو محمد بن الحسين الطبرى النحوى . انظر بعية الوعاة ٩٤/١

(٣) مراتب النحويين ١٥٢ والبعية ٣٩٦/١

(٤) راجع الفهرست ١٢٠ وطبقات الزبيدى ١٥٣ ومعجم الأدباء ١٣٩/١٧ والبعية ١٩/١ وفى

سنة وفاته قول آخر : وقيل سنة ٣٢٠ هـ .

(٥) طبقات الزبيدى ١٥٣

(٦) معجم الأدباء ١٣٩/١٧

الرياحي^(١) ، فقد ذكر أبو الطيب أن أبا عبيدة أخذ عن جماعة منهم أبو البيداء ، وفي ترجمة ابن النديم لأبي عدنان أنه راوية أبي البيداء^(٢) . ولم أعثر لأبي عدنان على سنة وفاة فيما بين يدي من المصادر . وقال القفطي : كنيته أشهر من اسمه ، وبعد أن ذكر اسمه عبد الرحمن بن عبد الأعلى ، قال : ويقال : اسمه ورد بن حكيم^(٣) .

وقد أورد ابن النديم اسم كتابه كما سلف هاهنا ، لكن القفطي أورد عبارتين لعنوان هذا الكتاب الأولى « ما جاء في الحديث المأثور عن النبي ﷺ ، مفسرا على ما نشر العلماء » . والثانية نقلها عن الكفرطابي (المتوفى ٥٣٣ هـ) ونصها : « غريب ما جاء من الحديث عن النبي ﷺ » ، كما ذكر القفطي أن الكفرطابي رأى نسخة من هذا الكتاب بالرى ونقل عنها^(٤) .

وقد تقدمت مناقشة الرأى القائل بأن أبا عدنان هو أول من ألف في غريب الحديث وبيان أن عبارة ابن النديم السالفة لا تصلح وحدها لإثبات هذه القضية^(٥) .

وقد أورد الخطيب البغدادي ، نقلا عن ابن درستويه ، نصا يذكر فيه أن أبا عدنان ألف كتابه على أبواب الفقه مع ذكر الأسانيد ، وأنه ليس بالكبير^(٦) .

(١) في الفهرست ٦٦ أن اسمه أسعد بن عصمة ، أعرابي نزل البصرة وكان يعلم الصبيان بأجرة وفي مراتب النحويين ٧٠ أن أبا زيد وأبا عبيدة والأصمعي أخذوا عن جماعة من ثقات الأعراب وعلمائهم منهم أبو البيداء .

(٢) مراتب النحويين ٧٠ ، ٧١ والفهرست ٦٨

(٣) إنباه الرواة ٤/١٤٢

(٤) تقدمت ترجمة للكفرطابي في هذا الفصل عند الكلام على كتاب أبي عدنان في منهج

الأسانيد ، وانظر إنباه الرواة ٤/١٤٢

(٥) راجع صفحة ٥٩

(٦) تاريخ بغداد ١٢/٤٠٥ وانظر مقدمة تحقيق الخطب والمواظ ٤٠

٣٦ - غريب الحديث وتصحيح الآثار ، لفستقة^(١) محمد
ابن علي (صاحب الكرايسى)

بعد أن ترجم ابن النديم لأبى علي الحسين بن علي المهلبى المعروف
بالكرايسى^(٢) قال : « ومن غلمانه فستقة واسمه محمد بن علي ... ولفستقة
كتاب غريب الحديث وتصحيح الآثار ، ولم يتمه ، كبير »^(٣) .
ولم أعثر لفستقه على سنة وفاة ، فى مصادرى .

٣٧ - غريب الحديث ، للجعدي ، محمد بن عثمان

أبو بكر الجعدي من أصحاب ابن كيسان^(٤) ، وقد تقدم أن ابن كيسان توفى
سنة ٢٩٩ هـ ، وقيل ٣٢٠ هـ .
وهذا الكتاب ذكره ابن النديم^(٥) .

٣٨ - الدلائل ، لقاسم بن ثابت السرقسطى^(٦)
(المتوفى سنة ٣٠٢ هـ)

نال هذا الكتاب كثيرا من الثناء من الذين تحدثوا عنه ، ومنهم أبو بكر الزبيدي
الذى قال : « ألف قاسم كتابا فى شرح الحديث ، سماه كتاب الدلائل ، وبلغ فيه
الغائتين : الإتيان والتجويد حتى حسد عليه ، وذكر الطاعنون عليه أنه من تأليف

(١) راجع الفهرست ٢٥٧

(٢) الفهرست ٢٥٦ ودول الإسلام ١٤٩/١ وتقريب التهذيب ١٧٨/١ وتوفى الكرايسى سنة
٢٤٥ هـ أو ٢٤٨ هـ .

(٣) الفهرست ٢٥٧

(٤) البغية ١٧١/١ وانظر الكتاب رقم ٣٤ فى هذه القائمة .

(٥) الفهرست ١٢٩

(٦) له ترجمة فى طبقات الزبيدي ٢٨٤ وتاريخ علماء الأندلس ١/٣٦٠/٢ والبغية ٢/٢٥٢

غيره من أهل المشرق ، فمات قبل إكماله فأكمله أبوه ثابت ^(١) . ثم نقل أبو بكر الزبيدي عن شيخه أبي علي القالي تنويها آخر بالكتاب وأنه « لم يؤلف بالأندلس كتاب أكمل من كتاب ثابت في شرح الحديث » ^(٢) ، ثم علق أبو بكر الزبيدي على عبارة شيخه فقال : « لو قال إسماعيل إنه لم ير بالمشرق كتابا أكمل من كتاب قاسم في معناه لما رددت مقالته ، علي أن لأبي عبيد في هذا الفن فضل السبق عليه » ^(٣) .

وفي دراسة للدكتور شاكر الفحام عن كتاب الدلائل ومخطوطاته ، يذكر أن المرحوم الأستاذ عز الدين التنوخي كان قد بدأ العمل في تحقيق الكتاب وتوفى - رحمه الله - قبل الانتهاء من تحقيقه ، وفقد ما صنعه . أما مخطوطات الكتاب فيوجد منها بالمكتبة الظاهرية بدمشق الجزء الثاني ١٨٠ ورقة من الرق . كما يوجد بالرباط مخطوطة غير كاملة فقد سفرها الأول وبقي منها السفر الثاني والثالث بمكتبة الزاوية الناصرية بمدينة تمكروت جنوبي المغرب الأقصى ثم نقلا إلى الخزانة العامة بالرباط في مخطوطات الأوقاف ^(٤) .

وأشار سزكين إلى وجود مخطوط باستانبول في متحف الأوقاف برقم ١٦٨٢ الجزء الثاني فقط من القرن السادس الهجري كما ذكر مخطوط الظاهرية وأنه منسوخ من نسخه أبي المؤلف تحت رقم ١٥٧٩ وتاريخ النسخ سنة ٤٩٩ هـ ، كما أشار إلى نسخة الرباط برقم ١٩٧ الجزء الثاني والثالث من القرن السابع الهجري ^(٥) .

وهناك نقول من كتاب الدلائل في مشارق الأنوار للقاضي عياض في مادة

(١) طبقات الزبيدي ٢٨٥ وترجمة ثابت في تاريخ علماء الأندلس ١/١٠٠ توفي سنة ٣١٣ هـ .

(٢) طبقات الزبيدي ٢٨٥

(٣) طبقات الزبيدي ٢٨٥ وانظر تاريخ علماء الأندلس ١/٣٦١

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء (٥١) سنة ١٣٩٦ هـ صفحة ٢٣٢ ؛ ٤٨١

(٥) سزكين GAS. VIII.252 ومافي هذه الدراسة عن الأصل الألماني ترجمة أستاذي الدكتور

(أبزر) في شرح لفظة (إبزن) قال : « ضبطناه في كتاب ثابت بكسر الهمزة »^(١) .

وقد نقل الحافظ ابن حجر نفس المادة ، وقال عن حديث أنس : « كان لى إبزن أتقحم فيه »^(٢) : « هذا الأثر وصله قاسم بن ثابت في « غريب الحديث » له من طريق عيسى بن طهّمان^(٣) سمعت أنس بن مالك يقول »^(٤) .
ثم ذكر الحديث . كذلك نقل عنه القاضى عياض فى مادة (أبن)^(٥) ومادة ومادة (ترس)^(٦) ، وغيرهما .

وقد ذكر عدد من الدارسين لغريب الحديث أن لثابت بن أبى ثابت^(٧) ، المعروف بوراق أبى عبيد كتابا فى غريب الحديث^(٨) ، ولكنى تتبعت تراجم ثابت ابن أبى ثابت فى مصادرى فلم أجد ذكرا لكتاب فى غريب الحديث يُنسبُ إليه ، ثم وجدتُ أن نصوص بعض كتب التراجم يمكن أن تؤدى إلى احتمال الخلط بين ثابت والد قاسم صاحب الدلائل وثابت بن أبى ثابت وراق أبى عبيد فقد ذكر الزبيدى فى ترجمة ثابت وابنه قاسم أن اسمه ثابت بن عبد العزيز السرقسطى^(٩) ،

(١) مشارق الأنوار ١٢/١

(٢) هذه رواية القاضى عياض فى مشارق الأنوار ١٢/١ وانظر فتح البارى ١٨٣/٤

(٣) راجع تقريب التهذيب ٩٨/٢ : وهو صدوق .

(٤) فتح البارى ١٨٣/٤

(٥) مشارق الأنوار ١٢/١

(٦) مشارق الأنوار ٢٤٨/١

(٧) قال ابن النديم فى الفهرست ١٠٣ واسم أبى ثابت سعيد ، ومن خط الكسرى : اسم ابن ثابت محمد ، وفى معجم الأدياء ١٤١/٧ : ثابت بن أبى ثابت ، عبد العزيز ، وفى طبقات الزبيدى : ٢٠٥ : ومن أخذ عن أبى عبيد القاسم بن سلام أبو محمد ثابت بن أبى ثابت ، وفى البغية ٤٨١/١ ثابت بن أبى ثابت عبد العزيز وراق أبى عبيد . وانظر مقدمة تحقيق الخطب والمواظ ٢٦

(٨) المعجم العربى ٥٤/١ ومقدمة تحقيق النهاية ٤/١ وظاهرة الغريب ١٣٠/١

(٩) فى طبقات الزبيدى ٢٨٤ ثابت بن عبد العزيز السرقسطى وابنه قاسم . وفى تاريخ علماء الأندلس أن اسم ثابت والد قاسم : ثابت بن حزم بن عبد الرحمن . وانظر تاريخ علماء الأندلس

كما ذكر ياقوت في ترجمة ثابت وراق أبي عبيد أن اسمه ثابت بن عبد العزيز أيضا^(١) ، وكذلك الأمر في النص الذي نقله الزبيدي عن أبي علي القالي الذي يثنى فيه على كتاب الدلائل ، فقد ذكر القالي الكتاب باسم « كتاب ثابت في شرح الحديث » وأنه لم يؤلف بالأندلس مثله^(٢) فنسب الكتاب إلى الأب ولم ينسبه إلى الابن مما يزيد من احتمال حدوث اللبس بين ثابت وراق أبي عبيد وثابت الذي أكمل كتاب الدلائل من تأليف ابنه قاسم ، فينسب كتاب في غريب الحديث لثابت وراق أبي عبيد ، وأكد لدى هذا الاحتمال ما وجدته من استخدام نص أبي علي القالي الوارد عند الزبيدي عن كتاب الدلائل في بحث عن غريب الحديث وقد جاء في سياق الحديث عن ثابت وراق أبي عبيد^(٣) ؛ مما جعلني أحذف ما نسب إلى ثابت وراق أبي عبيد من تسلسل هذه القائمة .

٣٩ - غريب الحديث ، لأبي محمد الأنباري^(٤) ،

القاسم بن محمد

(المتوفى سنة ٣٠٤ هـ)

من شيوخه سلمة بن عاصم ، وهو من مؤلفي غريب الحديث ، وكان القاسم محدثا إخباريا ، صاحب عريية ومعرفة بالأدب والغريب^(٥) .
وكتابه أشار إليه ابن النديم^(٦) وياقوت^(٧) والسيوطي^(٨) .

(١) معجم الأدباء ١٤١/٧

(٢) طبقات الزبيدي ٢٨٥

(٣) ظاهرة الغريب ١٣٠/١

(٤) والد أبي بكر بن الأنباري ، من أهل الأنبار ، كان محدثا ثقة ، ترجم له ابن النديم في

الفهرست ١١٢ والزبيدي في طبقاته ٢٠٨ والسيوطي في البغية ٦٠١/١

(٥) البغية ٢٦١/٢

(٦) الفهرست ١١٢

(٧) معجم الأدباء ٣٦٧/١٦

(٨) البغية ٢٦١/٢

٤٠ - غريب الحديث ، لأبي موسى الحامض ^(١) ، سليمان ،

ابن محمد بن أحمد (المتوفى سنة ٣٠٥ هـ)

أبو موسى من تلاميذ ثعلب ، أخذ عنه النحو ، وخلفه بعد موته ، وكان يلقب بالحامض لشراسته في أخلاقه ، ووصف بأنه كان دينا صالحا ، وأُخِذَ الناس في البيان والعربية ، روى عنه أبو عمر الزاهد ^(٢) ؛ وهو من المؤلفين في غريب الحديث .

ذكر ابن النديم كتاب أبي موسى في سياق حديثه عن كتب غريب الحديث ، ولم يشر إليه في ترجمته ^(٣) ولكن أشار إليه ابن كثير ^(٤) .

٤١ - غريب الحديث ، لأبي بكر بن دريد ^(٥) ، محمد بن الحسن

الأزدى (المتوفى سنة ٣٢١ هـ)

قال أبو الطيب في ترجمة ابن دريد : « فهو الذى انتهى إليه علم لغة البصريين وكان أحفظ الناس وأوسعهم علما » ^(٦) .

(١) له ترجمة في مقدمة تحقيق كتابه « ما يذكر ويؤنث من الإنسان واللباس لأستاذى الدكتور رمضان عبد التواب ، وهو منشور في حوليات كلية آداب عين شمس . وانظر الفهرست ١٦٧ وطبقات الزبيدي ١٥٤ وجاء اسمه فيها (أبو موسى محمد بن سليمان) وذكر الأستاذ أبو الفضل أن المشهور من اسمه سليمان بن محمد ، وجاء في البداية والنهاية ١٢٨/١ (أبو موسى محمد بن الجاحظ) ولا ريب أنه قد سقط من العبارة (سليمان بن) وحرفت كلمة (الحامض) إلى الجاحظ . ولعل هذا سهو في النسخ أو الطباعة ، وفي البغية ١٠٦/١ سليمان بن محمد بن أحمد أبو موسى .

(٢) البغية ٦٠١/١

(٣) الفهرست ١١٢ ، ١٢٩

(٤) البداية والنهاية ١٢٨/١١ وورد اسمه فيها (أبو موسى محمد بن أحمد الجاحظ) . وصوابه أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد الحامض (كما أشرت إليه هاهنا .

(٥) له ترجمه في مراتب النحويين ١٣٥ والفهرست ٩١ وطبقات الزبيد ١٨٣ والبغية ٧٦/١

ومقدمة تحقيق كتاب الاشتقاق لابن دريد ٣ - ٣٠

(٦) مراتب النحويين ١٣٥

وكتابه غريب الحديث أشار إليه ابن النديم عند حديثه عن كتب غريب الحديث ولم يذكره في ترجمة ابن دريد (١) .

٤٢ - غريب الحديث ، لأبي بكر بن الأنباري (٢) ، محمد

ابن القاسم (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ)

كان أبو بكر ثقة دينا صدوقا خيرا من أهل السنة (٣) ، نهاية في الذكاء والفتنة وجودة القريحة وسرعة الحفظ (٤) ، من شيوخه أبو العباس ثعلب (٥) ، أحد أعلام المؤلفين في اللغة والغريب .

وقال ياقوت عن كتاب أبي بكر في غريب الحديث إنه - فيما يقال - « أربعون ألف ورقة ، أملاه من حفظه » (٦) ، وقيل : خمسة وأربعون ألف ورقة (٧) .

وقد روى الخطابي في كتابه « غريب الحديث » عن ابن الأنباري ونقل بعض آرائه في تفسير الغريب ومنها بعض استدركات علي ابن قتيبة (٨) ، وكذلك نقل عنه الهروي في الغريبين (٩) .

ولأبي بكر مؤلفات في شرح غريب حديث بعينه ، وفيما يلي ما عرفته منها :

(١) الفهرست ١٢٩/١

(٢) راجع الفهرست ١١٢ وطبقات الزيدى ١٥٣ ومعجم الأدباء ٣١٢/١٨ والبغية ٢١٢/١

(٣) طبقات الزيدى ١٥٤ والبغية ٢١٢/١

(٤) الفهرست ١١٢

(٥) البغية ٢١٢/١

(٦) معجم الأدباء ٣١٢/١٨

(٧) وفيات الأعيان ٣٤٢/٤

(٨) راجع غريب الحديث للخطابي ٥١/١ ومن أمثلة استدراره علي ابن قتيبة ما ورد في

٤١٦/١ و ٣٤٧/٢ - ٣٤٨

(٩) الغريبين ، مقدمة التحقيق ٢٦/١

٤٣ - شرح غريب حديث أم زرع^(١) ، لأبي بكر بن الأنباري

أشار إليه ابن خبير فيما رواه عن شيوخه^(٢) ، وذكره ابن حجر في شروح حديث أم زرع^(٣) .

ونقل عنه القاضي عياض في شرحه لهذا الحديث ، ومن أمثلة ذلك ما نقله في شرح كلمة (فهد) قال : « قال ابن الأنباري : أى نام وغفل فصار كالفهد لكثرة نومه ، يقال : أنوم من فهد^(٤) ، قال القاضي أبو الفضل : « فى رواية ابن الأنباري : « وهو أمام القوم فى المهالك »^(٥) ، وقال فى موضع آخر : « فى رواية ابن الأنباري عن الهيثم بن عدى : (عُبر جاريتها) قال ابن الأنباري : « معناه أن ضربتها ترى منها ما يُعبر عينها ، أى يبكيها » قال : وفيه معنى آخر : أنها ترى من عفتها ما تعتبر به »^(٦) .

كما نقل الحافظ ابن حجر عن ابن الأنباري ، وذكر أنه انتصر لأبي عبيد من الذين خالفوه فى تفسير بعض ألفاظ الحديث^(٧) .

٤٤ - شرح غريب خطبة عائشة ، أم المؤمنين ، فى أبيها أبى بكر

الصديق^(٨) ، رضى الله عنهما ، لأبى بكر بن الأنباري

ذكره ابن خبير فى فهرسته^(٩) . وخرّج الحديث ابن الأثير فى منال

(١) تقدم تخريج الحديث فى الكتاب رقم ١٤ من هذه القائمة .

(٢) فهرسة ابن خبير ١٩٧

(٣) فتح البارى ١٦٤/٩

(٤) بغية الرائد ٧٠ وفى مجمع الأمثال ٤١١/٣ « أنوم من الفهد لأن الفهد أنوم الخلق » ، ثم

ذكر العبارة الواردة فى الحديث بعد أن قال : وقالت امرأة من العرب .

(٥) بغية الرائد ١١٥

(٦) بغية الرائد ١٤٠

(٧) فتح البارى ١٧٢/٩

(٨) انظر تخريج ابن الأثير فى منال الطالب ٥٦٣ وما استدركه الدكتور الطناحى فى ٥٦٣

(٩) فهرسة ابن خبير ١٩٨

الطالب^(١)، ثم شرحه، وأشار الدكتور محمود الطناحي إلى أن شرح ابن الأبارى نشر بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد لأول مرة في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (العدد ٣٧ عام ١٩٦٢) ثم نشره مستقلاً في بيروت عام ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م^(٢).

٤٥ - شرح غريب كلام هند بن أبي هالة التميمي^(٣)، في صفة النبي ﷺ، لأبي بكر بن الأبارى

وهذا الشرح من الكتب التي رواها ابن خبير في فهرسة شيوخه^(٤)، والحديث رواه مجد الدين بن الأثير أبو السعادات في « منال الطالب » ثم قال : « هذا حديث مشهور معروف عند الرواة، مسطور في كتب العلماء، مدون في كتب شمائل النبي ﷺ، وصدر الحديث مروى عن الحسن بن علي، والحديث يعرف بهند لكونه لا حديث عنه سواه، وإن كان أكثره عن علي »^(٥).

وهند بن أبي هالة ربيب رسول الله ﷺ، أمه خديجة بنت خويلد رضی الله عنها، وإخوته لأمه: زينب ورقية وأم كلثوم وفاطمة، رضی الله عنهن، وشهد هند بن أبي هالة بدرأ، وقيل بل شهد أحداً وقتل مع عليّ يوم الجمل^(٦). وذكر ابن الأثير أن الغالب على هند أن يسمّى به النساء ويسمى به الرجال قليلاً^(٧).

(١) منال الطالب ٥٦١، ٥٧٣

(٢) منال الطالب ٥٦٣

(٣) راجع ترجمته (رضی الله عنه) في أسد الغابة ٤١٧/٥ والبداية والنهاية ٣٧/٦ وتقريب

التهذيب ٣٢٢/٢

(٤) فهرسة ابن خبير ١٩٧

(٥) منال الطالب ١٩٩ وانظر تخريج المحقق في هامش الصفحة وراجع كذلك البداية والنهاية

٣٧/٦ وأسد الغابة ٣١/١ و ٤١٧/٥

(٦) أسد الغابة ٤١٧/٥

(٧) منال الطالب ٢٠٠

٤٦ - غريب الحديث ، لأبي الحسين بن أبي عمر (١) ، القاضى
عمر بن محمد بن يوسف (المتوفى سنة ٣٢٨ هـ)

قال ياقوت إن كتابه غريب الحديث كبير ، ولم يتم (٢) ، ونقل ذلك
السيوطى (٣) وقد أشار ابن كثير إلى أن أبا الحسين صنف مسندا ، فرزق قوة الفهم
وجودة القريحة وشرف الأخلاق (٤) ، كما ذكر أن أبا عمر الزاهد كان يؤدب ولد
القاضى أبى عمر (٥) يريد أبا الحسين - ولاشك أن تصنيفه فى الحديث وأخذه عن
أبى عمر الزاهد كان له أثر فى كتابه هذا .

٤٧ - غريب الحديث ، لأبى عمر الزاهد (٦) ،
محمد بن عبد الواحد
المعروف بغلام ثعلب (المتوفى سنة ٣٤٥ هـ)

وصف ابن النديم هذا الكتاب بأنه « كتاب على الكلمات ، عمله للحصرى
وأنحله إياه » ، وترجم له « بالكتاب الحصرى » (٧) .

(١) هو القاضى أبو الحسين بن أبى عمر الأزدي الفقيه المالكي كان حافظا للقرآن والحديث
مشكور السيرة فى القضاء عدلا ثقة إماما وكان أبوه أحد أئمة الإسلام ، يضرب بعقله المثل روى عنه
الدارقطنى وغيره . وراجع البداية والنهاية ١٧١/١١ ، ١٩٤ وانظر أيضا ترجمة أبى الحسين فى معجم
الأدباء ٦٩/١٦ والبيغية ٢٢٦/٢

(٢) معجم الأدباء ٦٩/١٦

(٣) البيغية ٢٢٦/٢ وانظر كشف الظنون ١٢٠٥/٢

(٤) البداية والنهاية ١١/١٩٤

(٥) البداية والنهاية ١١/٢٣١ والبيغية ١/١٦٥

(٦) يعرف بغلام ثعلب ، مشهور بسعة الحفظ والتبحر فى اللغة ، وله ترجمة فى الفهرست ١١٣
ووفيات الأعيان ٤/٣٣٤ وطبقات الشافعية ٣/١٩٠ وإنباه الرواة ٣/١٧٧ والبداية والنهاية ١١/٢٣٠
والبيغية ١/١٦٤

(٧) الفهرست ١١٤ وفى طبعة طهران ٨٣ كتاب « غريب الحديث » على الكلمات ، عمله

وقد حرفت كلمة (الحصرى) والعبارة التي وردت فيها فى موضع آخر من الفهرست فصارت (الحصرى) هناك : (الحصرى) ، وأصبحت العبارة : « كتاب غريب الحديث » للحصرى » ، ألفه عن أبى عمر الزاهد ^(١) ، وكذلك وردت العبارة فى طبعة طهران من الفهرست ولكن صوبت الحصرى إلى الحصرى ، ومع ذلك تظل العبارة غير مستقيمة .

ويرجح أستاذى الدكتور رمضان عبد التواب أن الاضطراب جاء فى هذه العبارة نتيجة سقوط كلمة منها من إحدى النسخ ثم استدرکها قارئ فكتبها على هامش تلك النسخة فجاء ناسخ آخر لينسخ صورة من هذه النسخة المصوبة بالهامش فأراد وضع الكلمة فى المتن فوضعها فى غير مكانها فاضطربت العبارة . وقد وردت العبارة الصحيحة فى كثير من المصادر التى جمعها أستاذى الدكتور رمضان عبد التواب فى جزاة أعدها ضمن عمله لتحقيق أحد كتب أبى عمر الزاهد ^(٢) ، مما يحمل على الجزم بتحريف العبارة التى ورد فيها ذكر (الحصرى) بدلا من (الحصرى) ^(٣) .

ويتميز هذا الكتاب بالإضافة إلى ترتيبه على الكلمات بأنه يختص بغريب مسند الإمام أحمد ^(٤) ، فصار يجمع بين الترتيب الهجائى والاختصاص بشرح غريب كتاب معين من كتب الحديث .

(١) الفهرست ١٢٩ وانظر طبعة طهران ٩٦

(٢) انظر مثلا إنباه الرواة ١٧٧/٣ ومعجم الأدباء ٢٣٢/١٨ وهدية العارفين ٤٢/٢

(٣) ورد فى المعجم العربى نشأته وتطوره ٥٦/١ فى سياق التأليف فى غريب الحديث :

«الحصرى (تلميذ الزاهد ...) الذى ألف كتابا فى غريب مسند أحمد بن حنبل » .

(٤) وفيات الأعيان ٣٣٤/٤ وطبقات الشافعية ١٩٠/٣

٤٨ - شرح حديث أم زرع^(١) ، لإسحاق الكاذبي^(٢) ، أبي الحسين إسحاق بن أحمد (المتوفى سنة ٣٤٦ هـ)

من الشروح المفردة التي ذكرها الحافظ ابن حجر لهذا الحديث^(٣) ، وقال إنه جزء مفرد جمعه الكاذبي عن يعقوب بن السكيت وأبي عبيدة وغيرهما^(٤) . ونقل الحافظ عن هذا الشرح فيما نسبه إلى ابن السكيت ، على ما أرجحه ، ولكنه صرح برواية الكاذبي عن ابن السكيت في قوله : « وزاد الكاذبي في روايته عن ابن السكيت : « وصفر ردائها » ، وزاد في رواية : « قباء هزيمة الحشا ، جائلة الوشاح ، عكنا فعماء نجلاء »^(٥) .

٤٩ - غريب الحديث ، لابن درستويه^(٦) ، عبد الله بن جعفر (المتوفى سنة ٣٤٧ هـ)

من أصحاب المبرد ، وسمع من ابن قتيبة^(٧) وثلعب^(٨) ، والثلاثة من كبار العلماء المؤلفين في غريب الحديث . وقد وصف ابن درستويه بأنه « أحد من اشتهر وعلا قدره وكثر علمه ، جيد

(١) راجع تخريج الحديث في الكتاب رقم ١٤ من هذه القائمة .

(٢) روى إسحاق الكاذبي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل وأبي العباس ثعلب ، وكان ثقة زاهدا .

وراجع تاريخ بغداد ٤٠٠/٦ والمشتبه ٥٣٩ وورد اسمه في القاموس ٣٧١/١ إسحاق بن محمد ، والصواب ابن أحمد بن محمد . وكاذا قرية من قرى بغداد ، كما في المشتبه ٥٣٩

(٣) فتح الباري ١٦٤/٩

(٤) فتح الباري ١٦٤/٩

(٥) فتح الباري ١٧٩/٩

(٦) له ترجمة في الفهرست ٩٣ ووفيات الأعيان ٤٥/٣ والبداية والنهاية ٢٣٣/١١ والبيعية ٢/

٣٦ وقال السيوطي عن ضبط (درستويه) : يضم الدال والراء ، كما نقل أنه يضبط بالفتح فيهما .

(٧) البيعية ٣٦/٢

(٨) الفهرست ٩٣

التصنيف» (١) ، وكتابه في غريب الحديث ذكره ابن النديم (٢) ، وابن خلكان (٣) .

٥٠ - غريب الحديث ، لأبي أحمد العسال (٤) ، محمد بن أحمد
(المتوفى سنة ٣٤٩ هـ)

قال ابن كثير في ترجمته : « أحد الأئمة الحفاظ وأكابر العلماء ، سمع
الحديث وحدث به » (٥) .
كتابه في غريب الحديث ذكره الداودي في طبقاته (٦) .

٥١ - غريب القرآن والسنة ، لأبي بكر النقاش (٧) ،
محمد بن الحسن
(المتوفى سنة ٣٥١ هـ)

جاء في البداية والنهاية أنه « سمع الكثير ، في بلدان شتى ، عن خلق من
المشايخ (٨) وأخذ عنه كثير من طلاب العلم » (٩) ، وفي طبقات القراء أنه كتب
الحديث وقيد السنن وصنف المصنفات في القراءات والتفسير (١٠) .
وكتابه « غريب القرآن والسنة » ذكره السيوطي (١١) .

-
- (١) البغية ٣٦/٢
(٢) الفهرست ١٣٠/٩٣
(٣) وفيات الأعيان ١٤٥/٣ وانظر كذلك البغية ٣٦/٢ وكشف الظنون ١٢٠٥/٢
(٤) راجع البداية ٢٣٧/١١ والمشتبه ٤٥٨ وطبقات المفسرين للداودي ٥٣/٢
(٥) البداية والنهاية ٢٣٧/١١
(٦) طبقات المفسرين ٥٣/٢
(٧) هو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي البغدادي المفسر المقرئ ، له ترجمة في
الفهرست ٥٠ وابتداء والنهاية ٢٤٢/١١ وغاية النهاية ١١٩/٢
(٨) لذلك تميز بعلو الإسناد في القراءة فكان يقصد في قراءة ابن كثير وابن عامر لأنه كان عالي الإسناد
بهما وكان أبو الحسن الدارقطني يستملى له وينتقى للناس من حديثه . وانظر غاية النهاية ١١٩/٢
(٩) البداية والنهاية ٢٤٢/١١
(١٠) غاية النهاية ١١٩/٢
(١١) طبقات الحفاظ للسيوطي ٣٧١

٥٢ - غريب الحديث ، للدويرتى (١) ، القاسم بن محمد

الأصبهاني (المتوفى سنة حدود سنة ٣٥٥ هـ)

كان نحويا لغويا ، ونقل السيوطى أنه انتصب للإقراء أربعين سنة (٢) .
كتابه أشار إليه ياقوت (٣) والسيوطى وغيرهما (٤) .

٥٣ - « أحاديث منتقاة ، وغرائب ألقاظ رسول الله ﷺ

مما يحتاج لاستعماله » ، لأبى الفتح الأزدي (٥)

محمد بن الحسين الموصلى (المتوفى سنة ٣٦٧ هـ)

كان من الحفاظ المصنفين فى الجرح والتعديل ، قال ابن كثير : « ضعفه كثير من الحفاظ من أهل زمانه » (٦) . ونقل الكتانى عن الذهبى أن توهينه « بلا مستند طائل » (٧) .

وهناك مخطوط من الكتاب بالمكتبة الظاهرية بدمشق وعليه سماع فى سنة ٥٧١ هـ ، وذكر سزكين أن هذه الأحاديث اختارها أبو الحسن أحمد بن الفتح بن عبد الله بن فرغان مع حديث أبى هشام الحسين بن محمد بن الفرغ الحداد البزار (٨) .

(١) جاء فى الأنساب ٤٥٢/٥ « الدويرتى » بالياء الساكنة بين الدال المهملة والميم المكسورتين ثم ياء والتاء ثالثة الحروف . وورد ضبط الدويرتى فى هدية العارفين ٨٢٧/١ بكسر الدال وفتح الياء وضم الميم وانظر ترجمته فى الفهرست ١٢٨ ومعجم الأدباء ٣٢٠/٦ والبغية ٢٦٣/٢

(٢) البغية ٢٦٣/٢

(٣) معجم الأدباء ٣٢٠/١٠

(٤) البغية ٢٦٣/٢ وهدية العارفين ٨٢٧/١

(٥) له ترجمة فى البداية والنهاية ٣٠٣/١١ وانظر الرسالة المستطرفة ١٠٨ وتاريخ التراث العربى

(الترجمة) ٤٩٤/١

(٦) البداية والنهاية ٣٠٣/١١

(٧) الرسالة المستطرفة ١٠٨

(٨) تاريخ التراث العربى (الترجمة) ٤٩٤/١ ، ٥٣٦

وفي حاشية لابن ناصر على المشتبه أن أحمد بن الفتح بن عبد الله بن فرغان « تفقه على الشيخ ابن حامد في سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة . روى عن أبي الفتح محمد بن الحسين الحافظ وأبي هاشم الحسين بن محمد الحداد » (١) .

٥٤ - غريب الحديث ، لابن خالويه (٢) ، الحسين بن أحمد
(المتوفى سنة ٣٧٠ هـ)

ذكر سزكين أن الكتاب من مصادر أحمد بن يوسف الفهرى (٣) (المتوفى سنة ٦٩١ هـ) في كتابه « تحفة المجد الصريح في شرح الفصيح » (٤) .

٥٥ - غريب الحديث لابن بابويه (٥) ، أبي جعفر القمي
(المتوفى سنة ٣٨١ هـ)

أشار صاحب إيضاح المكنون إلى هذا الكتاب على أنه أمالي ابن بابويه في الحديث (٦) ، ولكنه ذكر في هدية العارفين أن له أمالي في الحديث ، وكتابا في غريب الحديث (٧) .

(١) المشتبه ٥٠٦

(٢) راجع البداية والنهاية ٩٢٧/١١ والبغية ٥٢٩/١

(٣) هو أحمد بن يوسف الفهرى اللبلي أبو جعفر اللغوي ، أحد مشاهير أصحاب الشلوين سمع الحديث من ابن خروف ... وروى عنه أبو حيان وابن رشيد . وانظر البغية ٤٠٢/١ ، ومعجم المؤلفين ٢١٢/٢

(٤) راجع سزكين (GAS,VIII,112) . والجزء المتبقي من الكتاب منه مخطوط بدار الكتب برقم ٢٠ لغة ش .

(تنبيه) اطلعت على مخطوط (تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح) فلم أجد ذكرا لكتب غريب الحديث إلا في قول الفهرى : « وما وقع في الأغرية كغريبي الهروي والقتيبي وغيرهما وما سقط إلى من شروحاته ككتاب ابن درستويه وابن خالويه والمطرز » (تحفة المجد ورقة ٦) والراجع أن سزكين قد وهم فظن أن قول الفهرى (من شروحاته) يعني شروح غريب الحديث . ولكن الواقع والسياق يقطعان بأنه يريد شروح الفصيح . وأثرت عدم حذف الكتاب رجاء مزيد من التحقيق .

(٥) هو محمد بن أحمد بن علي بابويه القمي الشيعي . راجع ترجمته في هدية العارفين ٥٢/٢ وإيضاح المكنون ١٤٦/٢

(٦) ترجم له في حرف الغين بغريب الحديث ثم أحال على الأمالي . وانظر إيضاح المكنون ١٤٦/٢ ، ١٢٣/١

(٧) هدية العارفين ٥٢/٢

٥٦ - « الحكم والأمثال المروية عن رسول الله ﷺ
 وشرح ألفاظه التي لم يسبق إليها »
 لأبي أحمد العسكري^(١) ، الحسن بن عبد الله
 (المتوفى سنة ٣٨٢ هـ)

من الكتب التي ذكرها ابن خبير ضمن ما رواه من كتب شرح غريب الحديث
 ومعانيه^(٢) .

وهناك عبارات وردت في حديث رسول الله ﷺ قرر العلماء أنه لم يسبق
 إليها ، وقد تقدمت الإشارة إلى طرف من ذلك في هذه الدراسة^(٣) .

٥٧ - غريب الحديث ، للحافظ الدارقطني^(٤) علي بن عمر
 (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ)

ترجم له ابن كثير وأثنى عليه ثناء جميلا ، ومن ذلك قوله إن الدارقطني « جمع
 وصنف وألف وأجاد وأفاد ، وأحسن النظر والتعليل والانتقاد والاعتقاد ، وكان فريد
 عصره ونسيج وحده وإمام دهره في أسماء الرجال وصناعة التعليل والجرح والتعديل ،
 وحسن التصنيف والتأليف واتساع الرواية والاطلاع التام في الدراية »^(٥) .
 وكتاب الحافظ الدارقطني في غريب الحديث منه مخطوط في مكتبة رامبور
 (بالهند) ٥١١/١ رقم ٣١٦ في سنة ٥٦٦ هـ ٩٢ ورقة^(٦) .

(١) هو الحسن بن عبد الله بن سعيد ، خال أبي هلال العسكري ، وكان أبو أحمد أحد الأئمة
 في اللغة والأدب والنحو والنوادر ، اشتهر بجودة التصنيف وحسن التأليف . وراجع دول الإسلام
 ٢٣٣/١ والبداية والنهاية ٣١٢/١١ والخزانة ٢٠٢/١

(٢) فهرسة ابن خبير ٢٠٢

(٣) الفصل الأول من الباب الأول : مبحث الدراسات الدلالية ومفهوم الغرابة .

(٤) راجع دول الإسلام ٢٣٤/١ والبداية والنهاية ٣١٧/١١

(٥) البداية والنهاية ٣١٧/١١

(٦) راجع بروكلمان (الترجمة) ٢١٢/٣ وتاريخ التراث العربي (الترجمة) ٥١٢/١

٥٨ - غريب الحديث ، لأبي سليمان الخطابي ^(١) ،

حمّد بن محمد البستي

(المتوفى سنة ٣٨٨ هـ)

ثالث الكتب الأمهات في غريب الحديث والأثر : الأول كتاب أبي عبيد والثاني كتاب ابن قتيبة ^(٢) ، كما تقدم .

وكان منهج الخطابي في هذا الكتاب أن يكمل ما بدأه أبو عبيد وعززه ابن قتيبة ، وقد تحدث عن عمله في مقدمة الكتاب فقال : « واتسق الكتاب فصار كنحو من كتاب أبي عبيد أو كتاب صاحبه ، ونحوت نحوهما في الوضع والترتيب ، وابتدأت أولا بتفسير أحاديث الرسول ﷺ ، ثم ثنيت بأحاديث الصحابة والتابعين ، وألحقت به مقطعات عن الحديث لم أجد لها في الرواية سندا ، إلا أنها قد أخذت من المقانع من أهل العلم والأثبات من أصحاب اللغة ، وختمت الكتاب بإصلاح ألفاظ من مشاهير الحديث يروونها عوام النقلة ملحونة محرفة عن جهة قصدها ، رأيت داعية الحاجة منهم إلى ذكرها شديدة والفائدة من تقويمها عظيمة ، ولم أعرض لشيء فسر في كتابيهما إلا أن يتصل حرف منه بكلام فيذكر ضمنه أو يقع شيء منه في استشهاد أو نحوه ، وإلا أحاديث وجدت في تفسيرها لمتقدمي السلف أو لمن بعدهم من أهل الاعتبار والنظر أقاويل تخالف بعض مذاهبهما وتعديل عن سنن اختيارهما ، اقتضى حق هذا الكتاب وشرط ما هو ضامنه من استيفاء هذا الباب أن يكون مشتملا عليها محيطا بها » ^(٣) .

وقد شرح محقق الكتاب منهج الخطابي في معالجة مادته وأنه « يورد الحديث ثم يتبعه بسنده ، وأحيانا كثيرة يأتي بسند آخر وبرواية أخرى ثم يفسر الكلمات اللغوية ويؤيد تفسيرها بحديث آخر أو بعض حديث أو آية قرآنية أو بيت من الشعر

(١) له ترجمة مع ذكر مصادرها في مقدمة تحقيق غريب الحديث للخطابي ٨/١

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٣٩٨ والنهاية ٨/١

(٣) غريب الحديث للخطابي ٤٩/١

أو الرجز ، وكثيرا ما يستطرد فيشرح الكلمات الغريبة في هذه الشواهد في إفاضة ومقدرة ، وإذا كان في الحديث شئ من الفقه سجله بعد الشرح « (١) .

وقد عقد الخطابي في نهاية مقدمة الكتاب عدة فصول قال عنها : « وقد رأيت أن أقدم هذه الفصول بين يدي ما أنا مفسره من الغريب في كتابنا هذا ليمثلها أصحاب الحديث وطلاب الأثر فتكون مقدمة للمعرفة وتوطئة للصناعة » (٢) ، وأول ما ذكره من ذلك « القول فيما يجب على من طلب الحديث من تعلم كلام العرب وتعرف مذاهبها ومصارف وجوهاها » ، وبدأ الفصل بقوله لما كان بيان الشريعة مصدره عن لسان العرب ، « وكان العمل بموجبه لا يصح إلا بإحكام العلم بمقدمته ، كان من الواجب على أهل العلم وطلاب الأثر أن يجعلوا أولا عظم اجتهادهم ، وأن يصرفوا جل عنايتهم إلى علم اللغة والمعرفة بوجوهاها ، والوقوف على مثلها ورسومها ... وملاك الأمر فيما تمس منه بهم الحاجة إليه منها معرفة أبواب ثلاثة : وهي أمثلة الأسماء وأبنية الأفعال وجهات الإعراب ، فإن من لم يحكم هذه الأصول لم يكمل أن يكون واعيا لعلم أو راوية له » (٣) ، ثم عقد فصلا عن التصحيف وسوء التأويل ، فقال : « إن طالب الحديث إذا أغفل معرفة الأبواب الثلاثة التي قدمنا ذكرها لم يكد يسلم من التصحيف وسوء التأويل ، وذلك لأن فيما يرد من الحديث ألفاظا متشابهة في الصورة والخط متنافية في المعنى والحكم ، فحق على طالب الحديث أن يرفق في تأمل مواضع الكلام » (٤) .

وهذا الفصول التي كتبها أبو سليمان جديرة بالاهتمام ومدارسة أهل العلم ، لأنها تتعرض لأهم قضايا التعامل مع النصوص وبخاصة نصوص الحديث الشريف .

(١) غريب الحديث للخطابي ، مقدمة التحقيق ٢٧/١

(٢) غريب الحديث للخطابي ٥٢/١

(٣) غريب الحديث للخطابي ٥٣/١

(٤) غريب الحديث للخطابي ٥٧/١

٥٩ - كتاب الغريين ، للهروى ^(١) ، أبى عبيد أحمد بن محمد
(المتوفى سنة ٤٠١ هـ)

نال هذا الكتاب شهرة واسعة ، لأن مؤلفه قصد إلى حسن تصنيف المادة الموجودة فى كتب الغريب التى ألفت قبله ، وعمل على تقريبها للباحث . وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الهروى فى هذا الكتاب أول من اتبع الترتيب المعجمى فى تصنيف المادة ، وقد تقدم فى هذه الدراسة أن شمر بن حمدويه (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) له كتاب رتبته على حروف المعجم جمع فيه غريب القرآن وغريب الحديث ^(٢) .

وقد تحدث الهروى عن منهجه فى الكتاب فأوضح أن كتب الغريب السابقة كثيرة « وفى كل منها فائدة وجمعها متعب وحفظها عن آخرها معجز » ^(٣) ، ثم قال « وكنت أرجو أن يكون سبقنى إلى جمعها ، وضم كل شئ إلى لفقه منهما على ترتيب حسن واختصار كاف ، سابق ، فكفانى مؤونة الدأب وصعوبة الطلب فلم أجد أحدا عمل ذلك إلى غايتنا هذه ... وكتابى هذا لمن حمل القرآن وعرف الحديث ، ونظر فى اللغة ، ثم احتاج إلى معرفة غرائبها ، وهو موضوع على نسق الحروف المعجمة ، نبدا بالهمزة فنفيض بها على سائر الحروف حرفا حرفا ، ونعمل لكل حرف بابا ونفتتح كل باب بالحرف الذى يكون أوله الهمزة ثم الباء ثم التاء إلى آخر الحروف ، إلا أن لا نجد فنتعداه إلى ما نجده على الترتيب فيه ، ثم نأخذ فى كتاب الباء على هذا العمل إلى أن ننتهى بالحروف كلها إلى آخرها » ^(٤) . وقد شرح محقق الكتاب منهج الهروى فى كتابه ، فذكر أنه يبدأ بتفسير غريب القرآن الكريم ، ثم يثنى بغريب حديث رسول الله ﷺ وآثار الصحابة والتابعين مستشهدا بالشعر فى غير تكثر ناقلا عن أئمة التفسير واللغة كابن عباس ومجاهد وابن قتيبة والفراء وثعلب والحربى وأبى بكر بن الأنبارى ، ومن إليهم ،

(١) له ترجمة فى معجم الأدباء ٤/٢٦٠ وبغية الوعاة ١/٣٧١ والرسالة المستطرفة ١١٧

(٢) راجع الكتاب رقم ٢٥ فى هذه القائمة .

(٣) و (٤) الغريين ٦/١

ومن قبل هؤلاء وبعدهم أستاذه أبو منصور الأزهرى ... وحين يأتى إلى شرح غريب الحديث نراه يسكت أحيانا عن ذكر صاحب الحديث - على عكس ما نرى عند ابن الأثير فى النهاية - ... والمصنف يروى بعض الأحاديث بسنده ، ثم يفيض الكلام على الأحاديث المشككة » (١) .

وقد اهتم كثير من العلماء بدراسة « الغريبين » واختصاره والاستدراك عليه ، ومن ذلك :

التنبية على الألفاظ التى وقع فى نقلها وضبطها تصحيف فى كتاب الغريبين ، لأبى الفضل محمد بن ناصر (٢) (المتوفى سنة ٥٥٠ هـ) ومنه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٦ لغة تيمور ، وفى المكتبة الظاهرية برقم ٦٣ (٣) .

مختصر الغريبين ، لأبى المكارم على بن محمد النحوى (٤) (المتوفى سنة ٥٦١ هـ) .

وصنف الحافظ محمد بن عمر أبو موسى المدينى الأصبهاني (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) كتاب هفوات الغريبين (٥) . وله تمة للغريبين سماها « المجموع المغيث » ، لها ترجمة فى هذه القائمة .

وقد اعتمد أبو الفرج بن الجوزى (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ) على الغريبين فى تصنيف كتابه « غريب الحديث » ، وقد أشار إلى ذلك ابن الأثير (٦) .

(١) الغريبين - مقدمة التحقيق ٢٦/١ - ٢٧

(٢) له ترجمة فى البداية والنهاية ٢٣٣/١٢ وانظر مقدمة تحقيق الغريبين ٣١/١ وقال ابن كثير : كان حافظا ضابطا مكثرا من السنة ، كثير الذكر سريع الدمعة وقد تخرج به جماعة منهم أبو الفرج بن الجوزى .

(٣) راجع بروكلمان (الترجمة) ٣٧٢/٢ ومقدمة تحقيق الغريبين ٣١/١

(٤) راجع البغية ٢٠١/١ وكشف الظنون ١٢٠٩/٢ ومقدمة تحقيق الغريبين ٣٣/١

(٥) كشف الظنون ١٢٠٩/٢

(٦) النهاية ٩/١

٦٠ - مشكل الحديث وغريبه ، لابن فُورَك (١) محمد بن الحسن

(المتوفى سنة ٤٠٦ هـ)

ورد هذا الكتاب في قوائم فهراس المخطوطات تحت مجموعة من العناوين منها « مشكل الحديث وغريبه » ، كما تقدم ، ومنها « شرح غريب الحديث » (٢) . وقد نشر الكتاب بعنوان « مشكل الحديث وبيانه » بالهند سنة ١٣٦٢هـ (٣) .

ومنه مخطوطات في مكتبات العالم ، منها (مشكل الحديث وغريبه) في ليزر برقم ٣١٦ ، (شرح غريب الحديث) في مكتبه راغب باستانبول برقم ٣١٢ (٤) ، وقد تقدم في هذه الدراسة بيان العلاقة بين المشكل والغريب وأن كثيرا من مصنفى غريب الحديث يدخلون المشكل في دراسة الغريب (٥) .

ويتضح من مقدمة ابن فورك للكتاب أنه يأخذ بالمنهج الذى اعتمده جمهور المصنفين في غريب القرآن وغريب الحديث « والمشكل » منهما ، وهو تفسير النص وفق ما ورد عن العرب وطبقا لخصائص العربية وعرف أهلها فى البيان (٦) ، يقول ابن فورك فى هذا الصدد : « وذلك أن آى الكتاب قسمان : فقسم هو محكم تأويله بتنزيله يفهم المراد منه بظاهره وذاته . وقسم لا يوقف على معناه إلا بالرد إلى المحكم وانتزاع وجه تأويله منه ، فكذلك أخبار الرسول ﷺ جارية هذا المجرى ومنزلة على هذا التنزيل ، فمنها الكلام البين المستقل فى بيانه ، ومنها المفتقر إلى

(١) محمد بن الحسن بن فُورَك ، بضم الفاء وفتح الراء ، كما ذكر ابن العماد فى ترجمته فى

شذرات الذهب ١٨١/٣

(٢) بروكلمان (الترجمة) ٢١٨/٣ وذكر للكتاب ثمانية عناوين منقولة عن نسخ منه .

(٣) راجع أصول الحديث للدكتور محمد عجاج الخطيب ٢٨٦

(٤) بروكلمان (الترجمة) ٢١٨/٣

(٥) الفصل الأول من الباب الأول : مبحث مفهوم الغريب عند المحدثين ومؤلفى غريب الحديث .

(٦) فى الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة إشارة لذلك فى مبحث مفهوم الغريب

وعلمو القرآن .

غيره وذلك على حسب عادة العرب في خطابها وعرف أهل اللغة في بيانها ، إذ لم يكن كل خطابهم مستغنيا عن بيان وتفسير ولا كله مستحيلا يحتاج إلى بيان وتفسير من غيره ... وكما لم يعترض ما خفى من دلائل العقل على ما تجلى منها حتى يسقط دلائل العقول رأسا ، فكذلك ما خفى من دلائل السمع لا يعترض ما تجلى منها ، وإنما أراد الله عز وجل أن يرفع الذين أوتوا العلم بخصائص رفعة ودرجات فيها يبين حالهم بها عن من لم ينعم عليه بمثلها » (١) .

ومن القضايا التي يتضح فيها هذا المنهج معالجته لحديث « خلق الله آدم على صورته » (٢) ، قال ابن فورك : « وأظهر وجوه التأويل عن ذلك ، ومما قيل إن هذا الخبر خرج على سبب ، وذلك أن النبي ﷺ مر برجل يضرب ابنه أو عبده في وجهه لطما ويقول : قبح الله وجهك ومن أشبه وجهك ، فقال ﷺ : « إذا ضرب أحدكم عبده فليقت الوجه فإن الله خلق آدم على صورته » ، وقد نقل الناقلون هذه القصة مع هذه اللفظة من الطرق الصحيحة ، وإنما ترك بعض الرواة بعض الخبر اختصارا على ما يذكر منه للدلالة على ما يحذف إذا كانت القصة مشهورة مضبوطة بنقل الأثبات لأن أكثر الغرض عندهم الأسانيد دون المتون فلذلك ترك بعضهم ذكر السبب فيه ، فالأولى أن يحمل المختصر من ذلك على المفسر حتى يزول الإشكال ... وذلك سبب للأنبياء والمؤمنين فزجره عن ذلك ، وخص آدم بالذكر لأنه هو الذي ابتدئت خلقه وجهه على الحد الذي يحتذى عليه » (٣) . ثم قال في موضع آخر : « والطريقة الثانية في تأويل ذلك أن يكون الهاء كناية عن الله (تعالى) ، وهذا أضعف الوجهين من قبل أن الظاهر أن الهاء ترجع إلى أقرب المذكور إليه ، إلا أن تدل دلالة على خلاف ذلك » (٤) .

(١) مشكل الحديث وبيانه ٤

(٢) الحديث رواه البخارى فى أول كتاب الاستئذان (فتح البارى ٥/١١) وورد فى صحيح مسلم فى كتاب الجنة ٤١٩/٨ ورواه الإمام أحمد فى مسنده ٢٤٤/٢ وانظر جمع الجوامع ٦٩/١ وكشف الحفاء ١٠٢/١ وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ١٤٧ ودفع شبه التشبيه ، لابن الجوزى ٤٧ ورد المتشابه للمحكم ، لابن العربى ١٠

(٣) مشكل الحديث وبيانه ٧

(٤) مشكل الحديث وبيانه ١٠ وانظر فى عود الضمير إلى أقرب مذكور : همع الهوامع ٦٥/١

٦١ - سمط الثريا في معانى غريب الحديث ،

لأبى القاسم الغازى ^(١)

إسماعيل بن الحسين البيهقى (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ)

ورد هذا الكتاب عند ياقوت ^(٢) ، وذكره السيوطى نقلا عنه ^(٣) .

٦٢ - شرح غريب كتاب البخارى ، لأبى الوليد الصابونى ^(٤) ،

هشام بن عبد الرحمن (المتوفى سنة ٤٢٣ هـ)

هذه التسمية ذكرها ابن خير ^(٥) ، وقال ابن بشكوال : « له كتاب تفسير

البخارى على حروف المعجم » ^(٦) .

٦٣ - تقريب الغريين ، لسليم الرازى ^(٧) أبى الفتح بن أيوب

(المتوفى سنة ٤٤٧ هـ)

المقصود بالغريين هنا غريب الحديث لأبى عبيد وغريب الحديث لابن قتيبة ،

فقد اختصرهما المصنف وجمع بينهما ^(٨) ، مع زيادات قليلة ، لم يخرج عن المنهج

الذى اتبعه فجعل كتابه على المسانيد « ورتب الأحاديث فيها ، ولجأ فى اختصاره

إلى حذف الأسانيد واختصار بعض الشروح » ^(٩) .

(١) له ترجمة فى معجم الأدباء ١٤١/٦ والبغية ٤٤٥/١

(٢) معجم الأدباء ١٤١/٦

(٣) البغية ٤٤٥/١ وانظر المعجم العربى ٥٦/١ ومقدمة تحقيق النهاية ٦/١

(٤) هشام بن عبد الرحمن بن عبد الله يعرف بابن الصابونى من أهل قرطبة يكنى أبا الوليد .

ترجم له ابن بشكوال فى الصلة ٥٦٠/٢ وانظر الأعلام ٨٤/٩ ومعجم المؤلفين ١٤٩/١٣

(٥) فهرست ابن خير ١٩٨

(٦) الصلة ٥٦٠/٢

(٧) هو أبو الفتح سليم بن أيوب الرازى الفقيه الشافعى الأديب له ترجمة فى وفيات الأعيان ٢/

٣٩٧ ودول الإسلام ٢٦٣/١ وانظر الرسالة المستطرفة ١٢٣

(٨) فهرست ابن خير ١٩٥

(٩) المعجم العربى ٥٧/١

والكتاب منه مخطوط في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٠١٧ تفسير ، نسخ في عام ٤٢٤ هـ (١) .

٦٤ - تفسير غريب الصحيحين ، للحميدى (٢) محمد بن أبى نصر (المتوفى سنة ٤٨٨ هـ)

هذا الكتاب مرتب على المسانيد ، ومنه مخطوط في مكتبة أحمد تيمور بدار الكتب المصرية (٣) ، وفي كلية آداب القاهرة نوقشت رسالة ماجستير حول تحقيق هذا الكتاب ودرسته سنة ١٩٨٥ م إعداد عبد الله محمد عبد الرحمن . كما نشر الكتاب بعنوان (تفسير غريب مافى الصحيحين البخارى ومسلم) دراسة وتحقيق الدكتورة زبيدة محمد سعيد عبد العزيز ، وهو رسالة لنيل درجة الدكتوراه من مدريد باسبانيا ، منشورات مكتبة السنة بالقاهرة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٦٥ - « جزء فى مسألة فى تفسير قول النبى ﷺ فى خالد بن الوليد رضى الله عنه : « إن خالداً قد احتبس أذراعه وأعتده » واختلاف الرواية فى ذلك » (٤) ، لأبى بكر المعافى (٥) محمد بن حيدرة (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ)

الجزء عند المحدثين - كما ذكر الكتانى - « تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم ، وقد يختارون من المطالب المذكورة فى صفة الجامع مطلباً جزئياً يصنفون فيه مبسوطاً » (٦) .

(١) المعجم العربى ٥٧/١ ومقدمة تحقيق النهاية ٦/١

(٢) هو محمد بن أبى نصر فتوح بن عبد الله بن حميد الأندلسى ، قدم بغداد فسمع بها الحديث وكان حافظاً مكثراً أدبياً ماهراً عقيفاً نزيهاً . وراجع البداية والنهاية ١٥٣/١٢ ودول الإسلام ١٨/١

(٣) بروكلمان (الترجمة) ١٦٧/٣ وسزكين (الترجمة) ٣٤٤/١

(٤) فهرسه ابن خير ١٩٨

(٥) فى بغية المتتمس ٦٢ محمد بن حيدرة بن مفوز ، شاطبى فقيه أديب من أهل بيت جلاله وتقدم .

(٦) الرسالة المستطرفة ٦٤

وهذا الكتاب اختار فيه المؤلف جزئية من الحديث وهو قوله ﷺ : « إن خالدا احتبس أذراعه وأعتده » ، وخصها بالشرح وسرد الروايات المتعلقة بها .
 والعبارة المشروحة في هذا الجزء وردت في حديث أبي هريرة رضى الله عنه ، قال : « أمر رسول الله ﷺ بالصدقة فقليل : منع ابن حميل وخالد بن الوليد وعباس بن المطلب . فقال النبي ﷺ : « أما خالد ، فإنكم تظلمون خالدا ، قد احتبس أذراعه وأعتده في سبيل الله ، وأما العباس بن عبد المطلب فعم رسول الله ﷺ فهي عليه صدقة ومثلها معها » (١) .

قال ابن الأثير : الأعتد جمع قلة للعتاد وهو ما أعده الرجل من السلاح والدواب آلة للحرب ... والأدرع جمع درع (٢) ، وقال ابن حجر : « أعتده بضم المثناة جمع عتد بفتحيتين ، ووقع في رواية مسلم « أعتاده » (٣) ، وهو جمعه أيضا ... وقيل إن لبعض رواة البخارى أعبده ، بالموحدة ، جمع عبد (٤) .

٦٦ - غريب الحديث ، لأبى إسحاق النسوى (٥) ، إبراهيم بن

محمد (المتوفى سنة ٥١٩ هـ)

كان أبو إسحاق صاحب رحلة في طلب العلم ، سمع الكثير في أسفاره ،
 ووُصف كتابه في غريب الحديث بأنه تصنيف مفيد (٦) .

(١) الحديث رواه البخارى في كتاب الزكاة (فتح البارى ٣/٣٨٨) ومسلم فى صحيحه ٦٨/٣ وأبو داود فى السنن ١/٤١٠ والإمام أحمد فى المسند ٢/٣٢٢ وانظر جمع الجوامع ١/٧٣٥ والفاثق ٢/٣٨٩ وغريب الحديث لابن الجوزى ١/٦٦ ومشارك الأنوار للقاضى عياض ٢/٦٤ والنهائة ٢/١١٤ و ١٧٦/٣

(٢) النهاية ١٧٦/٣

(٣) صحيح مسلم ٦٨/٣

(٤) فتح البارى ٣/٣٩٠

(٥) له ترجمة فى البغية ١/٤٢٥ وهدية العارفين ١/٩

(٦) البغية ١/٤٢٥ والمعجم العربى ١/٥٧

٦٧ - التعليق ، لأبي محمد البَطْلَيْوسى ، عبد الله بن محمد
(المتوفى سنة ٥٢١ هـ)

أشار إليه العلامة محمد الطاهر بن عاشور فى « كشف المغطى » (صفحة ٦)
وذكر أن لديه نسخة منه ، وأنه فى شرح غريب الموطأ .

٦٨ - المفهم بشرح غريب صحيح مسلم ، للحافظ عبد الغافر
الفارسى ^(١) : عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد
(المتوفى سنة ٥٢٩ هـ)

أبو الحسن عبد الغافر من أسرة من الأسر المنجبة للعلماء والمحدثين ، وسيأتى فى
الكتاب التالى (مجمع الغرائب) إشارة لأبيه وجده ، وكان أبو الحسن سبط الإمام
أبى القاسم القشبرى ^(٢) وسمع الكثير عليه ، ورحل إلى البلاد وأسمع ^(٣) .
وكتابه ذكره ابن خلكان ^(٤) وابن كثير ^(٥) واليافعى ^(٦) وابن العماد ونقل عنه
البغدادى فى خزنة الأدب ^(٧) .

(١) راجع ترجمته فى وفيات الأعيان ٢٢٥/٣ والبداية والنهاية ٢٣٥/١٢ وشذرات الذهب
٥٣/٤ ومرآة الجنان ٢٥٦/٣

(٢) كان من أصحاب الشيخ أبى على الدقاق وأخذ الفقه عن أبى بكر بن محمد الطوسى وأخذ
الكلام عن أبى بكر بن فورك وصنف الكثير وله التفسير والرسالة التى ترجم فيها جماعة من المشايخ
والصالحين (البداية والنهاية ١٠٧/١٢)

(٣) البداية والنهاية ٢٣٥/١٢

(٤) وفيات الأعيان ٢٢٥/٣

(٥) البداية والنهاية ٢٣٥/١٢

(٦) مرآة الجنان ٢٥٦/٣

(٧) خزنة الأدب ٢٥٧/٢

٦٩ - مجمع الغرائب ومنبع الرغائب ، للحافظ أبي الحسن

عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي

كان صاحب مجمع الغرائب ، كما تقدم ، من أسرة منجبة للعلماء والمحدثين ، ولما وجدت خلطا بين أفراد هذه الأسرة فيما يتصل ببعض قضايا كتب غريب الحديث فلذلك أشير إلى أهم ما وجدته عن ثلاثة من هذه الأسرة :

الأول : جد صاحب مجمع الغرائب وهو عبد الغافر بن محمد الفارسي ، ويشترك معه في اسم (عبد الغافر) وكان الجد من كبار المحدثين ، وهناك مجموعة من الكتب التي ترجمت ، له وكلها يذكر أنه راوى صحيح مسلم ، توفي سنة ٤٤٨ هـ (١) .

الثاني : والد صاحب مجمع الغرائب وهو إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد الفارسي وكان محدثا ورحل في طلب الحديث ولقى كثيرا من أئمة ، نسب إليه حاجي خليفة أنه راوى صحيح مسلم ، ولم أجد في مصادر من ذكر ذلك ولكن المصادر - كما تقدم - تذكر أن أباه هو راوى صحيح مسلم ، كما نسب إليه حاجي خليفة كتابا في غريب الحديث (٢) . وقد تشكك الدكتور حسين نصار ، بحق ، في هذه النسبة وأشار إلى احتمال الخلط بين إسماعيل وابنه عبد الغافر صاحب مجمع الغرائب (٣) وقد توفي إسماعيل سنة ٥٠٤ هـ (٤) .

الثالث : صاحب هذا الكتاب (مجمع الغرائب) وقد تقدم في الكلام على كتابه السابق (المفهم) في هذه القائمة شئ من ترجمته .

ولما لم أجد لإسماعيل بن عبد الغافر (المتوفى ٥٠٤ هـ) - كما تقدم - في مصادر من ذكر أن له كتابا في غريب الحديث ، إلا ما ذكره حاجي خليفة ، فقد استبعدت من هذه القائمة ما نسب إليه ولم أذكره في سياقها .

(١) دول الإسلام ٢٦٣/١ وشذرات الذهب ٢٧٧/٣ ومرة الجنان ٦٦/٣

(٢) كشف الظنون ١٢٠٥/٢

(٣) المعجم العربي ٥٧/١

(٤) المنتظم لابن الجوزي ١٦٦/٩ ومرة الجنان ٧١٣/٣ وشذرات الذهب ٧/٤

أما كتاب « مجمع الغرائب » فقد اعتمد أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل في تأليفه على كتب تقدمت عليه ، منها كتاب أبي عبيد وكتاب ابن قتيبة وكتاب الخطابي وكتاب الحرابي وكتاب الهروي مع زوائد قليلة ، وتقتنى دار الكتب الجزء الأخير منه تحت رقم ٥٠٦ حديث ومنه مخطوطات بالاسكوريال وآيا صوفيا وداماد زاده (١) .

٧٠ - الفائق في غريب الحديث ، للزمخشري (٢) محمود بن عمر (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ)

حظي هذا الكتاب باهتمام كبير من دارسى الثقافة العربية الإسلامية ، فمؤلفه من أعلام المفسرين واللغويين والنحويين ، وله كثير من المؤلفات المشهورة . وقد حدد الزمخشري في مقدمة « الفائق » هدفه من تأليفه فقال : إن « البيان العربى كأن الله عزت قدرته مخضه وألقى زبده على لسان محمد عليه أفضل صلاة وأوفر سلام ... وقد صنف العلماء ، رحمهم الله ، فى كشف ما غرب من أفاظه واستبهم وبيان ما اعتاص من أغراضه واستعجم ، كتبنا تنوقوا فى تصنيفها وتوجدوا ... ولكن لا يكاد يجد بدا من نبغ فى فن من العلم من استحباب أن يكون له فيه أثر يكسبه من الناس لسان الصدق وجمال الذكر ، ويخزن له عند الله جزيل الأجر وسنى الذخر . وصوب هذين الغرضين ذهبت عند صنعة هذا الكتاب غير آل جهدا ولا مقصر عن مدى ، فيما يعود لمقتبسه بالنصح ويرجع إلى الراغبين فيه بالنجح من اقتضاب ترتيب سلمت فيه كلمات الحديث نسقا ونضدا ، ولم تذهب بددا ... واعتماد فسرٍ مُوضِحٍ ... مع الاستقاق غير المستكره والتصريف غير المتعسف والإعراب المحقق البصرى الناظر فى نص سيبويه وتقرير الفسوى» (٣) .

(١) بروكلمان (الترجمة) ٢٤٥/٦ ومقدمة تحقيق غريب الحديث لابن قتيبة ٧١/١

(٢) هو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد . له ترجمة فى البداية والنهاية ٢١٩/١٢

والبغية ٢٨٠/٢ وانظر الرسالة المستطرفة ١١٧

(٣) الفائق ١٢/١ والفسوى : هو أبو على الفارسى ، كما فى هامش ١١ من الصفحة نفسها .

ويتضح من هذا أنه أراد أن يجمع في الكتاب بين سهولة الترتيب المعجمي والمحافظة على النص بسياقه في مكان واحد ، ثم الإحالة على ألفاظه في آخر كل فصلٍ يعالجه في الأماكن التي يحتمل أن يطلبها الباحث فيها ، ومثال ذلك أنه في آخر كلامه عن (الهمزة مع الباء) يقول : « مأبورة في (سك) . ليس لها أبو حسن في (عض) . لا يؤبه له في (ضع) » ^(١) .

ولكن هذه الرغبة في سياق النص كاملا جعلت الترتيب صعبا بعض الشيء - وإن كانت الفهارس التي ذيلت بها طبعة عيسى الحلبي قد قضت على هذه المشكلة - ولهذا قال ابن الأثير في كلامه عن الفائق : « ولقد صادف هذا الاسم مسمى ، وكشف من غريب الحديث كل معنى ورتبه على وضع اختاره مقفى على حروف المعجم ، ولكن في العثور على طلب الحديث منه كلفة ومشقة ، وإن كانت دون غيره من متقدم الكتب ، لأنه جمع في التقفية بين إيراد الحديث مسرودا جميعه أو أكثره أو أقله وبين شرح ما فيه من غريب ، فيجئ شرح كل كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديث في حرف واحد من حروف المعجم ، فتزد الكلمة في غير حرفها ، وإذا تطلبها الإنسان تعب حتى يجدها » ^(٢) .

ولعل الزمخشري قد قصد بسياق النص كاملا ، في أغلب الأحيان ، في مكان واحد أن يهئ للباحث عن الكلمة الغريبة أن يعايشها في أثناء النص غير منتزعة منه ، وهذا مسلك قويم في فهم النصوص ودراسة مدلول الألفاظ مما يجعل الفائق ، كما أراد الزمخشري ، وسيلة ناجحة لتلمس بعض مناحي بلاغة الرسول ﷺ ، وما أفاء الله تعالى على كلامه من جلال النبوة وروعة الوحي .

ولم يكن من منهج الزمخشري أن يسوق الأسانيد ، بل كان يكتفى بذكر راوى الحديث أو الحادثة التي يعالجها أو الموقف المشهور الذي جاء فيه ، فهو في الغالب يعتمد في نقل النصوص على كتب الغريب المتقدمة عليه ، أما تحليله وشرحه فيعتمد فيه على ثقافته اللغوية والدينية الواسعة .

(١) راجع الفائق ٢٠/١

(٢) النهاية ٩/١

ولقد بذل الزمخشري جهدا كبيرا في دراسة نصوص الحديث الشريف في « الفائق » دراسة نحوية ولغوية معتمدا على معرفته الواسعة بالنحو العربي وبخاصة كتاب سيبويه ، وقد عالج كثيراً من قضايا النحو واللغة مستشهدا بالحديث الشريف والأثر على إثبات بعضها مما يضيف جديدا إلى رصيد الداهيين إلى أن الاستشهاد بالحديث في إثبات قضايا النحو كان معروفا من قديم ، على ما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى .

كما اهتم الزمخشري بالألفاظ المعربة وبخاصة الفارسية الأصل ، ومن أمثلة ذلك كلمة (البرق) معرب « بره » ^(١) ، ولفظة (البريد) ، قال : « البريد في الأصل : البغل ، وهي كلمة فارسية أصلها بريده دم ، أى محذوف الذنب ^(٢) » ، كما شرح لفظ « سعانين » وقال : « السعانين : عيدهم الأول قبل الفصح بأسبوع » ^(٣) . والكلمة عبرية الأصل وهي في الأصل بالشين : (شعانين) ^(٤) .

٧١ - شرح غريب البخارى لابن الحسن الجيانى ^(٥) محمد بن أحمد بن محمد بن أبي خيثمة القيسى (المتوفى سنة ٥٤٠ هـ)

كان ذا علم باللغة والنحو والأدب فقيها حافظا متقدما في الكتابة والقصاحة ، أخذ عن أبي علي الغساني وأبي الحسن بن الباذش ^(٦) . وذكر بعض الباحثين أن كتابه مفقود ^(٧) .

(١) الفائق ١٠٤/١ وانظر تصحيح التصحيح ١٥٣ والمعجم الفارسي العربي الجامع ٥٥

(٢) الفائق ٩٢/١ وانظر المعجم الفارسي العربي الجامع ١٦١

(٣) الفائق ٢٢٠/٣

(٤) راجع تصحيح التصحيح ٣٤٩ حيث نقل الصفدى عن الثقفى ١٠٢ أن العامة تقول

الصعانين قال والصواب السعانين . وفي غرائب اللغة العربية ٢١١ أنها في العبرية بالشين .

(٦) البغية ٤٢/١

(٥) بغية الوعاة ٤٢/١

(٧) الدراسات اللغوية فى الأندلس ٨٠

٧٢ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض^(١)

أبي الفضل بن موسى اليحصبي السبتي الحافظ

(المتوفى سنة ٥٤٤ هـ)

كان القاضي عياض إمام وقته في علوم شتى ، وله المصنفات الكثيرة المفيدة^(٢) منها مشارق الأنوار الذى وصف بأنه كتاب لو وُزن بالجواهر أو كتب بالذهب كان قليلا فيه^(٣) .

ومفهوم القاضي عياض للغريب كما يتضح من الكتاب ، يقوم - بالإضافة إلى الشرح اللغوى - على بيان المعانى المشككة والفصل فى اختلاف الروايات وإظهار « أحقها بالحق وأولها »^(٤) .

وتدور مباحث الكتاب حول النصوص الواردة فى موطأ مالك وصحيح البخارى وصحيح مسلم ، وهى « الأمهات الثلاث الجامعة لصحيح الآثار التى أجمع على تقديمها فى الأعصار وقبلها العلماء فى سائر الأمصار »^(٥) .

وافتح القاضي عياض مقدمة الكتاب ببيان أن الرواة من المتقدمين كان أكثرهم يحرص على « أداء ما سمع وروى وتبليغ ما ضبط ووعى دون التكلم فيما لم يحط به علما أو التسور على تبديل لفظ أو تأويل معنى ، وهى رتبة أكثر المشائخ ، أما الإبتقان والمعرفة فى الأعلام الأئمة ولكنهم كانوا فيما تقدم كثرة وجملة ، وتساهل الناس بعد فى الأخذ والأداء حتى أوسعوه اختلالا ولم يألوه خبالا »^(٦) . ولكنه يقرر بعد ذلك أن العدول من أهل العلم قد تصدوا لهذا التساهل ، « وتكلم الأكياس والنقاد من الرواة فى ذلك بقدر ما أوتوه ، فمن بين غال ومقصر ،

(١) دول الإسلام ٦١/٢ والبداية والنهاية ٢٢٥/١٢ شذرات الذهب ١٣٨/٤ وانظر الرسالة

المستطرفة ٧٩

(٢) دول الإسلام ٦١/٢

(٣) الرسالة المستطرفة ١١٨

(٤) مشارق الأنوار ٥/١

(٥) مشارق الأنوار ٥/١

(٦) مشارق الأنوار ٣/١

ومشكور عليهم ، ومتكلف هجوم . فمنهم من جسر على إصلاح ما خالف الصواب عنده وغير الرواية بمنتهى علمه وقدر إدراكه ، وربما كان غلظه فى ذلك أشد من استدراكه «^(١) ، ولهذا السبب لم يقبل القاضى عياض مبدأ الرواية بالمعنى وعلل ذلك بقوله إنه : « متى فتح هذا الباب لم يوثق بعد بتحتمل رواية ولا أنس إلى الاعتداد بسماع ، مع أنه قد لا يسلم له ما رآه ولا يوافق على ما أتاه ، إذ فوق كل ذى علم عليهم ، ولهذا سد المحققون باب الحديث على المعنى وشددوا فيه ، وهو الحق الذى أعتقده ولا أمتريه ، إذ باب الاحتمال مفتوح والكلام للتأويل معرض وأفهام الناس مختلفة والرأى ليس فى صدر واحد ، والمرء يفتن بكلامه ونظره ، والمغتر يعتقد الكمال فى نفسه ، فإذا فتح هذا الباب وأوردت الأخبار على ما ينفهم للراوى منها لم يتحقق أصل المشروع ولم يكن الثانى بالحكم على كلام الأول بأولى من كلام الثالث على كلام الثانى فيندرج التأويل وتناسخ الأقاويل »^(٢) .

وقد رتب القاضى عياض « مشارق الأنوار » ترتيبا معجميا وفق ترتيب حروف الهجاء عند المغاربة^(٣) ، ورتب ثانى الكلمة وثالثها كذلك ، وإن كان الحرف الذى يتكلم عنه فيه ألفاظ اختلفت فيها الروايات نبه على ذلك بقوله : (فصل فى الاختلاف والوهم) ، وأشار إلى الأرجح والصواب « بحكم ما يوجد فى حديث آخر رافع للاختلاف مزيج للإشكال مريح من حيرة الإبهام والإهمال أو يكون هو المعروف من كلام العرب أو الأشهر أو الأليق بمساق الكلام »^(٤) .

كما عقد فصلا فى كل حرف لينبه على ما « وقع فيها من أسماء أماكن من الأرض وبلاد يشكل تقييدها ويقل متقن أساميها ومجيدها ، ويقع فيها لكثير من الرواة تصحيف »^(٥) ، كما نبه كذلك على مشكل الأسماء والكنى والألقاب .

(١) مشارق الأنوار ٤/١

(٢) مشارق الأنوار ٤/١

(٣) وسياقتها هكذا (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش ه

و ي) ، وانظر معجم ما استعجم ، مقدمة التحقيق ٧/١

(٤) مشارق الأنوار ٦/١

(٥) مشارق الأنوار ٦/١ وفيه (لكثير من الرواة) .

أما منهج القاضى عياض فى شرح الغريب فىقوم على تقويم اللفظ أولا وإزالة ما قد يكون اعتراه من وهم ولبس فى الرواية ، ثم يشرح اللفظ ويوضح المعنى والمفهوم « دون نقص لذلك ولا اتساع إلا عند الحاجة ، لغموضه ، أو الحجة على خلاف يقع هنالك فى الرواية أو الشرح » (١) .

هذا ما يتصل بالألفاظ ، أما الجمل التى لم تضبط فى سياق المواد فقد أفرد لها ثلاثة أبواب فى آخر هذا المصنف الجليل ، وقد فصل الأبواب فقال : « أولها : فى الجمل التى وقع فيها تصحيف وطمس معناها التلغيف ... » (٢) .

الباب الثانى : « فى تقويم ضبط جمل فى المتون والأسانيد وتصحيح إعرابها وتحقيق هجاء كتابها وشكل كلماتها وتبيين التقديم والتأخير اللاحق لها ليستبين وجه صوابها وينفتح للأفهام مغلق أبوابها » (٣) . الباب الثالث (٤) : « فى إلحاق ألفاظ سقطت من أحاديث هذه الأمهات أو من بعض الروايات ، أو بترت اختصارا واقتصارا على التعريف بطريق الحديث لأهل العلم به لا يفهم مراد الحديث إلا بإلحاقها ولا يستقل الكلام إلا باستدراكها » (٥) .

وقد ذكر ضمن الباب الأول من هذه الأبواب الثلاثة فصلا فيما جاء من الوهم فى هذه الأصول فى حروف من القرآن « استمرت الرواية عند بعض الرواة على خلاف التلاوة بها » (٦) ، كما تضمن الباب الثانى فصلا فى بيان « إضمارات مشككة فى أثناء الأحاديث من هذه الكتب » (٧) .

ويرجو القاضى الحافظ أن يقضى كتابه هذا على كل إشكال فى هذه الأصول

(١) مشارق الأنوار ٧/١

(٢) مشارق الأنوار ٧/١ وانظر ٣٠٨/٢

(٣) مشارق الأنوار ٧/١ و ٣٥١/٢

(٤) مشارق الأنوار ٣٧٩/٢

(٥) مشارق الأنوار ٧/١

(٦) انظر مشارق الأنوار ٣٢٩/٢

(٧) مشارق الأنوار ٣٦٦/٢

الثلاثة (الموطأ والبخارى ومسلم) ويقول فى ذلك : « فإذا كملت بحول الله هذه الأغراض وصحت تلك الأمراض رجوت ألا يبقى على طالب معرفة الأصول المذكورة إشكال ، وأنه يستغنى بما يجده فى كتابنا. هذا عن الرحلة لمتقنى الرجال ، بل يكتفى بالسماع على الأشياخ ، إن كان من أهل السماع والرواية ، أو يقتصر على درس أصل مشهور الصحة أو يصحح به كتابه ويعتمد على ما هنا إن كان من طالبي التفقه والدراية » (١) .

والكتاب منه مخطوطات فى برلين والاسكوريال وباتنه والجزائر والرباط والقاهرة ، وطبع فى فاس سنة ١٣٢٨ - ١٣٢٩ هـ وبالقاهرة سنة ١٣٣٢ هـ (٢) .

٧٣ - بُغْيَةُ الرَّائِدِ لِمَا تَضَمَّنَهُ حَدِيثُ أُمِّ زَرْعٍ (٣)

من الفوائد ، للقاضى عياض

ذكر ابن خير هذا الكتاب باسم « شرح حديث أم زرع » ، وقال : « حدثنى به مؤلفه رحمه الله ، إجازة منه لى ومشافهة فيما كتبه لى وأذن لى فيه » (٤) ، وورد الاسم - كما جاء فى فهرسة ابن خير - عند السيوطى (٥) وحاجى خليفة (٦) .

وقد وصف الحافظ ابن حجر هذا الكتاب بأنه أجمع شروح هذا الحديث وأوسعها وقد « أخذ منه غالب الشراح بعده » (٧) ، ونقل ابن حجر فى شرحه للحديث بعض التفسيرات والآراء للقاضى عياض عن هذا الكتاب (٨) .

(١) مشارق الأنوار ٧/١

(٢) بروكلمان (الترجمة) ٢٧٣/٦

(٣) تقدم تخريج الحديث فى هذه القائمة فى الكتاب رقم ١٤

(٤) فهرسة ابن خير ١٩٧

(٥) طبقات الحفاظ للسيوطى ٤٦٩

(٦) كشف الظنون ١٣٠٩/٢

(٧) فتح البارى ١٦٤/٩ وانظر منال الطالب ٥٣٨

(٨) انظر مثلا فتح البارى ١٦٦/٩ ؛ ١٦٨ ؛ ١٧٣

وصدر الكتاب بتحقيق صلاح الدين الأدلبي وزميليه ، عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

وقد تحدث القاضى عياض عن منهجه فى الكتاب وأنه أراد تفسير معانى هذا الحديث « وأغراضه ، وفتح مقفل غريبه وألفاظه » (١) ، وقد بدأ بسياق الحديث وذكر اختلاف ألفاظه وزيادة بعض نقلته على بعض ثم ذكر إسناد الحديث وآراء العلماء فيه ، ومن ذلك قوله : « إنه لا خلاف فى رفع قوله فى الحديث : « كنت لك كأبى زرع لأم زرع » ، وإنما الخلاف فى بقيته . وقد قال أبو بكر بن ثابت الخطيب البغدادى الحافظ : المرفوع من هذا الحديث إلى النبى ﷺ قوله لعائشة « كنت لك كأبى زرع لأم زرع » ، وما عداه فمن كلام عائشة رضى الله عنها ، حدثت به هى النبى ﷺ » (٢) .

وقد قسم القاضى عياض الحديث إلى فقرات حسب ما ورد عن كل واحدة من النسوة اللاتى وردن فى الحديث ، وفى كل فقرة يتحدث غالبا عن الغريب والعربية والفقهاء ، كما عنى بتوضيح أوجه البلاغة والفصاحة فى ألفاظ الحديث وعباراته ، وكان يناقش آراء العلماء فى النص الذى يعالجه ، وقد نقل عن شرح ابن أبى أويس (٣) وروى طرفا من رواية أحمد بن عبيد بن ناصح (٤) ، كما أخذ عن شرح أبى بكر بن الأنبارى (٥) .

(١) بغية الرائد ٢

(٢) بغية الرائد ٢ وقد ذكر الحافظ ابن حجر آراء العلماء فى سند الحديث وبين أن المرفوع منه فى الصحيحين : « كنت لك كأبى زرع لأم زرع » ، ولكنه جاء خارج الصحيحين مرفوعا كله ، وانظر فتح البارى ٨٥/٩

(٣) راجع فى هذه القائمة الكتاب قم ١٤

(٤) ورد هذا الشرح فى هذه القائمة تحت رقم ٢٩

(٥) انظر هنا ما ورد فى هذه القائمة تحت رقم ٤٣

٧٤ - شرح حديث أم زرع^(١) ، لأبى بكر بن العربى^(٢) ،
محمد بن عبد الله المعافى (المتوفى سنة ٥٤٦ هـ)

هذا الشرح من الكتب التى ذكرها صاحب نفع الطيب فى ترجمة أبى بكر بن العربى^(٣) ، ولم أجد معلومات أخرى تتصل به .

٧٥ - مطالع الأنوار على صحاح الآثار ،
لأبى إسحاق بن قُقول^(٤) ، إبراهيم بن يوسف الوهرانى
(المتوفى سنة ٥٦٩ هـ)

وهو من تلاميذ القاضى عياض^(٥) ، وصنف هذا الكتاب « على مثال المشارق مختصرا له ، مع زيادة البعض وخصه أيضا بالكتب المذكورة »^(٦) ، (يقصد صحيح البخارى وصحيح مسلم والموطأ) .

وقد اهتم بعض الدارسين بهذا الكتاب وصنفوا حوله عددا من المؤلفات ، من ذلك :

- منتخب مطالع الأنوار ، للحسامى القرينى ، صنفه سنة ٧٥٧ هـ ، منه مخطوط فى توبنجن^(٧) .

- التقريب فى علم الغريب ، لأبى الثناء محمود بن أحمد الفيومى المعروف بابن خطيب الدهشة^(٨) (المتوفى سنة ٨٣٤ هـ) منه مخطوطات فى دار الكتب

(١) راجع التخرىج فى هذه القائمة فى الكتاب رقم ١٤

(٢) له ترجمة فى نفع الطيب ٣٦/٢ والبداية والنهاية ٢٢٨/١٢

(٣) نفع الطيب ٣٦/٢

(٤) كان حافظا ثقة مأمونا ، وانظر شذرات الذهب ٢٣١/٤

(٥) الرسالة المستطرفة ١١٨

(٦) الرسالة المستطرفة ١١٨

(٧) بروكلمان (الترجمة) ٢٧٧/٦

(٨) هو ابن صاحب المصباح المنير وانظر الخزانة ٣٩٩/٨ وقد ذكر البغدادى كتاب أبى الثناء فى

مصادره (الخزانة ٢٢٥/١ ، وقد ورد باسم « تهذيب المطالع » عند بروكلمان الترجمة - ٢٧٧/٦) .

المصرية ومكتبة الاسكندرية ، وقد استعمله السيوطى فى كتاب « تحفة ذوى الأدب فى مشكل الأسماء والنسب » (١) .

- مشكل الصحيحين (من المطالع والمشارك) ، لعبد العزيز العصارى ، منه مخطوط فى كوبريلى برقم ٣٣٤ (٢) (سنة ٧٥٨ هـ) .

- لوامع الأنوار فى نظم غريب الأخبار ، (وهو نظم لمطالع الأنوار لابن قرقول) ، لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الموصلى (٣) (المتوفى سنة ٧٧٤ هـ) فرغ من نظمه سنة ٧٤٤ هـ ، ومنه نسخة بمكتبة الأزهر برقم ٥٦٢٢ كتبت سنة ٨٧٦ هـ (٤) .

٧٦ - المجموع المغيـث فى غريب القرآن والحديث ، لأبى موسى المدينى (٥)

محمد بن عمر بن أحمد الأصبهاني الحافظ

(المتوفى سنة ٥٨١ هـ)

أراد أبو موسى بهذا الكتاب أن يكمل كتاب الغريبن للهروى ويستدرك عليه ، وقد تقدم أن أبا موسى ألف كذلك كتابا فى هفوات الغريبن .

ولم يتعرض أبو موسى بالشرح لما فسره أبو عبيد الهروى فى الغريبن (٦) وقد سار فى كتابه على منهج الهروى فى الترتيب وتقطيع النص على المواد ، وقد شرح هذا المنهج فى مقدمة الكتاب فقال : « فإنى لما طالعت كتاب الغريبن لأبى عبيد

(١) بروكلمان (الترجمة) ٢٧٧/٦ وفهرس المخطوطات بدار الكتب تصنيف فؤاد سيد ١٩٠/١

(٢) بروكلمان (الترجمة) ٢٧٨/٦

(٣) الدرر الكامنة ٣٠٦/٤ وشذرات الذهب ٢٣٦/٦

(٤) فهرس مكتبة الأزهر ٥٨٧/١

(٥) هو أبو موسى محمد بن أبى بكر بن أبى عيسى المدينى الأصبهاني أحد الحفاظ المشهورين

الرحالين ، له ترجمة فى البداية والنهاية ٣١٨/١٢ وغاية النهاية ٢١٥/٢ وانظر مقدمة تحقيق المجموع

المغيـث ١٥/١

(٦) المجموع المغيـث ، مقدمة التحقيق ٣٧/١

الهروى ، رحمه الله ، ورأيت تقريره الفائدة لمطالعه ، واحتياج طلاب فوائد القرآن والحديث إلى مودعه ، واستحسنته جدا ، وأحمدته سعيا وكدا ، غير أنى وجدت كلمات كثيرة شذت عن كتابه ، إذ لا يحاط بجميع ما تكلم فيه من غريب الكلم ، فلم أزل أتتبع مافاته واكتب ما غفل عنه ... وخرجت كتابى على ترتيب أبى عبيد سواء بسواء « (١) .

وإذا كان الهروى قد اعتمد فى الغريبن على المادة الموجودة فى الكتب المؤلفة قبله إلا اليسير منه ، فإن أبأ موسى يشير إلى أنه جمع معظم مادته من « متفرقة الأحاديث والكتب » (٢) .

وقد صدر الكتاب فى أربعة أجزاء بتحقيق الأستاذ عبد الكريم العزباوى عن مركز البحث العلمى وإحياء التراث بجامعة أم القرى . وقد اعتمد المحقق على ثلاث نسخ خطية بالإضافة إلى ماجاء فى النهاية لابن الأثير من مادة الكتاب . ويلاحظ المحقق أن ما أخذه ابن الأثير من كتاب أبى موسى ورمز إليه بحرف (السين) لا يوجد بعضه فى النسخ التى رجع إليها ، كما حدث خلط بين ما ينسب إلى الهروى وما ينسب لأبى موسى . وقد يكون سبب ذلك - كما يقول المحقق - أن نسخة ابن الأثير من المجموع المغيث غير التى بأيدينا (٣) .

٧٧ - الواعى ، لعبد الحق الإشبلى الأزدي (٤) أبى محمد بن

عبد الرحمن (المتوفى سنة ٥٨١ هـ)

وصف الكتاب بأن صاحبه ضاهى به كتاب الغريبن للهروى (٥) ، وقد اعتمد

(١) المجموع المغيث ٤/١

(٢) المجموع المغيث ٤/١

(٣) المجموع المغيث - مقدمة التحقيق ٤٤/١

(٤) يعرف بابن الخراط من المحدثين وفقهاء المالكية وكان موصوفا بالورع والصلاح ، وانظر بغية

الملمتس ٣٧٨ وشذرات الذهب ٤/٢٧١ وهدية العارفين ١/٥٠٣ والدراسات اللغوية فى الأندلس ٨١

(٥) الدراسات اللغوية فى الأندلس ٨١

أبو جعفر اللبلى أحمد بن يوسف الفهرى فى كتابه « تحفة المجد الصريح شرح كتاب الفصيح »^(١) على هذا الكتاب ، وأكثر من النقل عنه .

٧٨ - غريب الحديث ، لابن الدهان^(٢) ، محمد بن شعيب
(المتوفى سنة ٥٩٠ هـ)

من المعلومات القليلة التى ذكرتها المصادر عن هذا الكتاب يتضح أنه كان كبير الحجم نوعا فى « ستة عشر مجلدا لطافا »^(٣) .
وقد وصف ابن خلكان منهج ابن الدهان فى الكتاب وترتيبه للمادة فيه فقال :
« رمز فيه حروفا يستدل بها على أماكن الكلمات المطلوبة منه »^(٤) .
ولعله يريد بذلك أن الكتاب مرتب على حروف المعجم ، أو أنه صنع له فهرسا يستدل به على أماكن الكلمات المطلوبة .

٧٩ - غريب الحديث ، لأبى الفرج بن الجوزى^(٥)
عبد الرحمن بن على
(المتوفى سنة ٥٩٧ هـ)

اعتمد ابن الجوزى فى كتابه هذا على كتاب الغريين للمهروى ، فجرد ما يتصل

(١) راجع فى هذه القائمة الكتاب رقم ٥٤

(٢) هو أبو شجاع فخر الدين بن الدهان ، كان عالما بالنحو ، وله معرفة تامة بالأدب والرياضيات وله فى ذلك مصنفات ، وله كذلك مصنف فى التاريخ ، وانظر وفيات الأعيان ١٢/٥ والبغية ١٨٠/١ وكشف الظنون ١٢٠٥/٢

(٣) عبارة (لطافا) عن ابن خلكان فى الوفيات ١٢/٥ وكلمة لطيف من معانيها : الصغر .
وانظر المصباح المنير ٧٦٠

(٤) وفيات الأعيان ١٢/٥

(٥) هو الإمام الحافظ جمال الدين عبد الرحمن بن على بن محمد بن عبيد الله البكرى ، راجع ترجمته فى دول الإسلام ١٠٦/٢ والبداية والنهاية ٢٨/١٣ وطبقات المفسرين للسيوطى ٦١ وانظر تصحيح التصحيح ٦٢

بالحديث وضمنه كتابه بنفس ترتيب الهروى ، وزاد عليه جزءا يسيرا ، كما ورد فى وصف ابن الأثير لعمل ابن الجوزى ، قال « وكان فى زماننا أيضا معاصر أبى موسى الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى البغدادى ، رحمه الله ، وكان متفننا فى علومه متنوعا فى معارفه ، فاضلا ، لكنه كان يغلب عليه الوعظ ، وقد صنف كتابا فى غريب الحديث خاصة نهج فيه طريق الهروى فى كتابه وسلك محجته مجردا من غريب القرآن ... ولقد تتبعت كتابه فرأيت مختصرا من كتاب الهروى ، منتزعا من أبوابه شيئا فشيئا ، ووضعا فوضعا ، ولم يزد عليه إلا الكلمة الشاذة واللفظة الفاذاة ، ولقد قايست مازاد فى كتابه على ما أخذه من كتاب الهروى فلم يكن إلا جزءا يسيرا من أجزاء كثيرة » (١) .

وكان هدف ابن الجوزى الاختصار وعدم التوسع بذكر الشواهد والاشتقاق والتصريف لأنه كما قال ، صنفه للمشتغلين بالحديث ، وقد شرح ذلك فى مقدمة الكتاب فقال : « فرأيت أن أبذل الوسع فى جمع غريب حديث رسول الله ﷺ وأصحابه وتابعيهم وأرجو ألا (٢) يشذ عنى مهم من ذلك ، وأن يغنى كتابى عن جميع ما صنف فى ذلك ، وقد رتبته على حروف المعجم ، وإنما أتى بالمقصود من شرح الكلمة من غير إيغال فى التصريف والاشتقاق ، إذ كتب اللغة أولى بذكر ذلك وإنما آثرت هذا الاختصار تلطفا للحافظ ، والله الموفق » (٣) .

وقد صدر الكتاب بتحقيق الدكتور عبد المعطى أمين قلعجى ، فى مجلدين (عن دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٥ هـ) بالرجوع إلى نسختين مخطوطتين منهما نسخة بخط المصنف (٤) .

(١) النهاية ٩/١ - ١٠

(٢) فى المطبوع من غريب الحديث لابن الجوزى (أن لايشذ) وأثبت ما جاء فى النهاية ١٠/١ ، وهو الصواب .

(٣) غريب الحديث لابن الجوزى ٤/١

(٤) غريب الحديث لابن الجوزى ، مقدمة التحقيق ١٩/١ والنسخة الأولى بخط المصنف مأخوذة عن الخزائن العامة بالرباط كما يتضح من صورة بداية النسخة المثبتة فى مقدمة التحقيق . والنسخة الثانية من مكتبة فيض الله وكتبت سنة ٥٩٨ هـ .

وأرجو أن يستدرك الناشر في طبعة تالية الأخطاء التي وردت في تلك الطبعة من هذا الكتاب المفيد ، وأمثلة ذلك ما ورد في الجزء الأول : (نخلًا قد أبدت ... ومؤبدة) ^(١) ، والصواب أن ذلك كله بالراء : أبرت ومؤبرة . وفي نفس الصفحة (يأبل آدم) والصواب (تأبل) ^(٢) ، وفي مادة (أكل) ^(٣) : (فليضع في يده أكلة) بضبط أكلة بكسرتين في آخرها . والصواب (أكلة) بفتححتين ، على النصب كما ورد في الفائق ^(٤) مثلا ، وفي مادة (عذر) : « لا يهلك الناس » ضبطت يهلك بفتح اللام ^(٥) . والصواب « يهلك » بكسر اللام ، كما ورد في سنن أبي داود ^(٦) .

٨٠ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين بن الأثير ^(٧)

المبارك بن محمد الجزرى (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ)

وصف الكتاب بأنه « أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها ... وأكثرها تداولاً » ^(٨) ، فلقد « انتهى إلى ابن الأثير حصاد طيب في شرح غريب الحديث أفاد منه وأربى عليه في استقصاء معجز ، ودأب مشكور بحيث جاء كتابه بحق النهاية في هذا الفن الشريف ، ولم تند عنه إلا أحاديث يسيرة ذكرها السيوطى فى الدر الثمير وفى التذليل والتذنيب » ^(٩) .

(١) غريب الحديث لابن الجوزى ٦/١

(٢) راجع مثلا الفائق ١٩/١

(٣) غريب الحديث لابن الجوزى ٣٢/١

(٤) انظر الفائق ٢٥٥/٢

(٥) غريب الحديث لابن الجوزى ٧٦/٢

(٦) سنن أبي داود ٤٧٩/٢ وانظر تصحيح التصحيح ٥٦٧

(٧) هو العلامة أبو السعادات المبارك بن محمد الشيبانى الإربلى ، كان رحمه الله من محاسن الزمان كما قال ابن كثير فى البداية والنهاية ٥٤/١٣ وانظر معجم الأدباء ٧١/١٧ ومقدمة تحقيق النهاية

٩/١ ومنال الطالب ١١

(٨) الرسالة المستطرفة ١١٧

(٩) النهاية ، مقدمة التحقيق ٧/١

وقد ضمن ابن الأثير كتابه المادة التي وردت في كتابين يجمعان بين الشمول وسهولة الترتيب : أما الكتاب الأول وهو كتاب الغريبين للهروى ، فقد تقدم أنه جمع ما وصل إليه من كتب الغريب قبله ورتبه ترتيبا حسنا ^(١) ، والكتاب الثانى هو كتاب أبى موسى المدينى « المجموع المغيث » وقد تقدم هنا أيضا أنه تكملة للغريبين واستدراك عليه ^(٢) . يقول ابن الأثير عن كتاب أبى موسى ، شارحا منهجه فى الأخذ عن الإكتائين : « ولما وقفت على كتابه الذى جعله مكملا لكتاب الهروى ومتمما ، وهو فى غاية من الحسن والكمال ... فرأيت أن أجمع ما فيهما من غريب الحديث مجردا من غريب القرآن وأضيف كل كلمة إلى أختها فى بابها تسهيلا لكلفة الطلب ، وتمادت بى الأيام فى ذلك أقدم رجلا وأؤخر أخرى إلى أن قويت العزيمة وخلصت النية ... فحينئذ أمعنت النظر وأنعمت الفكر فى اعتبار الكتائين والجمع بين ألفاظهما وإضافة كل منهما إلى نظيره فى بابها فوجدتهما على كثرة ما أودع فيهما من غريب الحديث والأثر قد فاتهما الكثير الوافر ، فإنى فى بادئ الأمر وأول النظر مر بذكرى كلمات غريبة من غرائب أحاديث الصحاح كالبخارى ومسلم - وكفاك بهما شهرة فى كتب الحديث - لم يرد شئ منها فى هذين الكتائين ، فحيث عرفت ذلك تنبهت لاعتبار هذين الكتائين من كتب الحديث المدونة فى أول الزمان وأوسطه وآخره ، فتتبعتهما واستقرت ما حضرني منها واستقصيت مطالعتها من المسانيد والمجاميع وكتب السنن والغرائب قديمها وحديثها وكتب اللغة على اختلافها ، فرأيت فيها من الكلمات الغريبة مما فات الكتائين كثيرا ، فصدفت حينئذ عن الاقتصار على الجمع بين كتابيهما ، وأضفت ما عثرت عليه ووجدته من الغرائب إلى ما فى كتابيهما فى حروفها وأمثالها » ^(٣) .

وقد سلك ابن الأثير طريق الهروى وأبى موسى فى الترتيب ، كما أشار إلى أنه قد يثبت الكلمة فى حرف من حروفها الزوائد تيسيرا على طلبة غريب الحديث

(١) راجع فى هذه القائمة الكتاب رقم ٥٩

(٢) ورد فى هذه القائمة تحت رقم ٧٦

(٣) النهاية ١١/١

ومنهم من لا يكاد يفرق بين الأصلي والزائد ^(١) . وقد جعل ابن الأثير لما نقله عن الهروى رمزا هو حرف الهاء . وجعل لما أخذ عن كتاب أبي موسى حرف السين . وما أضافه من بحثه وتبعه لكتب الحديث والغريب لم يجعل له علامة ، ليسهل التمييز بين كل منها ^(٢) .

ويرى محقق كتاب أبي موسى « المجموع المغيث » أن هذا التمييز الذى وضعه ابن الأثير لم يكن حازما « فكثير جدا من الأحاديث خلت من العلامة وهى لأبى موسى وبعض الأحاديث عليها (هـ) وهى لأبى موسى ، وقليل جدا من الأحاديث معزوة لأبى موسى وهى للهروى وبعض الأحاديث عليها علامتا (هـ ، س) وهى لأبى موسى وحده ، وبعض الأحاديث عزيت لأبى موسى ولم تأت فى باقى نسخ المغيث ... وهناك احتمال آخر وهو أن يكون ابن الأثير كانت لديه نسخة من المغيث غير التى بأيدينا » ^(٣) .

ويؤيد الاحتمال الأخير القائل باختلاف النسخ ما جاء فى مقدمة تحقيق كتاب الغريين من إشارة إلى اختلاف نسخ الكتاب وأن ابن الأثير أشار إلى ذلك ، وهذا « شاهد على أن كتاب الغريين تفاوتت نسخه سلامة وخطأ وليس لهذا التفاوت من سبب سوى اختلاف الرواية ، وهو أمر معروف فى كثير من الكتب التى تأدت إلينا بروايات مختلفة » ^(٤) .

واهتم كثير من الدارسين والمصنفين بكتاب ابن الأثير هذا ، فظهرت مؤلفات تدور حوله ، ومن ذلك :

- تنمة لصفى الدين محمود بن أبى بكر الأرموى (المتوفى سنة ٧٢٣ هـ) ^(٥) .

(١) النهاية ١١/١

(٢) النهاية ١١/١

(٣) المجموع المغيث ، مقدمة التحقيق ٤٤/١

(٤) راجع الغريين ، مقدمة التحقيق ٣١/١

(٥) كشف الظنون ١٢٠٣/٢ والرسالة المستطرفة ١١٧

- الدر النثير ، للسيوطى ، وهو اختصار للنهية مع زيادات وتعقيبات بعد حذف الأحاديث والاختصار على تفسير الألفاظ ^(١) . وقد طبع بهامش النهاية ^(٢) .
- والتذيل والتذنب على نهاية الغريب ، للسيوطى أيضا ، أفرد فيه زيادته على النهاية ، ومنه نسخة بدار الكتب المصرية بآخر نسخة من نسخ النهاية برقم ٢٠٩٤ حديث ، ونسخة فى برلين تحت رقم ١٦٦٠ ^(٣) . وقد صدر بتحقيق الدكتور عبد الله الجبورى عن دار الرفاعى بالرياض سنة ١٤٠٢ هـ .
- الكفاية فى نظم النهاية ، لعماد الدين إسماعيل بن محمد الحنبلى الحافظ ^(٤) (المتوفى سنة ٧٨٦ هـ) ومنه نسخة ببرلين تحت رقم ١٦٥٩ ^(٥) .
- واختصر النهاية كذلك كل من عيسى بن محمد الصفوى ^(٦) (المتوفى سنة ٩٥٣ هـ) ، والمتقى الهندى على بن حسام الدين ^(٧) (المتوفى سنة ٩٧٥ هـ) .

٨١ - منال الطالب فى شرح طوال الغرائب ، لمجد الدين بن الأثير

صدر هذا الكتاب بتحقيق الدكتور محمود الطناحى ^(٨) مع مقدمة للتحقيق درس فيها المحقق كثيرا من الموضوعات المتعلقة بالكتاب ، وسأشير إلى بعضها هاهنا . وقد شرح ابن الأثير منهجه فى الكتاب ، وما يتميز به عن كتابه « النهاية فى غريب الحديث والأثر » فقال : « فإنى لما بلغت الأمل والغرض وأديت النفل

(١) المعجم العربى ٦٢/١

(٢) وفى مقدمة تحقيق النهاية ١٢٠/١ أن معظمها تعليقات للسيوطى عن ابن الجوزى « ولعله اطلع على غريبه » .

(٣) راجع المعجم العربى ٦٢/١ وبروكلمان (الترجمة) ١٩٧/٦ ومقدمة تحقيق النهاية ٨/١

(٤) هو إسماعيل بن محمد بن بردس البعلبكي ، له ترجمة فى الدرر الكامنة ٤٠٤/١

(٥) بروكلمان (الترجمة) ١٩٧/٦ ومقدمة تحقيق النهاية ٨/١

(٦) له ترجمة فى شذرات الذهب ٢٩٧/٨ وانظر كشف الظنون ١٩٨٩/٢

(٧) كان من العلماء العاملين وعباد الله الصالحين ، له مصنفات عديدة توفى بمكة المشرفة سنة

٩٧٥ هـ وراجع شذرات الذهب ٣٧٩/٨

(٨) عن « مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى » ، بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٣ هـ ،

ثم أعاد الدكتور محمود الطناحى - رحمه الله - نشره بمكتبة الخانجى بالقاهرة سنة ١٤١٧ هـ -

والمفترض من تصنيف كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر ... وكان الغريب الوارد فيه المدرج في أثنائه ومطاويه مفرقا على أنواع صنوفه ، مقسما في أبواب حروفه ... أحببت أن أستأنف كتابا مختصرا أجمع فيه من الأحاديث والآثار الطوال والأوساط ما أكثر ألفاظه غريب ولا يفهمه أكثر الناس ، ويعز إدراك بعضه على كثير من الخواص ، أوردها كاملة متناسقة الألفاظ ... وأتبع كل حديث وأثر شرح غريبه وتفسير معانيه وإيضاح المقاصد المودعة فيه » (١) .

ويصف محقق الكتاب هذا المنهج بما يظهر تفرد ابن الأثير به ، وأنه لا يعلم « لهذا الكتاب سميا في مناهج من صنفوا في غريب الحديث ... وقد قسم ابن الأثير الكتاب قسمين : الأول في أحاديث رسول الله ﷺ : ما له فيه ذكر سيق الحديث له ، أو بنى عليه . ومعظم أحاديث هذا القسم يدور على أحاديث الوفود التي وفدت على رسول الله ﷺ وأحاديث المولد والمبعث ودلائل النبوة وخصائصه ﷺ . والقسم الثاني في آثار جماعة من الصحابة وبعض التابعين لهم بإحسان ، رضى الله عنهم أجمعين » (٢) .

كما كان من منهج ابن الأثير في هذا الكتاب بعد أن يذكر متن الحديث كاملا أن « يذكر في آخره من خرجه من علماء الحديث والغريب ، ويعقب بما قيل في الحديث جرحا وتعديلا وقبولا وردا » (٣) ، وقد لاحظ المحقق أن « الغاية التي تغياها ابن الأثير من وضع هذا الكتاب إنما هي غاية لغوية » ، (٤) لأنه يرى أن ضعف الحديث من هذا النوع عند علماء الجرح والتعديل لا يقدر في قمته اللغوية ، ويوضح ابن الأثير هذا بقوله معلقا على حديث فذك : « هذا الحديث أكثر ما يروى عن طريق أهل البيت ، وإن كان قد روى من طريق أخرى أطول من هذا ، وأكثر أهل الحديث يقولون إنه موضوع على فاطمة ... قلت : هذا الحديث وإن كان

(١) منال الطالب ٣/١

(٢) منال الطالب - مقدمة التحقيق ٢٤/١

(٣) منال الطالب - مقدمة التحقيق ٢٥

(٤) منال الطالب - مقدمة التحقيق ٢٥

موضوعا كما ذكروا فهو من أفصح الكلام وأحسنه مأخذا واحتجاجا ، ولعل واضعه لا ينقص درجة عن الحجاج بن يوسف الثقفي ، وكتب غريب الحديث مشحونة بشرح كلامه وخطبه ، فلا بأس أن يجرى هذا الحديث مجراها في شرح غريبه ومعانيه ، ولعل أكثر ما يروى من أحاديث الغريب الطوال جارية هذا المجرى في التصنع ، والله أعلم « (١) .

ويلاحظ كذلك أن ابن الأثير يدخل المشكل من الحديث في معنى الغريب وأنه « قد يشرح بعض الأحاديث لا لغريب ألفاظها بل لإشكال معناها » (٢) . وقد تقدم في الفصل الأول من هذا الباب بيان العلاقة بين المشكل ومفهوم الغريب .

٨٢ - غريب الحديث لمحمد بن بختيار يعقوبي (٣) ، شهاب الدين الحنبلي (المتوفى سنة ٦١٧ هـ)

وهو من تلاميذ ابن الجوزي (٤) صاحب « غريب الحديث » (٥) ، وكتاب ابن بختيار ذكره ابن المستوفى وقال عنه : « سمعه عليه ياربل جماعة ليسوا من أهل العلم » (٦) ، كما أشار إليه ابن العماد في ترجمة مؤلفه (٧) .

٨٣ - غريب الحديث ، لموفق الدين البغدادي (٨) ، عبد اللطيف ابن يوسف (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ)

يبدو أن المؤلف قد صنف « غريب الحديث » أولا ، ثم اختصره بعد ذلك

(١) منال الطالب ٥٠٨ وانظر مقدمة التحقيق ٢٦

(٢) منال الطالب مقدمة التحقيق ٢٧

(٣) له ترجمة في تاريخ إربل ١٩٠/١ وشذرات الذهب ٧٦/٥

(٤) شذرات الذهب ٧٦/٥ (٥) راجع في هذه القائمة الكتاب رقم ٧٩

(٦) تاريخ إربل ١٩٠/١

(٧) شذرات الذهب ٧٧/٥ وانظر تاريخ إربل ٣١٤/٢

(٨) له ترجمة في فوات الوفيات ٣٨٦/٢

وسماه «المجرد للغة الحديث» ، فقد قال ابن شاکر الکتبی : « من تصانیفه : غریب الحديث ، والمجرد منه » (١) .

أما «المجرد للغة الحديث» فقد صدر الجزء الأول منه بتحقیق فاطمة حمزة الراضی (٢) عن رسالة بجامعة بغداد سنة ١٩٧١ م (٣) .

٨٤ - المشرع الروی فی الزیادة علی غریب الهروی ، لأبی عبد الله الفسانی (٤) ، محمد بن علی بن الخضر بن هارون (المتوفی سنة ٦٣٦ هـ)

كان نحویا ماهرا مقرئا ، من رواة الحديث ، متین الدین ، تام المروعة ، رحب الصدر ، مسارعا إلى قضاء حوائج الناس ، شدید الاحتمال ، محسنا لمن أساء إليه روى عنه القاضي عیاض ، (٥) ولاشك أن هذه الصفات كان لها بعض الآثار فی مؤلفه ، وقيل إن هذا الكتاب مفقود (٦) .

ويظهر من عنوان الكتاب أنه تكملة واستدراك علی الغریبین للهروی (٧) .

٨٥ - المفصح المفهم والموضح للمعاني صحيح مسلم ، لابن هشام الخضراوي (٨) ، أبی عبد الله محمد بن یحیی (المتوفی سنة ٦٤٦ هـ)

كان رأسا فی العربية ، عاكفا علی التعليم ، أخذ عن ابن خروف والشلوبین وغيرهما ، وقد ألف فی الرد علی ابن عصفور : النقض علی الممتع (٩) .

(١) فوات الوفيات ٣٨٦/٢ (٢) عن مطبعة الشعب ببغداد سنة ١٩٧٧

(٣) الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري صفحة ٧٢

(٤) ترجم له السيوطی فی البغية ١٨٠/١

(٥) عن البغية ١٨٠/١ مع بعض التصرف .

(٦) انظر الدراسات اللغوية فی الأندلس ٨٢

(٧) راجع كشف الظنون ١٢٠٩/٢ ومقدمة تحقیق الغریبین ٣٤/١

(٩) عن البغية ٢٦٧/١

(٨) له ترجمة فی بغية الوعاة ٢٦٧/١

والمفصح المفهم منه نسخة بدار الكتب المصرية^(١) . وقد « اعتنى فيه بتفسير الألفاظ النبوية وتبيين المعاني الغامضة الخفية على ما ورد من كلام العرب ، ولم يذكر أسماء الرواة ، ورتب الألفاظ على حروف الهجاء ، مجلد بقلم مغربي تمت كتابته سنة ٧٤٣ هـ »^(٢) .

٨٦ - اختصار صحيح البخارى وشرح غريبه ، لجمال الدين الأنصارى^(٣) أبى العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ)

كان محدثاً فقيهاً مدرساً بالإسكندرية ، اختصر الصحيحين ، وشرح صحيح مسلم وسماه « المفهم »^(٤) . « واختصار صحيح البخارى وشرح غريبه » منه نسخ بدار الكتب المصرية ومكتبة القرويين بفاس^(٥) .

٨٧ - غريب جامع الأصول ، لمحّب الدين الطبرى^(٦) ، أحمد بن عبد الله (المتوفى سنة ٦٩٤ هـ)

قرأ المحب الطبرى على كثير من علماء عصره ، ومن ذلك سنن أبى داود والنسائى وجامع الترمذى وصحيح البخارى وغير ذلك ، وله مصنفات كثيرة ذكرها ابن تغرى بردى فى ترجمته^(٧) ، ومنها غريب جامع الأصول^(٨) .

(١) بمكتبة طلعت برقم ٧٩٤ حديث .

(٢) فهرس مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية ج ٦

(٣) له ترجمة فى البداية والنهاية ٢١٣/١٣

(٤) البداية والنهاية ٢١٣/١٢

(٥) بروكلمان (الترجمة) ١٧٦/٣

(٦) له ترجمة مفيدة فى المنهل الصافى ٤٣٢/١ ؛ ٣٤٧

(٧) راجع المنهل الصافى ٣٤٢/١ وما بعدها .

(٨) لمحّب الدين بن الأثير صاحب النهاية كتاب جامع الأصول « جمع فيه بين البخارى ومسلم والموطأ وسنن أبى داود والترمذى على حروف المعجم ، وشرح غريب الأحاديث ومعانيها وأحكامها . =

٨٨ - شرح غريب الحديث ، لعلى بن يوسف

(المتوفى بعد سنة ٧٠٥ هـ) ، التوقاتي ،

ذكر صاحب (الأعلام) أنه من العلماء بالحديث ، وأنه قد رتب الأحاديث في هذا الكتاب على حروف المعجم ، ومنه مخطوطة أنجزت سنة ٧٠٥ (١) .

٨٩ - شرح غريب شهاب الأخبار ، لأبى منصور التلمساني (٢) ، محمد

ابن منصور (المتوفى سنة ٧٣٦ هـ)

شرح فيه المؤلف الغريب الوارد فى كتاب « شهاب الأخبار والحكم والأمثال والآداب من الأحاديث النبوية » ، للقاضى أبى عبد الله محمد بن سلامة القضاعى الشافعى (٣) (المتوفى سنة ٤٥٤ هـ) ، وشهاب الأخبار منه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية (٤) .

أما شرح غريب شهاب الأخبار فيوجد ضمن مجموعة فى الحديث بالمكتبة التيمورية بدار الكتب تحت رقم ٣٠٠ (٥) .

= وقد طبع بالقاهرة سنة ١٣٦٨ هـ ، ثم أعيد نشره بتحقيق الأستاذ عبد القادر الأرنؤوط بدمشق سنة ١٣٩٤ . وانظر منال الطالب - مقدمة التحقيق ، فى ترجمة ابن الأثير صفحة ٢٠

(١) الأعلام ، للزركلى ٣٤/٥

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن منصور بن على بن هدية ، أديب من القضاة له ترجمة فى تعريف الخلف ٤٥٩/٢ وانظر الأعلام ٣٣٢/٧

(٣) راجع كشف الظنون ١٠٦٧/٢

(٤) انظر القائمة البيبلوجرافية للمخطوطات التى تم تصويرها بالميكروفيلم من دار الكتب المصرية والمكتبات الملحقة بها - القاهرة سنة ١٩٦٤ مسلسل رقم ٢٢٠

(٥) فهارس المكتبة التيمورية ٢٩٩/١

٩٠ - التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح ، لبدر الدين الزركشى^(١)

محمد بن عبد الله (المتوفى سنة ٧٩٤ هـ)

كان منهجه فى الكتاب أن يوضح ما وقع فى صحيح الإمام البخارى من لفظ غريب أو إعراب غامض أو نسب عويص أو راوٍ يخشى فى اسمه التصحيف^(٢) .

ومنه نسخة بخط المؤلف فى برلين برقم ١١٥٩ وفى غيرها من مكتبات العالم نسخ أخرى ، وقد طبع بالقاهرة سنة ١٣٥١ هـ^(٣) .
والكتاب من المراجع التى نقل عنها البغدادى فى خزنة الأدب^(٤) .

٩١ - المقتضى فى حل ألفاظ الشفا ، لبرهان الدين الحلبي^(٥) المعروف

بسبط ابن العجمي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ)

فرغ من تأليف هذا الكتاب سنة ٧٩٧ هـ بحلب^(٦) ، ومنه مخطوطات فى بعض مكتبات العالم^(٧) .

أما « الشفا » فهو من تأليف القاضى عياض وقد وصف بأنه « عظيم النفع لم يؤلف مثله فى الإسلام »^(٨) .

(١) هو بدر الدين محمد بن عبد الله ، صاحب البرهان فى علوم القرآن وغير ذلك ، له ترجمة

فى حسن المحاضرة ٤٣٧/١

(٢) فهرس مكتبة الأزهر ٢٣٤/١

(٣) راجع بروكلمان (الترجمة) ١٦٨/٣ وسزكين (الترجمة) ٣١٥/١

(٤) خزنة الأدب ٦٧/٢

(٥) هو إبراهيم بن محمد برهان الدين الحلبي ، ترجم له ابن تغرى بردى فى المنهل الصافى

١٤٧/١ ونقل أنه شيخ إمام عامل حافظ ورع مفيد زاهد على طريق السلف الصالح ليس مقبلاً إلا على

شأنه ، وانظر شذرات الذهب ٢٣٧/٧

(٦) كشف الظنون ١٠٥٤/٢ وهدية العارفين ٩/١ (٧) بروكلمان (الترجمة) ٢٦٩/٦

(٨) راجع الرسالة المستطرفة ٧٩ وأشار الكنانى إلى نقد الذهبى لبعض ما ورد فى الكتاب ، ورد

عليه ، وانظر مخطوطات الشفا وطبعاته وما كتب حوله فى بروكلمان (الترجمة) ٢٦٨/٦ - ٢٧٣

٩٢ - تحفة المنجد والمتهم فى غريب صحيح مسلم
لمؤلف مجهول ، جمع هوامش أستاذه سبط ابن العجمى
(المتوفى سنة ٨٤١ هـ)

تمت كتابته سنة ٨١٦ هـ ^(١) ، ومنه مخطوط فى الحميدية برقم ١١٨ فى
٣٤٨ ورقة ^(٢) .

٩٣ - ربيع الفزع فى شرح حديث أم زرع ، لابن ناصر الدين حافظ
دمشق ^(٣) أبى عبد الله محمد بن عبد الله
(المتوفى سنة ٨٤٢ هـ)

هذا الكتاب ذكره السخاوى ووصفه بأنه كراريس ^(٤) ، كما أشار إليه ابن
العماد ^(٥) ، ومنه مخطوط بدار الكتب بسماع المؤلف وعليه إجازته سنة ٨٣٧ هـ
فى ٣٩ ورقة تحت رقم ٢٢٣٣٦ ب ^(٦) .

٩٤ - الفصل الخامس من (هدى السارى) المنشور بعنوان : تفسير
غريب الحديث للحافظ ابن حجر ^(٧) ، أحمد بن على
(المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)

ورد ذكره فى مراجع تحقيق « غريب الحديث » لابن قتيبة ، للدكتور عبد الله
الجبورى ، وأنه طبع فى مطبعة الإمام بالقاهرة . نشر على يوسف ^(٨) .

(١) راجع بروكلمان (الترجمة) ١٨٢/٢ وسزكين (الترجمة) ٣٥٩/١ وورد اسم الكتاب فيه
(تحفة المفهم فى غريب صحيح مسلم) ، ولعل الصواب ما ورد عند بروكلمان .

(٢) تاريخ التراث العربى لسزكين ٣٥٩/١

(٣) له ترجمة فى الضوء اللامع ١٠٣/٨ وشذرات الذهب ٢٤٣/٧

(٤) شذرات الذهب ٢٤٣/٧

(٥) الضوء اللامع ١٠٤/٨

(٦) فهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية نشرة فؤاد سيد ٤٤٧/١ وانظر تخريج حديث أم زرع

هاهنا فى الكتاب رقم ١٤

(٧) شيخ الإسلام قاضى القضاة ، العسقلانى الأصل المصرى المولد والدار والوفاء . ترجم له ابن

نغرى بردى فى المنهل الصافى ١٧/٢ - ٣٢ وانظر الضوء اللامع ٣٦/٢ وشذرات الذهب ٢٧٠/٧

(٨) غريب الحديث لابن قتيبة ١٠٨٩/٣

ولم أجد لهذا الكتاب ذكرا في معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ولا في اكتفاء القنوع ، كما لم أعرّ عليه في فهرس دار الكتب ثم رأيت نسخة مصورة منه ببيروت ، ذكر الناشر في أولها أنه اقتطع الفصل الخامس من مقدمة (فتح الباري) : (هدى السارى) ونشرها .
وقد ذكر الحافظ الفصل « في سياق ما في الكتاب (أى صحيح البخارى) من الألفاظ الغريبة على ترتيب الحروف مشروحا » ... ^(١) ثم قال : « وقد ذكرت كثيرا منه على ظاهر لفظه غير مراعاة لأصل مادته تيسيرا للكشف ، ونهت على بعض ذلك وأوردت فيه ^(٢) كثيرا وإن كان مذكورا في الأصل (أى فتح الباري) لتتم به الفائدة في موضع واحد » ^(٣) .
ويفهم من هذه العبارة أنه جعل هذا الفصل محتويا على غريب البخارى ، لأنه لم يكتب بما شرحه في فتح الباري .

٩٥ - مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا ، للشُّمْنَى ^(٤) أحمد بن محمد

(المتوفى سنة ٨٧٢ هـ)

استفاد فيه من شرح البرهان الحلبي (تقدم هنا برقم ٩١) ، « وزاد عليه تمامات يسيرة فيها تحقيقات دقيقة » ^(٥) . ومنه مخطوط في مكتبة مكرم بدار الكتب المصرية برقم ٥٥ وطبع باستانبول سنة ١٢٦٤ هـ ^(٦) .

(١) هدى السارى ٧٧

(٢) كذا ، ولعله (منه) .

(٣) هدى السارى ٧٧

(٤) راجع ترجمته فى المنهل الصافى ١٠٤/٢ والبغية ٣٧٥/١ وهو من شيوخ السيوطى .

(٥) كشف الظنون ١٥٠٣/٢ (الحاشية) .

(٦) بروكلمان (الترجمة) ٢٧/٦ وقد أصدرته دار الكتب العلمية ببيروت ، وبأعلى الصفحات

متن الشفا وبأسفلها مزيل الخفا (بدون تاريخ) ، ولعلها طبعة مصورة عن طبعة استانبول .

٩٦ - شرح غريب ما فى « الجامع الصغير » ^(١) للسيوطى ، تأليف جمال الدين يوسف بن عبد الله الأرميوني المصرى ^(٢) الشافعى (المتوفى سنة ٩٥٨ هـ)

المؤلف تلميذ من تلاميذ جلال الدين السيوطى ^(٣) .
والكتاب منه نسخة بدار الكتب المصرية تمت كتابتها سنة ١٠٨٧ هـ ضمن مجموعة ، من ورقة ١٩ - إلى ٢٧ تحت رقم ٣٧٠٢٣ ب ^(٤) .

٩٧ - فيض البارى فى شرح غريب صحيح البخارى ،
لعبد الرحيم العباسى ^(٥) : عبد الرحيم بن عبد الرحمن
(المتوفى سنة ٩٦٣ هـ)

منه مخطوط بخط المؤلف فى مكتبة عاطف برقم ٥٢٩ ، وفى مكتبة راغب برقم ٢٩٨ والمكتبة الحميدية برقم ٢٩٨ ، وفى سراى أحمد الثالث برقم ٣٩١ بعنوان ضوء السارى فى شرح صحيح البخارى ، وهو نفس الكتاب ، وهو بخط المؤلف أيضا ^(٦) .

٩٨ - مجمع بحار الأنوار فى غرائب التنزيل ولطائف الأخبار ،
لمحمد طاهر الصديقى ^(٧) الهندى الفتى
(المتوفى سنة ٩٨٦ هـ)

اختصره من النهاية ، وضم إليه فوائد أخرى ، ورتبه على حروف المعجم ،

(١) راجع الرسالة المستطرفة ١٣٧

(٢) له ترجمة فى شذرات الذهب ٣٢٢/٨ وهدية العارفين ٥٦٤/٢ وانظر الأعلام ٢٤٠/٨

(٣) شذرات الذهب ٣٢٢/٨ وهدية العارفين ٥٦٤/٢

(٤) فهرس المخطوطات بدار الكتب نشرة فؤاد سيد ٥٢/٢

(٥) من تصانيفه « معاهد التنصيص » . وانظر هدية العارفين ٥٦٣/١

(٦) تاريخ التراث العربى لسزكين ٣٢٧/١

(٧) راجع الرسالة المستطرفة ١١٣ ؛ ١١٨ وذكر أنه رئيس محدثى الهند .

وذيله بتكملة له ، سماها « تكملة مجمع بحار الأنوار » ، ضمنها ماتيسر له الإطلاع عليه مما زاد على الأصل من اللغات والمعاني ، وقد طبع بالهند سنة ١٢٨٣ هـ (١) ، وفي دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد سنة ١٣٨٧ هـ .

٩٩ - شرح حديث أم زرع (٢) ،
 لشهاب الدين أحمد بن الخلال (٣)
 (من علماء القرن العاشر الهجرى)

منه نسخة بقلم معتاد ، ناقصة في آخرها بقدر بيان تاريخ الكتابة . نقلت من خط المؤلف في ٩ ورقات بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠١١١ ب (٤) .

١٠٠ - شرح حديث أم زرع (٥) ، لأحمد بن بهاء الدين محمد بن
 عبد الله الشنشورى (٦) الشافعى
 (من علماء القرن العاشر الهجرى)

هذا الشرح منه مخطوط ضمن مجموعة (من ورقة ٢٦٥ إلى ٢٧٢) بدار الكتب المصرية بقلم معتاد ، نقلت من خط المؤلف ، تحت رقم ٣٤٤٣ ج (٧) .

(١) فهرس مكتبة الأزهر ٥٩٣/١

(٢) تفدت الإشارة إلى تخريج هذا الحديث في هذه القائمة في الكتاب رقم ١٤

(٣) لم أجد له ترجمة في مصادرى .

(٤) فهرس المخطوطات بدار الكتب - نشرة: فؤاد سيد ٢٣/٢

(٥) راجع هامش ٢

(٦) لم أجد له ترجمة في مصادرى .

(٧) فهرس المخطوطات بدار الكتب - نشرة: فؤاد سيد ٢٣/٢

١٠١ - منتخب الزهر والثمر
 في غريب الحديث والأثر
 تأليف عقيل بن عمر الظفاري اليماني
 (المتوفى ١٠٦٢ هـ)

منه مخطوط في آصفية ٢٤٦/٦٧٦/١ (١)

١٠٢ - مجمع البحرين ومطلع
 النيرين ، لفخر الدين
 محمد بن علي الطريحي (المتوفى ١٠٨٥ هـ)

من علما الإمامية (٢) تناول فيه « غريب القرآن ولغات الحديث الخاصة » ،
 ورتبه ميوّبا على الحرف الأخير من المادة الأصلية ، وجمع الهمزة والألف في باب
 واحد ، كما جاء في مقدمة الطبعة الصادرة عن مكتبة الهلال ببيروت سنة
 ١٩٨٥ .

* * *

(١) الأعلام ٢٤٢/٤ وبروكلمان (الترجمة) القسم التاسع ١٢٦
 (٢) الأعلام ١٣٨/٥ ، وانظر مجمع البحرين - مقدمة الناشر في الجزء الأول .

١٠٣ - حُسن القَرع على حديث أم زرع^(١) ، للشيخ أحمد بن عبد الغنى التميمي الحليلي^(٢)
(من علماء القرن الثالث عشر الهجرى)

أوله : « لباب مولانا آدمنا القرع ... » ، فرغ من تأليفه سنة ١١٨٥ هـ ، ومن تبييضه سنة ١٢٠٢ هـ . منه نسخة في مجلد بقلم معتاد كتبت سنة ١٢٠٣ هـ في ١٢ ورقة برقم ٢٤١٠^(٣) .

١٠٤ - كشف المغطى من المعانى والألفاظ الواقعة
في الموطأ ، للعلامة محمد الطاهر بن عاشور
(المتوفى ١٣٩٣ هـ)

اهتم فيه بشرح ما غمض وأشكل من المعانى والألفاظ والروايات ، نشر بالجزائر سنة ١٩٧٥ م . وكان المؤلف - رحمه الله - شيخ جامع الزيتونة ، وشيخاً للإسلام مالكيًا ، ومن أعضاء المجمعين العربيين في القاهرة ودمشق^(٤) .

* * *

(١) تقدمت الإشارة إلى تخريج هذا الحديث في هذه القائمة في الكتاب رقم ١٤

(٢) لم أجد له ترجمة في مصادرى .

(٣) فهرس مكتبة الأزهر ١/٤٨٧

(٤) الأعلام ٦/١٧٤

ثانيا : الكتب التي لم تعرف سنوات وفيات مؤلفيها على وجه التحديد :

وفيما يلي الكتب التي لم تعرف سنوات وفيات مؤلفيها على وجه التحديد ، وجعلتها في تسلسل القائمة لأنها من كتب غريب الحديث على وجه القطع :

١٠٥ - غريب الحديث لأحمد بن الحسن الكندي

ذكره ابن النديم ^(١) والخطابي ^(٢) وحاجي خليفة ^(٣) .
ونقل سزكين ما ذكره الخطابي ، ولكن الاسم تحرف عنده من (الكندي)
إلى (الكنهي) ^(٤) .

١٠٦ - كتاب ابن قاسم (أو أبو القاسم) العثماني المصري

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك (٢٠٠/١) فيمن شرحوا غريب
الموطأ : (ابن قاسم) ، ونقل عنه السيوطي في تنوير الحوالك (١٢/١) وفيه
(أبو القاسم) ، وفي أوجز المسالك (٥٣/١) : أبو قاسم . ويحتمل أن يكون
المؤلف هو عبد الرحمن بن قاسم (المتوفى سنة ١٩١ هـ) ، ولم أجد دليلا قاطعا
على ذلك .

١٠٧ - غريب الحديث ، لأبي محمد عبد الله بن علي المروزي

كتب في عام ٤٦٤ هـ ، ومنه مختصر لأبي عبد الله الحسين بن علي
الأستراباذي ^(٥) .

(١) الفهرست ١٣٠

(٢) غريب الحديث للخطابي ٥٠/١

(٣) كشف الظنون ١٢٠٥/٢

(٤) راجع بروكلمان : GAS. VII, 208 .

(٥) بروكلمان (الترجمة) ١٩٩/٥

١٠٨ - جمل الغرائب فى تفسير الحديث ، لمحمد بن أبى الحسن بن

الحسين النيسابورى الغزنوى (١)

ذكره ياقوت (٢) والسيوطى (٣) وحاجى خليفة (٤) .

١٠٩ - غريب الشفا ، لأبى عبد الله محمد بن الحسن بن

مخولف الراشدى الحافظ (٥)

١١٠ - كتاب مهذب الدين بن الحاجب (٦)

ذكر حاجى خليفة أنه فى عشرة مجلدات (٧) .

وليس المؤلف ابن الحاجب النحوى (٨) ؛ لأن كنيته (جمال الدين) ، وماورد فى كشف الظنون (مهذب الدين) ولم يذكر اسمه أو سنة وفاته ، وقد ذهب بعض الدارسين إلى أنه ابن الحاجب صاحب الشافية والكافية وغيرهما (٩) . ولم أجد ما يؤيد ذلك .

(١) له ترجمة فى معجم الأدياء ١٢٤/١٩ ولم يذكر سنة وفاته ، وانظر البغية ٢٧٧/٢

(٢) معجم الأدياء ١٢٤/١٩

(٣) بغية الوعاة ٢٧٧/٢

(٤) كشف الظنون ١٠٥٣/٢

(٥) راجع كشف الظنون ١٠٥٣/٢ وبروكلمان (الترجمة ٢٧١/٦) .

(٦) لم أجد له ترجمة فى مصادرى .

(٧) كشف الظنون ١٢٠٧/٢

(٨) هو العلامة جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الفقيه المالكى ، الأصولى النحوى المقرئ

صنف فى النحو الكافية وشرحها ونظمها والوافية وشرحها وفى التصريف الشافية وشرحها وغير ذلك

توفى رحمه الله سنة ٦٤٦ هـ . وراجع ترجمته فى البداية والنهاية ١٨٦/١٣ وغاية النهاية ٥٠٨/١

وبغية الوعاة ١٣٤/٢

(٩) المعجم العربى نشأته وتطوره ٦٠/١ ومقدمة تحقيق « النهاية » ٧/١ وقد سُمى فى هذا العصر

كثيرون باسم ابن الحاجب ، وانظر مثلا المنهل الصافى ٣٠٤/١ ، ٢٩٧/٤ وغاية النهاية ٥٠٩/١

١١١ - غريب الحديث ، لمؤلف مجهول

منه نسخة فى ١٦ ورقة فى دار الكتب المصرية برقم ٥٦٦ لغة تيمور (١) .

ثالثا : الكتب التى يحتتمل أن تكون من مصنفات غريب الحديث المستقلة ، ولم أجد دليلا قاطعا يؤيد ذلك :

١ - شرح حديث أم زرع (٢) ، للزبير بن بكار (٣)
(المتوفى سنة ٢٥٦ هـ)

ذكره الحافظ ابن حجر فى شروح حديث أم زرع ولم يصرح بأنه شرح مستقل (٤) ، وذكر الدكتور محمود الطناحى أن الحديث خرج الزبير فى كتابه «الموفقيات» (٥) .

٢ - التقريب فى كشف الغريب ، للقاضى أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة (٦)
(المتوفى سنة ٣٥٠ هـ)

أشار إليه ياقوت (٧) والداودى (٨) . ولم أجد ما يرجح أنه فى غريب الحديث .

(١) الفهرس الهجائى للمخطوطات بدار الكتب المصرية - حرف الغين ١٦٥٠

(٢) تقدمت الإشارة إلى تخريج الحديث فى القائمة المثبتة فى هذه الدراسة عن كتب غريب

الحديث برقم ١٤

(٣) له ترجمة فى دول الإسلام ١٥٥/١ والبداية والنهاية ٢٤/١١ وتقريب التهذيب ٢٥٧/١

(٤) فتح البارى ١٦٤/٩

(٥) منال الطالب ٥٣٨

(٦) راجع ترجمته فى معجم الأدباء ١٠٢/٤ والبيغة ٣٥٤/١ وطبقات المفسرين للداودى ٦٥/١

(٧) معجم الأدباء ١٠٢/٤

(٨) طبقات المفسرين ٦٥/١

٣ - مجموع غرائب الأحاديث ، لأبى منصور السمعاني ^(١) ، محمد بن عبد الجبار
ابن أحمد (المتوفى سنة ٤٥٠ هـ)

منه مخطوط فى مكتبة كوبريلى برقم ٥٩٦ ^(٢) . ويحتمل أن يكون فى
غريب الإسناد فيكون جامعا لأحاديث من هذا النوع ، ويحتمل أن يكون كذلك
فى غريب الألفاظ .

٤ - تقريب الغريب ، للحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)

ورد فى ترجمته فى المنهل الصافى ^(٣) ، وأشار إليه ابن العماد ^(٤) .

٥ - شرح حديث أم زرع ^(٥) ، لأبى القاسم عبد الحكيم

ابن حبان المصرى ^(٦)

ذكره الحافظ ابن حجر فى مستهل شرحه لهذا الحديث ، مع الكتب التى
تعرضت لحديث أم زرع بالشرح ، ولم يصرح بأنه تأليف مفرد ^(٧) .

* * *

(١) الأنساب ٢٢٢/٧ والوفى ٢١٤/٣

(٢) بروكلمان (الترجمة) ١٧٦/٦

(٣) المنهل الصافى ٢٤/٢

(٤) شذرات الذهب ٢٧٢/٧

(٥) راجع فى هذا الفصل القائمة الخاصة بكتب غريب الحديث الكتاب رقم ١٤

(٦) ورد فى المؤلف والمختلف للدارقطنى ٤٢٤/١ : « عبد الكريم بن إبراهيم بن حبان بن إبراهيم
الجنبنى من أهل مصر ... وعن أبيه إبراهيم بن حبان ، ثقة حدثنا عن جماعة من المصريين » ، وفى
تلخيص المتشابه فى الرسم ، للخطيب البغدادى ٢٢٤/١ « إبراهيم بن حبان ... نا عنه ابنه عبد الكريم
ابن إبراهيم ، توفى فى المحرم سنة ٢٣٩ هـ كان موثقاً » . ولكن ما ورد فى فتح البارى ١٦٤/٩ :
عبد الحكيم بن حبان المصرى ، كما تقدم .

(٧) فتح البارى ١٦٤/٩

نتائج هذا الفصل

تبين من تتبع مؤلفات غريب الحديث والأثر في هذا الفصل أن مناهج مؤلفيها تندرج تحت ثمانية مناهج . أقدمها وألصقها بطبيعة الفكر الإسلامى القائم على التحرى والتحقيق منهج الأسانيد الذى اتبع مع البدايات الأولى للتأليف فى غريب الحديث والأثر .

ولم يكن كتاب أبى عدنان أول ما ألف فى هذا الباب - كما ذهب إلى ذلك بعض الدارسين - لأن عبارة ابن النديم التى اتخذت دليلاً على ذلك لا تحمل هذا الحكم ، كما أوضحت هذه الدراسة .

أما التأليف فى الغريبين : غريبى القرآن والحديث ، فقد اتضح من هذه الدراسة أن كتاب الجيم لشمر بن حمدويه (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) قد تعرض لهذا النوع من التأليف ، وكذلك كتاب المسائل لابن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ) وكتاب غريب الحديث للحربى (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) ، وألف أبو بكر النقاش (المتوفى سنة ٣٥١ هـ) غريب القرآن والسنة .

وفيما يتصل بالترتيب الهجائى فقد عرف فى فترة تالية لمنهج الأسانيد ، وتبين هنا أن كتاب الجيم لشمر مرتب على حروف المعجم ، وإن ابتدأه بحرف الجيم . وفيما يتصل بشرح غريب حديث معين أو مجموعة من الأحاديث لها صفة خاصة فقد أحصت هذه الدراسة من شروح حديث أم زرع أكثر من عشرة شروح مستقلة مفردة ، وشرحين لم يتوافر الدليل على أنهما مستقلان .

أما شرح غريب كتاب من كتب الحديث أو مجموعة من هذه الكتب فقد استحوذ كتاب صحيح البخارى على اهتمام كثير من مؤلفى غريب الحديث ثم يليه صحيح مسلم ثم الموطأ وغيره من الكتب . أما ظاهرة الاستدراك فقد اتضح أنها تعود إلى أسباب كثيرة ، منها اتساع مادة الحديث النبوى الشريف ، واختلاف أفهام العلماء والقراء ، وتنوع البيئات ، واتساع اللهجات العربية ، وميل العلماء المسلمين إلى التحرى والتحقيق . وهناك مجموعة من المؤلفات فى غريب الحديث والأثر اتضح من تتبع هذه الدراسة لها أنها ذات أهمية كبيرة وتحتاج إلى التحقيق

والنشر ، منها كتاب القاضى عياض « مشارق الأنوار » الذى طبع طبعة جيدة ولكنها تحتاج إلى المكملات الضرورية والفهارس والتراجم وعلاج المسائل التى تحتاج لتنبية وإكمال كثير من النصوص التى أوردها القاضى عياض وتخريج حشد هائل منها ، وكذلك مختصره لتلميذه ابن قرقول وهو مخطوط وعنوانه « مطالع الأنوار على صحاح الآثار » .

ومن مختصراته أيضا التى تحتاج إلى التحقيق « التقريب فى علم الغريب » لأبى الثناء بن خطيب الدهشة ، « ولوامع الأنوار » لشمس الدين محمد بن محمد ابن عبد الكريم المعروف بابن الموصلى وهو نظم لمطالع الأنوار ، وواضح أنه تعليمى المنهج .

ومن الكتب التى خدمت صحيح مسلم - وما أحوجنا إلى إخراج ما يتصل به - كتابان هما :

- الفصح المفهم والموضح للمهم لمعانى صحيح مسلم ، لابن هشام الخضراوى ، وهو مخطوط أيضا .

- تحفة المنجد والمتهم فى غريب صحيح مسلم ، لمؤلف مجهول ، تمت كتابته نسخته سنة ٤٨١ هـ .

وكذلك يوجد عدة مخطوطات تعرضت لشرح حديث أم زرع منها :

- ربيع الفرع ، للقيسى حافظ دمشق .

- شرح حديث أم زرع للشنشورى .

- شرح حديث أم زرع للخلال .

- حسن القرع ، للخليلى .

ومن هذه المخطوطات التى تحتاج إلى التحقيق كذلك « شرح غريب شهاب الأخبار » ، لأبى منصور التلمسانى ، و« شرح غريب مافى الجامع الصغير للسيوطى » ، تأليف جمال الدين يوسف بن عبد الله المصرى الشافعى ، وغير ذلك مما ورد فى هذه الدراسة .

هذا وقد استدركت القائمة على ما كتب عن مؤلفات غريب الحديث حتى نهاية القرن الثالث الهجرى أحد عشر كتابا ، وعلى ما كتب بعد ذلك ما يزيد على خمسين كتابا .

وقد تبين من الدراسة وتبع هذه الكتب عدة ملاحظات :

- ١ - وهم سزكين فى نسبة كتاب الحسين الباجدائى (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) إلى شعبة بن عياش (المتوفى سنة ١٩٣ هـ) .
- ٢ - أن أبا عمر الزاهد ليس له تلميذ اسمه (الحضرمى) ولكن أبا عمر ألف كتابا فى غريب الحديث ونحله (للحصرى) ، وقد حُرِّفَت (الحصرى) إلى (الحضرمى) .
- ٣ - أن إسماعيل بن عبد الغافر (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) ليس راوى صحيح مسلم ، ولكن أباه عبد الغافر بن محمد الفارسى (المتوفى سنة ٤٤٨ هـ) هو راوى صحيح مسلم وهو جد صاحب « مجمع الغرائب » عبد الغافر بن إسماعيل (المتوفى سنة ٥٢٩ هـ) .

البَابُ الثَّانِي

الفصل الأول

أهم المؤثرات التي أدت إلى إقلال النحاة من
الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو

يهتم هذا البحث بدراسة قضية الاستشهاد بالحديث فى اللغة والنحو ، مع التركيز على موقف النحاة ، بادئا بمؤلفات غريب الحديث والأثر ، لمعرفة منهجها فى الاستدلال بالحديث ، وبخاصة فى قضايا النحو ، لأن معاجم غريب الحديث والأثر - التى كانت محل اهتمام الباب الأول من هذه الدراسة - نوع مهم من الدراسات التى تناولت نصوص الحديث بالدراسة اللغوية والنحوية والفقهية أحيانا ، مستفيدة مما أتىح للثقافة العربية فى أطوارها المختلفة ومناحيها المتعددة .

وفىما يتصل بمنهج الاستدلال بالحديث فى معاجم غريب الحديث والأثر فقد اتضح أنها تستدل بالحديث فى قضايا اللغة أكثر من استدلالها به فى قضايا النحو ، ويكفى فى هذا المجال عرض لأمثلة مما ورد فى كتاب « غريب الحديث » لأبى عبيد القاسم بن سلام لأنه أول كتاب وصل إلينا من هذه المعاجم ، وقد ساق أبو عبيد كثيرا من الأحاديث للاستدلال بها لإثبات قضايا اللغة ، ومن أمثلة ذلك :

١ - استدل أبو عبيد على أن العرب « تدخل الميم على الباء والباء على الميم »^(١) أى تستخدم أحد الحرفين مكان الآخر ، استدل على ذلك بحديث رسول الله ﷺ « أنا أفصح العرب ميد أنى من قريش ، ونشأت فى بنى سعد »^(٢) ، فى رواية بعض الشاميين ، كما ذكر أبو عبيد^(٣) .

٢ - واستدل بحديث ابن عباس ، رضى الله عنهما ، « أنه قدم مكة مُسَبِّدًا

(١) غريب الحديث ، لأبى عبيد ١٣٩/١

(٢) ورد الحديث فى كتب الغريب ، ومنها الفائق ١٤١/١ قال : ويروى (ميد) ، وفى غريب الحديث لابن الجوزى ٩٦/١ (بيد) ، وفى النهاية ١٧١/١ (بيد) ، وفى اللسان (بيد) ٦٨/٤ ، ونقل عن أبى عبيد (ميد) لغة أخرى . وذكر فى كشف الخفاء ٢٠٠/١ رواية « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش » ونقل أن معنى الحديث صحيح ولكن لا أصل له ، وأن رواية « أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش » أوردها أصحاب الغرائب ولا يعلم من أخرجه ولا إسناده .

(٣) غريب الحديث ، لأبى عبيد ١٤٠/١

رأسه ، فأتى الحجر فقبله ثم سجد » (١) ، على أن التسبيد بمعنى ترك التدهن والغسل ، كما ذهب إليه أبو عبيدة ، وقال غيره : إنما هو الحلق (٢) .

٣ - واستشهد أبو عبيد على أن القنوت يكون بمعنى الصلاة كلها ، بحديث « مثل المجاهد في سبيل الله كمثل القانت الصائم » (٣) ، وقال أبو عبيد : « وما يشهد على هذا الحديث عن النبي ﷺ » ، ثم ساق الحديث ، وقال : « يريد بالقانت المصلى ، ولم يرد القيام دون الركوع والسجود » (٤) ، وكان قد ذكر قبل ذلك عن ابن عمر ، رضى الله عنهما ، أن القنوت طول القيام (٥) .

٤ - واستدل بما روى عن النبي ﷺ « أنه نهى عن قيل وقال » (٦) ، على أن القال مصدر بمعنى القول ، قال أبو عبيد : وفي قوله « نهى عن قيل وقال » نَحْوٌ وعربية ، وذلك أنه جعل القال مصدراً ... فكأنه قال : عن قيلٍ وقولٍ ، يقال على هذا قلت قولاً وقيلاً وقالاً (٧) .

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ٢٦٨/١ والفائق ١٥١/٢ وغريب الحديث لابن الجوزى ٤٥٥/١ والنهاية ٣٣٣/٢ وانظر اللسان (سبد) ١٨٦/٤

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ٢٦٧/١

(٣) الحديث رواه الإمام مسلم فى صحيحه فى كتاب الإمارة باب الشهادة فى سبيل الله تعالى ٣٥/٦ (كمثل الصائم القائم بآيات الله) وكذلك الإمام أحمد فى المسند ٤٢٤/٢ ، وغريب الحديث لابن الجوزى ٢٦٦/٢

(٤) غريب الحديث ، لأبي عبيد ١٣٤/٣

(٥) غريب الحديث ، لأبي عبيد ١٣٣/٣

(٦) الحديث رواه الإمام البخارى فى كتاب الاستقراض ، باب ما ينهى عن إضاعته وفى كتاب الأدب باب عقوب الوالدين من الكبائر ، وانظر فتح البارى ٨٣/٥ ؛ ٤١٩/١٠ وفيهما (قيل ، قال) بفتح اللام ، قال الحافظ (٤٢١/١٠) : كذا للأكثر فى جميع المواضع بغير تنوين . والحديث فى صحيح مسلم ١٣٠/٥ فى كتاب الأقضية ، باب النهى عن كثرة المسائل (قيل ، قال) بدون تنوين كذلك . وانظر مشارق الأنوار ١٩٤/٢ والفائق ١٢١/٣ (ويروى قيل وقال) بالتنوين وفى النهاية ١١٢/٤ ونقل ما ذكره أبو عبيد هاهنا .

(٧) غريب الحديث ، لأبي عبيد ٥٠/٢

٥ - وذكر أبو عبيد من معانى (العَقَال) أنه صدقة عام ، أو هو الحبل المعروف ^(١) ، واستدل للقول الثانى بما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه « كان يأخذ مع كل فريضة عقالا ورواء ، فإذا جاء من المدينة باعها وتصدق بتلك العُقَل والأزوية » ^(٢) .

والمتبع لكُتُب غريب الحديث والأثر التى ألفت بعد كتاب أبى عبيد يجد فيها الكثير من الأحاديث التى استشهد بها المصنفون على قضايا لغوية ، ولما كان الاستشهاد بالحديث من الدعائم التى قام عليها المعجم العربى - كما أثبت ذلك عدد من الدراسات المعاصرة ، بتتبع مناهجها فى الاستشهاد بالحديث عبر العصور ^(٣) . بل ذهب بعض المصنفين فى المعاجم العربية إلى « الإكثار من الاستشهاد بالحديث ، والإقلال من الشعر » ^(٤) ، كما ظهر من دراسة مناهج معاجم الفقه ، حتى أشبه (المغرب) للمطرزى ، وتهذيب الأسماء واللغات لأبى زكريا النووى ، كتب غريب الحديث ... » ^(٥) - لما كان ذلك رأيت الاكتفاء بما تقدم من أمثلة الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا اللغة من كتاب غريب الحديث لأبى عبيد .

ولكن الأمر فيما يتصل بالاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو يختلف عما أخذ به اللغويون ومصنفو المعاجم العربية ، ولذلك سأعرض لما جاء من ذلك فى كتب غريب الحديث ، والأثر قدر الإمكان .

وقد تبين من تتبع الاستشهاد بالحديث والأثر لإثبات قضايا النحو فى معاجم

(١) غريب الحديث ، لأبى عبيد ٢١٠/٣

(٢) الأثر فى غريب الحديث لأبى عبيد ٢١٠/٣ والفائق ١٤/٣ وفى مشارق الأنوار ١٠٠/٢ وفى النهاية ٢٨٠/٣ أن اللفظ يحتمل المعنيين ، وقد استدل فى النهاية « على القول الآخر (صدقة عام) بحديث عمر أيضا أنه أخر الصدقة فى عام الرمادة فلما أحيا الناس بعث عامله ، فقال : اعقل عنهم عقالين فاقسم فيهم عقالا وأتني بالآخر » .

(٣) راجع الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية ٣١٣ - ٣٢٩

(٤) المعجم العربى ، للدكتور حسين نصار ٦٧/١

(٥) المعجم العربى ٦٦/١

غريب الحديث والأثر أن هذه المصنفات منذ البدايات الأولى لها عرفت الاستدلال بالحديث والأثر لإثبات قضايا النحو ، وأن مصنفها عدوا الحديث الشريف مصدرا من مصادر الاحتجاج النحوى ، كما استدلووا به فى الاحتجاج اللغوى كما تقدم ، وإن كان الموقف النحوى العام غير بعيد التأثير عليهم ، لاتصال علوم العربية بعضها ببعض وبخاصة فى بداياتها الأولى .

وسأعرض هاهنا لأمثلة من استدلال مصنفى معاجم غريب الحديث والأثر بالحديث الشريف لإثبات قضايا النحو ، مما وجدته فى أثناء تناولى لهذه المعاجم :

أولا : ما جاء فى كتاب « غريب الحديث » لأبى عبيد من استشهداد بالحديث والأثر لإثبات القضايا النحوية :

يلاحظ أن أبا عبيد قد استدل بالحديث والأثر لإثبات قضايا نحوية ، فدل ذلك على أنه كان يرى أن الحديث الشريف لا غنى عنه فى تقرير قواعد النحو ، ولما كان أبو عبيد يعيش فى أواخر القرن الثانى الهجرى وأوائل القرن الثالث (توفى سنة ٢٢٤ هـ) فإن وجود الاستدلال بالحديث عنده وبخاصة فى قضايا النحو يدل دلالة قاطعة على أن القول بأن المتقدمين لم يستشهدوا بالحديث الشريف لإثبات قواعد النحو تنقصه الدقة والتحرى .

ومن أمثلة ذلك مما جاء فى « غريب الحديث » لأبى عبيد :

١ - ما جاء فى شرحه للحديث الشريف : « إذا سافرتم فأعطوا الرُّكْبَ أَسِنَّهَا »^(١) ، قال أبو عبيد :- « وأما قوله (أسنتها) فإنه أراد الأسنان ، يقال : أمكنوها من الرعى ... وقوله : الأسنان ، ولم يقل الأسنان ، وهكذا الحديث ،

(١) غريب الحديث ، لأبى عبيد ٦٩/٢ والحديث بهذه الرواية فى مسند الإمام أحمد ٣/٣٨٢ ، وورد فى المسند أيضا ٣/٣٠٥ برواية جابر بن عبد الله ، وفيها « فأمكنوا الركاب أسنانها » وورد فى الموطأ (تنوير الحوالك ٣/١٤٥) بألفاظ أخرى وفى سنن أبى داود ٢/٢٩ (فأعطوا الإبل حقمها) وانظر الفائق ٢/٧٩ وغريب الحديث ، لابن الجوزى ١/٥٠٤ واللسان (سنن) ١٧/٨٤

ولا نعرف الأسنه في الكلام إلا أسنه الرماح ، فإن كان هذا محفوظا فهو أراد جمع السن ، فقال : أسنان ، ثم جمع الأسنان فقال : أسنه ، فصار جمع الجمع ، هذا وجه في العربية « (١) .

وقد جاء في اللسان تأييد لرأى أبي عبيد السابق ، وأن الذي قاله في هذه المسألة صحيح بيّن ، وقد روى عن الفراء : السن : الأكل الشديد ، وسمع غير واحد من العرب يقول : « أصابت الإبل اليوم سنا من الرعي ، ويجمع السن بهذا المعنى أسنانا ، ثم يجمع الأسنان أسنه ، كما يقال : كِنَّ وأكَنَّ ثم أكنه ، جمع الجمع ، فهذا صحيح من جهة العربية ، ويقويه حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : « إذا سرتم في الخصب فأمكنوا الركاب أسنانها » (٢) .

أما الزمخشري فقد ذهب إلى أن « الأسنه » في الحديث جمع « سن » ، قال : « ونظيرها في الغرابة : أقة ، جمع قن ... والأسيده والأندية والأنجده ، جمع سد ، وهو العيب ، وندى ، ونجد ، وغرائب مثلها ، وقيل هي جمع سنان ، والمعنى : أعطوها ما تمتنع به من النحر ، لأن صاحبها إذا أحسن رعيها سمت وحسنت في عينه » (٣) .

٢ - وفي موضع آخر من « غريب الحديث » استدل أبو عبيد على تقرير قاعدة نحوية بحديث رسول الله ﷺ : « عليكم بالباء ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، فمن لم يقدر فعليه بالصوم فإنه له وجاء » (٤) ، قال أبو عبيد في تعليقه على قوله ﷺ « فعليه بالصوم » : « فأغرى غائبا ، ولا تكاد العرب تغرى إلا

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ٧٠/٢

(٢) اللسان (سن) ٨٥/١٧ ورواية جابر في مسند الإمام أحمد ٣/٣٠٥ كما تقدم .

(٣) الفائق ٧٩/٢ وانظر غريب الحديث لابن الجوزي ٥٠٤/١

(٤) الحديث رواه البخارى في كتاب الصوم (فعليه بالصوم) وكذلك الرواية في المصادر التالية : وانظر فتح البارى ١٤٢/٤ وصحيح مسلم ، كتاب النكاح ١٢٨/٤ وسنن الترمذى ٢٧٣/٢ وقال : هذا الحديث حسن صحيح . ومسند الإمام أحمد ٤٣٢/١ وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٧٣/٢ ، وغريب الحديث ، لابن الجوزي ٨٩/١ . وجاء في سنن النسائي ٥٧/٦ وسنن الدارمي ١٣٢/٢ روايتان : (فعليه بالصوم) و (فليصم) ، وفي سنن أبي داود ٥١٣/١ وسنن الترمذى (فعليه بالصوم) .

الشاهد ، يقولون عليك زيدا ، ودونك عمرا ، وعندك ، ولا يقولون عليك زيدا ، إلا في هذا الحديث ، فهذا حجة لكل من أغرى غائبا « (١) .

وبالرجوع إلى آراء النحاة في هذه القضية اتضح أن سيبويه قد تعرض لها في باب عقده لأسماء الأفعال المنقولة من ظرف أو جار ومجرور (٢) ، وقد قرر سيبويه أنه « لا يجوز أن تقول : رويده زيدا ، ودونه عمرا ، وأنت تريد غير المخاطب ، لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه ، وحدثني من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسنى ، وهذا قليل شبهوه بالفعل » (٣) ، ثم قال سيبويه : « واعلم أنه لا يجوز أن تقول : عليه زيدا ، تريد الأمر ، كما أردت ذلك في الفعل حين قلت : ليضرب زيدا ، لأن « عليه » ليس من الفعل » (٤) .

ولعل كلام سيبويه المتقدم هو السبب في ذهاب بعض النحاة إلى أنه لا يجوز (عليه) في هذا الأسلوب ، وأنه « لا يستعمل هذا النوع أيضا إلا متصلا بضمير المخاطب ، وشد قولهم عليه رجلا ، بمعنى ليلزم ، وعلى الشيء ، بمعنى أولنيه » (٥) . ولكن كلام ابن مالك في « التسهيل » يقتضى أن هذا الأسلوب (عليه رجلا) ليس شاذا (٦) مما يفيد أنه ذهب مذهب أبي عبيد في الاحتجاج بالحديث المتقدم « فعليه بالصوم » في جواز إغراء الغائب ، قال ابن مالك : « ومنها ظروف وشبهها ، جارة ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب قليلا ... وإليك ، وإلى ... عليك ، وعلى ، وعليه ، بمعنى الزم ، أولنى ، وليلزم » (٧) .

وهناك فرق بين عبارة ابن مالك وعبارة رضى الدين الاسترأبادى في قوله :

(١) غريب الحديث ، لأبى عبيد ٧٥/٢ وهناك إشارة إلى كلام أبى عبيد في هذه المسألة في

ظاهرة الغريب ١٧٨/١

(٢) الكتاب ٢٤٨/١ وانظر هامش ٢

(٣) الكتاب ٢٥٠/٦ (٤) الكتاب ٢٥٢/١

(٥) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٠١/٣

(٦) التسهيل ٢١٢ وانظر شرح الأشموني على الألفية ٢٠١/٣ حيث أشار إلى كلام ابن مالك

في التسهيل ، وأنه لم يجعل إغراء الغائب شاذا .

(٧) التسهيل ٢١٢

« ومنها الظروف وشبهها تجر ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذ قليلا ، نحو قوله : عليه شخصا ليسنى ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « من اشتهى منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع ^(١) فعليه بالصوم » ^(٢) .

فقد استخدم الاسترأباضى عبارة (شاذ قليلا) ، على حين لم يذكر ابن مالك إلا كلمة (قليلا) مما يؤكد ما أشار إليه الأشمونى حين ذكر أن كلام ابن مالك يقتضى أن إغراء الغائب ليس شاذًا ^(٣) .

ثانيا : ما جاء من الاستدلال بالحديث لإثبات قاعدة نحوية فى « غريب الحديث لابن قتيبة »

قال أبو محمد فى شرح حديث عثمان رضى الله عنه : « إن هؤلاء نفر رعاى غثرة » ^(٤) : قوله : « رعاى غثرة » ، كذا سمعته ، يروى غثرة ، كأنه جمع غائر ، مثل كافر وكفرة ، وفاجر وفجرة ، ولم أسمع لغائر جمعا ، وإنما يقال : رجل أغثر ، إذا كان جاهلا ... وكان ينبغى على هذا أن يكون « رعاى غثرة » مثل « أغبر وغيره » ولعله أن يكون يجتمع فى الحرف (أفعل وفاعل) كما يقال : واحد وأوحد ، ومائل وأميل ، أو يكون (أفعل) قد يجمع على (فَعَلَّة) ، فإنى سمعت فى حديث آخر أن رسول الله ﷺ قال : « ما أخاف على قريش إلا أنفسها » ، ثم وصفهم فقال : « أشحة بَجْرَة ، يفتنون الناس حتى تراهم بينهم كالغنم بين الحوضين ، إلى هذا مرة وإلى هذا مرة » ^(٥) ، والبجرة : العظام البطون » ^(٦) .

(١) فى المطبوع من شرح الرضى (لم يستطع) .

(٢) شرح الرضى للكافية ٧٥/٢

(٣) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٢٠١/٣

(٤) الحديث فى الفائق ٦٦/٢ وغريب الحديث لابن الجوزى ١٤٦/٢ وأشار إلى بعض ما ذكره ابن قتيبة . وفى النهاية ٣٤٣/٣ ومنال الطالب ٣٤١ ونقل ما قاله ابن قتيبة فى ٣٤٢

(٥) الحديث فى مسند الإمام أحمد ٦٦/٤ بسنده إلى عمران بن حصين قال : أخبرنى أعرابى أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « ما أخاف على قريش إلا أنفسها » قلت ما لهم ؟ قال أشحة بجرة ، وإن طال بك عمر لتنظرن إليهم يفتنون الناس حتى ترى الناس بينهم كالغنم بين الحوضين إلى هذا مرة وإلى هذا مرة . وانظر الجامع الكبير للسيوطى ٦٩١/١ والنهية ٩٦/١٠

(٦) غريب الحديث لابن قتيبة ٧٩/٢

في هذا النص جعل ابن قتيبة قول رسول الله ﷺ : « أشحة بجرة » دليلا على أن (أفعل) قد يجمع على (فَعَلَّة) .
ولعل الدكتورة خديجة الحديثي لم تطلع على هذا النص عندما ذكرت أن ابن قتيبة « لم يكن يرى الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو والصرف » (١) .

ثالثا : المجلدة الخامسة من « غريب الحديث » للحري :

في هذا الجزء الذي وصل إلينا من الكتاب مثال لاستدلال الحري بالحديث الشريف على قضايا النحو ، في شرحه لقول رسول الله ﷺ : « إني سألت ربي ألا يهلك أمتي بسنة بعامة » (٢) ، أي بسنة عامة ، واستدل الحري بذلك على زيادة الباء للتوكيد (٣) .

وقد أشار المبرد إلى زيادة الباء للتوكيد ، وأنها « إنما تزداد في غير الواجب توكيدا تقول : ما زيد بقائم ، وليس زيد بمنطلق » (٤) .

ويشرح ابن يعيش المراد بالزيادة للتوكيد ، فيقرر أن الباء قد « تزداد في الكلام ، والمراد بقولنا تزداد أنها تجيء توكيدا ، ولم تحدث معنى من المعاني المذكورة » (٥) .
ولذلك جعل ابن هشام زيادة الباء للتوكيد آخر ما ذكره من المعاني الأربعة عشر التي أوردها للباء (٦) .

(١) راجع « موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف » ٨٨

(٢) الحديث في صحيح مسلم ١٧١/٨ في كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض ، وعبارته « وإني سألت ربي لأمتي ألا يهلكها بسنة بعامة » . وفي سنن الترمذي ٣١٩/٣ وقال هذا حديث حسن صحيح (ألا يهلكها بسنة عامة) وكذلك في تيسير الوصول ٣٥١/٣ (عامة) وفي مسند أحمد ٢٧٨/٥ ؛ ٢٨٤ وسنن أبي داود ٤٥١/٢ (بعامة) .

(٣) غريب الحديث للحري ٩٥٦

(٤) المقنضب ٤٢١/٤

(٥) شرح ابن يعيش للمفصل ٢٣/٨

(٦) مغنى اللبيب ٩٩/١

وقد نص الشارح المحقق رضى الذين الاسترابادى على أن من غريب زيادة الباء « أن تزداد فى المجرور » ^(١) ، وهذا ينطبق على عبارة الحديث التى استدلت بها الحربى ، وهى قوله ﷺ فى الحديث المتقدم : « سنة بعامة » ^(٢) .

رابعا : من شواهد الحديث التى استدلت بها الخطابى فى قضايا النحو فى كتابه « غريب الحديث » :

- ١ - من ذلك ما علق به أبو سليمان الخطابى على حديث رسول الله ﷺ حين سمع رجلا يقرأ القرآن ليلا : « أتقوله مراثيا » ^(٣) ، قال الخطابى : « قوله : أتقوله ، يريد : أتظنه » ، ثم أيد رأيه بما ورد عن العرب من أنهم يجعلون ما بعد القول مرفوعا على الحكاية « إلا فى » أتقول « وحدها فى حروف الاستفهام ، فإنهم ينزلونها منزلة أظن » ^(٤) . ثم ساق دليلا على ذلك ما جاء فى حديث آخر فيه قول الرسول ﷺ : « ألبَرَّ تقولون بهن » ^(٥) .
- ٢ - واستدل أبو سليمان على جواز وصف المؤنث الذى سقطت منه الهاء ^(٦) (أى المؤنث المعنوى) بالمذكر ، بما جاء فى قول صحابى فى رسول الله ﷺ :
يَاخَيْرَ مَنْ يَمْشَى بِتَغْلٍ فَرْدٍ ^(٧)

(١) شرح الرضى للكافية ٣٢٨/٢

(٢) قال ابن الأثير بعد أن ذكر الحديث : « والباء فى « بعامة » زائدة ... ويجوز ألا تكون زائدة ، ويكون قد أبدل عامة من سنة بإعادة العامل ، تقول : مررت بأخيك بعمرو » . وراجع النهاية ٣٠٢/٣ (٣) الحديث فى مسند الإمام أحمد ٣٤٩/٥ والجامع الكبير ٣٠٤/٢ وانظر غريب الحديث لابن الجوزى ٢٧١/٢ والنهاية ١٢٣/٤

(٤) غريب الحديث للخطابى ٣٣٥/١

(٥) هذا اللفظ رواه الإمام مالك فى الموطأ (تنوير الحوالك ٢٩٥/١) والحديث له رواية أخرى عند البخارى وانظر فتح البارى ٣٢٤/٤

(٦) المقصود تاء التأنيث ، وذكر الشيخ خالد عن هذه التاء أنها تبدل فى الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء (التصريح بمضمون التوضيح ٢٨٥/٢) و « مذهب البصريين أن التاء هى الأصل والهاء المبدلة فى الوقف فرعها ، وعكس الكوفيون » وانظر شرح الأشموني بحاشية الصبان ٩٥/٤

(٧) الخير والبيت (ولم ينسب) فى الفائق ١٠٣/٣ وغريب الحديث لابن الجوزى ١٨٣/٢

والنهاية ٤٢٦/٣ ، ١٣٥/٥ وانظر اللسان (فرد) ٣٢٨/٤

قال أبو سليمان : « قوله : بنعل فرد ، فيه وجهان : أحدهما أن يجعل الفرد من نعت النعل ، وذلك جائز ، مع سقوط هاء التأنيث ، لأن كل اسم ليس فيه علم التأنيث فتذكيره جائز ، كالسماء والأرض والشمس والنار والبئر والحرب ونحوها ، وأخبرني أبو عمر أنا ثعلب عن سلمة عن الفراء قال : العرب تجتري على تذكير كل مؤنث ليس فيها علم التأنيث » (١) .

خامسا : مما جاء من ذلك في الفائق :

١ - ما استدل به الزمخشري على أن (أفعل) مما يجوز فيه إذا أضيف التسوية بين المذكر والمؤنث ، كما جاء في حديث على رضي الله عنه ، من قوله : « حملة على أصقب القريتين إليه » (٢) ، قال الزمخشري : وفي هذا دليل على أن (أفعل) مما يجوز فيه - إذا أضيف - التسوية بين المذكر والمؤنث وأن الذي قاله ثعلب في عنوان « الفصيح » (٣) : « فاخترنا أفصحهن » لا غمزة فيه » (٤) .

وقد ذكر الزمخشري هذا الحكم في « المفصل » فقال : وأفعل التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه أى ... وله معنيان : أحدهما أن يراد به أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء ، والثاني أن يؤخذ مطلقا له الزيادة فيها إطلاقا ، ثم يضاف ، لا للتفضيل على المضاف إليهم ، ولكن لمجرد التخصيص ... فأنت على الأول يجوز لك توحيدك في الثنية والجمع ، وألا تؤنثه ... وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام : « ألا أخبركم بأحبكم إلى وأقربكم مني مجالس يوم القيامة » (٥) .

(١) غريب الحديث للخطابي ٦٨٨/١ وجاء في المذكر والمؤنث للفراء ٨١ والعرب يجتري على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء .

(٢) الحديث في « غريب الحديث » لابن الجوزي ٥٩٧/١ والنهاية ٤١/٣

(٣) وراجع التلويح بشرح الفصيح صفحة ٢

(٤) الفائق ٣٠٧/٢

(٥) الحديث في مسند الإمام أحمد ١٩٣/٤ ، وانظر الجامع الكبير للسيوطي ٢٢٠/١ والجامع

الأزهر للمناوي ١٢٤/١ وتصحيح التصحيح ٣٣٢ وشرح ابن يعيش للمفصل ٧/٣

وقال ابن يعيش تعليقا على هذا الشاهد من الحديث الشريف : « الشاهد فيه أنه وحد أحبكم وأقربكم ، لأنه أراد المعنى الأول ، وهو أفعل الذى بمعنى التفضيل »^(١) .

٢ - وكذلك استدلال الزمخشري بحديث عمر رضى الله عنه فى قوله : « تَمَعَّدُوا »^(٢) على أصالة الميم فى « مَعَدَّ » قال : « وبتمعددوا استدلال النحويون على أصالة الميم فى معد وأنه فَعَلَّ ، لا مَفَعَّل »^(٣) .

سادسا : « بغية الرائد » للقاضى عياض :

١ - استدلال القاضى عياض على جواز إلحاق الفعل علامة الجمع ، كما جاء فى بعض روايات حديث أم زرع : « جلس إحدى عشرة امرأة »^(٤) . واستشهد لذلك برواية لحديث : « يتعاقبون فيكم ملائكة »^(٥) .

٢ - وفى أثناء رد القاضى عياض على أبى سعيد الضرير لإنكاره ما ورد فى حديث أم زرع من جمع الوطب على أوطاب^(٦) ، قال القاضى الفقيه رضى الله

(١) راجع شرح ابن يعيش ٤/٣ - ٧

(٢) جزء من حديث لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، رواه أبو عبيد فى غريب الحديث ٣/٣٢٥ وانظر غريب الحديث لابن الجوزى ٢/٣٦٤ والنهاية ٤/٣٤١

(٣) الفائق ٣/١٠٦ . وقد ذكر سيويوه وزن (فَعَلَّ) ومثل له فى الاسم بمعد ، وانظر الكتاب ٤/٢٧٧ وارشاف الضرب ١/٣٢ واللسان (عدد) ٤/٢٧٨

(٤) تقدم تخريج حديث أم زرع فى الفصل الثانى من هذه الدراسة ، فى قائمة كتب غريب

الحديث برقم ١٤

(٥) من حديث شريف رواه الإمام البخارى ١/١٠٥ وورد فى الموطأ (تنوير الحوالك ١/١٨٤) ومسنده أحمد ٢/٤٨٦ ، وقد سمي الإمام ابن مالك لغة « أكلونى البراغيث » فى كنية لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » ، وانظر شرح ابن عقيل ٢/٤٧ وراجع ما جاء من الخلاف حول روايات الحديث ، وبعض آراء العلماء فيه فى « تصحيح التصحيف » ٤١١ التعليق رقم ٢ وانظر بغية الرائد ٢٦

(٦) قال القاضى عياض : الأوطاب تختص بأسقية اللبن . وذكر حجة أبى سعيد فى إنكار جمع

وطب على أوطاب أن فعلا لا يجمع على أفعال . وانظر بغية الرائد ١٥٣ - ١٥٤

عنه « لم يقل أبو سعيد شيئا ، أما إنكاره أن يجمع وطب على أوطاب في العربية ، فهذه عربية صحيحة منقولة عن أفصح العرب ، وبأصح الطرق : فحكاه النبي ﷺ ، أو حكته عائشة بحضرته ، ورواها فصحاء التابعين ، ولا يحكون لنا ، وذكروها عن عرب عاربة وجاهلية بائدة قولها حجة ، وليتنا وجدنا مثل هذه الطرق في أكثر اللغة ، ولا يقال في هذا منكر ولا خطأ ، ولكنه يقال نادر » (١) ، ثم استدل القاضي عياض على صحة جمع وطب على أوطاب بما جاء في الحديث الصحيح من جمع نقب على أنقاب قال : « وفي الحديث الصحيح : « على أنقاب المدينة ملائكة » (٢) .

سابعا : من شواهد الحديث التي استدل بها ابن الأثير في كتاب

« منال الطالب » لإثبات بعض قضايا النحو :

١ - من ذلك ما جاء في حديث لقمان بن عاد في عبارة « المائة البقرة » و« المائة الضائنة » (٣) ، قال ابن الأثير : « قوله : المائة البقرة ، والمائة الضائنة ، بتعريف المائة مع الإضافة ، مما لا يجيزه نحاة البصرة ، وإنما يقولون : أخذت مائة الدرهم ، لا غير لأن الألف واللام لا يجتمعان مع الإضافة . وأجاز ذلك نحاة الكوفة في العدد خاصة » (٤) .

وقد أشار الزمخشري إلى ذلك في المفصل فقال : « قضية الإضافة المعنوية أن يجر لها المضاف من التعريف ، وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الأثواب

(١) بغية الرائد ١٥٤

(٢) الحديث رواه الإمام البخارى في كتاب فضائل المدينة ، وانظر فتح البارى ١١٤/٤ (على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال) ، وكذلك رواه في كتاب الفتن باب لا يدخل الدجال المدينة (فتح البارى ١٠٩/١٣) ورواه الإمام مسلم في صحيحه ٢٠٦/٨ ، كتاب الفتن باب في خروج الدجال . والإمام أحمد في المسند ٢٣٧/٢ ، وراجع بغية الرائد ١٥٤

(٣) راجع منال الطالب ١٢١ والفائق ٧٥/١

(٤) منال الطالب ١٢٦

والخمسة الدراهم ، فبمزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء « (١) ، وقال ابن يعيش : « وأما الخمسة الأثواب والأربعة الغلمان ، فهو شئ صار إلى جوازه الكوفيون » (٢) ، وذكر أن علتهم لإجازته أنهم شبهوا هذا الأسلوب بالحسن الوجه ، وحكم على هذا المذهب بأنه غير صحيح (٣) .
وعبارة ابن الأثير يفهم منها أن ما جاء في الخبر السابق يمكن عده دليلا مؤيدا لمذهب الكوفيين .

٢ - واستدل ابن الأثير بعبارة « فرما ربما » (٤) ، التي وردت في خبر سطیح على أن « رُبَّ » قد تستعمل للتكثير ، وقال : « قوله : فرما ربما ، مكرر لكثرة حصول الفعل منهم ورب وإن كانت للتقليل في أصل الوضع فقد تستعمل للتكثير » (٥) .

وفي شرح الرضى للكافية أن التقليل هو الأصل « ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة ، وفي معنى التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة » (٦) .

وقال ابن هشام : « ليس معناها التقليل دائما ، خلافا لابن درستويه وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيرا ، والتقليل قليلا » (٧) .

* * *

(١) شرح المفصل ١٢١/٢

(٢) شرح المفصل ١٢١/٢ وانظر ارتشاف الضرب ٣٦٦/١

(٣) شرح المفصل ١٢١/٢

(٤) خبر سطیح في منال الطالب ١٥٤ - ١٥٨ وانظر البداية والنهاية ٢٦٩/٢ واللسان (سطح)

٣١٣/٣ ونقل أنه حديث حسن غريب . والعبارة التي استدل بها ابن الأثير جاءت في هذا البيت .

فرميا ربما أضحووا بمنزلة تهاب صولهم الأسد المهاصير

(٥) منال الطالب ١٦٩

(٦) شرح الرضى للكافية ٣٣٠/٢

(٧) معنى اللبيب ١١٩/١ وانظر تصحيح التصحيف ٢٧٨

وفيما يتصل بتتبع شواهد الحديث التي استدل بها النحاة في كتبهم فقد كان من خطة هذه الدراسة أن تقوم بذلك ، ولكنني وجدت عدة دراسات تتبعت هذه الأحاديث بما يعنى عن إعادة تتبعها هاهنا ، ومن هذه الدراسات :

١ - « أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوى » ، للدكتور محمد إبراهيم البنا ، وقد أشار إلى ١٨ شاهدا من الحديث الشريف استدل بها أبو القاسم السهيلي لإثبات قضايا نحوية (١) .

٢ - « الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية » ، للدكتور محمد ضارى حمادى ، وقد ذكر أمثلة لاستشهاد كثير من النحويين بالحديث الشريف لإثبات القضايا النحوية (٢) .

٣ - « موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف » ، للدكتورة خديجة الحديثى ، وقد بدأت بما استدل به أبو عمرو بن العلاء فذكرت ثلاثة أحاديث (٣) ، ثم الخليل بن أحمد فذكرت له أربعة أحاديث (٤) ، وتتبع لسيبويه اثني عشر شاهدا من شواهد الحديث والأثر ، وإن كانت قد نقلت تشكك بعض الباحثين فى ثلاثة شواهد منها (٥) ، أما الفراء فقد ذكرت له أربعة أحاديث استدل بها لإثبات قضايا صرفية ، وسبعة أحاديث فى قضايا نحوية (٦) ، وذكرت لأبى عبيدة حديثين فى قضايا الصرف (٧) ، كما تتبعت شواهد الحديث عند كل من المبرد والزجاج وابن السراج وأبى بكر بن الأنبارى والزجاجى وابن النحاس وابن درستويه وابن

(١) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوى ٢٦٢ - ٢٦٦

(٢) الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية ٣٣٥ - ٣٤٣

(٣) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٤٢

(٤) موقف النحاة ٤٦

(٥) موقف النحاة ٧٧

(٦) موقف النحاة ٨٢

(٧) موقف النحاة ٨٦

خالويه ... وغيرهم من النحاة إلى عصر ابن مالك وأبي حيان^(١) ، فى تتبع مفيد ودقيق ظهرت ثمرته فى الكشف الذى ضمنته المؤلفه الأحاديث التى جمعتها من كتب النحاة الذين ذكرتهم وقد استدلوها بها فى قضايا النحو ، مع حذف المكرر ، ودون النظر إلى اختلاف الروايات ، فبلغت هذه الأحاديث ٨٧ حديثا شريفا و ٢٩ أثرا عن آل البيت والصحابه رضوان الله عليهم أجمعين^(٢) .

٤ - « السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى » ، للدكتور محمود فجال ، والكتاب دراسة نحوية للأحاديث الواردة فى شرح الكافية للرضى ، وقد أورد المؤلف ٧٦ مسألة تم الاستشهاد فيها بالأحاديث والآثار لإثبات قضايا النحو ، كما عنى المؤلف بعرض المسائل النحوية وتخرىج الأحاديث المستشهد بها^(٣) .

وفى الكتاب إشارة إلى أن الدكتور محمود فجال قد أصدر قبل ذلك بحثا بعنوان « الحديث النبوى فى النحو العربى » ، وفيه دراسة نحوية للأحاديث النبوية الواردة فى ستة شروح لألفية ابن مالك^(٤) .

ومهما يكن من أمر فإن الأمثلة التى تقدمت لاستدلال مؤلفى معاجم غريب الحديث والأثر بالحديث الشريف لإثبات قضايا النحو ، وكذلك ما أشرت إليه من الدراسات التى تتبعت شواهد الحديث فى كتب النحاة ، كل هذا يكفى للتدليل على أن الاستشهاد بالحديث فى ميدان النحو كان معروفا منذ البدايات الأولى للمؤلفات العربية ، وأن هذا الاتجاه استمر بعد ذلك حتى أصبح طريقة ثابتة عند الإمام ابن مالك ، ولكن هذا لا يعنى أن الاستشهاد بالحديث الشريف فى قضايا النحو كان بنفس القدر الذى استشهد به النحاة من القرآن الكريم والشعر العربى ،

(١) موقف النحاة ٨٨ - ١٨٠

(٢) موقف النحاة ١٨١ - ١٨٩

(٣) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث ١١٩ - ٥٤٣

(٤) السير الحثيث ، كلمة الناشر ، صفحة ب .

بل كان استشهادهم بالحديث أقل بكثير من استدلالهم بآيات القرآن أو بآيات الشعر .

أما أسباب هذا الإقلال من الاستشهاد بالحديث في قضايا النحو فهي محل اهتمام هذه الصفحات من هذه الدراسة .

وينبغي أن أشير هاهنا إلى أن دور الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه في تأسيس مناهج الاستدلال والقياس والتعليل في النحو وتكميلها كان له أثر في هذا المجال - فقد تناول « النحاة كتاب سيبويه بالشرح والتفصيل تارة ، وبالاختصار والإيجاز تارة أخرى ويختلف بعضهم مع بعض في بعض نقاطه ، ولكن أصوله تسير وتُدْرَس وتُدْرَس حتى يومنا هذا ، وما زالت البحوث الضخمة تدور في فلك أصوله ولا تجرؤ على تعديها أو المساس بها » ^(١) ، فلا غرو أن يوصف كتاب سيبويه بأنه قرآن النحو ^(٢) ، وأن يقول أبو عثمان المازني : « من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح » ^(٣) .

والواقع أن كتاب سيبويه يستحق ما أحاطه به النحاة العرب وغيرهم من الاهتمام والتقدير والتقديم على سائر ما كتب في النحو العربي ، فالكتاب يمثل أكبر تجميع لآراء الخليل بن أحمد في النحو ، وغيره من نحاة البصرة ، والخليل هو عميد المدرسة البصرية ، والمدرسة البصرية هي المؤسس الحقيقي لعلم النحو العربي ، وقد أشار إلى ذلك ابن النديم حين برر تقديم البصريين على الكوفيين في الترتيب في كتابه ، فقال : « إنما قدمنا البصريين أولا لأن علم العربية عنهم أخذ » ^(٤) ، فالبصرة هي التي قامت بالصياغة الأساسية للنحو العربي « منذ نشأته حتى أصبح

(١) دراسات في النحو العربي ، صفحة (و) . وانظر « في النحو العربي نقد وتوجيه » للدكتور

مهدي الخزومي ٢٤

(٢) مراتب النحويين ١٠٦

(٣) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٣٩ وفي الفهرست ٧٧ (فليستحي) . وهما لغتان ،

وانظر المصباح المنير (حتى) ٢٢٠

(٤) الفهرست ٩٦ وانظر مدرسة الكوفة ٣٦ والمدارس النحوية ٢٠

خلقا سويا»^(١) ، وكان هناك فارق زمني كبير بين ما قامت به مدرسة البصرة في هذا المجال وبين ظهور بوادر مدرسة الكوفة النحوية ، فقد « شادت البصرة صرح النحو ورفعت أركانها بينما كانت الكوفة مشغولة عن ذلك كله ، على الأقل حتى منتصف القرن الثاني الهجري بقراءات الذكر الحكيم ورواية الأشعار والأخبار ، وقلما نظرت في قواعد النحو إلا ما سقط إلى بعض أساتذتها من نحاة البصرة إذ كانوا يتعلمون لهم ويختلفون إلى مجالس محاضراتهم وإملاءاتهم »^(٢) ، ولهذا كان للبصرة الريادة في علوم النحو واللغة وتدوينها ، وتقدمت الكوفة في ذلك بما لا يقل عن مائة عام ، وقبل أن تؤسس الكوفة لها في ذلك مذهبها ، كانت البصرة قد سبقتها في تأسيس النحو ووضع قواعده^(٣) .

ولذلك كان من الأجدى في دراسة الأسباب التي أدت إلى إقلال النحاة من الاستدلال بالحديث لإثبات قواعد النحو أن يتطرق البحث إلى البناء الفكري لمدرسة البصرة النحوية ، ولآثار ذلك في فكر الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه على وجه الخصوص ، وقبل المضي في هذه السبيل أريد أن أوضح أمرين يمهّد بيانهما لفهم موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث : أولهما ما يتصل بكتاب سيبويه ، وثانيهما آثار موقف النحاة من الحديث لدى بعض العلماء الذين لفت نظرهم ما وقع من غبن على الاستدلال بالحديث :

أولا : ما يتصل بكتاب سيبويه :

من المعلوم أن كتاب سيبويه له أكبر الأثر في تكوين رؤية النحاة بعده في منهجهم في الاستشهاد والتعديد والقياس والتعليل وفي موقفهم من النصوص ، فقد تقدم طرف من الروايات التي تشير إلى سمو مكانته ويضاف إليه ما كان يقوله

(١) مدرسة الكوفة ٣٦

(٢) المدارس النحوية ٢٠

(٣) راجع ضحى الإسلام ٢٨٣/٢

المبرد إذا أراد مرید أن یقرأ علیه کتاب سیبویه ، یقول له : « هل رکت البحر ؟ تعظیما له واستصعابا لما فیہ » (١) .

وهناك ظاهرة واضحة في كتاب سيبويه فيما يتصل باستشهاده بالحديث لإثبات قضايا النحو ، أنه استخدم عددا قليلا من الأحاديث بالمقارنة بالآيات القرآنية وأبيات الشعر ، وأنه كان في الغالب لا يذكر أنها أحاديث ، « إنما كان يدرجها مع أمثلة الكتاب ، فيقول مثلا : « وأما قولهم » ، أو يقول : « يقول » ، أو « من العرب من يرفع فيقول » ، أو « مثل ذلك » ، أو « من ذلك » (٢) ، وقد حاولت الدكتورة خديجة الحديثي تحليل هذه الظاهرة عند سيبويه ، فأشارت إلى أنه « إنما ترك الإكثار منها لأن أسلوب الحديث لا يمكن أن يخرج في شيء من القواعد عما جاء من كلام الله عز وجل ، فالحديث النبوي أصلا بعد القرآن الكريم في المنزلة وفي وجوب الاستشهاد به وبما ثبت أنه قال بلفظه ، إلا أن الآيات القرآنية أولى من غيرها في الاحتجاج بها مادام الحديث جاريا عليها في كل شيء » (٣) .

ثم حاولت المؤلفة كذلك أن تعلق ما ذكرته من ترك سيبويه التنبيه على نصوص الحديث والأثر التي استشدها بها ، ولم يبين صراحة أنها من الحديث الشريف ، وذكرت « أن مقصوده أن يسوى بينها (أي الأحاديث) وبين ما نطق به العرب على اختلاف قبائلهم واحتج به ، لذلك قدم لها بعبارات يقدم بها عادة لما يستشهد به من كلام العرب المنشور ، فاهتم بنسبة الشواهد إلى القبائل لا إلى الأشخاص » (٤) .

(١) طبقات السيرافي ٣٩ والفهرست ٧٧ وفيه (استعظاما لما فيه) . ولعل عبارة السيرافي هي الصواب ، ولكن ما ورد في الفهرست ، يعكس الأثر النفسي لمكانة كتاب سيبويه .

(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٦٩

(٣) الشاهد وأصول النحو ٧٠

(٤) الشاهد وأصول النحو ٧٥

هذا ملخص ما ذكرته الدكتورة خديجة الحديثي في هذا الصدد ، وهو جهد مشكور في هذا الباب ، ولكنني في أثناء تتبع البناء العقلي لمدرسة البصرة ، وسيبويه من أئمتها ، وجدتُ أن هذا البناء له دخل مباشر في موقف النحاة من النصوص وبخاصة الحديث الشريف ، على ما سأوضحه في هذا الفصل إن شاء الله تعالى ، ولكن هاهنا أشير إلى ما يتصل بسيبويه بصفة خاصة ، مما أسعفت به النصوص التي تتحدث عن حياته ، على قلتها ، وفيها بيان لموقف نفسه لا يمكن إنكار أثره في موقف سيبويه من الحديث ، وهو الإمام والقدوة والعقل المنظر ، والوارث لعلوم الخليل وعبقريه البصريين .

وهذا الموقف النفسى يتمثل في ثلاث روايات تدور بين سيبويه وشيخه حماد ابن سلمة (المتوفى في حدود سنة ١٦٧ هـ) وفي نقد لاذع من الشيخ لتلميذه لخطئه أو لحنه في نص من نصوص الحديث الشريف ، وكان حماد بن سلمة « شيخ أهل البصرة في العربية » ^(١) كما كان « فصيحاً بليغاً صاحب سنة ، شديداً على المبتدعة » ^(٢) ، كما عرف عنه التشدد في محاربة اللحن في الحديث ، وأنه لا يجوز رواية الحديث الملحون ، وكان يقول : « من لحن في حديثي فقد كذب على » ^(٣) ، وقد قال أحد تلاميذه : « ما وجدت في كتابي عن حماد بن سلمة لحناً فعربوه فإن حمادا كان لا يلحن » ^(٤) .

أما الروايات التي نقد فيها حماد تلميذه سيبويه فهي :

١ - روى الزجاجي بسنده عن حماد بن سلمة قال : « جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث فكان فيما أمليت ذكر الصفا ، عن رسول الله ﷺ

(١) بغية الوعاة ٥٤٨/١

(٢) البغية ٥٤٨/١

(٣) أخبار النحويين البصريين ٣٤ وفي الكفاية للخطيب البغدادي ٢٣٠ « فليس يحدث عنى » وجاء الخبر كذلك في غريب الحديث للخطابي ٦٣/١ والبغية ٥٤٨/١

(٤) الكفاية ٢٣٠

فقلت : « صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ الصِّفَا » ^(١) ، وهو الذى كان يستمَلِّ ، فقال : « صعد
النَّبِيُّ ﷺ الصِّفَا » ، فقلت يافارسى لا تقل الصفاء ، لأن الصفا مقصور . فلما
فرغ من مجلسه كسر القلم وقال : لا أكتب شيئا حتى أحكم العربية » ^(٢) .

٢ - روى الزجاجى أيضا أن سيويه كان « مستمليا لحماذ بن سلمة ، وكان
حماذ فصيحًا فاستملاه يوما قول رسول الله ﷺ : « ليس من أصحابى أحد إلا
ولو شئت لأخذت عليه ، ليس أبا الدرداء » ^(٣) ، فقال سيويه : ليس أبو الدرداء .
فصاح حماذ : لحتت ياسيويه ليس هذا حيث ذهبت ، إنما هو استثناء . فقال
سيويه : لا جرم ، والله لأطلبن علما لا تلحننى معه . فمضى ولزم مجلس
الأخفش مع يعقوب الحضرمى والخليل وسائر النحويين » ^(٤) .

٣ - وروى الزبيدى خبرا ثالثا لحن فيه حماذ سيويه فى الحديث كذلك ، وأن
سيويه جاء « حماذ بن سلمة فقال : أحدثك هشام بن عروة عن أبيه فى رجل
رَعَفَ فى الصلاة ^(٥) فقال حماذ : أخطأت إنما هو رَعَفَ » ^(٦) .

(١) الحديث رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « صعد رسول الله ﷺ يوما
الصفا » الحديث ، وانظر تفسير ابن كثير ٣/٣٤٩ عند تفسير الآية ٤١٢ من سورة الشعراء .

(٢) مجالس العلماء للزجاجى ١١٨ وانظر السيرافى ٣٤ والبعية ٥٤٨/١

(٣) فى الجامع الكبير للسيوطى ١/٧١٢ « ما من أحد من أصحابى إلا لو شئت أخذت عليه فى
خلقه ليس أبا عبيدة بن الجراح » .

(٤) مجالس العلماء ١١٨ وأخبار النحويين البصريين ٣٤ (فطلب النحو ولزم الخليل) . وانظر
طبقات الزبيدى ٦٦ والبعية ٥٤٨/١

(٥) جاء فى الموطأ (تنوير الحوالك ١/٦٢) باب ما جاء فى الرعاف ، وفيه « رأى سعيد بن
المسيب رَعَفَ (بفتح العين) وهو يصلى » ، وفى باب العمل فيمن غلبه الدم من جرح أو رعاف
« حدثنى يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن المسور بن مخرمة أخبره أنه دخل على عمر فى
الليلة التى طعن فيها » وذكر الحديث ، وانظر آراء فى الوضوء من الرعاف فى سنن الترمذى ١/٥٩ ،
وقد ذكر القاضى عياض فى مشارق الأنوار ١/٢٩٤ رَعَفَ بفتح العين وقيل رَعَفَ بضمها . واقتصر
الخطابى على (رَعَفَ) بفتح العين (غريب الحديث للخطابى ٢/٣٨٩) وانظر النهاية ٢/٢٣٥

(٦) طبقات الزبيدى ٦٦

ويلاحظ في هذه الروايات الثلاث أنها متصلة بالحديث الشريف ، وأن سيبويه كان مستمليا لحماذ بن سلمة ، يعيد على مسامع الطلبة والحاضرين في المجلس ما يقوله الشيخ ، وهي وظيفة يختار لها الأكفاء من نجباء الطلبة « وما كانوا يقدمون للاستملاء إلا خيرهم وأفضلهم » ^(١) ، ويلاحظ كذلك أن المستملى كان يجلس في مكان مرتفع ، لأن المقصود من الإملاء أن يبلغ جميع الحاضرين ^(٢) ، كما يلفت النظر أن حمادا كان (يصيح) وهو يصوب لسيبويه ما أخطأ فيه ، كما ورد في الخبر الثاني ، وكان حماد يروى ما أخطأ فيه سيبويه بعد ذلك في مجلسه ، كما ورد في الخبر الأول ، وأن سيبويه قد ظهر تأثره النفسى من هذا النقد اللاذع فيما ورد من تعبيره عن ذلك بكسر قلمه وإعلان تصميمه على الانقطاع لعلم يجنبه اللحن والنقد العنيف .

وكان سيبويه يجد في الخليل بن أحمد الأستاذ الحانى صاحب القلب الكبير ، فكان يشكو إليه ما لقيه من شيخه حماد ، كما جاء في بقية الرواية الثالثة ، فقال له الخليل : « صدق حماد ومثل حماد يقول هذا رَعَفَ لغة ضعيفة والصحيح رَعَفَ » ^(٣) ، وكان الخليل إذا رأى سيبويه يقول : « مرحبا بزائر لا يَمَلَّ » ^(٤) ، مما يوضح الفارق بين موقف كل من حماد والخليل من سيبويه ، وهذا يفسر السؤال الذى طرحه الأستاذ على النجدى ناصف حين استغرب ألا يأخذ سيبويه العربية عن شيخه حماد بن سلمة ^(٥) .

* * *

(١) أدب الإملاء والاستملاء ٩١

(٢) أدب الإملاء والاستملاء ٨٨

(٣) طبقات الزبيدى ٦٦

(٤) طبقات الزبيدى ٦٧

(٥) سيبويه إمام النحاة ٩٠

ثانيا : آراء بعض العلماء الذين لفت نظرهم وقوع غَبْنٍ على الاستدلال بالحديث الشريف والأثر :

والمتتبع لتاريخ الاستدلال بالحديث الشريف فى النحو العربى يشعر بوجود فارق كبير بينه وبين غيره من النصوص التى تليه فى الأهمية ، ولقد ارتفعت بعض الأصوات محاولة التنبيه إلى ضرورة تعديل هذا المسار ، ولكن الإمام ابن مالك كان صاحب الجهد الأكبر فى هذا المجال حين جعل الاستشهاد بالحديث والأثر الأصل الثانى بعد نصوص القرآن الكريم ومقدما على الاستشهاد بالشعر ^(١) ومن هذه الآراء :

١ - ما علق به أبو منصور الأزهرى (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ) على إنكار أبى سعيد الضرير ^(٢) للفظ « بَيَّان » ^(٣) التى وردت فى حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال « بَيَّان » بياءين ، حرف رواه هشام بن سعد ^(٤) ، وأبو معشر ^(٥) عن زيد بن أسلم ^(٦) عن أبيه ^(٧) ، سمعت عمر ، ومثل هؤلاء الرواة لا يخطئون فيصحفوا ، وبَيَّان وإن لم يكن عربيا فهو صحيح بهذا المعنى ^(٨) .

(١) راجع تسهيل الفوائد - مقدمة التحقيق ٤٥

(٢) هو أحمد بن خالد البغدادي . راجع ترجمته فى البغية ٣٠٥/١

(٣) رواه أبو عبيد فى غريب الحديث ٢٦٨/٣ وانظر الغريين ١٢١/١ والحديث رواه البخارى وشرحه الحافظ فى « الفتح » ٥٦٠/٧

(٤) هشام بن سعد المدني ، توفى سنة ١٦٠ هـ أو قبلها ، وراجع الجمع بين رجال الصحيحين

٥٥٠/٢ وتقريب التهذيب ٣١٨/٢

(٥) ورد فى تقريب التهذيب عدة أشخاص بهذه الكنية ، وانظر ٤٧٥/٢

(٦) زيد بن أسلم ، ثقة عالم ، توفى سنة ١٣٦ هـ ، راجع الجمع بين رجال الصحيحين ١٤٤/١

وتقريب التهذيب ٢٧٢/١

(٧) أسلم العدوى مولى عمر ثقة مخضرم ، توفى سنة ثمانين ، وقيل بعد سنة ستين ، وهو ابن

أربع عشرة ومائة سنة . وراجع الجمع بين رجال الصحيحين ١٤٤/١ وتقريب التهذيب ٦٤/١

(٨) تهذيب اللغة ٥٩٢/١٥

ونقل الهروي عن أبي منصور دفاعا آخر عن هذا الحديث ، في رده على أبي سعيد كذلك وعبارته : « وهذا حديث مشهور رواه أهل الإتقان ، وكأنها لغة يمانية لم تفسح في كلام معد » (١) .

٢ - ومن أوضح هذه التنبهات ما ذكره أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سعود الأنصاري (المتوفى حدود سنة ٤٧٠ هـ) (٢) في مقدمة كتابه « التبيين والاقتصاد في الفرق بين السين والصاد » (٣) ، حين تكلم عن منهجه في الاستشهاد فقال : « وحذفت الشاهد من الشعر ، وأثبت الشاهد من القرآن والحديث ، ليكون الناس إليهما أميل ، والاحتجاج بهما أفضل ، مع إبحاثهم إليهما ، وحرصهم عليهما ، وبحثهم على ما يتفرع منهما ، وإضرابهم عما شذ منهما » (٤) .

وقد ذكر محقق الكتاب أن المؤلف « قد سلك مسلكا فريدا في الاستشهاد ذلك أنه مال للاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف ، فأورد في الكتاب عددا كبيرا من الآيات والقراءات ، وأكثر من ثمانين من أحاديث الرسول ﷺ ، وأحاديث الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم ، ولم يلجأ إلى الشعر والأمثال إلا في مواضع لم تتجاوز أصابع اليد الواحدة » (٥) .

٣ - ومن ذلك ما قاله القاضي عياض (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) في الرد على أبي سعيد الضرير أيضا لإنكاره جمع وطب على أوطاب ، كما جاء في حديث أم زرع ، كما تقدم في هذه الدراسة (٦) ، قال القاضي عياض : « فهذه عربية

(١) راجع الغريبين ١٣١/١

(٢) في غاية النهاية ٦٣/٢ « محمد بن أحمد بن سعود أبو عبد الله الأنصاري الداني ، شيخ القراء بدانية وأكبر تلاميذ الحافظ أبي عمرو الداني ، قرأ عليه القراءات وأتقنها فتصدر في حياة شيخه وصنف في القراءات والعربية ... عاش إلى حدود السبعين وأربعمائة » .

(٣) حققه الدكتور على حسين البواب ، ونشر في مجلة المورد العراقية في المجلد ١٥ العدد الأول سنة ١٤٠٦ هـ (في الصفحات من ٩٧ - إلى ١٩٢)

(٤) التبيين والاقتصاد ١٠١

(٥) التبيين والاقتصاد - مقدمة التحقيق ٩٨ . وقد أشار المحقق في موضع آخر إلى أن المؤلف أورد في هذا الكتاب بيتين فقط من الشعر . وانظر ١٥٣

(٦) راجع هنا صفحة ١٨٨

صحيحة منقولة عن أفصح العرب ، وبأصح الطرق ، فحكاها النبي ﷺ ، أو حكمتها عائشة بحضرته ، ورواها فصحاء التابعين ، ولا يحكون لنا ، وذكروها عن عرب عاربة وجاهلية بائدة قولها حجة ، وليتنا وجدنا مثل هذه الطرق في أكثر اللغات (١) .

٤ - وكذلك تعليق ابن الأثير على ما روى عن فذك (٢) ، موضحا قيمته في الاستشهاد ، فقال : هذا الحديث وإن كان موضوعا ، كما ذكروا ، فهو من أفصح الكلام وأحسنه مأخذا واحتجاجا ، ولعل واضعه لا ينقص درجة عن الحجاج بن يوسف الثقفي ، وكتب غريب الحديث مشحونة بشرح كلامه وخطبه ، فلا بأس أن يجرى هذا الحديث مجراها (٣) .

٥ - وقد استدل العلامة الفيومي أحمد بن محمد (المتوفى بعد سنة ٧٧٠هـ) على جواز استعمال « الثناء » فى معنى الذكر بشر ، استدلى على جواز ذلك بحديث « مروا بجنابة فأتوا عليها خيرا فقال عليه الصلاة والسلام : وجبت ، ثم مرو بأخرى فأتوا عليها شرا » (٤) الحديث ، قال أحمد بن محمد الفيومي : « وقد نقل النوعان (يريد استخدام الثناء فى الذكر بخير والذكر بشر) فى واقعيتين تراخت إحداهما عن الأخرى من العدل الضابط عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب ، فكان أوثق من نقل أهل اللغة فإنهم قد يكتفون بالنقل عن واحد لا يعرف حاله ، فإنه قد يعرض له ما يخرج عن حد الاعتدال من دهش وسكر وغير ذلك ، فإذا عرف حالة لم يحتج بقوله » (٥) .

(١) بغية الرائد ١٥٤

(٢) منال الطالب ٥٠١ - ٥٠٧ وما ورد فيه كلام منسوب للسيدة فاطمة رضى الله عنها ، وما ورد فى الصحيح أنها سألت أبا بكر ميراثها . وانظر فتح البارى ٢٢٧/٦ كتاب فرض الخمس وصحيح مسلم ١٥٣/٥ كتاب الجهاد ، باب قول النبي ﷺ : « لا نورث ما تركنا فهو صدقة » .

(٣) منال الطالب ٥٠٨

(٤) الحديث رواه البخارى فى كتاب الجنائز باب ثناء الناس على الميت ، وانظر فتح البارى ٢٧٠/٣ وفى صحيح مسلم ٥٣/٣ فى كتاب الجنائز فىمن يثنى عليه خيرا أو شرا من الموتى ، وفى مسند أحمد فى عدة مواضع منها ٢٢/١

(٥) المصباح المنير (ثنى) ١١٩ وانظر البحث اللغوى عند العرب ٣٣

هذه النصوص المتقدمة التي فيها إشارات إلى موقف غير طبيعي من نصوص الحديث الشريف في مجال الاستدلال والاحتجاج - بالإضافة إلى ما تقدم كذلك عن تعرض سيبويه لتأثر نفسه من نقد شيخه حماد له على رءوس الأشهاد للحنه في نصوص تتصل بالحديث الشريف - كل هذا يدفع إلى تتبع المؤثرات الظاهرة والخفية التي أدت إلى هذا الموقف .

فمن أهم ما يميز مدرسة البصرة النحوية ، منذ نشأتها الاهتمام بالجانب العقلي في دراسة النحو ، وذلك أمر مطلوب في حدود ما تسمح به طبيعة اللغة ، فالمعروف « أنه لكي يصاغ علم صياغة دقيقة لا بد له من اطراد قواعده وأن تقوم على الاستقراء الدقيق ، وأن يكفل لها التعليل ، وأن تصبح كل قاعدة أصلاً مضبوطاً تقاس عليه الجزئيات قياساً دقيقاً . وكل ذلك نهض به ابن أبي إسحاق وتلاميذه البصريون » (١) . ولكن عندما نصل إلى الخليل بن أحمد وهو المؤسس الحقيقي للمدرسة البصرية ، كما تقدم ، نراه قد « اعتد بأحكام العقل وعنى بالقياس على أنه أصل من أصول الدراسة النحوية » (٢) .

ولذلك كان القياس والتعليل لهما دور كبير في رؤية النحاة البصريين بخاصة والنحاة العرب عموماً ، ولهما أكبر الأثر في منهجهم في الاستدلال .

أما القياس فقد قيل في تعريفه : « القياس في اللغة عبارة عن التقدير ، يقال قست النعل بالنعل إذا قدرته وسويته ، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره ، وفي الشريعة عبارة عن المعنى المستنبط من النصوص لتعدية الحكم المنصوص عليه إلى غيره ، وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم » (٣) .

وقيل في تعريف التعليل : هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر ، أو « هو انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر ، كانتقال الذهن من النار إلى الدخان ، والاستدلال هو انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر » (٤) .

(٢) مدرسة الكوفة ٤٧

(١) المدارس النحوية ١٨

(٣) التعريفات ، للجرجاني ١٥٩

(٤) التعريفات ٥٣ - ٥٤

والواقع أن النحاة ، وبخاصة المتقدمون منهم ، أتقنوا القياس والتعليل وشيدوا صرح النحو عليهما شامخا متماسكا ، ولهذا نقل السيوطي أنه « إذا استقرت أصول هذه الصناعة علمت أنها فى غاية الوثاقه ، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها » (١) .

ولكن يلاحظ أن النحاة البصريين الأوائل ، وتبعهم فى ذلك النحاة من بعدهم ، قد بالغوا فى القياس والتعليل ، فاستخدم بعضهم عللا « من قبيل الفرضيات التى لا تستطيع أن تردّها على قائلها ، كما أنك لا تضعها بمحل العلم أو الظن القريب منه » (٢) ، كما وصل الأمر بالقياس عند بعضهم إلى أن أصبح أداة تحكم بدل أن يكون نتيجة ملاحظة ، واستخدم فى الترجيح والمفاضلة بين اللغات بدلا من اقتصاره على موردّه من الأمثلة » (٣) .

ولقد دفع هذا وغيره بعض الناقدّين للنحاة القدامى إلى مثل ما قاله ابن مضاء (٤) فى مقدمة « الرد على النحاة » قال : « وإنى رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التى أموا ، وانتهوا إلى المطلوب الذى ابتغوا ، إلا أنهم التزموا مالا يلزمهم وتجاوزوا فيها القدر الكافى فيما أرادوه منها ، فتوعرت مسالكها ، ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها » (٥) .

كما انتقد الأستاذ أحمد أمين ظاهرة الإغراق فى القياس عند النحاة فقال : « هذا القياس الذى اخترع منه النحويون كليات القواعد كان له أثر كبير فى اللغة العربية ، وأخشى أن تكون لغتنا التى نستعملها اليوم وقبل اليوم هى وليدة النحو

(١) الاقتراح ٤٦

(٢) القياس فى اللغة العربية للشيخ محمد الحضر حسين ٧٥

(٣) المستوى اللغوى للفصحى واللهجات للدكتور محمد عيد ٨٤

(٤) أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ... اللخمي قاضى الجماعة ، روى عن القاضى عياض وخلائق كان مقرئا مجودا ومحدثا مكثرا ... وتوفى سنة ٥٩٢ هـ . وراجع البغية ١/٣٢٣

(٥) الرد على النحاة ٧٢

واللغة معا ، وليست وليدة اللغة وحدها ، فاللغة عادة لا تخضع لقياس مطرد ... فالنحويون بقياسهم هذا أهدروا كثيرا من الاستعمالات التي كان ينطق بها العرب فى نظير وضع قواعدهم الكلية وشددوا فى احترامها ، وخضع الناس لها لأنهم كانوا المسيطرين على التعليم ، وسموا ما خرج عن قواعدهم شذوذا ، أو أولوه تأويلا بعيدا ليتفق ومذهبهم « (١) .

وليس الهدف مما تقدم أن يظهر النحاة العرب بمظهر غير لائق ، وإنما الهدف هو تتبع البناء الفكرى للمدرسة التى أقامت صرح النحو العربى ، فالنحاة المتقدمون أقاموا بنیان النحو العربى بهذه الوسيلة الدقيقة التى كانت متاحة لهم ، ومن نتاج بيئتهم ، وعلى الدارسين المتخصصين فى النحو واللغة أن يدرسوا النحو كما شاده النحاة فى مؤلفاتهم ، فالدارس المتخصص عليه « أن يعمل فكره ويعرف آراء من سبقه ، وله أن يرى رأيه ... بشرط أن يتمشى هذا الرأى مع العقل والمنطق السليم ... فلا بد أن تحكم اللغة بقوانين » (٢) حتى لا تكون عرضة لما يعدها عن وظيفتها ، وبخاصة الفصحى التى هى مفتاح الفهم السليم للقرآن والسنة الشريفة ولكن الأمر إذا تعلق بالشاذين والمبتدئين فهو فى حاجة إلى مراعاة التسهيل والتشويق والتقريب (٣) .

وَيَرْجِعُ وَلَوْغُ النحاة بالقياس والتعليل إلى أوائل النحاة البصريين ، فعبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى (المتوفى سنة ١١٧ هـ) وصف بأنه « كان أشد تجريداً للقياس » (٤) ، وأنه « أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل ، وكان مائلا إلى القياس فى النحو » (٥) ، وكان يقول : « عليك بباب من النحو يطرد

(١) ضحى الإسلام ٢٨٢/٢

(٢) دراسات فى النحو ٥٠

(٣) راجع فصول فى فقه العربية ٤١٤ وما بعدها .

(٤) أخبار النحويين البصريين ٢٠

(٥) طبقات الزبيدى ٣١

وينقاس»^(١) ، وقال أبو الطيب : « عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم ، ففرع النحو وقاسه »^(٢) .

وقال السيرافى عن الخليل : « وأما الخليل بن أحمد ... فقد كان الغاية فى استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه »^(٣) . وقد سئل الخليل عن العلل التى يعتل بها فى النحو ، فقبل له : عن العرب أخذتها ؟ أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : « إن العرب نطقت على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله ، وإن لم يُنقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندى أنه علة لما علته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمسست وإن تكن هناك علة [غير ما ذكرت فالذى ذكرته محتمل أن يكون]^(٤) علة له ، فمثلى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شئ منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم البانى^(٥) للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيرى علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها »^(٦) .

وقد نجح سيبويه فى تسجيل كثير مما ذكره الخليل وغيره من العلل والقياس بالإضافة إلى ما أسهم به بجهده وبحثه ، وقد قدم الاستاذ أحمد أمين تحليلاً لهذا

(١) طبقات الزيدى ٣٢

(٢) مراتب النحويين ٣١

(٣) أخبار النحويين البصريين ٣٠

(٤) عبارة « غير ما ذكرت ... أن يكون » ساقطة من الإيضاح بسبب انتقال النظر ، وهى

موجودة فى الاقتراح للسيوطى .

(٥) فى الاقتراح ٥٨ : (الثانى) ، والصواب ما فى الإيضاح .

(٦) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ٦٦ - ٦٧ وانظر الاقتراح ٥٨

الجانب فى كتاب سيبويه مبينا آثاره فى مسيرة النحو بعد سيبويه فذكر أن الكتاب « مملوء بالقياس والعلل ويذكرنا عمله بتفريع الحنفية وتعليلها وقياسها ، وفى الكتاب مصداق ما ذكرنا من أن للنحويين دخلا كبيرا فى اللغة التى بين أيدينا ، وأنهم خلقوا أشياء لا تعرفها العرب وعمموا ما لم تعمله العرب فهو يعقد بابا عنوانه « هذا باب ما استكرهه النحويون ، وهو قبيح ، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب » (١) . وفى موضع آخر يشرح وجهة نظره السابقة فيقول : « وقبل الخليل كان العلماء يميلون للقياس ، كما كان قبل أبى حنيفة من فعل ذلك فى الفقه ، فقد ذكروا أن ابن أبى إسحاق الحضرمي كان شديد التجريد للقياس ، وهذا القياس الذى مهر فيه الخليل هو الذى أوجد النحو ، ووسع اللغة من وجوه عدة :

١ - أن القواعد التى وضعوها اشتقوها من طريق استقراء ناقص ، فطردوها فى الباب كله ، فقد سمعوا أفعالا ثم وضعوا قواعد أن الماضى إذا كان كذا كان مضارعه كذا ، وأمره كذا ، واسم فاعله كذا ، واسم مفعوله كذا ، وهم لم يسمعوا كل فعل ، ولا كل اسم فاعل ، ومفعول ، وهذا باب عظيم الخطر ، لأنه ممكن النحويين من وضع القواعد العامة ، وجعلهم يهدرون ما عدا ذلك مما ورد غير سائر على مقتضاها ، وعدوه شاذا ...

٢ - ومن ذلك أن يقيسوا على كلمة وردت كلمات أخرى من قبيلها ، من ذلك ما قالوا فى (مَوَيْت) إذا كتبت (ما) ، و (لَوَيْت) إذا كتبت (لا) ... وواضح أن العرب لم تنطق بهذا كله ...

٣ - ومن ذلك أيضا أن الطريقة التعليمية التى جرى عليها النحويون والصرفيون جعلتهم يجرون فى ذلك إلى حد بعيد ... (٢)

(١) ضحى الإسلام ٢/٢٩٢ ، وانظر الكتاب لسيبويه ١/٣٣٤ وفيه (هذا باب منه استكرهه النحويون) .

(٢) استشهد المؤلف على ذلك بما جاء فى الخصائص ١/٣٦٠ : أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف نحو قولهم فى مثال (صمحمج) من الضرب (ضربرب) ومن القتل (قتلل) ومن الأكل (أكلكل) ... إلى أن قال ابن جنى : « فقال قائل : بأى لغة كان هؤلاء =

٤ - ومن ذلك أنهم يخترعون علة لما ورد ثم يقيسون عليها ... وعلى كل حال يطردون القاعدة فيما يعرض ولم يسمع ، إلى غير ذلك من ضروب القياس التي ملئت بها كتب النحو ، وتوسع في ذلك من أتى بعد « (١) » .

وما ذهب إليه الأستاذ أحمد أمين من أن القياس والتعليل لهما أثر كبير في النحو العربي أمر مشاهد وملموس لكل من له صلة بكتب النحو العربي وإلمام بأصوله ، ولكن ما أشار إليه من أثر ذلك في توسيع اللغة يحتاج إلى دراسة إحصائية مستندة إلى المقارنة بين أثر السماع وأثر القياس في ذلك ، ومدى إسهامهما في بناء المعجم العربي ، ومبلغ علمي أن ذلك لم يتم حتى الآن ، وعلى ذلك يظل ما ذهب إليه الأستاذ أحمد أمين بشأن أثر القياس في توسيع اللغة أمراً يحتاج إلى تحديد ، لخطورة ما يبنى عليه من النتائج .

ومهما يكن من أمر فإن النحو العربي يظل دليلاً على التفوق العقلي الذي واكب تأسيسه واكتمال أصوله ومبانيه ، وعلى المتخصصين أن يدرسوه بكل ما فيه ، ويتعمقوا دراسة أصوله وخصائصه وأهدافه ، بالأدوات العلمية التي تمكنهم من ذلك مع مراعاة الأهداف التعليمية التي تحتاج إلى التبسيط والتقريب ، ونتائج البحث اللغوي المعاصر التي أظهرت كثيراً من المعطيات التي يمكن توظيفها لخدمة النحو العربي دون حيف أو تهجم ، فهؤلاء العلماء هم الذين علمونا - كما نقلوا عن الإمام مالك رحمه الله - أن كل إنسان يؤخذ من كلامه ويترك ، إلا المعصوم ﷺ (٢) .

= يتكلمون؟ لم تجد بدا من أن تقول : بالعربية ، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف .»

ويرى الدكتور شوقي ضيف أن الخليل وسيبويه هما اللذان فتحا باب التمارين غير العملية على مصاريعه ، حيث نرى سيبويه يتوقف في كتابه مرارا ليسأل أستاذه عن تطبيق قاعدة في مثال لم يأت عن العرب . وعمم النحاة ذلك فيما بعد واتسعوا فيه إظهاراً لمهارتهم ، وقد يكون بعض ذلك محاولة تدريب ناشئة النحاة على الدقة في التطبيق . وانظر المدارس النحوية ٥٥

(١) ضحى الإسلام ٢/٢٧٩ - ٢٨١

(٢) راجع تمييز الطيب من الخبيث ١١٨ وكشف الخفا ٢/١١٩

وجدير بالملاحظة أن العلل والأقيسة عند الخليل وسيبويه لا تنتمي إلى علل الفلاسفة والمناطقة وأقيستهما التي أثرت في بعض النحاة بعدهما حين اتصلوا من قريب أو بعيد بما ترجم من كتب المنطق والفلسفة اليونانية ، ولكن العلل والأقيسة التي تأسس عليها النحو البصرى - كما يمثله كتاب سيبويه - تنتمي إلى منهج نبت في البيئة الإسلامية ، وهو منهج علماء الكلام في التعليل والجدل وإقناع الخصوم وإقامة البراهين وطردهم القواعد بالقياس والتعميم ، ويقرر الدكتور مهدى المخزومي في دراسته عن الخليل بن أحمد أنه كان متكلماً وإن لم تصل إلينا آراؤه الكلامية^(١) ، كما يشير إلى أن عناية البصريين كانت تنصب على الدراسة اللغوية النحوية وما تستتبع من أقيسة وعلل ومباحث الكلام^(٢) ، ويقول في موضع آخر : « لقد ظهر أثر القياس عند عيسى بن عمر الثقفى وعبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ... ثم جاء الخليل بن أحمد فاعتد بأحكام العقل وعننى بالقياس على أنه أصل من أصول الدراسة النحوية ... فكان ذلك إعلاناً بخروج النحو من أسلوبه الفطرى القديم الذى جرت عليه الطبقات الأولى إلى أسلوبه النظرى الجديد ، أو بانتهاجه منهج المدرسة الكلامية ، لأن الخليل نفسه كان من أصحاب الكلام ، فلم يكن اصطناع القياس فى عهد الخليل إذن طفرة ، إنما ظهرت الاستفادة منه فى وقت مبكر ، وإن لم يصطبغ إذ ذاك بالصبغة الفلسفية ، وكان ظهوره والاستفادة منه إيداناً بدخول الدراسة اللغوية فى عهد جديد »^(٣) .

* * *

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدى . أعماله ومنهجه ٧٠

(٢) مدرسة الكوفة ٢١

(٣) مدرسة الكوفة ٤٦ - ٤٧

يقرر الأستاذ على النجدي ناصف في أثناء دراسته لكتاب سيويه وأبوابه أنه بعد النظر والمراجعة في الكتاب تبين له أن الفكرة التي كان يراها سيويه ويصدر عنها في تنوع مباحث النحو وترتيب أبوابه مدارها العامل أولا وأخيرا ، ويشير إلى أن هذا النسق « مخالف لنسق الخالفين في كتب النحو ، فهم في جملة الأمر ينظرون إلى أحوال الإعراب ، أى أثر العوامل لا إلى العوامل نفسها ، ويقسمون الأسماء تبعا لذلك إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ، ويفردون كل موضوع بباب ، وهو لا جرم أجمع للشمل وأعون على الربط من نسق سيويه . والمسألة على كل حال في الهيئة والشكل لا في اللباب والصميم » (١) .

ولا يخفى أن نظرية العامل التي بنى عليها سيويه كتابه ورتبه على أساسها ، كما جاء في العبارة السابقة ، هذه النظرية تعود في المقام الأول إلى تأثير منهج علماء الكلام المهتمين بإثبات الوحدانية والرد على مروجي النحل المخالفة لتعاليم الإسلام الحنيف مثل الدهرية الذين زعموا « أن كل حادث يحدث في نفسه لا من صانع » (٢) ، وقد قام المتكلمون بجهد جبار في الذود عن حياض العقيدة الإسلامية بكل ما يملكون من أدوات الفكر وعطاء العقل ، وكان لهم أثر واضح في مسيرة الفكر العربي الإسلامي ، وكان لطائفة منهم بعض السلبيات ، ولم تكن بدعا في هذا الأمر ، وانعكس ذلك على هذا الفكر في كثير من جوانبه .

وكانت دراسة النحو العربي من هذا الفكر الذي نال قسطا من هذا التأثير ، كما تقدم ، ويضاف إلى ذلك ما ذكره أبو الطيب في ترجمة أبي الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة أنه كان يقول بالعدل ، ونقل عن المازني أن الأخفش أعلم الناس

(١) سيويه إمام النحاة ١٨٣ - ١٨٤

(٢) أصول الدين لأبي منصور بن طاهر البغدادي ٦٨ وقد جعل عنوان هذه المسألة التي تمثل أصلا من أصول علم الكلام « في أن الحوادث لا بد لها من محدث ، قال : « والدليل على أن الحادث لا بد له من محدث أنه يحدث في وقت ويحدث ما هو من جنسه في وقت آخر ، فلو كان حدوثه في وقته لا اختصاصه لوجب أن يحدث في وقته لكل ما هو من جنسه ... ولأنه إذا لم يصح حدوث كتابة لا من كاتب ونسج لا من ناسج ... بان كذلك لا يصح وقوع حادث لا من محدث » .

بالكلام وأخذ قههم بالجدل^(١) ، وأبو الحسن الأخفش كان معاصرا لسيبويه ، وكان أسن منه ، لكنه أخذ عن سيبويه ، « وهو الذى تكلم على كتاب سيبويه وشرحه وبينه »^(٢) ، بل إن الأخفش يصرح بأن سيبويه كان يستشيريه فى مسائل الكتاب ويعرضها عليه عند وضعها ، قال : « كان سيبويه إذا وضع شيئا من كتابه عرضه علىّ »^(٣) .

ومن الطبيعى أن علم الكلام ليس هو المؤثر الوحيد فى بناء عقلية النحاة المتقدمين ، وبخاصة نحاة البصرة ، فالفقه الحنفى كان سائداً فى العراق ، وكان مؤسسو النحو البصرى معاصرين لأئمة الفقه الحنفى أو أصحاب الرأى العراقيين ، كما ورد ذكرهم فى عبارة ابن النديم^(٤) . ومن هؤلاء الأعلام من أصحاب الرأى العراقيين المعاصرين لحقبة نشأة النحو العربى واكتمال أهم مقوماته الإمام أبو حنيفة (المتوفى سنة ١٥٠ هـ) النعمان بن ثابت^(٥) ، رضى الله عنه ، وكان لمنهجته وآرائه أكبر الأثر فى تلاميذه ومن تبع مذهبه ، ومن أعلام هؤلاء التلاميذ ربيعة الرأى ، وهو ربيعة بن أبى عبد الرحمن (المتوفى سنة ١٣٦ هـ) « وعن أبى حنيفة أخذ ، ولكنه تقدمه فى الوفاة »^(٦) .

ومنهم زُفر بن الهذيل (المتوفى بالبصرة سنة ١٥٨ هـ) وكان قد سمع الحديث وغلب عليه الرأى^(٧) .

وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (المتوفى سنة ١٨٢ هـ) وكان صاحب حديث حافظا ثم لزم أبا حنيفة ، فغلب عليه الرأى^(٨) .

(١) ؛ (٢) مراتب النحويين ١١١

(٣) مراتب النحويين ١١٢

(٤) الفهرست ٢٨٤

(٥) راجع المعارف ٤٩٥ والفهرست ٢٨٤

(٦) الفهرست ٢٨٥ وانظر المعارف ٤٩٦

(٧) المعارف ٤٩٦ والفهرست ٢٨٥

(٨) المعارف ٤٩٩ والفهرست ٢٨٦

ومحمد بن الحسن الفقيه ، جالس أبا حنيفة وسمع منه ، وتوفى سنة تسع وثمانين ومائة فى السنة التى توفى فيها الكسائى (١) ، « ودفنا فى يوم واحد ، فقال الرشيد : دفنا الفقه واللغة فى يوم واحد » (٢) .

على أن التأثير المتبادل فى منهج البحث بين أصحاب الرأى وبين أهل الكلام لا يعنى اتفاقهم فى الموقف من الحديث ، فالمتكلمون من أهل السنة لا يوافقون المعتزلة فى موقفهم من الحديث ، وكذلك أبو حنيفة وهو من أعلام أهل السنة ، ولا ينبغى أن يفهم من إطلاق تسمية أصحاب الرأى على أبى حنيفة وأصحابه « أنهم يقدمون رأيه على سنة رسول الله ﷺ ولا على قول الصحابة ، لأنهم براء من ذلك ، فقد جاء عن أبى حنيفة من طرق كثيرة ما ملخصه أنه أولاً يأخذ بما فى القرآن ، فإن لم يجد فبالسنة فإن لم يجد فبقول الصحابة ، فإن اختلفوا أخذ بما كان أقرب إلى القرآن أو السنة من أقوالهم ولم يخرج عنهم ، فإن لم يجد لأحد منهم قولاً لم يأخذ بقول أحد من التابعين بل يجتهد كما اجتهدوا ، قال الفضيل ابن عياض : إن كان فى المسألة حديث صحيح تبعه وإن كان عن الصحابة أو التابعين فكذلك وإلا قاس فأحسن القياس » (٣) .

ولكن المقصود بأثر أهل الرأى فى ترسيخ القياس والتعليل والمنهج الكلامى فى دراسة النحو ، ما أشاعه ذوو النزعة الاعتزالية من أهل الرأى والمتكلمين من توجس من رواية الحديث وخرج من الاستدلال به .

وإقلال أبى حنيفة من رواية الحديث أمر له أسبابه وهى اشتغاله بالاستنباط حتى وصل ما استنبطه من المسائل عددا لا يحصى كثرة ولأجل اشتغاله بهذا الأهم لم يظهر حديثه فى الخارج ... على أن كثرة الرواية بدون دراية ليس فيه كبير مدح (٤) . وقد قال أبو حنيفة « مثل من يطلب الحديث ولا يتفقه مثل الصيدلانى

(١) المعارف ٥٠٠ والفهرست ٢٨٧

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٣٠

(٣) الخيرات الحسان فى مناقب أبى حنيفة النعمان ، لابن حجر الهيتمى ٢٩

(٤) الخيرات الحسان ٦٦

يجمع الأدوية ولا يدري لأى داء هى حتى يجئ الطبيب ، هكذا طالب الحديث لا يعرف وجه حديثه حتى يجئ الفقيه «^(١) . ولذلك قال ابن خلدون : « إنما قلل منهم من قلل الرواية لأجل المطاعن التى تعترض فيها والعلل التى تعترض فى طرقها ... فيؤديه الاجتهاد إلى ترك الأخذ بما يعرض مثل ذلك فيه من الأحاديث وطرق الأسانيد ويكثر ذلك فتقل روايته لضعف الطرق . هذا مع أن أهل الحجاز أكثر رواية للحديث من أهل العراق »^(٢) ، وقال فى موضع آخر : « انقسم الفقه إلى طريقتين : طريقة أهل الرأى والقياس وهم أهل العراق ، وطريقة أهل الحديث وهم أهل الحجاز وكان الحديث قليلا فى أهل العراق ... فاستكثرنا من القياس ومهروا فيه »^(٣) .

وقد تتبع ولى الله الدهلوى الأصول الفكرية لمدرسة أهل الرأى ومدرسة أهل الحديث ليقدم الأسباب التى أدت إلى اختلاف منهجيهما وبخاصة فى رواية الحديث ، فذكر أن المتقدمين من أهل الرأى كانوا قوما « لا يكرهون المسائل ولا يهابون الفتيا ... ويهابون رواية حديث النبى ﷺ والرفع إليه ... فوقع تدوين الحديث والفقه من حاجتهم بموقع من وجه آخر ، وذلك أنه لم يكن عندهم من الأحاديث والآثار ما يقدرون به على استنباط الفقه على الأصول التى اختارها أهل الحديث ولم تشرح صدورهم للنظر فى أقوال علماء البلدان وجمعتهما والبحث عنها ، واتهموا أنفسهم فى ذلك ، وكانوا اعتقدوا فى أئمتهم أنهم فى الدرجة العليا من التحقيق ، وكانت قلوبهم أميل شئ إلى أصحابهم ... وكان عندهم من الفطانة والحدس وسرعة انتقال الذهن من شئ إلى شئ ما يقدرون به على تخريج جواب المسائل على أقوال أصحابهم ، وكل ميسر لما خلق له ... وربما استدل بعض المخرّجين من فعل أئمتهم وسكوتهم ونحو ذلك ، فهذا هو التخريج ... يقال لهؤلاء: المجتهدون فى المذهب ، وعنى هذا الاجتهاد من قال : من حفظ

(١) مناقب الإمام الأعظم أبى حنيفة ، للموفق المكى ٩١/١

(٢) مقدمة ابن خلدون ٤٩٥

(٣) مقدمة ابن خلدون ٤٩٨

المبسوط^(١) كان مجتهدا ، أى وإن لم يكن له علم بالرواية أصلا ، ولا لحديث واحد^(٢) . والمهم هاهنا أن هذا الإقلال من رواية الحديث جعل أبا حنيفة ، وهو إمام أهل الرأى ، يذهب إلى « التوسع فى القياس والاستحسان ... كذلك كان من مبدئه إعمال عقله فيما روى إذا روى فى المسألة قولان أو أكثر للصحابة فيختار منها أعدلها وأقربها إلى الأصول العامة وعدم الاعتداد بأقوال التابعين إلا أن يوافق اجتهاده ... وهذا المنهج يسلم إلى عدم التزام العمل بالمأثور عن التابعين ، ثم يسلم بعد إلى القياس والاستحسان ، فهذا التشدد فى قبول الحديث وهذه الحرية فى وزن أقوال الصحابة والتابعين ... جعلت القياس أساسا كبيرا من أسس التشريع فى فقه أبى حنيفة »^(٣) .

ومن دواعى الإنصاف - كما أشار لولى الله الدهلوى - أن يذكر هاهنا أن المعتزلة الذين كانوا بين صفوف الحنفية كان لهم دور أساسى فى توجيه مدرسة الرأى هذه الوجهة ، قال : « ووجدت بعضهم يزعم أن بناء المذهب على هذه المحاورات الجدلية المذكورة فى مبسوط السرخسى ... ونحو ذلك ، ولا يعلم أن أول من أظهر ذلك فيهم المعتزلة ، وليس عليه بناء مذهبهم ، ثم استطاب ذلك المتأخرون توسعا وتشجيذا لأذهان الطالبين وغير ذلك »^(٤) .

وكان لذلك كله أثر ملموس فى دراسة النحو العربى وبناء أصوله ، فلمنهج المتكلمين وبخاصة المعتزلة ، ومن تأثر بهم من أصحاب الرأى أثر واضح فى النحو ، مما جعل الخليل فى النحو شبيها بأبى حنيفة فى الفقه ، قياسا بجيد القياس ويمد أطنابه »^(٥) .

(١) « المبسوط » كتاب فى فقه الحنفية لشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسى . وانظر أسماء

الكتب المتمم لكشف الظنون ٢٧٣

(٢) راجع الإنصاف فى أسباب الاختلاف لولى الله الدهلوى ٤٤ - ٤٧

(٣) ضحى الإسلام ١٨٧/٢

(٤) الإنصاف ، لولى الله الدهلوى ٧٩

(٥) ضحى الإسلام ٢٧٨/٢

وقد ظهر الربط بين دراسة النحو ، وبخاصة ما يتصل بأصوله ، وبين مناهج المتكلمين وأهل الرأي ، عند بعض المهتمين بفقهاء اللغة من اللغويين العرب ، فقد صرح ابن جنى بأن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين^(١) ، ولكنه في موضع آخر تلوح من عبارته أمارات تأثر النحاة بالفقه الحنفى ، قال : « واعلم أن هذه المواضع التي ضممها وعقدت العلة على مجموعها قد أرادها أصحابنا وعنوانها ... وكذلك كتب محمد بن الحسن^(٢) رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منشورة في أثناء كلامه ، فيجمع بعضها إلى بعض الملاطفة والرفق »^(٣) ، ولأمر ما سمي أبو البركات بن الأنبارى كتابه في أصول النحو الإغراب في جدل الإغراب « وذكر في مقدمته أنه وضعه ليكون أول ما صنف في هذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب »^(٤) ، وقال السيوطى في مقدمة الاقتراح أن الكتاب في أصول النحو الذى هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه^(٥) .

وقد صور كاتب معاصر أثر مدرسة رأى والقياس فى ميدان النحو واللغة ، فى أثناء ما كتبه عن أبى حنيفة رحمه الله ، فقال : « انتقلت هذه العصا السحرية إلى اللغة والنحو كما يذيع الخير ويشيع النور ، وتنتقل الصحة - والصحة تعدى كما يعدى المرض . فإذا القياس فى البصرة والكوفة يهب اللغة طرازات كأنها الاختراعات ، فلو كنت من أهل البوادرى فى ذلك الزمان ممن يعولون فى اللغة على السماع وحده كهؤلاء الذين كانوا يعولون فى الفقه على النصوص وحدها ، ثم جئت إلى مصر أو إلى الشام ، بله العراق - بعد أن أعمل علماء الكوفة والبصرة فى

(١) الخصائص ٤٨/١

(٢) يرى الشيخ محمد على النجار أنه محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة (الخصائص ١٦٣/١ هامش ١) ، وتابعه على ذلك فى أصل هذا الكتاب . ونهني أ.د. محمد إبراهيم عبادة إلى أنه محمد بن الحسن بن مقسم المقرئ النحوى ، وانظر البيهية ٨٩/١

(٣) الخصائص ١٦٢/١

(٤) الإغراب فى جدل الإغراب ٣٥

(٥) الاقتراح ٢

اللغة آلة القياس - لظننت أن العربية التي تسمعتها ليست هي العربية التي تعهدا»^(١) .

ومن كل ما تقدم يتضح أن المنهج الذى درس به النحو وشيدت به أصوله ومبانيه التى استمر عليها يعتمد أساسا على منهج المتكلمين ، وكان المعتزلة من أكثرهم تأثيرا فى هذه الفترة . وكذلك منهج مدرسة الرأى والقياس فى الفقه الحنفى والعراقى ، وكان الاعتداد بأحكام العقل والإقلال من رواية الحديث من أبرز ما يميز هذا الاتجاه فى البحث والتفكير مما يفسر جانبا من موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الذى يتمثل فى قلة الاستدلال به ، ولكن لهذا الموقف وجهها آخر يتضح من تتبع العلاقة بين أهل الرأى وأهل الحديث وأثار ذلك على قضية الاستشهاد بالحديث فى النحو .

* * *

(١) أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح ، للأستاذ عبد الحليم الجندى ٢٢٠

كان الخليل بن أحمد وتلميذه سيويه عبقريتين نادرتين في تاريخ العلم بصفة عامة ، وفي تاريخ النحو العربي على وجه الخصوص ، فالخليل بن أحمد ، كما ذكر أبو الطيب ، أذكى العرب ، ومفتاح العلوم ومصرفها» (١) ، كما أن الخليل هو « واضع النحو العربي في صورته المركبة ، سواء من حيث عوامله ومعمولاته الظاهرة والمقدرة ، أو من حيث ما يجرى فيه من شواهد ومن علل وأقيسة ، ونص على العبارات المهمة والأخرى الشاذة ، وإحداث ما سرى فيه من تمارين غير عملية يقصد بها إلى التمرين والتدريب ، ومد ذلك في علم الصرف والفقہ بأبنية الكلم واشتقاقاتها وتصريفاتها» (٢) .

ولكن تلميذه سيويه هو الذى هبأه الله تعالى لحفظ علم الخليل بالإضافة إلى ما نقله عن شيوخه الآخرين ، وما أضافه ببحثه وسعة علمه ، ولذلك كان سيويه خليقا بما وصفه به ابن جنى فقال : « ولما كان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم متحلين ، ولعانيهم وقصودهم آقين ، جاز لصاحب هذا العلم ، الذى جمع شعاعه وشرع أوضاعه ورسم أشكاله ووسم أغفاله ... أن يرى فيه نحو ما رأوا ، ويحذوه على أمثلتهم التى حذوا ... لاسيما والقياس إليه مصغ وله قابل وعنه غير متناقل » (٣) .

فلا غرو إذن أن تسير دراسة النحو على هذه الأسس التى أرساها هذان العالمان الجليلان ، وأن تكون الأصول التى قامت عليها دراسة النحو فى كتاب سيويه هى أساس منهج الدراسة النحوية حتى يومنا هذا (٤) .

وكانت الفترة التى تم فيها تأسيس دراسة النحو العربى ومناهجه فى الاستشهاد فى كنف مدرسة البصرة - كانت هذه الفترة تمتد من أوائل القرن الثانى الهجرى

(١) مراتب النحويين ٥٥

(٢) المدارس النحوية ٥٦

(٣) الخصائص ٣٠٩/١ وانظر المدارس النحوية ٩٣

(٤) راجع دراسات فى النحو العربى ، صفحة (و) . والمدارس النحوية ٩٢

إلى أواخر القرن الثالث ، وهي حقبة من أخصب المراحل التي مرت بها الثقافة العربية الإسلامية .

وقد توزعت أهم المراكز العلمية في هذه الحقبة ، بين الحجاز والعراق ، وقد غلب على مدرسة الحجاز الاهتمام بالحديث الشريف ، « وما ينبنى عليه من فقه ، وما يتصل به من أخبار وسير ... وقد كانت حركة الحج الدائمة سببا في اتصال العالم الإسلامي بعلماء مكة والمدينة ، ينتهزون فرصته فيجتمعون بعلمائهما ، ويروون عنهم ويروونهم ، ويرجعون إلى بلادهم يحملون ما أخذوا وينشرون ما تلقوا ، وتراجم المحدثين والإخباريين دليل على ذلك » ^(١) ، أما العراق فقد كان « في ذلك العصر أهم مراكز الحياة العقلية في فروع العلم والفن ، من تفسير وحديث وفقه ومن لغة ونحو وصرف ومن ترجمة كتب فلسفية ، وجدّ في تفهّمها والتعليق عليها ، ومن مذاهب كلامية ، ومن علوم طبية ورياضية » ^(٢) .

وقد كونت المدرستان - مدرسة الحجاز ومدرسة العراق - إن صح التعبير ، منهجين متكاملين في دراسة الثقافة العربية الإسلامية ، كان لهما أكبر الأثر في تلك النهضة العلمية في علوم الشريعة وعلوم العربية .

وهذان المنهجان يعبر عنهما بمنهج « أصحاب الحديث » ، ومنهج « أصحاب الرأي » ^(٣) .

أما البصرة فقد كانت قطب الرحي في حركة مدرسة الرأي العراقي ، فقد كانت الموطن الذي نشأ فيه علم الكلام ، وبخاصة مدرسة المعتزلة التي « تنقسم إلى فرعين كبيرين فرع البصرة وفرع بغداد ، وفرع البصرة أسبق في الوجود ، وله الفضل الأكبر في تأسيس المذهب وأكثر استقلالاً في رأيه يتلوه في كل ذلك فرع بغداد » ^(٤) .

(١) ضحى الإسلام ٧٥/٢

(٢) ضحى الإسلام ٧٧/٢

(٣) راجع مثلا المعارف ٤٩٤ ، ٥٠١ وتأويل مختلف الحديث ١٢ - ٥٠ وأصول الدين لأبي

منصور البغدادي ٣١٢ والإنصاف للدهلوي ٣٣

(٤) ضحى الإسلام ٩٦/٣

كما يلاحظ « أن عقل البصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة ، وكان أكثر استعدادا لوضع العلوم ، إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية وبالفكر اليوناني وما وضعه ارسططاليس من المنطق وحدوده وأقيسته ، ويمكن أن نلاحظ آثار ذلك في نشاط المباحث الدينية في البلديتين ، فقد عنيت الكوفة بالفقه بينما عنيت البصرة بعلم الكلام » (١) .

ولم يكن أصحاب الرأي ، أو فقهاء العراق من الأحناف ، بعيدين من دائرة علم الكلام ، فأبوحنيفة - كما تقدم - كان في مطلع حياته العلمية مقبلا على علم الكلام ، ثم تحول عنه إلى الفقه ، وقد صنف أبوحنيفة في الرد على القدرية كتاباً « سماه كتاب الفقه الأكبر » (٢) .

وله رسالة أملاها في نصرة قول أهل السنة إن الاستطاعة مع الفعل (٣) .
والمهم هاهنا أن أهم التيارات الفكرية التي أثرت في عقل البصرة في فترة نشأة النحو ونموه كانت تيار المتكلمين وبخاصة المعتزلة ، وتيار أهل الرأي - وقد تقدم أن هناك فرقا بين موقفيهما من الحديث - وقد كان من منهجهم أنهم « قوم لا يكرهون المسائل ولا يهابون الفتيا ... ويهابون رواية حديث النبي ﷺ والرفع إليه » (٤) .

وكان موقف المعتزلة من الحديث الشريف أساس ما ذهب إليه علماء البصرة في تلك الفترة من إقلال الرواية والتشدد فيما خالف العقل ، فيما يظهر ، فهم حين قرروا أصولهم وآمنوا بها إيمانا تاما « كان ما يعارضها من آيات يؤولونها ... وما يعارضها من أحاديث ينكرونها ، وكل ذلك في جرأة وصراحة ، ولذلك كان

(١) المدارس النحوية ٢١

(٢) طبع بالقاهرة سنة ١٣١٣ هـ مع شرحه للعلامة ملا على القارى ، بتصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني ، مطبعة التقدم .

(٣) أصول الدين ، لأبي منصور البغدادي ٣٠٨

(٤) الإنصاف في أسباب الاختلاف ، لولي الله الدهلوي ٤٥

موقفهم من الحديث كثيرا ما يكون موقف المتشكك في صمته وأحيانا موقف المنكر له ، لأنهم يحكمون العقل في الحديث ، لا الحديث في العقل » (١) .

وبالإضافة إلى التأثير العام للمعتزلة في بيئة البصرة النحوية ، هناك إشارات إلى التأثير المباشر لهم في هذا الميدان ، فأبو الحسن الأخفش ، قرين سيبويه وشارح كتابه ، كان يقول بالعدل (٢) ، ونقل عن المازني أن الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل (٣) ، وذكر السيوطي أن أبا الفتح بن جني كان معتزليا ، مثل شيخه أبي علي الفارسي (٤) .

والذي يعنيها هنا أن نحاة البصرة ، في فترة تأسيس النحو واكتمال أصوله ، التي قام عليها واستمرت مع الدارسين بعد ذلك ، كانوا متأثرين بهذا الجو العام الذي نشطت فيه الدراسات العربية والإسلامية في العراق وبخاصة مدرسة أصحاب الرأي ومدرسة المتكلمين ، ومن الآثار التي تشير إلى ذلك أن النحاة في هذه الفترة « طلبوا لكل قاعدة علة ، ولم يكتفوا بالعلة التي هي مدار الحكم ، فقد التمسوا عللا وراءها ، وقانون القياس عام ، وظلاله مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حد » (٥) .

أما مدرسة أصحاب الحديث ، فقد يعبر عنهم « بأهل الحجاز » ، كما ورد في عبارة ابن خلدون حين قارن بين مدرسة العراق من أهل الرأي ومدرسة أصحاب الحديث فقال : « وانقسم الفقه إلى طريقتين : طريقة أهل الرأي والقياس وهم أهل

(١) ضحى الإسلام ٨٥/٣

(٢) قال الخوارزمي عن المعتزلة : « ويتسمون بأصحاب العدل والتوحيد » . وانظر مفاتيح العلوم ١٨ وفي ضحى الإسلام ٤٤/٣ « والأصل الثاني من أصولهم (أى المعتزلة) العدل ، والعدل والتوحيد أهم أصول المعتزلة » .

(٣) مراتب النحويين ١١٢

(٤) المزهري ١٠/١ وانظر الخصائص - مقدمة التحقيق ٤٢/١

(٥) المدارس النحوية ٢٠

العراق وطريقة أهل الحديث ، وهم أهل الحجاز ، وكان الحديث قليلا في أهل العراق فاستكثروا من القياس ومهروا فيه « (١) .

وقد تميزت مدرسة أصحاب الحديث بالإقبال الشديد على جمع الحديث الشريف والرحلة في طلبه ومعرفة درجاته وفقه أحكامه وضبط سنده ومعرفة أحوال رجاله ، وكان من سماتهم أنهم « يكرهون الخوض بالرأى ، ويهابون الفتيا والاستنباط إلا بضرورة لا يجدون منها بدا ، وكان أكبر همهم رواية حديث رسول الله ﷺ ... فوق شيوخ تدوين الحديث والأثر في بلدان الإسلام وكتابة الصحف والنسخ - حتى قل من يكون من أهل الرواية إلا كان له تدوين أو صحيفة أو نسخة - من حاجتهم بموقع عظيم ، فطاف من أدرك من عظمائهم ذلك الزمان بلاد الحجاز والشام والعراق ومصر واليمن وخراسان ، وجمعوا الكتب وتبعوا النسخ ، وأمعنوا في التفحص في غريب الحديث ونوادير الأثر وتيسر لهم ما لم يتيسر لأحد قبلهم وخلص لهم من طرق الأحاديث شئ كثير ... وأمعن في هذه الطبقة في هذا الفن وجعلوه شيئا مستقلا بالتدوين والبحث ، وناظروا في الحكم بالصحة وغيرها ... وهذه الطبقة هي الطراز الأول من طبقات المحدثين ، فرجع المحققون منهم بعد إحكام فن الرواية ومعرفة مراتب الأحاديث إلى الفقه ، فلم يكن عندهم من الرأى أن يجمع على تقليد رجل ممن مضى مع ما يروون من الأحاديث » (٢) .

وليس معنى كراهيتهم للفتوى أنهم ليسوا أهل نظر واستدلال ، وأنهم ينكرون حجة العقل ، كما نقل ذلك ابن تيمية عن بعض أهل الكلام ، ثم قال في الرد على ذلك : « فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء بالقرآن ، هذا أصل متفق عليه بينهم . والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكير والتدبير في غير آية ، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك ، بل كلهم متفقون

(١) مقدمة ابن خلدون ٤٩٨

(٢) عن الإنصاف في أسباب الاختلاف ٣٣ - ٣٦

على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكير والاعتبار والتدبر وغير ذلك ، ولكن وَقَعَ اشتراك في لفظ (النظر والاستدلال) ولفظ (الكلام) ؛ فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلّاهم فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال » (١) .

ومما تقدم يتضح الفارق في المنهج بين مدرسة المتكلمين وأصحاب الرأى ومدرسة أصحاب الحديث ، في مدى التعويل على نصوص الحديث والأثر ومدى الاعتداد بها في إثبات الأحكام وتقرير القواعد والاستدلال على صحتها ، وجعل هذه النصوص تلى نصوص القرآن في المرتبة ، أم أن هناك أصولاً أخرى مقدمة عليها لأسباب وآراء معينة ؟ وليس المقصود هاهنا أن يتقرر أن أصحاب الكلام أو الرأى يتركون الحديث والأثر في الاستدلال كلية فقد ثبت أن أبا حنيفة كان لا يترك الخبر من أجل القياس « ولكنه كان يقدم القياس في أخبار الآحاد التي لم يكن سندها مقبولاً عنده » (٢) ، كما أن الرأى الذي رفضه أصحاب الحديث ليس مقصوداً به « نفس الفهم والعقل ، فإن ذلك لا ينفك من أحد من العلماء ولا الرأى الذي لا يعتمد على سنة أصلاً فإنه لا ينتحله مسلم البتة ، ولا القدرة على الاستنباط والقياس فإن أحمد وإسحاق بل الشافعي أيضاً ليسوا من أهل الرأى بالاتفاق ، وهم يستنبطون وقيسون ، بل المراد من أهل الرأى : قوم توجهوا بعد المسائل المجمع عليها بين المسلمين ، أو من جمهورهم ، إلى التخريج على أصل رجل من المتقدمين ، وكان أكثر أمرهم حمل النظر على النظر ، والرأى أصل من الأصول ، دون تتبع الأحاديث والآثار » (٣) .

ويؤكد هذا ما ذهب إليه ابن فورك في وصفه لأصحاب الحديث وأنهم « الطائفة التي هي الظاهرة بالحق لساناً وبيانا وقهراً وعلواً وإمكاناً ، والظاهرة عقائدها من شوائب الأباطيل وشوائب البدع والأهواء الفاسدة ، وهي المعروفة بأنها

(١) نقض المنطق ٤٧

(٢) راجع توثيق السنة في القرن الثاني الهجري ، أسسه واتجاهاته ، للدكتور رفعت فوزى ٤٠٠

(٣) الإنصاف للدهلوى ٨٠

أصحاب الحديث ، وهم فرقتان فرقة منها هي أهل النقل والرواية الذين تشتد عنايتهم بنقل السنن وتتوفر دواعيهم على تحصيل طرقها وحصر أسانيدھا والتمييز بين صحيحها وسقيمها ، فيغلب عليهم ذلك ، ويعرفون به وينسبون إليه . وفرقة منهم يغلب عليهم تحقيق طرق النظر والمقاييس^(١) والإبانة عن ترتيب الفروع على الأصول ، نفى شبهه الملبسين عنها ، وإيضاح وجوه الحجج والبراهين على حقائقها ، فالفرقة الأولى للدين كالحزنة للملك ، والفرقة الأخرى كالبطارقة التي تذب عن خزائن الملك »^(٢) .

ومن الواضح أنه يريد « بالفرقة الأخرى » من أصحاب الحديث متكلمي أهل السنة ، الذين يجعلون نصوص الحديث والأثر تالية للقرآن ، ولا يقدمون عليها أصلاً آخر ، بدليل قوله في نفس الفقرة : « وذكرتم أهل البدع وأصحاب الأهواء الفاسدة العادلة عن مناهج الكتاب والسنة ، نحو الجهمية والمعتزلة والخوارج والرافضة والجسمية ، ومن ناصب هذه الفرقة بالعداوة من سائر أهل الأهواء الباطلة ، تقصد دائماً تهجين هذا العصاة »^(٣) .

ومما تقدم يتضح وجود فروق مصنوعة ومقصودة بين أصحاب الرأي وأصحاب الحديث وأنها لم تكن حدوداً وفروقاً مانعة مغلقة ، وإنما كانت موجودة بفعل عدد من المؤثرات منها ما هو فكري ومنها ما يرجع إلى أثر سياسي ، ومنها ما يعود إلى خطأ منهجي يتصل بفهم أتباع كل فريق لأصول ما يتعصب له ويخاصم غيره من أجله ، ولكنها اجتمعت على التأثير في موقف كل طرف منهم من نصوص الحديث ، وبخاصة ما يتصل بالمقلدين للفريقين والمتشيعين بدون تخصص وتمحيص كافيين لإدراك أوجه الالتقاء والتباين بينهما .

وقبل التطرق إلى مناقشة هذه المؤثرات وانعكاسها على قضية الاستشهاد بالحديث عند النحاة أرى أنه من المفيد أن نتضح بعض ملامح الخصومة بين

(١) في المطبوع من مشكل الحديث (المقاييس) !

(٢) مشكل الحديث وبيانه ٣

(٣) مشكل الحديث وبيانه ٣

أصحاب الرأي - وبالذات الذين تأثروا بموقف المعتزلة من نصوص الحديث - وأصحاب الحديث ، وقد ورد طرف من ذلك في عبارة ابن فورك السابقة في إشارته إلى أهل البدع والأهواء الذين يناصبون أصحاب الحديث وأهل السنة العدا ، ثم ذكر أنهم يرمونهم بنقل الأخبار المتناقضة بهدف « التليس على الضعفاء لتوهمهم أنها (أى فرقة أصحاب الحديث) تنقل ما لا يليق بالتوحيد ولا يصح فى الدين ... فرمتها بكفر التشبيه وبفعله أهل الإلحاد والتعطيل » (١) .

ولا جدال فى أن الرمى بالكفر والإلحاد سابقة خطيرة ، لها دور مؤثر فى سياق قضية الاستدلال بنصوص الحديث ، خصوصا إذا أضفنا إلى موقف الذين يرمون أصحاب الحديث بذلك ما ذهب إليه بعض من ينتسبون إلى أصحاب الحديث ، ولكنهم يخالفون أصول منهجهم بالتعصب وعدم التحقيق ، فعابهم ابن تيمية بأنهم « قد يكفرون ويضللون ويدعون أقواما من أعيان هذه الأمة ويجهلونهم ، ففى بعضهم من التفريط فى الحق والتعدى على الخلق ما قد يكون خطأ مغفورا وقد يكون منكرا من القول وزورا » (٢) .

ولكن ما ذكره ابن قتيبة فى كتابه « غريب الحديث » وكذلك ما فصله فى مقدمة « تأويل مختلف الحديث » يعطى صورة أوضح للملامح هذه الخصومة ، فقد نصح ابن قتيبة فى مقدمة كتابه « غريب الحديث » طلبة العلم - وبخاصة من يطلبون الحديث بمعرفة أوجه الجمع بين الأخبار التى ظاهرها التناقض وأن على الطالب أن يهتم بهذا حتى لا يقدر فى صدره عارض الشكوك فيما يدعيه قوم من أهل البدع على أصحاب رسول الله ﷺ ... فلا يتوهم على نقلة الحديث ما يشنع به ذوو الأهواء عليهم فى مثل هذه الأحاديث من حمل الكذب والمتناقض » (٣) .

أما مقدمة كتاب « تأويل مختلف الحديث » ، فهى مصدر مهم يساعد على فهم طبيعة هذه الخصومة بين أهل الرأي وأصحاب الحديث ، وقد بدأ ابن قتيبة هذه

(١) مشكل الحديث وبيانه ٣

(٢) نقض المنطق ٢٢

(٣) غريب الحديث ، لابن قتيبة ١٥٠/١

المقدمة بمخاطبة من ألّف الكتاب إجابة لطلبه ، فيقول : « فإنك كتبت إليّ تُعلمني ما وقعت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتهانهم ، وإسهابهم في الكتب بدمهم ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض ، حتى وقع الاختلاف ، وكثرت النحل وتقطعت العصم ، وتعادى المسلمون وأكفر بعضهم بعضا ، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنس من الحديث ... هذا مع روايات كثيرة في الأحكام اختلف لها الفقهاء في الفتيا حتى افرق الحجازيون والعراقيون في أكثر أبواب الفقه ، كل بينى على أصل من روايتهم ، قالوا (يعنى خصوم أصحاب الحديث) : ومع افترائهم على الله تعالى أحاديث التشبيه ... ومن عجيب شأنهم أنهم ينسبون الشيخ إلى الكذب ولا يكتبون عنه ما يوافق عليه المحدثون بقول يحيى بن معين وعلى بن المدينى وأشباههما ويحتجون بحديث أبى هريرة فيما لا يوافق عليه أحد من الصحابة ... ويهرجون الرجل بالقدر فلا يحملون عنه ... ويقدحون فى الشيخ يسوى بين على وعثمان أو يقدم عليا عليه ... قالوا : وهم مع هذا أجهل الناس بما يحملون وأبخس الناس حظاً فيما يطلبون قد قنعوا من العلم برسمه ومن الحديث باسمه ، ورضوا بأن يقولوا فلان عارف بالطرق راوية للحديث ، وزهدوا فى أن يقال عالم بما كتب ، أو عامل بما علم ... قالوا : كلما كان المحدث أموق (١) كان عندهم أنفق ، وإذا كان كثير اللحن والتصحييف كانوا به أوثق وإذا ساء خلقه وكثر غضبه واشتد حدة وعسرة فى الحديث تهافتوا عليه ... (قال أبو محمد) : هذا ما حكيت من طعنهم على أصحاب الحديث وشكوت تطاول الأمر بهم على ذلك من غير أن ينضح عنهم ناضح ، ويحتج لهذه الأحاديث محتج أو يتأول لها متأول ، حتى أنسوا بالعيب ورضوا بالقذف وصاروا بالإمسك عن الجواب كالمسلمين وبذلك الأمور معترفين » (٢) .

وقد دافع ابن قتيبة عن أصحاب الحديث بالرد على ما تقدم من تهمة وجهها

(١) فى اللسان (موق) ٢٢٧/١٢ « المائق الهالك حمقا وغباوة ... وقيل المائق الأحمق وليس له

معنى غيره . . ولم أجد فيه لفظ (أموق) .

(٢) عن تأويل مختلف الحديث ٥ - ١٠

إليهم خصومهم ، وحكاها عنهم ، وقد انتقد في أثناء رده خصوم أصحاب الحديث ولكنه كان حريصا على الإنصاف فقال : « وأرجو ألا يطلع ذو النهى منى على تعمد لتمويه ولا إثارة لهوى وظلم لخصم » ^(١) ، كما انتقد بعض السليبيات عند بعض من ينتسبون إلى أهل الحديث ، فمن الطبيعي أن يكون في كل فرقة وفي كل تخصص قوم يسيئون من حيث أرادوا الإحسان ^(٢) .

وما يتصل بقضية الاستشهاد من دفاع ابن قتيبة عن أصحاب الحديث أنه وجه النقد لخصومهم بأنهم « يتهمون غيرهم في النقل ولا يتهمون آراءهم في التأويل ، ومعاني الكتاب والحديث وما أودعاه من لطائف الحكم وغرائب اللغة لا يدرك بالظفرة والعرض والجوهر الكيفية والأينية ، ولو ردوا المشكل منهما إلى أهل العلم بهما وضح لهم المنهج واتسع لهم المخرج ، ولكن يمنع من ذلك طلب الرياسة وحب الاتباع واعتقاد الإخوان بالمقالات ، والناس أسراب طير يتبع بعضها بعضا ، ولو ظهر لهم من يدعى النبوة مع معرفتهم بأن رسول الله ﷺ خاتم الأنبياء ، أو من يدعى الربوبية ، لوجدوا على ذلك أشياعا . وقد كان يجب مع ما يدعونه من معرفة القياس وإعداد آلات النظر ألا يختلفوا كما لا يختلف الحُساب والمُساح والمهندسون ... فما بهم أكثر الناس اختلافا ، لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين » ^(٣) .

والمتتبع لكلام أبي محمد بن قتيبة يستشف كذلك أنه يعنى بالمتكلمين وخصوم أصحاب الحديث من أهل الرأي ذوى نزعة الاعتزال منهم على وجه الخصوص ، بدليل إشارته في العبارة السابقة إلى أنهم يتهمون النقل ولا يتهمون آراءهم في التأويل ، كما أشار إلى أن من هؤلاء من يرد أصول الدين « إلى استحسانه ونظيره وما أوجبه القياس عنده » ^(٤) ، وليس أدل على ذلك من موقف

(١) تأويل مختلف الحديث ١٢

(٢) راجع تأويل مختلف الحديث ٥٥

(٣) راجع تأويل مختلف الحديث ١٣

(٤) تأويل مختلف الحديث ١٤

النَّظَام من الحديث الشريف « ومهاجمته للمحدِّثين وبيان ما فى الأحاديث التى رووها من تناقض ، ثم هو يحكم العقل فى الأحاديث ، فإن كان عقله لا يقر الحقيقة التى رواها الحديث أنكر الحديث فى شدة غريبة » (١) ، فقد كان معظم الذين يرد عليهم ابن قتيبة بالتفصيل غالبا من المعتزلة مثل النَّظَام وأبى الهذيل العلاف والجاحظ وثمامة بن أشرس وغيرهم (٢) .

وحين يدرس الإمام أبو حامد الغزالي قضية الخلاف بين هذين المنهجين نجده يحصره فى الخلاف بين أنصار العقل وأنصار النقل ، ولكنه يقرر فى بادئ الأمر أن هذا الخلاف من حيث الظاهر وفى أول النظر ، فيقول : « بين المعقول والمنقول تصادم فى أول النظر وظاهر الفكر والخائضون فيه تحزبوا إلى مفرط بتجريد النظر إلى المنقول ، وإلى مفرط بتجريد النظر إلى المعقول ، وإلى متوسط طمع فى الجمع والتلفيق ، والمتوسطون انقسموا إلى من جعل المعقول أصلا والمنقول تابعا ، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه ، وإلى من جعل كل واحد أصلا وسعى فى التأليف والتوفيق بينهما » (٣) ، وحين فصل الكلام على هذه الأقسام حدد سماتها بمهارته المعهودة ، فالفرقة الأولى « هم الذين جردوا النظر إلى المنقول ، وهم الواقفون على المنزل الأول من منازل الطريق القانعون بما سبق إلى أفهامهم من ظاهر المسموع... » (٤) والفرقة الثانية تباعدوا عن هؤلاء إلى الطرف الأقصى المقابل ، وجردوا النظر إلى المعقول ولم يكثرثوا بالنقل ، فإن سمعوا فى الشرع ما يوافقهم قبلوه ، وإن سمعوا ما يخالف عقولهم زعموا أن ذلك صورته الأنبياء ، فهؤلاء غلوا فى المعقول حتى كفروا (٥) ... والفرقة الثالثة جعلوا المعقول أصلا وضعف عنايتهم

(١) ضحى الإسلام ١١٦/٣

(٢) انظر تأويل مختلف الحديث ١٥ - ٣٦

(٣) قانون التأويل (مع معارج القدس) ٢٣٥

(٤) لعله يشير إلى أهل الظاهر ، وانظر تعريف الظاهرى فى الإنصاف للدهلوى ٨٠

(٥) الإشارة هنا إلى قوم من الفلاسفة « وهم الذين اعتقدوا أن الرسل لم يفصحوا للخلق بالحقائق

إذ ليس فى قواهم إدراكها وإنما أبرزوا لهم المقصود فى صورة المحسوس . وانظر الصواعق المرسله ٦١

بالمقول لكن ما سمعوه من الظواهر المخالفة للمعقول جحدوه وأنكروه وكذبوا روايته ، إلا ما يتواتر عندهم كالقرآن أو ما قرب تأويله من ألفاظ الحديث وما شق عليهم تأويله جحدوه حذرا من الإبعاد فى التأويل فأروا التوقف عن القبول أولى من الإبعاد فى التأويل ، ولا يخفى ما فى هذا الرأى من الخطر فى رد الأحاديث الصحيحة المنقولة عن الثقات الذين بهم وصل الشرع إلينا (١) .

وكأنى بأبى حامد ، رحمه الله ، يعنى بما ذكره عن الفرقة الثالثة الإشارة إلى مسلك الغلاة من المعتزلة ومن تأثر بهم من المتكلمين وأهل الرأى ، وأصحاب الموقف السلبى (٢) من حديث رسول الله ، وما اهتموا به من طرد قواعدهم حتى بالإمعان فى رد الحديث ولو كان صحيحا ، كما أشار أبو حامد ، أو بتأويل الحديث إن طواعهم التأويل أو بترك الرواية وإنكار الحديث ، أو الإقلال من الرواية قدر الإمكان تجنبا لمشاكلها .

والشواهد تدل على أن مسلك هذه الفرقة أصبح منهجا متبعًا عند كثير من الناس فى هذه الفترة التى تم فيها بناء النحو ومنهجه فى الاستشهاد ، وهى فترة المد بالنسبة للمعتزلة ، وأصبح موقفهم من الحديث ينتقل بالتقليد إلى تلاميذهم ومتبعيهم والمعجبين بهم أو المنتفعين بسلطانهم آنذاك ، وكان لذلك أثره فيما وصل إليه الاستشهاد بالحديث عندهم عموما وفى قضايا النحو على وجه الخصوص .

وعلى أن المسئولية عن هذا الأمر يقع جزء منها على عاتق مدرسة أصحاب الحديث بصورة أو بأخرى ، فقد اكتفى أصحاب الحديث بما وضع من أسس لدراسة النحو فى مدرسة البصرة التى تكون عقلها فى هذه البيئة التى تجعل النشاط العقلى والمنهج الكلامى أساس بحثها ، ولم يكن للحجازيين وأصحاب الحديث جهود مذكورة فى تأسيس النحو أو إعطاء البديل لما قدمه البصريون وما أسسوا

(١) قانون التأويل ٢٣٧

(٢) من المعانى التى أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى المعجم الوسيط . « السلبية » (عند الفلاسفة) : حال نفسية تؤدى إلى البطء والتردد فى الحركة وقد تنتهى إلى توقفها . وتطلق أيضا على اتجاه عام يقوم على الإضراب وعدم التعاون . وانظر المعجم الوسيط (سلب) ٤٥٨/١

النحو عليه ، وكان من قدر دراسة النحو - وبخاصة فى الاستدلال - أن تكون نبأ بصريا ونتاجا عراقيا ، فى نشأته ونموه متمسا بملامح تلك البيئة فى ذلك الزمان وبما يتحرك فى جنباتها ويتلاطم فى أرجائها من تيارات الفكر وما يحكمها من مناهج الدراسة من بداية القرن الثانى الهجرى إلى منتصف القرن الثالث فترة المد الاعتزالى والهيمنة لمناهج علم الكلام على مناهج البحث فى العراق .

أما الفرقة الرابعة فى تقسيم الغزالى السابق فهم الذين « جعلوا المنقول أصلا وطالت ممارستهم له ، وتطرفوا من المعقول ولم يخوضوا فيه » (١) . ولكنه - على ما يظهر من عبارته - يفضل الفرقة الخامسة : « الجامعة بين البحث عن المعقول والمنقول ، والجامعة كل واحد منهما أصلا مهما ، المنكرة لتعارض العقل والشرع وكونه حقا ، ومن كذب العقل فقد كذب الشرع إذ بالعقل عرف الشرع ، ولولا صدق دليل العقل لما عرفنا الفرق بين النبى والمنتبى والصادق والكاذب ... وهؤلاء هم الفرقة المحقة » (٢) .

وما ذهب إليه أبو حامد فى الفرقة الخامسة من جعل كل من المنقول والمعقول أصلا لا يسلم له ، فالعقل فى الإسلام له دور ومكان ، يتفق مع طبيعته التى فطر عليها ، وقد قرب شارح العقيدة الطحاوية العلاقة بين العقل والنقل فى أثناء شرحه لقول المصنف : « ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام » ، فضرب مثلا لذلك « وهو أن العقل مع النقل كالعامى المقلد مع العالم المجتهد ، بل هو دون ذلك بكثير ، فإن العامى يمكنه أن يصير عالما ، ولا يمكن العالم أن يصير نبيا ولا رسولا ، فإذا عرف العامى المقلد عالما فدل عليه عاميا آخر ، ثم اختلف المفتى والدال ، فإن المستفتى عليه قبول قول المفتى ، دون الدال ، فلو قال الدال : الصواب معى دون المفتى ، لأن الأصل فى علمك بأنه مفتى ، فإذا قدمت قوله قدحت فى الأصل الذى به عرفت أنه مفتى ، فلزم القدح فى فرعه ، فيقول

(١) قانون التأويل ٢٣٧

(٢) قانون التأويل ٢٣٨

المستفتى : أنت كما شهدت له بأنه مفتٍ ، ودلت عليه ، شهدت له بوجوب تقليده دونك ، فموافقتي لك في هذا العلم المعين لا تستلزم موافقتك في كل مسألة ، وخطؤك فيما خالفت فيه المفتى الذى هو أعلم منك يستلزم خطأك فى علمك بأنه مفتٍ . هذا مع علمه بأن ذلك المفتى قد يخطئ ، والعقل يعلن أن الرسول (ﷺ) معصوم فى خبره عن الله تعالى ، فيجب عليه التسليم له والانقياد لأمره « (١) » .

وموقف أبى محمد بن قتيبة فى قضية الخصومة بين أصحاب الرأى والمتكلمين وأصحاب الحديث يعد مثالا لتشعب هذه القضية وخطورتها وتجدها فى مختلف عصور الفكر الإسلامى ، فابن قتيبة يعرض آراء الطرفين ، ثم ينتصر للطرف الذى يراه على الحق ، ثم يتعرض للهجوم بسبب هذا الموقف من رجال فى عصور مختلفة ، ثم ينبرى للدفاع عنه من لمس الظلم الذى تعرض له .

وفى مجال عرض الخصومة نجد ابن قتيبة يعرض عدداً كبيراً من النصوص التى تبين آراء أهل الكلام والرأى وتوضح هجومهم على أصحاب الحديث ومخالفة بعضهم للأحاديث الصحيحة وما أجمع عليه العلماء ، وما كان عليه بعضهم من تجريح الصحابة والتابعين ، والغالب أن يكون هؤلاء من المعتزلة ، كما تقدم ، فمن ذلك قول النظام فى جواز أن يجمع المسلمون جميعاً على الخطأ ومخالفته إجماع المسلمين فى أن الرسول ﷺ بعث إلى الناس كافة ، دون جميع الرسل (صلوات الله عليهم) ، وعلق ابن قتيبة على ذلك بقوله : « وفى مخالفة الرواية وحشة ، فكيف بمخالفة الرواية والإجماع لما استحسنته » (٢) ، وكذلك ما قاله النظام حين ذكر قول عمر رضى الله عنه : « لو كان هذا الدين بالقياس لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره » (٣) ، قال النظام : « كان الواجب على عمر العمل بمثل ما قال

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١١٢

(٢) تأويل مختلف الحديث ١٦

(٣) فى سنن أبى داود ٤٦/١ عن على رضى الله عنه قال : « لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظاهره » ، كما رواه أبو داود بسنده عن الأعمش ، وكذلك رواه الحافظ ابن حجر فى فتح البارى ٣٠٢/١٣ وقال : « أخرجه أبو داود بسند حسن » .

في الأحكام كلها»^(١) ، ونقل ابن قتيبة عن النظام أنه « شتم زيد بن ثابت (رضى الله عنه) بأبجح الشتم ... وعاب عثمان رضى الله عنه ... قال أبو محمد : هذا قوله فى جلة أصحاب رسول الله ﷺ ، ورضى عنهم ، كأنه لم يسمع بقول الله عز وجل فى كتابه الكريم : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾^(٢) إلى آخر السورة^(٣) ، إلى أن قال بعد أن قنّد كل ما أورده النظام : « ولكن عداوته لأصحاب رسول الله ﷺ ، وما احتمله من الضغن عليهم حال بينه وبين النظر ، والعداوة والبغض يعميان ويصمان ، كما أن الهوى يعمى ويصم »^(٤) . ويكفى موقف النظام ورد ابن قتيبة عليه لبيان منهج ابن قتيبة فى عرض الخصومة والرد ، وإن كان كلامه فى الرد على الجاحظ يستحق الاهتمام لما للجاحظ من آثار منتشرة بين الدارسين ، وحتى لا تؤخذ الأمور من وجهة نظر واحدة ، قال أبو محمد : « ثم نصير إلى الجاحظ وهو آخر المتكلمين ، والمعاير على المتقدمين وأحسنهم للحجة استشارة وأشدّهم تلطفاً لتعظيم الصغير حتى يعظم وتصغير العظيم حتى يصغر ، ويبلغ به الاقتدار إلى أن يعمل الشئ ونقيضه ... ويستهزئ من الحديث استهزاء لا يخفى على أهل العلم »^(٥) ، وقد أثبت الأستاذ أحمد أمين ظاهرة مهاجمة أصحاب الحديث عند الجاحظ ، وكلامه حجة فى هذا الباب ، لأنه لا يتهم بالتعصب على المعتزلة ، فذكر أن الجاحظ هاجم « رجال الحديث ورامهم بالقصور فى البحث والتنقيب والميل عن التنقير ، والانحراف عن الإنصاف ، وهذا دأب المعتزلة والمحدثين دائماً ، متنافرين متباغضين متخاصمين خصومة عنيفة للاختلاف بينهم فى العقلية ومنهج البحث »^(٦) .

(١) تأويل مختلف الحديث ١٧

(٢) سورة الفتح ٢٩/٤٨

(٣) تأويل مختلف الحديث ١٩

(٤) تأويل مختلف الحديث ٢٧

(٥) تأويل مختلف الحديث ٤٢

(٦) ضحى الإسلام ١٣٩/٣

وقد تعرض أبو محمد بن قتيبة للهجوم لانتصاره لأصحاب الحديث وإسهابه في الرد على خصومهم ، وقد أورد الأستاذ السيد أحمد صقر هذه التهم التي وجهت إليه ثم فندها واحدة وراء الأخرى ^(١) ، وما يهمننا هاهنا مقاله إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني ^(٢) (المتوفى سنة ٤٧٨ هـ) فيما نقل عنه ابن حجر ، قال : « ابن قتيبة هجام ولوج فيما لا يحسنه » ^(٣) ، وقد فسر الحافظ ابن حجر المقصود بعبارة أبي المعالي بقوله : « كأنه يريد كلامه في (الكلام) » ^(٤) .

وكذلك قول ابن تغرى بردى : « كان ابن قتيبة خبيث اللسان يقع في حق كبار العلماء » ^(٥) .

وقد فند الأستاذ السيد أحمد صقر ما قاله أبو المعالي وابن تغرى بردى بأن ابن قتيبة قد ذكر في كتبه آراء عن علم الكلام لا تروق « في نظر رجل انغمس فيه من فرقه إلى قدمه ، وقضى حياته في تحقيق مسائله ، كإمام الحرمين ... قال في كتاب تأويل مختلف الحديث : « وقد تدبرت مقالة أهل الكلام فوجدتهم يقولون على الله مالا يعلمون ، ويعيبون الناس بما يأتون ... ويتهمون غيرهم في النقل ولا يتهمون آراءهم في التأويل » ^(٦) ، وقال وقد كنت في عنفوان الشباب وتطلب الآداب أحب أن أتعلق من كل علم بسبب وأن أضرب فيه بسهم ، فربما حضرت بعض مجالسهم وأنا مغترّ بهم ... فأرى جرأتهم على الله تبارك وتعالى وقلة توقيهم ، وحملهم أنفسهم على العظائم لطرده القياس أو لثلا يقع انقطاع » ^(٧) .

(١) راجع تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة - مقدمة التحقيق ٤٥ - ٧٦

(٢) له ترجمة في تبيين كذب المفتري ، لأبي القاسم بن عساكر ٢٧٨

(٣) راجع لسان الميزان ٣/٣٥٨ وانظر مقدمة تحقيق تأويل مشكل القرآن ٥٢

(٤) لسان الميزان ٣/٣٥٩ وانظر مقدمة تحقيق تأويل مشكل القرآن ٥٢

(٥) النجوم الزاهرة ٣/٧٦ وراجع تأويل مشكل القرآن - مقدمة المحقق ٥١

(٦) تأويل مختلف الحديث ١٢

(٧) تأويل مختلف الحديث ٤٣

كما فند ما قاله ابن تغرى بردى بأن الذى دفعه إليه « أنه من الأحناف أصحاب الرأى والقياس ، وقد عرض لهم ابن قتيبة فى كتاب « تأويل مختلف الحديث » فقال : « ثم نصير إلى أصحاب الرأى فنجدهم يختلفون وقيسون ثم يدعون القياس ويستحسنون ويقولون بالشىء ويحكمون به ثم يرجعون » (١) .

ثم ضرب لذلك أمثلة خطيرة رجع فيها أبوحنيفة عن رأيه (٢) ، رواها عن أستاذه إسحاق بن راهويه (٣) ... إلى أن قال : « لم يكن ابن قتيبة خبيث اللسان فى حديثه عن أهل الرأى ، وإنما عرض لهم بالنقد العلمى فى بعض ما ذهبوا إليه وروى عن أساتذته ما تدعو ضرورة البحث إلى روايته ، وإذا تحدث عن رأيه تحدث بأسلوب مهذب مؤدب لا يصح وصفه بالخبيث ولا نعتة بالوقية » (٤) .

أما أصحاب الحديث فقد كان منهم من ينتقد أهل الكلام والرأى ، مثل غيرهم ممن خالفهم ، وكان للمعتزلة النصيب الأوفر من ذلك ، ولكن أهل الحديث كانوا غالبا ما يؤيدون تقدمهم بالأدلة الشرعية أو ببيان الأسباب التى أدت إلى ذلك ، وأهمها مخالفة ما جاءت به السنة وصحت طرقة عند علمائهم ، وإن جهل خصومهم ذلك أو تجاهلوه ، وقد عقد البخارى فى صحيحه بابا بعنوان : « ما يذكر من ذم الرأى وتكلف القياس » ، ثم روى حديثا جاء فيه « وأن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ويضلون » ، كما روى حديث سهل بن حنيف (٥) ، وفيه : « يأبىها الناس اتهموا رأيكم على دينكم » (٦) ، ثم قال الحافظ ابن حجر : « قوله :

(١) تأويل مختلف الحديث ٣٧

(٢) راجع تأويل مختلف الحديث ٣٧ - ٣٩

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلى ، ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل توفى سنة

٢٣٨ هـ وانظر تقريب التهذيب ٥٤/١

(٤) تأويل مشكل القرآن - مقدمة التحقيق ٦٤

(٥) سهل بن حنيف ... الأنصارى المدنى ... سمع النبى ﷺ . توفى سنة ثمان وثلاثين .

وراجع الجمع بين رجال الصحيحين ١٨٦/١

(٦) فتح البارى ٢٩٥/١٣ ، ٢٩٦

باب ما يذكر من ذم الرأى ، أى الفتوى بما يؤدى إليه النظر وهو يصدق على ما يوافق النص وعلى ما يخالفه ، والمذموم منه ما يوجد النص بخلافه وأشار بقوله (من) إلى أن بعض الفتوى بالرأى لا تدم ، وهو إذا لم يوجد النص من كتاب أو سنة أو إجماع ، وقوله (وتكلف قياس) أى إذا لم يجد الأمور الثلاثة واحتاج إلى القياس فلا يتكلفه ، بل يستعمله على أوضاعه ولا يتعسف فى إثبات العلة الجامعة التى هى من أركان القياس ، بل إذا لم تكن العلة الجامعة واضحة فليتمسك بالبراءة الأصلية ، ويدخل فى تكلف القياس ما إذا استعمله على أوضاعه مع وجود النص ، وما إذا وجد النص فخالفه وتأول لمخالفته شيئاً بعيداً ، ويشدد الذم فيه لمن انتصر لمن يقلده مع احتمال ألا يكون الأول اطلع على النص » (١) .

وما ذكره الحافظ ابن حجر هو ملخص موقف أصحاب الحديث من الرأى والقياس وبه تفسير النصوص التى وردت فى نقد الرأى والقياس .

ومن ذلك الباب الذى عقده البخارى أيضاً بعنوان : « باب ما كان النبى ﷺ يسأل مما لم ينزل عليه الوحي فيقول : لا أدرى ، أو لم يجب حتى ينزل الوحي ولم يقل برأى ولا قياس ، لقوله تعالى : ﴿ بِمَاءِ أَرْثِكَ اللَّهُ ﴾ (٢) ، وقال ابن مسعود : سئل النبى ﷺ عن الروح فسكت حتى نزلت الآية » (٣) .

وعقد البخارى باباً لإشعار البُذُن ، وذكر فيه حديث عائشة رضيت الله عنها ، وعلق ابن حجر على الباب بقوله : « وفيه مشروعية الإشعار ... وذكر الطحاوى ... كراهيته عن أبى حنيفة ، وذهب غيره إلى استحبابه للاتباع ، حتى صاحبا أبو يوسف ومحمد » (٤) .

(١) فتح البارى ٢٩٦/١٣

(٢) سورة النساء ١٠٥/٤

(٣) راجع فتح البارى ٣٠٣/١٣ وقد جاء حديث ابن مسعود فى موضع آخر من البخارى ، وانظر الفتوح ٢٧٩/١٣ وفيه الآية التى ذكرت هنا وهى قوله تعالى فى سورة الإسراء ٨٥/١٧ ﴿ ويسألونك عن الروح ﴾ .

(٤) فتح البارى ٦٣٦/٣

وعقد ابن ماجه بابا عن اجتناب القياس ^(١) ، أما الدارمي فقد عقد بابا آخر بعنوان « التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة » ^(٢) ، وروى بسنده إلى ابن سيرين أنه كان لا يقول برأيه إلا شيئاً سمعه ^(٣) ، وسئل عطاء عن شيء ، قال : لا أدري ، قيل له : ألا تقول فيها برأيك قال : إني استحيى من الله أن يُدَانَ في الأرض برأىي » ^(٤) ، وروى عن الشعبي أنه قال ... إياكم والمقايسة ، والذي نفسى بيده لئن أخذتم بالمقايسة لتحلن الحرام ولتحرمن الحلال ولكن ما بلغكم عن حفظ من أصحاب رسول الله ﷺ فاعملوا به » ^(٥) .

وروى الحاكم في « معرفة علوم الحديث » عن أحمد بن سنان القطان ^(٦) أنه كان يقول : « ليس في الدين مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث ، فإذا ابتدع الرجل نزع حلالة الحديث من قلبه » ^(٧) .

وروى الحاكم أيضا أنه « ليس شئ أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته بإسناد ، قال أبو عبد الله : وعلى هذا عهدنا في أسفارنا وأوطاننا ، كل من ينسب إلى نوع من الإلحاد والبدعة لا ينظر إلى الطائفة المنصورة (يعني أصحاب الحديث) إلا بعين الحقارة ، ويسميها الحشوية » ^(٨) .

وقال أبو عبد الله الحاكم : سمعت أبا بكر أحمد بن إسحاق الفقيه ^(٩) وهو

(١) سنن ابن ماجه ١٠/١

(٢) سنن الدارمي ٤٦/١

(٣) سنن الدارمي ٤٧/١

(٤) سنن الدارمي ٤٧/١

(٥) سنن الدارمي ٤٧/١

(٦) أحمد بن سنان أبو جعفر القطان الواسطي ، ثقة حافظ ، توفي سنة ٢٥٩ هـ . وانظر تقريب

التهذيب ١٦/١

(٧) معرفة علوم الحديث ٤

(٨) معرفة علوم الحديث ٤

(٩) هو أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد بن عبد الرحمن بن نوح النيسابوري الإمام الجليل

أبو بكر بن إسحاق الصبغى ، أحد الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث روى عنه أبو عبد الله =

ينظر رجلا ، فقال الشيخ : حدثنا فلان ، فقال الرجل : دعنا من حدثنا (!) إلى متى حدثنا (!؟) فقال له الشيخ : قم يا كافر ، ولا يحل لك أن تدخل داري بعد هذا . ثم التفت إلينا فقال : ما قلت لأحد : لا تدخل داري إلا لهذا « (١) .

وروى الحافظ ابن حجر عن عمر رضى الله عنه ، قال : « إياكم وأصحاب الرأى فإنهم أعداء السنن ، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا » ، قال الحافظ : « أراد ذم من قال بالرأى مع وجود النص من الحديث ، لإغفاله التنقيب عليه ... وأولى منه باللوم من عرف النص وعمل بما عارضه وتكلف لرده بالتأويل » (٢) .

والذى ذكره الحافظ ابن حجر من تقييد المراد بالرأى وهو الرأى المذموم ، يفسر به ما ورد فى النصوص السابقة من ذم الرأى وأن المراد منها ما هو من هذا النوع ، كما تقدم .

* * *

أما عن المؤثرات التى أدت إلى احتدام هذه الخصومة ووصولها إلى التأثير السلبى الذى تمثل فى الإقلال من الاستشهاد بالحديث فى قضايا النحو فىمكن إجمالها فى ثلاثة مؤثرات تفصيلها كما يلي :

أ - أول هذه المؤثرات - على ما تبين لى - يعود إلى الجانب الفكرى ، الذى عرضت طرفا منه فيما تقدم هاهنا ، ويتلخص فى الخلاف فى النظرة إلى الحديث الشريف من حيث مرتبته فى الاستدلال ، فأصحاب الحديث يجعلون النقل الأصل

= الحاكم ... توفى سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة . راجع طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي ٩/٣ وانظر الأعلام ٩/١

(١) معرفة علوم الحديث ٤ وفى طبقات الشافعية ٩/٣ أن الصبغى قال « وهو يخاطب فقيها ، فقال : حدثونا عن سليمان بن حرب . فقال : دعنى من حدثنا : إلى متى حدثنا وأخبرنا (!؟) فقال : ما هذا ؟ لست أشم من كلامك رائحة الإيمان ، ولا يحل لك أن تدخل داري . ثم هجره حتى مات » .

(٢) فتح البارى ٣٠٢/١٣ وانظر كذلك الفصل الذى عقده ابن عبد البر فى « جامع بيان العلم وفضله » ٦١/١ وجعله حول القياس .

الأول والفيصل عند وجود الخلاف ، وعند التشريع والتقعيد . أما المتكلمون - وبخاصة ذوو النزعة الاعتزالية منهم - فيجعلون العقل مقدما على الحديث ، ويتأولون ما خالف أصولهم ونظرهم العقلي منه ، ولجأ بعضهم إلى إغفال الرواية والتقليل منها هربا من التأويل ، كما تقدم .

ب - المؤثر الثاني يرجع إلى آثار صراع تسلل إلى هذه الخصومة بين أصحاب الحديث والمعتزلة على وجه الخصوص ، ويظهر أثره جليا فيما سمي « بمحنة الإمام أحمد بن حنبل » ، وكانت في الواقع محنة للأمة جميعها ، وقد خصص أبو الفرج ابن الجوزي الباب السادس والستين من « مناقب الإمام أحمد ابن حنبل » لذكر ابتداء المحنة وسببها ، فقال : « لم يزل الناس على قانون السلف وقولهم إن القرآن كلام الله ، غير مخلوق ، حتى نبغت المعتزلة فقالت بخلق القرآن ، وكانت تستر ذلك ، وكان القانون محفوظا في زمن الرشيد »^(١) . ثم روى بسنده إلى هارون الرشيد قال : « بلغني أن بشرا المريسي^(٢) زعم أن القرآن مخلوق ، عَلَيَّ إن أظفرنني الله به لأقتلنه قتلة ما قتلها أحدا قط »^(٣) .

ثم قال أبو الفرج بن الجوزي : « قال أحمد : فكان بشر متواريا أيام هارون نحو من عشرين سنة حتى مات هارون ، فظهر ودعا إلى الضلالة ، وكان من المحنة ما كان . قلت : فلما توفي الرشيد كان الأمر كذلك في زمن الأمين ، فلما ولي المأمون خالطه قوم من المعتزلة فحسنوا له القول بخلق القرآن ، وكان يتردد في حمل الناس على ذلك ، ويراقب بقايا الأشياخ ، ثم قوى عزمه على ذلك فحمل الناس عليه »^(٤) . وقد لخص الذهبي ما فعله المأمون فقال : « ثم إنه امتحن العلماء كلهم بالقول بخلق القرآن ، وكتب إلى نوابه يتهدد على ذلك ، واشتد الخطب

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل ٣٨٥

(٢) في دول الإسلام ١٣٢/١ : « بشر بن غياث المريسي المتكلم القائل بخلق القرآن » ، توفي

سنة ٢١٨ هـ .

(٣) مناقب الإمام أحمد ٣٨٥

(٤) مناقب الإمام أحمد ٣٨٦

وعظمت الرزية في الدين ، فأجاب أكثر الناس مكرهين ... وامتنع أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح ، فقيدا وبعثا إلى المأمون بنغر طرسوس فمات قبل وصولهما ، ومات ابن نوح في الطريق ^(١) ، ثم رد الإمام أحمد وحبس مدة ^(٢) .

ومع أن الأستاذ أحمد أمين يقدر المعتزلة فقد انتقد موقفهم في هذه المحنة فقال : « أشد ما يدعو إلى الغرابة أن يكون مصدر هذا التعذيب والمحنة هم المعتزلة الداعين إلى حرية الفكر والقائلين بسلطان العقل ، فقد كان الظن بهؤلاء التسامح في العقيدة ، ولكن المعتزلة كما قلت كانوا عقليين ، وكانوا مترمتمين في عقليتهم ، فهم يؤمنون بسلطان العقل ولكنهم يرون أن من لا يحكم عقله كما حكموا أنعام أو كالأنعام ويجب أن يحمل من لا يعقل على قول من يعقل ... ولعل المعتزلة أو كبراءهم كانوا يؤملون من وراء هذه المسألة آمالا واسعة فكانوا يؤملون أن يصبح الاعتزال مذهب الدولة الرسمي ، كما أن الإسلام دينها الرسمي ، فإذا تم ذلك انتشر الاعتزال تحت حماية الدولة ، وأصبح أكثر المسلمين معتزلة ، فوحدا الله كما يوحدون ، واعتنقوا أصول الاعتزال كما يعتنقون ، وتحرر المسلمون في أفكارهم فأصبح المشرعون لا يتقيدون بالحديث تقيد المحدثين » ^(٣) .

ولا يخفى أن هذا المد الاعتزالي قد غطى الفترة التي شهدت تأسيس النحو ونموه واكتمال الأصول التي قام عليها وبخاصة منهج الاستشهاد ، فلا غرو أن يكون لموقف المعتزلة الواضح من الحديث والمحدثين أثر في تناول النحاة للشواهد ، وبخاصة أن منهج المتكلمين كان منهج البحث والدرس والمناظرة المطروح ، وليس هناك بديل يقوم مقامه في مدرسة البصرة وما تبعها من مدارس بعد ذلك .

(١) روى ابن الجوزي عن الإمام أحمد أن محمد بن نوح قال له : أنت رجل يقتدى بك وقد مد الخلق أعناقهم إليك لما يكون منك ، فاتق الله وأثبت لأمر الله ، ونقل ابن الجوزي أن محمد بن نوح توفي سنة ٢١٨ هـ وانظر مناقب الإمام أحمد ٣٩٣

(٢) دول الإسلام ١٣٢/١ وانظر مناقب الإمام أحمد ٣٨٧ وما بعدها .

(٣) ضحى الإسلام ١٩٢/٣ ؛ ١٩٦

فلا عجب أن يكون المد الاعتزالي مؤثرا إلى هذه الدرجة في سير مناهج البحث والفكر في هذه الفترة .

ج - المؤثر الثالث مصدره مجموعة من الأخطاء المنهجية وعدم الدقة في فهم النصوص وتوجهات الأئمة لدى طرفي الخصومة ، التي تقدمت بعض ملامحها . ومن الواضح أن أساس الحملة على أصحاب الحديث يرجع إلى نزعة الاعتزال العقلية بالدرجة الأولى ، ومحاولتهم فرض آرائهم بالقوة ، وكل فعل له رد ، فوجد بين المنتمين لأصحاب الحديث من يتشدد في مهاجمة أصحاب الرأي والمتكلمين ، وقد أشار الإمام ابن تيمية إلى طرف من ذلك في نقده لجماعة من المنتمين لأصحاب الحديث فقال : « وإذا قابلنا بين الطائفتين - أهل الحديث وأهل الكلام - فالذى يعيب أهل الحديث وأهل الجماعة بحشو القول إنما يعيبهم بقلة المعرفة أو بقلة الفهم ، أما الأولى : فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة أو موضوعة أو بآثار لا تصلح للاحتجاج ، وأما الثانية : فبأن لا يفهموا معنى الأحاديث ، بل يقولون القولين المتناقضين ولا يهتدون للخروج من ذلك ... ولا ريب أن هذا موجود في بعضهم ... ثم إنهم بهذا المنقول الضعيف والمعقول السخيف قد يكفرون ويضللون ويدعون أقواما من أعيان هذه الأمة ويجهلونهم ... فهذا لا ينكره إلا جاهل أو ظالم ، وقد رأيت من هذا عجائب ولكن هم بالنسبة إلى غيرهم في ذلك كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل ، ولا ريب أن في كثير من المسلمين من الظلم والجهل والبدع والفجور مالا يعلمه إلا من أحاط بكل شيء علما ، ولكن كل شر يكون في بعض المسلمين فهو في غيرهم أكثر ، وهكذا أهل الحديث بالنسبة إلى غيرهم ، ثم لأهل الحديث من المزية أن ما يقولون من الكلام الذى لا يفهمه بعضهم هو كلام في نفسه حق » (١) .

ومهما يكن من أمر ، فقد تجمعت هذه المؤثرات مع غيرها من عوامل البيئة البصرية والعراقية ، وهمينة المنهج الكلامي - وبخاصة المد الاعتزالي منه - على مناهج الدرس في هذه الفترة ، فنتج عن ذلك أن نضج النحو وأصوله في هذه

الظروف ؛ مما أدى إلى الإقلال من رواية الحديث والاستدلال به لإثبات قواعد النحو ، ولم يكن لمدرسة الحجاز وأصحاب الحديث جهد مذكور في صناعة النحو ولم يقدموا البديل الذى يحل محل النحو العراقى . « وكان لابد للقدماء من أن يدرسوا وفق منهج معين ، فتناولوا الدرس اللغوى فى منهج كان فى متناول أيديهم ، مألوفاً لهم ، وقد سبق إليه دارسون آخرون ، وكان هذا هو المنهج الكلامى ، فلم يجدوا بدا من أن يدرسوا النحو فيه ، وساعد على ذلك أن كان من النحاة الأولين من له اتصال بالمنهج الكلامى وملازمة له ، وأن أغرى المنهج الكلامى الدارسين فغلبوه على دراسة اللغة والنحو ، وتسلت إليها مصطلحات الكلام ومبادئه وأصوله ، وظن المتأخرون أن ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، فغلوا فى ذلك غلوا كبيرا ^(١) . كل ذلك أدى إلى ما كان من الإقلال من رواية الحديث عند النحاة ومن الاستشهاد به لإثبات قضايا النحو .

* * *

وفى العصور المتأخرة زاد الطين بلة أن النحاة اتصلوا بالفلسفة وتعلقوا بالمنطق ، « فلما استحصدت الفلسفة وأغرم الناس بها دخلت النحو وأثرت فيه ، كما دخلت غيره ... فكان أبو زكريا الفراء وأبو الحسن الرمانى ممن غلبت الفلسفة على كتبهم ، وكان كلاهما نحويًا متكلمًا من أصحاب الاعتزال » ^(٢) .
والفلسفة تشترك مع الاعتزال فى موقفه من أصحاب الحديث ، بل إن بعض الفلاسفة أشد غلوا من المعتزلة فى ذلك ، وسبب هذا « أن المعظمين للفلسفة والكلام والمعتقدين لمضمونها هم أبعد الناس عن معرفة الحديث ، وأبعد عن اتباعه ، وهذا أمر محسوس ، بل إذا كشفت أحوالهم وجدتهم أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله ... والزنادقة والفلاسفة والنصيرية وغيرهم يقدحون تارة فى النقل وهو قول جهالهم ، وتارة فى فهم الرسالة ، وهو قول حذاقهم » ^(٣) .

(١) فى النحو العربى ، نقد وتوجيه ، للدكتور مهدى الخزومى ٢٥

(٢) سيبويه إمام النحاة ٣٣ ، وانظر بغية الوعاة ١٨٠/٢ ، ٣٣٣

(٣) نقض المنطق ٨١ ؛ ٨٧

وقد يقول قائل إن الشعر يشترك مع الحديث في أن أصل نقله الرواية ، ولكن النحاة قد أكثروا من الاستشهاد بالشعر ، فما الفرق بينهما في هذا الباب ؟ ولعل ما تقدم من عرض للخصومة بين أصحاب الحديث وأصحاب نزعة الاعتزال من المتكلمين وأهل الرأي يوضح أن الشعر وروايته لم يكن طرفاً في الخصومة التي دارت بين هذين الفريقين ، حيث لا يدخل مضمون الأشعار مباشرة في تقرير أصول الدين التي اهتم بها المتكلمون وأصحاب الاعتزال على حين أن الحديث عامل حاسم ومباشر في هذا الباب ، كما لا يدخل الشعر مباشرة في الفروع التي اهتم بها الفقهاء ، وكانت رواية الشعر لا تحاط بالمحاذير التي تحاط بها رواية الحديث ، من التخوف من الكذب على رسول الله ﷺ ومن الرمي بالكفر والفسوق ^(١) ، وغير ذلك مما تقدم طرف منه ، ولذلك كان شعبة ^(٢) يقول : « والله لأننا في الشعر أسلم منى في الحديث » ^(٣) ، ولا يخفى أن الشعر ديوان العرب ^(٤) ، وأهم مظاهر بلاغتها ، وفصاحتها وقد كان المتكلمون ، وبخاصة المعتزلة ، أهل مناظرات ومجادلات وخطب حريصين على البلاغة والفصاحة ورواية الشعر ، كما هو معروف عن واصل بن عطاء والجاحظ وغيرهما ، فلا عجب أن يهتموا بالشعر وأن يخرج الشعر من دائرة خصومتهم لأصحاب الحديث ولا يتعرض للإقلال من روايته والاستشهاد به في النحو على غير ما جرى بالنسبة للحديث الشريف والأثر .

وقد تقدم في هذه الدراسة أن العراقيين معروفون بالإقلال من رواية الحديث الشريف ^(٥) ، ولكن على العكس من ذلك فهم مشهورون برواية الشعر وبخاصة

(١) يرى أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أن النحويين الأوائل أثروا الابتعاد عن موطن نزل فيه الأقدام بعد شيوع الوضع في الحديث . وانظر فصول في فقه العربية ٩٧
(٢) هو شعبة بن الحجاج بن الورد ، ثقة حافظ متقن ، توفي بالبصرة سنة ١٦٠ هـ وراجع المعارف ٥٠١ وتقريب التهذيب ٣٥١/١
(٣) الخبر في المعارف ٥٠١
(٤) وردت العبارة في قول لابن عباس رضى الله عنهما ، وراجع الإتيان في علوم القرآن ١٥٦/١
(٥) راجع ص ٢٠٢ وما بعدها .

الكوفة والبصرة ، بل إن الكوفة تمتاز - كما روى عن ابن جنى - بأنها سجلت أشعار العرب من قديم ، فقد روى ابن جنى بسنده إلى حماد الراوية قال : « أمر النعمان بن المنذر فنسخت له أشعار العرب في الطُّنُوج - يعنى الكراريس - فكتبت ثم دفنها فى قصره الأبيض ، فلما كان المختار بن أبى عبيد ^(١) قيل له : إن تحت القصر كنزا ، فاحتفره فأخرج تلك الأشعار ، فمن ثمَّ أهل الكوفة أعلم بالأشعار من أهل البصرة » ^(٢) .

كما كان الكوفيون ذوى عناية فائقة بالشواهد الشعرية والنوادير « وكان من أصحاب الكسائى والقراء وتغلب حفظة لهذه الشواهد ... ولم يكن الاهتمام بالشعر والشواهد مما اختص به الكوفيون ، فإن من بين البصريين حفظة لكثير من النوادر والشواهد كأصمعى وأبى عبيدة وغيرهما » ^(٣) .

ولكن يلاحظ أن الشعر فى البصرة كان « وسيلة لاستنباط العربية وكان فى الكوفة غرضاً لإرضاء نزوع العنصر العربى المتميز البارز الموجود فيها » ^(٤) .

كما لا يخفى أن النحاة العرب كانوا يشعرون بنوع من التبجيل الزائد تجاه الشعر فعلى حين علل بعضهم ما زعم من ترك روايته للحديث لورود اللحن فى بعض رواياته نجدهم يعدون الشاعر حجة فى كل ما يقوله إذا كان داخلاً فى الحيز الزمانى والمكانى للاحتجاج مما دفع الباحثين إلى القول بأن النحاة كانوا ينظرون إلى الشعراء الذين يعتد برواية شعرهم نظرة تقرب من التقديس ^(٥) ، وأنهم كانوا يتخرجون من الاستشهاد بالمنتثور ^(٦) .

(١) هو المختار بن أبى عبيد بن مسعود الثقفى ... كان من الأمراء بالكوفة قتل سنة ٦٧ هـ . وانظر ترجمته وأخباره فى البداية والنهاية ٣١١/٨ ودول الإسلام ٥١/١

(٢) اللسان (طنج) ١٤٢/٣ وانظر رواية اللغة ١٥٦

(٣) مدرسة الكوفة ٣٣٥

(٤) رواية اللغة ١٥٦

(٥) الشواهد والاستشهاد فى النحو ٣٤

(٦) من أسرار اللغة ٢٥١

نتائج هذا الفصل

١ - اتضح من استعراض جهد مؤلفي معاجم غريب الحديث والأثر أنهم قد استدلوا بالحديث والأثر لإثبات قضايا النحو ، ولكن بقله ، كما هو الحال في موقف النحاة ، وبخاصة البصريون المتقدمون ، من الاستدلال بالحديث .

٢ - كان لسيبويه مواقف مع شيخه حماد بن سلمة انتقد فيها حماد سيبويه للحن أو خطأ في الحديث الشريف على رؤوس الأشهاد ، مما أثر فيه نفسياً ، وقد أحصت هذه الدراسة ثلاثة مواقف من ذلك تتصل كلها بحديث شريف ، هذا بالإضافة إلى أخذ سيبويه بمنهج البحث المطروح في هذه البيئة الزمانية والمكانية ، كما ورد في تتبع منهج البصريين في القياس والتعليل .

٣ - ارتفعت بعض الآراء على مر التاريخ الإسلامي تنادى بدفع الغبن عن الاستشهاد بالحديث وتدعو إلى أن يكون في مرتبته الطبيعية بعد القرآن الكريم ، كما ذكرت عن الأزهرى ، وأبى عبد الله محمد بن أحمد بن سعود الأنصارى والقاضى عياض ، وابن الأثير ، والعلامة الفيومى .

٤ - تبين من تتبع العلل والأقيسة عند البصريين وبخاصة الخليل وسيبويه أنها تنتمى إلى تأثير منهج علم الكلام ، وأن نظرية العامل تعود كذلك إلى هذا التأثير .

٥ - كانت الخصومة بين أصحاب الحديث وأصحاب نزعة الاعتزال من المتكلمين وأهل رأى سببا فى الإقلال من رواية الحديث والاستدلال به ، وخصوصاً أن منهج البحث المطروح كان منهج الكلام وأن أصحاب الحديث لم يقدموا بديلاً لهذا المنهج .

٦ - تعود المؤثرات التى أدت إلى احتدام هذه الخصومة إلى أسباب فكرية تتصل بموقف الفريقين من العقل والنقل ، وأسباب سياسية تتصل بموقف المعتزلة فى محنة الإمام أحمد بن حنبل ، وأسباب تتعلق بخطأ فى المنهج وفهمه لدى طرفى الخصومة .

٧ - كان لتأثر المتأخرين من النحاة بالفلسفة والمنطق أثر في تعميق الفجوة بينهم وبين الحديث الشريف ، وكان الشعر بمعزل عن هذه الخصومة ولم يكن طرفا فيها بل كان موضع اهتمام المتكلمين وبخاصة المعتزلة ، كما كان غير داخل في دائرة المخاطر التي تحيط برواية الحديث .

* * *

الفصل الثاني

دراسة آراء العلماء في الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو
وسمات الحديث الصالح لذلك

قبل دراسة الآراء التي تناولت قضية الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو ينبغي أن أشير إلى أمور تقدم بحثها في هذه الدراسة ولكن إجمالها هاهنا يفيد في تتبع هذه الآراء :

(أ) من هذه الأمور أن الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا اللغة لم يسر في نفس الاتجاه الذي ذهب إليه الاستشهاد بالحديث في قضايا النحو بل كان الاستشهاد بالحديث شائعا في مؤلفات اللغويين (١) .

(ب) وأن دراسة مناهج الاستشهاد بالحديث في معاجم غريب الحديث والأثر - في هذه الدراسة بالإضافة إلى الدراسات التي تناولت الاستشهاد بالحديث عند النحاة - قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو كان معروفاً ومستخدماً في كل مراحل الدراسات النحوية العربية ولكن بصورة تقل عن الاستشهاد بغيره من النصوص .

(ج) وأن بعض الآراء قد ارتفعت على امتداد تاريخ الدراسات العربية تدعو إلى دفع الغبن عن الاستشهاد بالحديث - كما تقدم - عن الأزهرى والأنصارى والقاضى عياض والفيومى بالإضافة إلى موقف الإمام ابن مالك الذى سيُعرض فى هذا الفصل .

هذه الأمور التى أشرت إليها تفيد فى بيان أن كلام أبى الحسن على بن محمد ابن الضائع (المتوفى سنة ٦٨٠ هـ) فى قضية الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو لم يكن أول ما أثير فى هذا المجال وينطبق ذلك على كلام أبى حيان محمد ابن يوسف (المتوفى سنة ٧٥٤ هـ) . وإن كان ابن الضائع وتلميذه أبو حيان قد قدما نظرية عامة مؤداها أن النحاة المتقدمين تركوا الاستشهاد بالحديث الشريف رأساً ، فابن الضائع أول « من نبه على أن النحويين الأوائل لم يكونوا يحتجون

(١) راجع مثلاً ما جاء فى كتاب « الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية »

بالحديث الشريف لأنه مروى بالمعنى ... لكن ابن الضائع لم يفصل في هذا تفصيلا واضحا إنما وجد رأيه هذا صدى عند تلميذه أبي حيان الأندلسي « (١) » .

ولكن ما أشرت إليه من تنبيه الأزهرى وابن سعود والقاضى عياض وغيرهم على وجود موقف غير منصف لبعض دارسى العربية بخصوص الاستشهاد بالحديث ، يدل هذا التنبيه على أن ابن الضائع ليس أول من أشار إلى هذا الموقف وبخاصة فيما يتعلق بالنحاة ، ولكن موقف ابن الضائع وأبي حيان يقوم على أسس مخالفة لما ذهب إليه هؤلاء فهم وإن لم يكونوا نحاة متخصصين فإن لهم رأيا مسموعا فى دراسة العربية لوجود تداخل فى دراسة فروع العلوم الإسلامية والعربية فى هذه الفترة ، كما أنهم وبخاصة القاضى عياض من العارفين بعلوم الحديث ومثونه مما يجعل لما ذهبوا إليه مزيدا من التقدير .

وكذلك يجب التنبيه على أن الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو كان معروفا قبل ابن الضائع ، كما تقدم ، ولكن بقله ، مما يدل على أن ما شاع من رأيهما - القائل بأن النحاة تركوا الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو - أمر مخالف للحقيقة (٢) .

وقد ورد رأى ابن الضائع فى كتابه « شرح جمل الزجاجى » (٣) ، فى أثناء انتصاره لسيبويه من ابن الطراوة (٤) ، حين خالف سيبويه فى مسألة نحوية مستدلا بحديث شريف ، ولما كان ابن الضائع معنيا بالانتصار لسيبويه والفارسى والرد على

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ١٧

(٢) فى كتاب « الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية » ٣٠٧ يشير المؤلف إلى أن المباحث اللغوية اليوم تسودها فكرة تمتد جذورها إلى أبى حيان ومن قبله ابن الضائع مؤداها أن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشئ من الحديث . ولكن هذه الفكرة أخذت تنحسر ، كما يتضح فى كتاب البحث اللغوى عند العرب حين يقرر المؤلف أن ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان قضية خاطئة ، وانظر البحث اللغوى عند العرب ٣٩

(٣) شرح جمل الزجاجى لابن الضائع - مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٠ نحو .

(٤) هو سليمان بن محمد بن الطراوة المتوفى سنة ٥٢٨ هـ ، وراجع البغية ٦٠٢/١

ابن الطراوة فى تخطئته لهما ^(١) فقد أراد أن يوهن أدلته ، ولما كان الحديث مما يعتمد عليه ابن الطراوة فقد حمل على الاستدلال به ^(٢) .

يقول ابن الضائع فى الجزء الأول من شرح الجمل « وقد تقدم غير مرة أن الحديث وقع فى روايته تصحيف كثير ولحن ، هذا مع أنهم كانوا يجوزون النقل بالمعنى ، وعليه حذاق الأئمة ، وإن كان المحدثون أخيراً قد تجنبوا هذا كثيراً وحافظوا عليه ، لكن لم تبق ثقة مع تجويز من تقدم ذلك فيه » ^(٣) . وفى موضع آخر من شرح جمل الزجاجى يكرر ابن الضائع رأيه السابق ، ويرتب عليه النتائج التى أخذ بها تلميذه أبو حيان ومن قلدهما من بعد فيقول : « قد تبين فى أصول الفقه أنه يجوز نقل حديث النبى ﷺ بالمعنى ، وعليه حذاق العلماء ، فهذا هو السبب عندى فى ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا فى ذلك على القرآن وصریح النقل عن العرب ، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى فى الحديث لكان الأولى فى إثبات فصیح اللغة حديث النبى ﷺ لأنه من المقطوع به أنه أفصح العرب » ^(٤) .

وإذا كان ابن الضائع يرد فى كلامه السابق على نحوى هو ابن الطراوة يستشهد بالحديث الشريف فى مخالفة رأى لسيبويه فإنه فى موضع آخر من الكتاب ينتقد ابن خروف على بن محمد (المتوفى سنة ٦٠٩ هـ) لكثرة استشهاده بالحديث ويقول « وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً فإن كان على معنى

(١) قال السيوطى عن ابن الضائع : « أملى على إيضاح الفارسى ورد اعتراضات ابن الطراوة على

الفارسى واعتراضاته على سيبويه » وراجع البغية ٢٠٤/٢

(٢) راجع (أبو القاسم السهلبى ومذهبه النحوى) للدكتور محمد إبراهيم البنا ٢٥٣

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ١/ورقة ٣٤ أ . وانظر (أبو القاسم السهلبى ومذهبه النحوى)

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢/ورقة ٩٥ ب وانظر الاقتراح ١٨ وخزانة الأدب ١٠/١ وراجع

(أبو القاسم السهلبى ومذهبه النحوى) ٢٥٤

الاستظهار والتبرك بما روى عنه عليه السلام فحسن وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى ، والله أعلم « (١) .

ويرى الدكتور محمد إبراهيم البنا إن حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث لم تظهر « إلا مقرونة بالانتصار لسيبويه من ابن الطراوة ، وجاء نقده لابن خروف تبعا لا قصدا » (٢) ، كما يشير إلى أن حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو كانت رد فعل لاتجاه واضح في الدراسات اللغوية بالأندلس يقوم على الاهتمام بالاستشهاد بالحديث ، ومن أعلام هذا الاتجاه أبو القاسم السهيلي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) وابن خروف اللذان أكثرا من الاستشهاد بالحديث « ولم يكن ذلك بدعا ، فقد اعتمد الأندلسيون الحديث منذ قامت لهم مدرسة نحوية ... على أن هذا الأمر لم يكن بارزا بروزه في هذا العصر الذي أقبل فيه الناس على الحديث يدرسونه ويحفظونه ولا يتخلف عن ذلك واحد منهم » (٣) .

وكذلك كان موقف أبي حيان - مع مراعاة تأثيره برأى شيخه ابن الضائع - ردا على الإمام ابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ) الذي يتميز مذهبه النحوى بالاعتماد « على الحديث الشريف كمصدر من مصادر الاحتجاج والاستشهاد » (٤) .

وقد عبر أبو حيان عن رأيه هذا في مواضع كثيرة من مصنفاته ، ومن ذلك قوله يرد على ابن مالك فى أثناء شرحه لمصنف ابن مالك « تسهيل الفوائد » ، قال أبو حيان : « قد لهج هذا المصنف فى تصانيفه بالاستدلال (٥) بما وقع فى الحديث

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٢/ورقة ٩٦ وانظر الاقتراح ١٨ وخزانة الأدب ١٠/١ وكذلك أبو

القاسم السهيلي ومذهبه النحوى ٢٥٤

(٢) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوى ٢٥٤

(٣) أبو القاسم السهيلي ٤١

(٤) تسهيل الفوائد - مقدمة التحقيق ٤٦

(٥) أثبت هنا نص ما جاء فى التذيل والتكميل لأبى حيان مخطوط بدار الكتب المصرية برقم

٦٢ نحو ج ٥ ورقة ١٦٨ ب - ١٧٠ أو عبارة الاقتراح ١٧ : « قد أكثر هذا المصنف من =

فى إثبات القواعد الكلية فى لسان العرب بما روى فىه ، وما رأيت أحدا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل ، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو ، المستقرين الأحكام من لسان العرب المستنبطين المقاييس كأبى عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر والخليل ، وسيبويه ، من أئمة البصريين ، وكمعاذ^(١) والكسائى والفراء وعلى بن المبارك الأحمر وهشام الضرير^(٢) من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس ، وقد جرى الكلام فى ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال : إنما تنكب العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله ﷺ ، إذ لو وثقنا به لجرى مجرى القرآن الكريم فى إثبات القواعد الكلية به ، وإنما كان كذلك لأمرين :

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فنجد قصة واحدة قد جرت فى زمانه ﷺ فقال فيه لفظا واحدا فنقل بأنواع من الألفاظ بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله ﷺ^(٣) لم يقل بتلك الألفاظ جميعها^(٤) ، نحو ما روى من قوله عليه السلام^(٥) : « زوجتكها بما معك من القرآن » ، « وملكتها بما معك »^(٦) ، وغير

= الاستدلال « وكذلك فى الخزانة ١٠/١ مع إسقاط (هذا) .

(١) (كمعاذ) ليست فى الاقتراح والخزانة ، وقد ذكر ابن النديم فى الفهرست ٩٦ أن معاذ بن

مسلم الهراء توفى سنة ١٨٧ وذكره فى الكوفيين ، وانظر طبقات الزيدى ١٢٥ والبغية ٢٩٠/٢

(٢) هشام بن معاوية الضرير صاحب الكسائى توفى سنة ٢٠٩ هـ وراجع الفهرست ١٠٤ والبغية

٣٢٨/٢

(٣) قوله (فقال فيه لفظا واحدا فنقل بأنواع من الألفاظ بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله

ﷺ) ليس فى الاقتراح والخزانة .

(٤) فى الاقتراح (لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها) وفى الخزانة (لم تقل بتلك الألفاظ

جميعها) .

(٥) عبارة (عليه السلام) ليست فى الاقتراح والخزانة .

(٦) فى الاقتراح والخزانة زيادة هى (خذها بما معك) ، والحديث رواه البخارى فى مواضع من

صحيحه منها ما جاء فى كتاب الوكالة (قد زوجناكها) : فتح البارى ٥٦٧/٤ وفى كتاب فضائل

القرآن (قد ملكتها) : فتح البارى ٦٩٦/٨ وكذلك فى كتاب النكاح : فتح البارى ٣٤/٩ وفى =

ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة ، فنعلم قطعاً أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا يجزم ^(١) بأنه قال بعضها أو يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها فأنت الرواة بالمرادف ، إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى ^(٢) . ولم يأتوا ^(٣) بلفظه ﷺ إذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ ، والضابط فيهم من ضبط المعنى ، أما ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي إلا مرة واحدة ولم تمل عليه ^(٤) ... وقد قال سفيان الثوري فيما نقل عنه ^(٥) « إن قلت لكم إنى أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني ، إنما هو المعنى » ^(٦) ، ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنما يروون ^(٧) بالمعنى .

* * *

= نفس الباب بلفظ (أملكتكها) : فتح الباري ٨٠/٩ و بلفظ (فقد زوجتكها) فتح الباري ٩٥/٩ و بلفظ (زوجناكها) ٩٧/٩ و بلفظ (قد أنكحتكها) ١١٢/٩ . ورواه مسلم بلفظ (ملكنتكها) ١٤٣/٤ و بلفظ (فقد زوجتكها) ١٤٤/٤ وفي موطأ مالك ٦٢/٢ (قد أنكحتكها) . ورواه أبو داود ٥٢٩/١ (قد زوجتكها) والترمذي ٢٩١/٢ (قد زوجتكها) وقال هذا حديث حسن صحيح ، وكذلك النسائي ١٢٣/٦ وفي رواية في ٩٢/٦ (قد أنكحتكها) . وابن ماجه ٦٠٨/١ (زوجتكها) وفي مسند أحمد ٣٣٠/٥ (أنكحتكها) وفي ٣٣٤/٥ (قد أملكنتكها) وفي ٣٣٦/٥ (زوجتكها) وكذلك الدارمي ١٤٢/٢ والطبراني في الكبير ١٣٣/٦ . هذا ولم أجد فيما بين يدي من المراجع (خذها بما معك) ، كما جاء في الإقتراح والخزانة .

- (١) في الإقتراح (لا يجزم) .
- (٢) قوله (إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى) غير موجود في الإقتراح والخزانة .
- (٣) في الإقتراح والخزانة (لم تأت) .
- (٤) قوله (ولم تمل عليه) ليس في الإقتراح والخزانة .
- (٥) (فيما نقل عنه) ليس في الإقتراح والخزانة .
- (٦) راجع الكفاية ٢٤٥
- (٧) في الخزانة (أنهم يروون) .

الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب ^(١) بصناعة النحو ؛ فوقع اللحن في نقلهم ^(٢) وهم لا يعلمون ذلك ^(٣) ، ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصح من لسان العرب ، ونعلم قطعا غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلم ^(٤) إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها ، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريقة الإعجاز وتعليم الله ذلك (له) ^(٥) من غير معلم إنساني ولا تلقف لها من أهلها ^(٦) ، والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعبا بزعمه على النحويين ، وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز في هذا الفن ... وقد قال قاضي القضاة محمد بن إبراهيم بن جماعة ^(٧) الكنانى - وكان ممن قرأ على المصنف - قلت له : ياسيدى ، هذا الحديث روته الأعاجم ، ووقع فيه بروايتهم ما يعلم ^(٨) أنه ليس من لفظ الرسول (ﷺ) فلم يجب بشئ ^(٩) ، (قال أبو حيان) وإنما أمعنت النظر في الكلام في هذه المسألة لثلا يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما روى في الحديث بنقل العدول كالبخارى

(١) فى الاقتراح (ولا يعلمون) ، وفى الخزانة (ويتعلمون) .

(٢) فى الاقتراح والخزانة (كلامهم) .

(٣) كلمة (ذلك) ليست فى الخزانة .

(٤) فى الخزانة (يتكلم) .

(٥) قوله (له) عن الاقتراح والخزانة .

(٦) قوله (إنسانى ولا تلقف لها من أهلها) ليس فى الاقتراح والخزانة .

(٧) بدر الدين بن جماعة ، محمد بن إبراهيم بن سعد الكنانى ، توفى سنة ٧٣٣ هـ له ترجمة فى

البداءة والنهاية ١٦٣/١٤ ودول الإسلام ٢٤٠/٢ . وانظر تصحيح التصحيح - مقدمة التحقيق ١٥

(٨) فى الخزانة (نعلم) .

(٩) فى التذييل (لم يحر بشئ) وأثبت ما فى الاقتراح . وقال ابن علان فى شرح الاقتراح

(مخطوط نحو تيمور ٦٦٦) ورقة ٨٣ معللا سكوت ابن مالك عن جواب ابن جماعة : « سكوته عن

الجواب محتمل أن وضوح الاستدلال أغنى عنه ؛ فإن الأصل عدم التغيير » .

ومسلم وأضرابهما ، فإذا طالع ما ذكرناه أدرك (١) السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث « (٢) .

وكرر أبو حيان هذا الرأي في « ارتشاف الضرب » فقال في كلامه عن (كأين) : « وزعم ابن مالك أنها قد يستفهم بها واستدل بأثر جاء عن أبي ، على عادته في إثبات القواعد النحوية بما روى في الحديث والآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون ، وما لم يتعين أنه لفظ الرسول ﷺ ولا لفظ الصحابي فيكون حجة » (٣) .

وفي موضع آخر يعلق على استدلال ابن مالك بحديث « غير الدجال أخوفني عليكم » (٤) على أن نون الوقاية قد تلحق أفعل التفضيل ، فيذكر أبو حيان أن ابن مالك استدلل بهذا الحديث « على عادته في إثبات القواعد الكلية بما روى في الحديث » (٥) .

أما الشاطبي إبراهيم بن موسى (توفي سنة ٧٩٠ هـ) فقد وافق أبا حيان في الرأي وإن خالفه في التفصيل ، فقال : « لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا ، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها ، بخلاف كلام العرب وشعرهم فإن رواته اعتنوا بألفاظها لما يبنى عليه من النحو ، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب ، وكذا القرآن ووجوه القراءات ، وأما الحديث فعلى

(١) في الاقتراح والخزانة (فمن طالع ما ذكرناه أدرك) .

(٢) التذييل والتكميل ٥/ ورقة ١٦٨ ب - ١٧٠ أ ، وراجع موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٢٠ - ٢٢ والاقتراح ١٧ - ١٨ . والخزانة ١١/١ - ١٢ وقال السيوطي في آخر النص (انتهى كلام أبي حيان بلفظه) .

(٣) ارتشاف الضرب ٣٨٧/١ وانظر موقف النحاة ٣٣٣

(٤) الحديث في صحيح مسلم ١٩٧/٨ (غير الدجال أخوفني عليكم) وفي مسند الإمام أحمد ١٤٤/٥ (لغير الدجال أخوفني) وفي سنن ابن ماجه ١٣٥٦/٢ وانظر الفتن والملاحم لابن كثير ٧٥/١

(٥) الارتشاف ٤٧٢/١ وانظر موقف النحاة ٣٣٤

قسمين : قسم يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان . وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به فى العربية ، وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضرورى الذى لابد منه ، فإنه وبنى كلامه على الحديث مطلقا ، ولا أعرف له سلفا إلا ابن خروف ، فإنه أتى بأحاديث فى بعض المسائل حتى قال ابن الضائع : لا أعرف هل يأتي بها مستدلاً : أم لمجرد التمثيل ؟ والحق أن ابن مالك غير مصيب فى هذا ، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف « (١) .

* * *

هذه النصوص التى وردت عن ابن الضائع وأبى حيان هى أهم ما يحتج به المانعون من الاستشهاد بالحديث لإثبات القواعد الكلية فى النحو ، وقد أضفت إليها ما ورد عن الشاطبى وإن كان البغدادى يضع رأى الشاطبى فى مرتبة وسط بين المانعين والمجوزين (٢) . ولكنى رأيت الشاطبى لا يخرج فيما ورد من رأيه عما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان إلا فيما أشار إليه من الأحاديث التى قصد بها بيان فصاحته ﷺ وتؤكد اهتمام الراوى بنقل ألفاظه كالأمثال والكتب والنبوية ، وهو تفصيل لا ينقض شيئا مما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان .

أما آراء المجيزين للاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو فسوف أعرض لها خلال مناقشة ما تقدم من آراء المانعين .

ويتضح من النصوص المتقدمة أن المانعين يعتمدون على سببين أساسيين فى دعوى المنع من الاستشهاد بالحديث فى النحو :

أولهما : رواية الحديث بالمعنى وعدم الوثوق بأنه من لفظ الرسول ﷺ .

(١) راجع خزانة الأدب ١٣/١

(٢) الخزانة ١٢/١

وثانيهما : وقوع التصحيف والتحريف واللحن فى كثير من روايات الحديث وأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع . وسأعرض لمناقشة هاتين القضيتين هاهنا محاولا الاستفادة من معطيات هذه الدراسة فى الباب الأول منها .

أولا : الرواية بالمعنى ودعوى عدم الوثوق بأن ذلك من لفظ الرسول ﷺ :

تقدم فى الباب الأول من هذه الدراسة أن معاجم غريب الحديث والأثر ألفها أصحابها لغرض محدد هو خدمة نصوص الحديث الشريف والأثر وحراستها فى ألفاظها ومعانيها ، وبينت هذه الدراسة أن كثيرا من الألفاظ التى وردت فى بعض متون الحديث ودرجت فى نفس الوقت فى كلام العامة قد أصابها التبديل والتطور فى سياق كلام العوام ، على حين ساعدت كتب غريب الحديث على حفظ هذه النصوص وحراستها لتؤدى دورها المطلوب منها ^(١) . وقد عنى مؤلفو معاجم غريب الحديث والأثر بتتبع الروايات التى ترجح لديهم وجود اللحن فيها وقام عندهم الدليل على أنها ليست قريبة من الصواب ، فوضحوا ذلك فى مؤلفاتهم بدءا من أبى عبيد فى كتابه غريب الحديث ، واستمر ذلك فى سائر كتب غريب الحديث والأثر ^(٢) ، بالإضافة إلى اهتمامهم ببيان المشكل أو المتعارض فى الظاهر من ألفاظ الحديث الشريف ومتونه ، وبينوا أوجه الصواب فى الجمع بين هذه

(١) راجع الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة .

(٢) من أمثلة ذلك مما جاء فى غريب الحديث لأبى عبيد ٣٣٨/١ (الدرء - السدرو) وفى ١٣٥/٢ (وكناتها - مكناتها) وفى ٢٩٤/٢ (غياياء - عياياء) وفى ٣٠٣/٢ (منق) وفى ٢٠٤/٢ - (فأتقمح - فأتقمح) وفى ٣٠٩/٣ (ينش - ينس - ينوش) وفى ٢٨/٤ - ٣١ (بوانيه - نواتيه) وفى ١٩٦/٤ (المحرفجة - المحرفشة) وفى ٢٤٤/٤ (أضح - إضح) وفى ٢٤٥/٤ (فذاف - فذاف) وفى ٣٤٤/٤ (غُوب - غُوب) وفى ٢٧٢/٤ (فتجاف - فتجاف) وغير ذلك . وفى غريب الحديث لابن قتيبة ٣٢٣/١ (عصم - عصب) وفى ٣٢٥/١ (تليت - أتليت - اثليت) وفى ٣٨٠/١ (رهرة - رحرحة) وفى ٣٨٩/١ (مهرودتين - مهرودتين) وفى ٥٣٣/١ (سرية - شربة) وفى ٢٨٩/٢ (لاء - آلاء) وفى ٧٠٢/٣ (السقفاء - الشففاء) وغير ذلك . وفى غريب الحديث للخطابى ١٧٣/١ (الفُنع - الفُنع - القُنع) ، إلى غير ذلك مما ورد فيه وفى غيره من معاجم غريب الحديث والأثر .

النصوص التي يدعى فيها التناقض ، واستخدموا في شرحهم لهذا المشكل ما رزقوا من معرفة بوجوه العربية وفقه النصوص بالإضافة إلى سلامة القصد وصفاء الذهن^(١) .

كل هذا يشير إلى جانب من الجهد الفذ الذي بذل لتوثيق نصوص الحديث الشريف والأثر والحفاظ عليها ، مما ينبه إلى أن الرواية بالمعنى ليست مطلقة من المحاذير والاحتياط وأنها لم تكن أهم أسباب عدم الوثوق في روايات الحديث والأثر كما يفهم من كلام ابن الضائع وأبي حيان ، والدليل على ذلك ما جاء في تفصيل هذه القضية من آراء المحققين من العلماء .

فمن ذلك ما رد به العلامة عبد القادر البغدادي (المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ) على المانعين من الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو فقال في أول هذين السببين وهو الرواية بالمعنى : « ورد الأول - على تقدير تسليمه - بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب وقبل فساد اللغة وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق . على أن اليقين غير شرط ، بل الظن كاف »^(٢) .

ولكن ابن الطيب الفاسي (المتوفى سنة ١١٧٠ هـ) أفاض في الرد على هذا الاعتراض متفقاً مع صاحب الخزانة في الرأي ، فذكر أن ما ذهب إليه أبو حيان فيه أن الأحاديث بأسرها ليس موثوقاً بأنها من كلام النبي ﷺ ، وهذا مذهب باطل « فإن المتواتر وإن كان قليلاً مجزوم بأنه كلامه ﷺ وكذلك ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم إلا قليلاً ... قوله (الرواة جوزوا النقل بالمعنى) الخ ... وفي ذلك كله نظر فالخلاف مشهور مقرر ، وكما أجازوه قوم منعه آخرون ، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين من المالكية والشافعية وغيرهم ، وقال القرطبي إن المنع هو الصحيح من مذهب إمام دار الهجرة مالك بن

(١) في الفصل الثاني من الباب الأول من هذه الدراسة يشير المنهج السابع إلى دراسة المشكل في مؤلفات معاجم غريب الحديث والأثر .

(٢) خزانة الأدب ٩/١

أنس^(١) رضى الله عنه الذى هو إمام أئمة الحديث وشيخ صنعته ... ثم إن بعض الأئمة شدد فى الرواية بالمعنى غاية التشديد ... كما بسطه الخطيب البغدادي فى الكفاية^(٢) ... وقد يكون الشيخ ابن مالك رحمه الله ممن يرى هذا الرأى ويمنع الرواية بالمعنى^(٣) .

ومن الأهمية بمكان هاهنا أن يتضح أمران أجملهما الإمامان عبد القادر البغدادي وابن الطيب الفاسي فى كلامهما السابق :

أولهما : الخلاف فى الرواية بالمعنى :

فقد جاء فى كلام الإمام الشافعي رضى الله عنه ، الشروط الواجب توافرها فى خبر الواحد حتى تقوم به الحججة : « أن يكون من حدث به ثقة فى دينه معروفا بالصدق فى حديثه ، عاقلا لما يحدث به عالما بما يحيل معانى الحديث من اللفظ وأن يكون ممن يؤدى الحديث بحروفه كما سمع ، لا يحدث به على المعنى ، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه : لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام ، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف منه إحالته الحديث ، حافظا إن حدث من حفظه ، حافظا لكتابه إن حدث من كتابه ، إذا شَرِكَ أهل الحفظ فى الحديث وافق حديثهم برياً من أن يكون مدلسا ، يحدث : عن من لقي مالم يسمع منه ويحدث عن النبي (ﷺ) ما يحدث الثقات خلفه عن النبي »^(٤) .

فالإمام الشافعي فى هذه الفقرة يعرض قضية الرواية بالمعنى كما ينبغى أن تفهم ، فالأصل فى رواية الحديث الشريف أن يؤديه الراوى كما قاله ﷺ ينقله

(١) فى الكفاية ٢٢٣ بسند الخطيب إلى أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « كل حديث للنبي ﷺ يؤدى بلفظه وعلى ما روى عليه ، وما كان من غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى » . وفى جامع بيان العلم وفضله ٨١/١ عن مالك أيضا « أما ما كان من قول النبي ﷺ فإني أكره ذلك وأكره أن يزداد فيه أو ينقص » ٤٢٦

(٢) راجع الكفاية ٢٠٥ وما بعدها .

(٣) فيض نشر الانشراح ، ورقة ٤٣ أ .

(٤) الرسالة ٣٧١ وانظر الكفاية ٤٠ وتوثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى ٤٢٦

عمن سمعه منه بهذه الصورة حتى آخر الإسناد ، ولما كان الناس متفاوتين فى ملكة الحفظ فقد نشأ الخلاف فى هذه المسألة ليوضح أن الإسلام دين الفطرة ، لا يصادمها ولا يصادرها فتشدد المتشددون فى منع الرواية بالمعنى ذهابا إلى الأصل وهو النقل باللفظ عن رسول الله ﷺ ، ورخص من رخص منهم فى الرواية بالمعنى كما ورد فى نص الإمام الشافعى بشروط تضمن الحفاظ على الحديث بعيدا عن التحريف واللحن ، وبهذا تتحدد سمات الحديث الصحيح الذى يكون حجة فى الاستدلال به فى قضايا اللغة والنحو ، على ما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى . وكذلك نصّ أبو إسحاق الشيرازى على أن « الاختيار فى الرواية أن يروى الخبر بلفظه ﷺ ... فإن أورد الرواية بالمعنى نظرت فإن كان ممن لا يعرف معنى الحديث لم يجوز لأنه لا يؤمن أن يغير معنى الحديث ، وإن كان ممن يعرف معنى الحديث نظرت فإن كان فى خبر محتمل لم يجوز أن يروى بالمعنى لأنه ربما نقل بلفظ لا يؤدى مراد الرسول ﷺ فلا يجوز أن يتصرف فيه ، وإن كان خبرا ظاهرا ففيه وجهان : من أصحابنا من قال لا يجوز لأنه ربما كان التعبد باللفظ ... والثانى أنه يجوز وهو الأظهر لأنه يؤدى معناه فقام مقامه » (١) .

فمن الواضح أن إباحة الرواية بالمعنى محاطة بقيود شديدة ومانعة من تطرق الفساد إلى الحديث ، وليست تؤدى إلى عدم الوثوق ، وبخاصة إذا روعيت تلك الشروط كما وردت فى عبارة الإمام الشافعى المتقدمة . ومما يؤكد ذلك أن الإمام الشافعى ذهب فى موضع آخر من الرسالة إلى التشدد فى الرواية بالمعنى فى الأحاديث التى تتصل بالأحكام فقال : « وكل ما لم يكن فيه حكم فاختلف اللفظ فيه لا يحيل معناه » (٢) .

ويظهر مدى إحكام هذه الشروط التى أحيط بها جواز الرواية بالمعنى فى عبارة الخطيب البغدادى ، قال : « وقد ذكر عن بعض السلف أنه كان يروى الحديث على المعنى إذا علم المعنى وتحققه وعرف القائم من اللفظ مقام غيره ، وقال جمهور

(١) اللمع فى أصول الفقه ، لأبى إسحاق الشيرازى ٤٤

(٢) الرسالة ٢٧٤

الفقهاء يجوز للعالم بمواقع الخطاب ومعاني الألفاظ رواية الحديث على المعنى ، وليس بين أهل العلم خلاف في أن ذلك لا يجوز للجاهل بمعنى الكلام وموقع الخطاب والمحمّل منه وغير المحتمل ، وقال قوم من أهل العلم : الواجب على المحدث أن يروى على اللفظ إذا كان لفظ ينوب معناه غامضا محتملا ، فأما إذا لم يكن كذلك ، بل كان معناه ظاهرا معلوما وللراوى لفظ ينوب مناب لفظ رسول الله ﷺ جاز للراوى روايته على المعنى ... وهذا القول هو الذى نختاره مع شرط آخر وهو أن يكون سامع لفظ النبى ﷺ عالما بموضوع ذلك اللفظ من اللسان وبأن رسول الله ﷺ يريد به ما هو موضوع له ، فإن علم تجوزه به واستعارته له لم يسغ له أن يروى اللفظ مجردا دون ذكر ما عرفه من قصده صلى الله عليه وآله وسلم ضرورة غير مستدل عليه فإنه إن استدل به على أنه قصد به معنى من المعانى جاز عليه الغلط والتقصير فى الاستدلال ووجب نقله له بلفظ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، ولينظر هو وغيره من العلماء فيه ، فأما الدليل على أنه ليس ذلك للجاهل بمواقع الخطاب وبالمتفق معناه والمختلف من الألفاظ فهو أنه لا يؤمن عليه إبدال اللفظ بخلافه بل هو الغالب من أمره « (١) .

ويضاف إلى قيود الرواية بالمعنى ما ذهب إليه الإمام الشافعى من رد حديث الراوى الذى لا يؤدى الحديث بألفاظه إذا ثبت أنه لا يعقل المعنى وإن كان عدلا مقبول الشهادة ، وجاء هذا الرأى فى إجابة للإمام الشافعى حين سئل : « أراك تقبل شهادة من لا تقبل حديثه ؟ قال : فقلت : تكون اللفظة تترك من الحديث فتحيل معناه أو ينطق بها بغير لفظة المحدث ، والناطق بها غير عامد لإحالة الحديث : فيحيل معناه ، فإذا كان الذى يحمل الحديث يجهل هذا المعنى ، كان غير عاقل للحديث فلم تقبل حديثه إذا كان يحمل مالا يعقل إن كان ممن لا يؤدى الحديث بحروفه ، وكان يلتمس تأديته على معانيه وهو لا يعقل المعنى . قال : أفىكون عدلا غير مقبول الحديث ، قلت : نعم إذا كان كما وصفت ، كان هذا موضع ظنة بينة نرد بها حديثه ، وقد يكون الرجل عدلا على غيره ، ظنينا فى نفسه وبعض أقربيه ،

ولعله أن يخبر من بُعد أهون عليه من أن يشهد بباطل ، ولكن الظنة لما دخلت عليه تُركت شهادته ، فالظنة ممن لا يؤدي الحديث بحروفه ولا يعقل معانيه أئين منها فى الشاهد لمن ترد شهادته فيما هو ظنين فيه بحال » (١) .

ويستفاد من النصوص المتقدمة أن المحدث الذى تقبل روايته ويحتج بها من أهم مميزاته أنه يروى الحديث بحروفه وإذا رأى الرواية بالمعنى يجب أن يكون مزودا بمعرفة واسعة ودقيقة باللغة مما يجعله عالما بمواقع الخطاب ومعانى الألفاظ ومواطن البلاغة ، بالإضافة إلى أن يكون اللفظ الذى يرويه ذلك المحدث غير داخل فى نطاق المشترك اللفظى ولا يشكل معناه ولا يكون من باب المجاز إلى غير ذلك من الشروط التى تقدمت الإشارة إلى بعضها ، ولا يخفى أن هذه الشروط لا تجتمع إلا فى عربى ذى سليقة سليمة أو عالم باللغة متخصص فيها متبحر فى علومها وفنونها رواية ودراية .

كما يلاحظ كذلك ما اشترط فى السامع المتلقى أن يكون عالما بموضوع اللفظ من اللسان مما يجعل الدائرة أشد إحكاما بما لا يسمح بما أثير من الشكوك حول الرواية بالمعنى .

ويؤيد ذلك ما ذهب إليه الخطيب البغدادي من التشدد فى الرواية بالمعنى - مما يؤدي إلى التأكد من عدم وجود تأثير ضار لها يتمثل فى اللحن أو تغيير المعنى - فيما رواه عن عبد الرحمن بن مهدي قال « يحرم على الرجل أن يروى حديثا فى أمر الدين حتى يتقنه ويحفظه كآلية من القرآن وكاسم الرجل » ، ثم قال الخطيب « فإن كان ممن يروى على المعنى دون اعتبار اللفظ فيجب أن يكون توقيه أشد وتحزره أكثر خوفا من إحالة المعنى الذى به يتغير الحكم » (٢) ثم ضرب لذلك مثلا بما رواه شعبة عن إسماعيل بن عليّة (٣) عن أنس بن مالك « أن النبي ﷺ نهى عن

(٢) الكفاية ٢٠٠

(١) الرسالة ٣٨١ وانظر الكفاية ٢٠٤

(٣) إسماعيل بن عليّة : هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم منسوب إلى أمه . ثقة حافظ توفى سنة ١٩٣ هـ . وانظر المعارف ٥٠٧ وتحفة الأبيّه (نوادر المخطوطات ١٠٢/١) وتقريب التهذيب ٦٥/١

التزعفر « ثم روى الخطيب بسنده إلى إسماعيل بن علية » قال : روى عنى شعبة حديثا واحدا فأوهم فيه ، حدثته (يتزعفر الرجل) فقال شعبة أن النبي ﷺ نهى عن التزعفر « (١) قال الخطيب رحمه الله « أفلا ترى إنكار إسماعيل على شعبة روايته هذا الحديث عنه على لفظ العموم فى النهى عن التزعفر وإنما نهى عن ذلك للرجل خاصة ، وكأن شعبة قصد المعنى ولم يفطن لما فطن له إسماعيل فلهذا قلنا إن رواية الحديث على اللفظ أسلم من روايته على المعنى » (٢) .

ويضاف إلى ما تقدم من قيود الرواية بالمعنى ما جاء فى عبارة ابن الصلاح حين اشترط فى الراوى الذى يجوز له أن يروى بالمعنى - عند من يرى ذلك - أن يكون عالما عارفا بالألفاظ ومقاصدها ، خبيرا بما يحيل معانيها ، بصيرا بمقادير التفاوت بينها » (٣) . ثم قال مشيرا إلى الخلاف حول الإباحة والحظر فى الرواية بالمعنى : « ثم إن هذا الخلاف لا نزاه جاريا ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شئ من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظا آخر بمعناه ، بل الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم فى ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب لأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره ، والله أعلم » (٤) .

فهذه الشروط التى وضعها العلماء وجعلوها وسيلة للرخصة فى الرواية بالمعنى يجب أن تطرح أولا قبل طرح قضية الرواية بالمعنى ، لأن الكلام فى قضية الرواية بالمعنى بلا إشارة إلى هذه الشروط أو مراعاة لها يجعل الأمور غير مستقيمة فهذه الشروط تحصر الرواية بالمعنى فى أشخاص محدودين ، لا يقل علمهم باللغة

(١) جاء فى البخارى « أن يتزعفر الرجل » ، وانظر فتح البارى كتاب اللباس ٣١٧/١٠ وفى

صحيح مسلم ١٥٥/١ بالروایتين .

(٢) الكفاية ٢٠١

(٣) مقدمة ابن الصلاح ٣٣١

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٣٣٣

ومعرفتهم بها عن معرفة علماء اللغة المتخصصين ، فيها كما تحصر هذه الشروط جواز الرواية بالمعنى فى فترة زمنية تعود إلى ما قبل مطلع القرن الثانى الهجرى حيث تم التدوين الرسمى للحديث - كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى - وهى فترة تدخل فى حيز عصر الاستشهاد اللغوى بالمقاييس التى ارتضاها علماء اللغة والنحويون ، كما هو معروف ، وسأعرض لذلك فى موضعه هاهنا .

ومهما يكن من أمر ، فإن حظر الرواية بالمعنى أو التشدد فيها وفى شرط الراوى الذى يرى ذلك حتى يقبل حديثه ، كان بالإضافة لما تقدم من الشروط يجد أنصارا دائما من كبار أئمة العلماء وشيوخ المحدثين مثل القاضى عياض (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) الذى حمل حملة شديدة على الذين يتسرعون فى إصلاح ما يرونه خطأ فى متون الحديث فقال : « فمنهم من جسر على إصلاح ما خالف الصواب عنده وغير الرواية بمنتهى علمه وقدر إدراكه ، وربما كان غلظه فى ذلك أشد من استدراكه ، لأنه متى فتح هذا الباب لم يوثق بعد بتحمل رواية ولا أنس إلى الاعتداد بسماع ، مع أنه قد لا يسلم له ما رآه ولا يوافق على ما آتاه ، إذ فوق كل ذى علم عليهم ، ولهذا سد المحققون باب الحديث على المعنى وشددوا فيه ، وهو الحق الذى اعتقده ولا أمتره إذ باب الاحتمال مفتوح والكلام للتأويل معرض ، وأفهام الناس مختلفة والرأى ليس فى صدر واحد والمرء يفتن بكلامه ونظره ، والمغتر يعتقد الكمال فى نفسه ، فإذا فتح هذا الباب وأوردت الأخبار على مايفهم للراوى منها لم يتحقق أصل المشروع ، ولم يكن الثانى بالحكم على كلام الأول بأولى من كلام الثالث على كلام الثانى ، فيندرج التأويل وتتناسخ الأفاويل » (١) .

ولا يخفى أن القاضى عياض لم يكتف بأن جعل منع الرواية بالمعنى مذهبه ، بل صرح بأن المحققين من العلماء سدوا هذا الباب وشددوا فيه ، ولكن ابن الطيب الفاسى (المتوفى سنة ١١٧٠ هـ) يضع الرواية بالمعنى فى مكانها الصحيح وهو أنها ليست ذات تأثير يستدعى عدم الثقة بنصوص الحديث الشريف فى الاستدلال

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٤/١

بل العكس هو الصحيح ، وأنها دليل على تحرى من أجازها ودقتهم العلمية حين حصروها فى العلماء باللغة فى عصر ما قبل تدوين الحديث ، يقول ابن الطيب - طيب الله ثراه - : « والصحابة وإن رووا بالمعنى فلا يضرنا فى الاستدلال بكلامهم والاستشهاد به لأنهم عرب فصحاء ... ومنها ألا يكون المروى مدونا فى كتاب فقد اتفقوا على منع روايته بالمعنى ، وما استدل به ابن مالك وغيره إنما هو من المدون فى الكتب الصحاح ، ومصنفوها إنما رووها عن كتب شيوخهم وهكذا . وبالجملة فإن من أمعن النظر فى أئمة الحديث علم احتياطهم وما كانوا عليه من التحرز فى الرواية والإتقان علم علما ضروريا أن مثل البخارى ومسلم لم يدخلوا فى صحاحهم ما هو مروى بالمعنى أصلا ، فأنت ترى مسلما كيف يتحرز فى صحيحه فى ألفاظ شيوخه ... فالقول بأن مثل هؤلاء يروون بالمعنى مع هذا التحفظ البالغ والاحتياط بعيد جدا ، والذى تدل له الاصطلاحات وهو الظاهر أنهم يجيزون الرواية بالمعنى فى نحو الوعظ والتقرير باللسان ، وأما ما يثبتونه فى الدواوين فلا معنى للقول فيه بالرواية بالمعنى ، ولا سيما مع عدم التنبيه عليه ولا ذكر الشروط المشروطة ممن يقول به ويميل إليه ، ثم اعتناؤهم فى الروايات والجمع بينها وضبطها والوقوف عندها من غير إقدام على تبديلها ولا اجترأ على إبطالها ظاهر فى أن المقصود الألفاظ حتى أنهم لا يغيرون لغة ضعيفة لأخرى مشهورة بل صرحوا بإبقاء الألفاظ على ما هى عليه ولو كانت ملحونة ^(١) غير صالحة ، وأجازوا قراءتها على القواعد دون تغييرها وإصلاحها ، فلو كان المعتمد هو الرواية بالمعنى دون الألفاظ ما أبقوا ذلك ولا أجازوه ولا تركوا الألفاظ التى ظاهرها اللحن أو التصحيف مثبتة بل يصلحون ذلك اعتمادا على ما اختاروه من أن المقصود المعنى ، على أننا نجدهم يتأولون ذلك ويخرجون على الوجوه البعيدة ويتكلفون له أكثر مما يتكلفون للآى القرآنية » ^(٢) .

(١) عقد الخطيب البغدادي فى (الكفاية) ٢١٦ بابا بعنوان « فى اتباع المحدث على لفظه وإن خالف اللغة الفصيحة ، كما عقد بابا آخر فى ٢٢٠ بعنوان « ذكر الرواية عن من كان لا يرى تغيير اللحن فى الحديث » وقد أشار القاضى عياض إلى خطورة الاجترأ على تغيير ما يراه القارئ لحنا وضرب أمثلة على ذلك مما فعله بعض رواة الكتب ، وراجع مشارق الأنوار ٥/١

(٢) فيض نشر الانشراح ، ورقة ٤٤ (أ) .

وما قرره العلامة ابن الطيب يبعد شبهة اللحن والتحريف بتأثير الرواية بالمعنى عما صح من الحديث وما دون فى الأصول المعتمدة بالإضافة إلى أنه يعزل آثارها فى حيز زمانى وإطار مكاني محدودين كما اتضح من النصوص السابقة وسيأتى تفصيله إن شاء الله تعالى .

الأمر الثانى : مما أجمله البغدادى وابن الطيب الفاسى فى ردهما على المانعين من الاستشهاد بالحديث فى إثبات قضايا النحو أن الرواية بالمعنى عند من يجيزها كانت فى الصدر الأول قبل فساد اللغة وقبل أن يدون الحديث فى الأصول والكتب المعتمدة وقد تقدمت هاهنا الإشارة إلى اتفاق العلماء على عدم جواز الرواية بالمعنى فيما دون فى الكتب ويترتب على ذلك بحث تدوين الحديث وعلاقته بحدود الاستشهاد اللغوى .

فمن المعروف أن الحيز الزمنى للاستشهاد اللغوى يمتد إلى سنة وفاة إبراهيم بن هرمة وكانت وفاته فى خلافة الرشيد بعد الخمسين ومائة تقريبا ^(١) . وقد ذكر ابن قتيبة أن إبراهيم بن هرمة كان من ساقه الشعراء ^(٢) . وفى الخزانة تفسير ذلك بأنه آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم ^(٣) .

وإذا كان بعض الباحثين المعاصرين يذهب إلى توسيع الحيز الزمنى للاحتجاج إلى نهاية القرن الثانى ^(٤) وهو رأى وجيه يحتاج إلى أدلة قوية فإن رأى الأول هو المعمول به ^(٥) .

(١) الخزانة ٤٢٥/١

(٢) الشعر والشعراء ٧٥٣/٢

(٣) الخزانة ٤٢٥/١ ، وفى الاقتراح ٢٧ عن الأصمعى قال : ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج .

(٤) رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية للأستاذ عباس حسن ١٨ وانظر البحث اللغوى عند العرب ٤٧

(٥) ذكر الأستاذ عباس حسن فى مرجعه المذكور فى الهامش السابق أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد اتخذ قرارا بأن العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار حتى نهاية القرن الثانى . ولكن أستاذى الدكتور رمضان عبد التواب نهى إلى أن مجمع اللغة العربية لم يتخذ قرارا بذلك ولكنه رأى للأستاذ أحمد السكندرى فى تعليقه على إحدى قضايا التعريب فى مجلة المجمع .

وبالرجوع إلى تاريخ تدوين الحديث الشريف يتضح أنه قد مر بثلاث مراحل أو ثلاثة أطوار : الطور الأول هو الذى جمع فيه الرجال ما عندهم من العلم ، والطور الثانى هو الذى قام فيه أهل كل مصر من الأمصار الإسلامية بتدوين ما عند علماء ذلك المصر من العلم فى كتب خاصة بأهل مصرهم ، والطور الثالث هو الذى جمعت فيه علوم الدين الإسلامى كلها فى جميع الأمصار ودونت فى الدواوين الكبرى والمصنفات الجليلة وهى التى صارت إلينا ولا تزال بين أيدينا . والطور الأول استمر إلى سنة ١٠٠ (هـ) وامتد الطور الثانى إلى سنة ١٥٠ (هـ) وبدأ الطور الثالث من سنة ١٥٠ (هـ) إلى القرن الثالث الهجرى أو بعده بقليل . والطور الأول هو الذى كان فيه الصحابة وكبار التابعين . والطور الثانى هو الذى فيه صفار التابعين . والطور الثالث هو عهد المحدثين وأئمة السنة كالإمام محمد بن إسماعيل البخارى والإمام مسلم صاحب الجامع الصحيح والإمام الترمذى والإمام أحمد ، وما جمع فى الطور الأول دون فى كتب الطور الثانى وما دون فى الطور الثانى جمع ونظم فى كتب الطور الثالث » (١) .

وقد كان هناك اتجاه قبل نهاية القرن الأول الهجرى يدعو إلى ترك تدوين الحديث خشية « التباس القرآن بالسنة ، أو الانشغال بالسنة عن القرآن ، أو خوف مضاهاة الكتاب الكريم بكراريس الحديث وكتبه ثم انعقد الإجماع على إباحة الكتابة حين زالت أسباب كراهتها ... وأما التدوين الفردى فقد وقع فعلا فى عهد الرسول ﷺ وفى عهد الصحابة والتابعين ولم تبق السنة مهملة طيلة القرن الأول إلى عهد عمر بن عبد العزيز بل تم حفظها فى الصدور جنباً إلى جنب مع حفظها فى الصحف والكراريس » (٢) .

وما يعيننا هاهنا هو الطور الثانى الذى يمثل مرحلة التدوين الرسمى للحديث الشريف بتوجيه من الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز (المتوفى سنة ١٠١ هـ) رضى الله ، فقد « أمر رسمياً بالشروع فى تدوين الحديث ... ويتضح من جملة

(١) الرسالة المحمدية للسيد سليمان الندوى كبير علماء القارة الهندية ٥٥

(٢) السنة قبل التدوين ٣٤١

الأخبار المروية في هذا الشأن أن خوف عمر من دروس العلم وذهاب أهله هو الذى حملة على الأمر بتدوين الحديث « (١) » .

فقد روى البخارى أن عمر بن عبد العزيز كتب « إلى أبى بكر بن حزم (٢) : انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل إلا حديث النبى ﷺ ولتفشوا العلم ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا » (٣) .

وروى الدارمى أن عمر بن عبد العزيز كتب « إلى أهل المدينة أن انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه فإنى خفت دروس العلم وذهاب أهله » (٤) . ولم يقتصر عمر بن عبد العزيز على المدينة فكتب « إلى الآفاق : انظروا حديث رسول الله ﷺ » (٥) ، وفى رواية لابن عبد البر عن ابن شهاب « أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترًا دفترًا فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترًا » (٦) .

فما فعله عمر بن عبد العزيز كان شبيها بما فعله الخليفة الراشد عثمان بن عفان فى جمع المصحف من جهة التدوين الرسمى وإرسال نسخ معتمدة إلى الأمصار ، كما هو واضح من الروايات المتقدمة . ومهما يكن من أمر فإن التدوين الرسمى للحديث بناء على ما تقدم تم فى الطور الثانى مع بداية القرن الثانى الهجرى وكان حركة عامة فى التدوين تتصف بالطابع المحلى لكل مصر أو بلد فكان ذلك أساسا ومصدرا لما دون فى المصنفات التى بين أيدينا مع مراعاة أن الرواية السماعية هى

(١) علوم الحديث ومصطلحه ٤٥

(٢) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، والى عمر على المدينة توفى رضى الله عنه سنة ١٢٠هـ وانظر تقريب التهذيب ٣٩٩/٢ والرسالة المستطرفة .

(٣) فتح البارى ١/٢٣٤ وسنن الدارمى ١/١٢٦ وانظر علوم الحديث ومصطلحه ٤٥ والسنة قبل

التدوين ٣٢٩

(٤) سنن الدارمى ١/١٢٦

(٥) فتح البارى ١/٢٣٥ وانظر تنوير الحوالك ١/٥ والرسالة المستطرفة ٤

(٦) جامع بيان العلم وفضله ١/٧٦

الأصل الأول فى تحمل الحديث ولذلك كان ضبط الرواية يشمل ضبط الصدر وضبط الكتاب (١) .

ومن أهم السمات التى تذكر لمرحلة التدوين الرسمى للحديث التى بدأت مع مطلع القرن الثانى الهجرى « شيوع التدوين فى الحديث والأثر فى بلدان الإسلام وكتابة الصحف والنسخ حتى قل من يكون من أهل الرواية إلا كان له تدوين أو صحيفة أو نسخة ... فطاف من أدرك من عظمائهم ذلك الزمان بلاد الحجاز والشام والعراق ومصر واليمن وخراسان وجمعوا الكتب وتبعوا النسخ فاجتمع بإهتمام أولئك من الحديث والآثار مالم يجتمع لأحد قبلهم وتيسر لهم مالم يتيسر لأحد قبلهم وخلص إليهم من طرق الأحاديث شئ كثير حتى كان لكثير من الأحاديث عندهم مائة طريق فما فوقها ... ثم أنشأ الله تعالى قرنا آخر قرأوا أصحابهم قد كفوهم مؤنة جمع الأحاديث وتمهيد الفقه على هذا الأصل ففرغوا لفنون أخرى كتمييز الحديث الصحيح المجمع عليه » (٢) .

ولم يفارق التدوين الحفظ الذى هو الأساس الأول للتوثيق فى الإسلام ولكن الطور الثانى يميز بشيوع التدوين بتوجيه أولياء الأمور ولم يعد جهدا فرديا ، فقد روى عن محمد بن مسلم الزهرى (المتوفى سنة ١٢٤ هـ) وكان ممن كلفهم عمر ابن عبد العزيز بتدوين الحديث (٣) أنه قال : كنا نكره كتاب العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء فرأينا ألا نمنعه أحدا من المسلمين » (٤) .

فالثابت فيما يتصل بالقرن الثانى الهجرى « أن الكتاب لعب دورا هاما فى توثيق الأحاديث وإعانة العلماء على حفظ مروياتهم من غفلة ذاكرتهم وعلى حفظ مروياتهم أيضا أن تتهم عندما يخالفهم فيها غيرهم ولهذا كان هو المرجع والفيصل فى كثير من حالات اختلاف الرواة » (٥) .

(١) راجع شرح نخبة الفكر ٨ .

(٢) الإنصاف فى أسباب الخلاف للدهلوى ٣٤ - ٤٢

(٣) راجع جامع بيان العلم وفضله ٧٦/١

(٤) جامع بيان العلم وفضله ٧٧/١

(٥) توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى ١٦٤

ولما جاء الطور الثالث الذى جمعت فيه دواوين الحديث العامة وفى مقدمتها الصحيحان البخارى ومسلم ، كانت مادتها الأساسية ماتم جمعه وتدوينه بالإضافة إلى السماع والحفظ فى الطور الثانى أو مرحلة التدوين الرسمى ، كما تقدم - ومما يدل على ذلك ما أشار إليه الحافظ ابن حجر من اعتماد البخارى - بعد ملكته الفذة فى الحفظ ^(١) - على المصنفات التى دونت فى الطور الثانى وأن البخارى لما رأى « هذه التصانيف ورواها وانتشق رباها واستجلى محياها وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذى لا يرتاب فيه أمين » ^(٢) .

وكذلك يشير الحافظ ابن حجر إلى أن مسلما قد صنف صحيحه « فى بلده وبحضور أصوله فى حياة كثير من مشايخه فكان يتحرز فى الألفاظ ويتحرى فى السياق » ^(٣) .

وخلاصة موقف المحققين من العلماء فى مسألة الرواية بالمعنى أنها لا تؤدى إلى عدم الثقة فى الحديث ولا تدعو إلى ترك الاستشهاد به فتدوين الحديث كما تقدم - ويضاف إليه ما ذكره العلامة ابن خلدون « كان فى الصدر الأول قبل فساد العربية فالتبديل على تقدير ثبوته إنما كان ممن الاحتجاج به والاستدلال بلفظه » ^(٤) . هذا مع مراعاة أن كثيرا من العلماء والمحققين قد منع الرواية بالمعنى أصلا أو أجازها بشروط تضمن عدم اللحن والتبديل وفى مقدمتها أن يكون الراوى عالما بالعربية وأن من يجيز الرواية بالمعنى بالإضافة لذلك يتحرى ويتشدد فى الضبط والنقل مما يؤكد ، أو يغلب على الظن « من هذا كله أنها لم تبدل ويكون احتمال التبديل مرجوحا فيلغى ولا يقدر فى صحة الاستدلال بها » ^(٥) .

(١) راجع أمثلة لسعة حفظه وتميزه بذلك فى هدى السارى ٥١٠

(٢) هدى السارى ٨

(٣) هدى السارى ١٤

(٤) فيض نشر الانشراح ورقة ٥٦ (أ) .

(٥) الخزانة ١٥/١

ثانيا : دعوى وقوع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث :

السبب الثانى فى ترك الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو ، كما جاء فى كلام ابن الضائع وتابعه فيه تلميذه أبو حيان هو وقوع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث .

وهذا الاعتراض الموجه لأصحاب الحديث ، لأنهم هم الرواة الذين يتهمون بهذا اللحن والتصحيح والتغيير ، هذا الاعتراض ليس من ابتكار ابن الضائع ولا من اختراع تلميذه أبى حيان ولكنه يعود إلى أصول قديمة فى صراع فكرى ومذهبى بين المحدثين وخصومهم وقد تقدم فى هذه الدراسة فى الفصل الأول من هذا الباب عرض طرف من هذه الخصومة ، فأبو محمد بن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ) كان فى عصره أو فيمن تقدمه من يطعن على المحدثين « بقلة المعرفة لما يحملون وكثرة اللحن والتصحيح » (١) .

وقد رد أبو محمد بن قتيبة على هذه الدعوى فقال إن الناس « لا يتساوون جميعا فى المعرفة والفضل وليس صنف من الناس إلا وله حشو وشوب ... ولا أعلم أحدا من أهل العلم والأدب إلا وقد أسقط فى علمه كالأصمعى وأبى زيد وأبى عبيدة وسيبويه والأخفش والكسائى والقراء وأبى عمرو الشيبانى وكالأئمة من قراء القرآن والأئمة من المفسرين وقد أخذ الناس على الشعراء فى الجاهلية والإسلام الخطأ فى المعانى والإعراب فهل أصحاب الحديث إلا كصنف من الناس » (٢) . وكذلك تصدى ابن الطيب الفاسى للرد على هذه الدعوى القائلة بكثرة اللحن والتصحيح فى رواية الحديث بخاصة ، وقد استخدم ابن الطيب فى الرد عليها معرفته الواسعة بعلوم الحديث فذكر أنها « دعوى خالية من البرهان حالية بالتعليل عند ذوى الأذهان ، هذا صحيح البخارى : التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين ، ومع ذلك بسطها شراحه وأزال النقاب عن وجوه إشكالها

(١) تأويل مختلف الحديث ٥٥ وقد أشار قبل ذلك فى صفحة ١١ إلى أن خصوم أصحاب الحديث يقدحون فيهم بأن المحدث « إذا كان كثير اللحن والتصحيح كانوا به أوثق » .

(٢) تأويل مختلف الحديث ٥٥

الشيخ ابن مالك فيما كتبه على صحيح البخارى (١) بحيث لم يبق فيها إشكال ولا غرابة ولا خروج عن الظاهر أصلاً فضلاً عن ادعاء اللحن ، فما نسبة أربعين ونحوها إلى سبعة آلاف ومائتين وسبعين (٢) إلا نقتط في بحر . وهذا صحيح مسلم جملة أحاديثه اثنا (٣) عشر ألف حديث (٤) ولا تكاد المسائل المخالفة للقياس الموجودة فيه تبلغ ثلاثين مع تحرير القاضى عياض لها . وهذا موثقاً مالك رضى الله عنه يشتمل على ثلاثمائة وثلاثة وخمسين حديثاً موصولة دون ما فيه من البلاغات وغيرها (٥) قلما يوجد فيها تركيب يحتاج إلى التأويل . وهذا بحر الأسانيد مسند الإمام أحمد رحمه الله وجود مثل ذلك فيه قليل جداً ، وكذلك السنن الأربع وغيرها وبالجملة فالدواوين الحديثية المشهورة المتداولة من الصحاح والسنن والمسانيد والمعجم والمشيخة والتواريخ وغير ذلك على اختلاف أنواعها وتنوع موضوعاتها لا تكاد تجد فيها تركيباً واحداً يحكم عليه باللحن المحض الذى يتبع فيه الخطأ ولا يكون له وجه ، بل وجوه من الصواب « (٦) .

وقد تقدم فى هذه الدراسة فى أثناء تتبع مناهج التأليف فى معاجم غريب الحديث والأثر أن هذه المعاجم كانت جهداً متواصلاً لعلماء الحديث وغيرهم من علماء اللغة والنحويين بهدف فهم نصوص السنة الشريفة وخدمة طالبى علوم

(١) يقصد كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .

(٢) قال الشيخ تقي الدين بن الصلاح عن عدد أحاديث صحيح البخارى : « جملة ما فى كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة وقد قيل إنها بأسقاط المكررة أربعة آلاف حديث » وانظر مقدمة ابن الصلاح ٩٢ وهدى السارى ٤٨٩ وتدريب الراوى ١٠٢/١ (٣) فى مخطوط فيض نشر الانشراح (اثنى عشر) .

(٤) ذكر النووى أن أحاديث صحيح مسلم بالمكرر « نحو أربعة آلاف » ونقل السيوطى قولين الأول أنها اثنا عشر ألف حديث والثانى ثمانية آلاف وانظر تدريب الراوى ١٠٤/١

(٥) فى مقدمة شرح السيوطى على الموطأ أن عدد أحاديثه « قيل خمسمائة وقيل سبعمائة وفى قول : جملة ما فى الموطأ من الآثار عن النبى ﷺ وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً المسند منها ستمائة والمرسل مائتان واثنتان وعشرون حديثاً والموقوف ستمائة وثلاثة عشر ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون » وانظر تنوير الحوالك ٦/١ - ٩

(٦) فيض نشر الانشراح ، ورقة ٤٧ ب .

الشريعة وكان كل منهم يبنى على ما أسسه سابقوه ويكمل ما بدأه سلفه لتحقيق أقرب صورة لما طالب به القرآن الكريم وألحت عليه السنة من الضبط والتوثيق وحسن الفهم وأمانة التبليغ ويرجع هذا إلى ما رسخته تعاليم القرآن الكريم وتوجيهات الرسول ﷺ في نفوس أتباعه من الاحتراز الشديد من تحريف الكلم عن مواضعه ومن احترام كبير لنصوص القرآن وأقوال الرسول ﷺ وأدى كل ذلك وغيره إلى وجود ظاهرة التوثيق والتحرى في الرواية في علوم السنة الشريفة ومصادرها ومنها معاجم غريب الحديث والأثر فلم تكن هذه المعاجم شرحا لمعاني المفردات الغريبة فحسب بل كانت كذلك من أهم وسائل توثيق نصوص الحديث ودراسة رواياتها ودلالاتها وبيان المعتمد من الروايات ومالا يعتد به عند المؤلف وفق ما قام عليه الدليل ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث فهو يروى لفظه (تختفوا)^(١) ثم يشير إلى آراء العلماء في رواية (تختفوا) فقد قال الأصمعي « لا أعرف (تختفوا) ولكني أراها (تختفوا بها) بالحاء أى تقتلعونه من الأرض ويقال : اختفت الشيء أخرجه ... قال أبو عبيد : سألت عنها أبا عمرو فلم يعرف (يحتفتوا) وسألت أبا عبيد فلم يعرفها ثم بلغني بعد عنه أنه قال : هو الحفأ ، والحفأ مهموز مقصور وهو أصل البردى الأبيض الرطب منه وهو يؤكل فتأوله أبو عبيد في قوله (تحتفتوا) يقول : ما لم تقتلعوا هذا بعينه فتأكلوه ، قال أبو عبيد وأخبرني الهيثم بن عدى أنه سأل عنها أعرابيا قال فلعلها (تحتفتوا) بالحميم قال أبو عبيد : يعنى أن تقتلع الشيء ثم ترمى به يقال جفأت الرجل إذا صرعته وضربت به الأرض مهموز وبعضهم يرويه (ما لم تحتفوا) بتشديد الفاء - فإن يكن هذا محفوظا فهو من احتفت الشيء كما تحف المرأة وجهها من الشعر »^(٢) .

(١) وردت هذه اللفظة في حديث أبي واقد الليثي رواه أبو عبيد في غريب الحديث ٥٩/١ أن رجلا قال يارسول الله إنا نكون بالأرض فتصينا المحمصمة فمتى تحل لنا الميتة؟ فقال : ما لم تصطحبوا أو تغتبقوا أو تحتفوا . ورواه الإمام أحمد في المسند ٥/٢١٨ (ولم تحتفتوا) وفي رواية للدارمي ٨٨/٢ (ولم تحتفوا) ثم قال « الناس يقولون بالحاء وهذا قال بالحاء » .

(٢) غريب الحديث ، لأبي عبيد ٥٩/١ - ٦١

وقد تقدمت في هذا الفصل إشارة إلى أمثلة لمعالجة بعض مؤلفي معاجم غريب الحديث والأثر لاختلاف الروايات عند دراسة قضية الرواية بالمعنى مما يؤكد - بالإضافة إلى ما تقدم - أن الإهتمام بتمحيص الرواية ونفى اللحن والتحريف عن الحديث الشريف والأثر كان هدفا أساسيا من أهداف التأليف في معاجم غريب الحديث ، وكذلك ما تقدمت الإشارة إليه في الباب الأول حول معالجة مؤلفي معاجم غريب الحديث للمشكل من الألفاظ والروايات .

على أن هذا الجهد المتواصل لعلماء الحديث وعلماء اللغة في الحفاظ على الحديث من عوادي اللحن والتحريف قد أثمر وآتى أكله في الكتب الصحاح والمدونات المعتمدة للحديث الشريف ، ودليل ذلك ما صنعه القاضي عياض في كتابه « مشارق الأنوار على صحاح الآثار » فقد عالج فيه مشكل الروايات والمعاني وبين وجه الحق فيها في نصوص كل من صحيح البخارى وصحيح مسلم وموطأ مالك وقد أجاد وأفاد وحق له أن يقول عن كتابه « مشارق الأنوار » حين يستفيد منه المحدث وطالب نصوص الحديث من الكتب الثلاثة : « فإذا كملت بحول الله هذه الأغراض وصحت تلك الأمراض ، رجوت ألا يبقى على طالب الأصول المذكورة إشكال وأنه يستغنى بما يجده في كتابنا هذا عن الرحلة لمتقني الرجال بل يكتفى بالسماع على الشيوخ إن كان من أهل السماع والرواية أو يقتصر على درس أصل مشهور الصحة أو يصحح به كتابه ويعتمد فيما أشكل عليه على ما هنا إن كان من طالبى التفقه والدراية » (١) .

وقد ربط المانعون من الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو بين اللحن وانتماء بعض رواة الحديث إلى غير العرب ، والردّ على ذلك من عدة وجوه - منها :

١ - أن تدوين الحديث الرسمى بأمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز قد تم في مطلع القرن الثانى الهجرى فى الطور الثانى من أطوار تدوين الحديث الشريف قبل فساد العربية كما تقدم ، ومعلوم أن اللحن الطفيف فى هذه الفترة كان يقاوم

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٧/١

ويصلح كما أن ما دون كان يُراجع من أهل الثقة والإنقان وينقح مما يحقق ، كما سلف هاهنا ، الثقة فيما وصل إلينا من نصوص الحديث التي لم يطعن فيها باللحن وبخاصة الحديث الصحيح كما سيأتي بيانه .

٢ - أن وجود غير العرب في رواة الحديث لم يكن ظاهرة يتفرد بها علم الحديث ولكنها كانت ظاهرة عامة في ذلك الزمان وقد عقد العلامة ابن خلدون في مقدمته فصلاً ترجم له بأن « حملة العلم في الإسلام أكثرهم من العجم » وقد حلل هذه الظاهرة تحليلاً دقيقاً فقال : « من الغريب الواقع أن حملة العلم في الملة الإسلامية أكثرهم العجم إلا في القليل النادر وإن كان فيهم العربي في نسبه فهو عجمي في لغته ومرباه ومشيجته ، مع أن الملة عربية وصاحب شريعته عربي ، والسبب في ذلك أن الملة في أولها لم يكن فيها علم ولا صناعة لمقتضى أحوال السذاجة والبداءة وإنما أحكام الشريعة التي هي أوامر الله ونواهيها كان الرجال ينقلونها في صدورهم وقد عرفوا مأخذها من الكتاب والسنة بما تلقوه من صاحب الشرع وأصحابه والقوم يومئذ عرب لم يعرفوا أمر التعليم والتأليف والتدوين ولا دفعوا إليه ولا دعتهم إليه حاجة ... فلما بعد النقل من لدن دولة الرشيد فيما بعد احتيج إلى وضع التفاسير القرآنية وتقييد الحديث مخافة الضياع ثم احتيج إلى معرفة الأسانيد وتعديل الناقلين للتمييز بين الصحيح من الأسانيد وما دونه ثم كثر استخراج أحكام الوقعات من الكتاب والسنة وفسد مع ذلك اللسان فاحتيج إلى وضع القوانين النحوية وصارت العلوم الشرعية ملكات في الاستنباط والاستخراج والتنظير والقياس واحتاجت إلى علوم أخرى هي وسائل لها من معرفة قوانين العربية وقوانين ذلك الاستنباط والقياس والذب عن العقائد الإيمانية بالأدلة لكثرة البدع والإلحاد فصارت هذه العلوم كلها علوم ذات ملكات تحتاج إلى التعليم فاندرجت في جملة الصنائع وقد كنا قومنا أن الصنائع من منتحل الحضرة وأن العرب أبعد الناس عنها ^(١) فصارت العلوم لذلك حضرية وبعد عنها العرب وعن سوقها

(١) راجع ما ذكره في المقدمة ٤٤٩ - ٤٥١

والحضر لذلك العهد هم العجم أو من فى معانهم من الموالى وأهل الحواضر الذين هم يومئذ تبع للعجم فى الحضارة وأحوالها من الصنائع والحرف لأنهم أقوم على ذلك للحضارة الراسخة فيهم منذ دولة الفرس فكان صاحب صناعة النحو سيبويه والفارسى من بعده والزجاج من بعدهما وكلهم عجم فى أنسابهم وإنما ربوا فى اللسان العربى فاكتسبوه بالمربى ومخالطة العرب وصبروه قوانين وفنا لمن بعدهم» (١) .

٣ - من الثابت أن علماء الحديث فى كل عصر اهتموا بعلوم العربية ، كما تقدم فى شروط الرواية بالمعنى ويجعلون من أهم شروط الرواية بالمعنى لمن يرى ذلك أن يكون الراوى على علم بالعربية يجعله فى مصاف كبار علماء اللغة والنحو بل إن أبا سليمان الخطابى قد جعل العلم بالعربية والمعرفة المتخصصة فيه واجباً على كل طالب لعلم الحديث فقد عقد فصلاً فى كتابه (غريب الحديث) بعنوان « القول فيما يجب على طالب الحديث من تعلم كلام العرب وتعرف مذاهبها ومصارف وجوها » قال فيه « إن بيان الشريعة لما كان مصدره لسان العرب وكان العمل بموجبه لا يصح إلا بإحكام العلم بمقدمته كان من الواجب على أهل العلم وطلاب الأثر أن يجعلوا عظيم اجتهادهم وأن يصرفوا جل عنايتهم إلى علم اللغة والمعرفة بوجوها والوقوف على مثلها ورسومها » (٢) .

ولذلك يرد العلامة ابن الطيب الفاسى على أبى حيان فى قوله عن رواة الحديث إنهم « لا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو » - كما تقدم فى نص كلامه هاهنا - يرد ابن الطيب بأن ادعاءه أنهم لا يعلمون النحو مخالف لما أطبق عليه علماء الحديث من شرط المحدث أن يكون عالماً بما يحتاج إليه من العربية واللغة « بل إنه لا بد أن يكون عارفاً بالغريب أيضاً زيادة على العلوم المتعلقة بالأسانيد ... ومن خلا من الشروط ولم يستوفها لا تجوز له الرواية فى نفسه فضلاً عن تصديه

(١) مقدمة ابن خلدون ٦٣٧

(٢) غريب الحديث ، للخطابى ٥٣/١

للرواية عنه ... لأن الجاهل بالعربية لا يدري قوانينها فهو يخالف من حيث لا يشعر وهؤلاء علماء الطبقات والرواة الذين اشتمل عليهم الصحيحان وغيرهما من الكتب الستة أو غيرها يذكرون أحوال الرواة وأوصافهم وسعة اطلاعهم ورسوخ قدمهم فى العلوم زيادة على الضبط ... والدين والورع وغير ذلك فما وصفوا أحداً من الرواة بالجهل بالعربية هذا الجهل الذى لا يعلم معه اللحن ولا يميز بين الصحيح والسقيم كما لا يخفى على من مارس ذلك» (١) .

ومهما يكن من أمر فقد أصبح من المقرر لدى كثير من الباحثين المعاصرين أن المتأخرين « كانوا مخطئين فيما ادعوه من رفض القدماء الاستشهاد بالحديث وكانوا واهمين حينما ظنوا أنهم هم أيضا يرفضهم الاستشهاد بالحديث إنما يتأثرون خطأهم وينهجون نهجهم ، ونحن نحمل ابن الضائع وأبا حيان تبعه شيوع هذه القضية الخاطئة فهما أول من روج لها ونادى بها » (٢) .

على أن الإنصاف يقتضى أن أذكر ما توصلت إليه الدكتورة خديجة الحديثى فى بحثها عن موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث فيما يتصل بأبى حيان حيث انتهت إلى « أنه يحتج به على إحدى صورتين » :
الأولى : يحتج ببعضه للتمثيل والاستدراك كما فعل معظم السابقين ولا يبنى عليه قاعدة جديدة أو يستدرك به على قاعدة قديمة .

الثانية : يحتج ببعضه الآخر لبناء قاعدة جديدة أو لإثبات استعمال جديد لأداة من الأدوات أو يستدرك به قاعدة وضعها السابقون وإن كان هذا أقل من الأول ... وإنما كان رفضه للحديث الذى لم يثبت أنه مروى بلفظه لمجيئه بأكثر من رواية» (٣) .

(١) فيض نشر الانشراح ، ورقة ٤٨ ب .

(٢) البحث اللغوى عند العرب ٣٩ وانظر الشواهد والاستشهاد فى النحو ٣٣٥ وذكر أن موقف أبى حيان من المستشهادين بالحديث يدعو إلى الدهش . وانظر الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية ٣٠٨ وما بعدها .

(٣) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٤٢٦

على أن هذا لا يهون من أمر تحمله مع شيخه ابن الضائع تبعه شيوع مقولة عدم الاحتجاج بالحديث وعدم الوثوق به بصورة معممة ينقصها التحديد الذى يؤدى إلى البراءة من سوء فهم بعض الناس لما يقوله الإنسان ، وهذا التحديد هو دأب العلماء المحققين .

كما رأيتُ الدكتور خديجة الحديثى تحمل على الإمام ابن مالك فى سياق عرضها لموقف أبى حيان ، وذهبت إلى أن معظم ردود أبى حيان « على ابن مالك كانت فى الأحاديث التى احتج بها ابن مالك مما لم يقتنع أبو حيان بصحتها ولعدم تمييز ابن مالك - فى استقرائه للأحاديث واستخلاصه للقواعد فى بعضها أو استدراكه على السابقين فى بعضها الآخر - بين ما هو صحيح وما لم يكن صحيحا واعتد الحديث مطلقا بلا تمييز أو تفصيل » (١) .

ولا يخفى أن الإمام ابن مالك « كان أمة فى الاطلاع على الحديث » (٢) كما ذكر السيوطى مما يدفع إلى التساؤل : « من أولى من ابن مالك فى عصره بتمييز صحيح الحديث من زائفه ؟ » (٣) .

كما أن ابن مالك فى استشهاده بالأحاديث كان يعمد إلى تأييدها بشواهد أخرى من كلام العرب حتى ذهب بعض العلماء إلى أنه يأتى بالحديث للاعتضاد (٤) .

* * *

ومن أهم جوانب قضية الاستشهاد بالحديث تحديد سمات الحديث الذى يصلح للاحتجاج به لإثبات قضايا النحو واللغة .
ومنشأ الخلاف فى هذا الباب كما تقدم ما يرجع إلى اختلاف آراء العلماء فى جواز الرواية بالمعنى وفى جرح الرواة وتعديلهم وبالتالي فى الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف .

(١) راجع موقف النحاة ٤٦

(٢) بغية الوعاة ١/١٣٤

(٣) التسهيل - مقدمة التحقيق ٤٧

(٤) راجع فيض نشر الانشراح ، ورقة ٤٩ ب .

وجدير بالذكر أن ما يهم النحوى أو اللغوى من نص الحديث الشريف أو الأثر أن يطمئن إلى أن ألفاظه لم تتعرض للتغير أو اللحن مما يجعلها صالحة للاحتجاج بها، ولقد اتضح فى هذه الدراسة فى أثناء معالجة آراء الدارسين فى قضية الاستشهاد فى اللغة والنحو أن المحدثين لديهم تصور واضح لضبط الحديث مما يقدم حلا متكاملًا يضمن للباحث اللغوى أو النحوى أن تطمئن نفسه إلى الأخذ بالحديث دليلًا وشاهدًا لما يقرره .

وقبل التعرض لذلك أشير بإيجاز إلى آراء العلماء حول ما يتصل بالمعايير التى حددها للحديث الذى يستشهد به فى النحو واللغة فى بعض الدراسات التى تعرضت لهذه الجزئية . من ذلك ما ذهب إليه أبو إسحاق الشاطبى ، إبراهيم بن موسى حين ذكر أن الحديث الذى يستشهد به هو ما « عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ، كالأحاديث التى قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به فى العربية » (١) . أما السيوطى فقد قصر الاستشهاد بالحديث فى النحو على ما « ثبت أنه (ﷺ) قاله على اللفظ المروى وذلك نادر جدا إنما يوجد فى الأحاديث القصار على قلة أيضا » (٢) . ولكن الشيخ محمد الخضر حسين قد فصل فى هذه المعايير بما يوسع دائرة الاحتجاج بالحديث أكثر مما ورد عند الشاطبى والسيوطى فذكر أن « من الأحاديث ما لا ينبغى الاختلاف فى الاحتجاج به فى اللغة وهو ستة أنواع : أحدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله : « حمى الوطيس » وقوله : « مات حتف أنفه » (٣) ، وقوله : « الظلم ظلمات يوم القيامة » (٤) ، إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شئ من محاسن البيان .

(١) خزائن الأدب ١٣/١

(٢) الاقتراح ١٦

(٣) حديث (حمى الوطيس) وحديث (مات حتف أنفه) تقدمت الإشارة إلى تخريجها .

(٤) الحديث رواه البخارى ٦٧/١ فى كتاب المظالم .

ثانيها : ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها ، كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

ثالثها : ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم . ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه . رابعها : الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها ، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها ، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي ﷺ ، أو إلى الصحابة أو إلى التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً .

خامسها : الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعي .

سادسها : ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني .

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين ... وخلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية ولا نستثنى إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين غمزا لا مرد له ويشد أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته « (١) .

وقد أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً بشأن الاحتجاج بلفظ الحديث الشريف في العربية وجاء القرار معتمداً على ما ذكره الشيخ محمد الخضر حسين في مقاله الذي تقدمت بعض عباراته هاهنا ، ولكن يتميز قرار المجمع ببعض

(١) الاستشهاد بالحديث في اللغة بحث للشيخ محمد الخضر حسين في مجلة مجمع اللغة

التعديلات والإضافات ، ومما جاء فيه أن المجمع يرى أنه : « لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الست فما قبلها .

٢ - يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنف الذكر على الوجه الآتى :

- (أ) الأحاديث المتواترة والمشهورة .
 (ب) الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .
 (ج) الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .
 (د) كُتِبَ النبي ﷺ .
 (هـ) الأحاديث المروية لبيان أنه (ﷺ) يخاطب كل قوم بلغتهم .
 (و) الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .
 (ز) الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة وابن سيرين .
 (ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة « (١) .
- وبلاحظ على قرار المجمع أنه حدد المقصود بعبارة « ماؤون في الصدر الأول » التي وردت في كلام الشيخ محمد الخضر حسين الآنف فنص القرار على أنها تشمل الكتب الصحاح الست فما قبلها ، وهذا نظر علمي دقيق يتفق مع ما أشرت إليه هاهنا في هذا الفصل من اعتماد الصحيحين وباقي الكتب الستة بالإضافة إلى السماع من الشيوخ على الأصول التي دونت في الطور الثاني بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز .

* * *

(١) عن مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (١٩٣٤ - ١٩٨٤) لمجمع اللغة العربية

ولكنى أضيف إلى ما تقدم من المعايير التي قصدت إلى تحديد سمات الحديث المحتج به فى النحو واللغة ، أضيف أن الحديث الصحيح الذى ورد فى صحيح البخارى أو صحيح مسلم أو أحد الأصول الستة وغيرها وحكم له أحد العلماء المحدّثين المعتمدين فى هذا الشأن بأنه حديث صحيح وكان مدونا فى الكتب المعتمدة التى أشار إليها قرار مجمع اللغة العربية السابق ، ولم يشر أحد من هؤلاء العلماء المعتمدين إلى وجود غمز غير مردود للفظ المستشهد به فى رواياته الواردة ، فهذا الحديث بهذه المواصفات والسمات صالح للاستشهاد به فى النحو واللغة .

وبيان ذلك أن الحديث الصحيح قد أحاطه علماء الحديث بضمانات وجدتها كافية فى اطمئنان النفس إلى أن الحديث الصحيح بهذه المواصفات والسمات صالح للاحتجاج به فى النحو واللغة ، ومن أهم هذه الضمانات ما جاء فى تعريف العلماء للحديث الصحيح الذى يميزه من غيره كالحسن والضعيف وأصل هذا التعريف ما ذكره الإمام الشافعى رضى الله عنه فى وصف خبر الواحد الذى تقوم به الحجة فقال : « ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً ، منها أن يكون من حدث به ثقة فى دينه ، معروفا بالصدق فى حديثه عاقلا لما يحدث به ، عالما بما يحيل معانى الحديث من اللفظ وأن يكون ممن يؤدى الحديث بحروفه كما سمع لا يحدث به على المعنى لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه : لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث ، حافظا إن حدث من حفظه ، حافظا لكتابه إن حدث من كتابه ، إذا شرك أهل الحفظ فى الحديث وافق حديثهم ، برياً من أن يكون مدلسا : يحدث عن من لقي مالم يسمع منه ويحدث عن النبى ما يحدث الثقات خلافاً عن النبى ويكون هكذا من فوّه حتى ينتهى بالحديث موصولاً إلى النبى أو من انتهى به إليه دونه لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه ومثبت على من حدث عنه فلا يستغنى فى كل واحد منهم عما وصفت » (١) .

ويلاحظ في عبارة الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه سمي خبر الواحد (خبر الخاصة) إشارة إلى أن ما تقوم به الحجة في الاستدلال نوعية خاصة من خبر الواحد وليس خبر الواحد على إطلاقه وهو الذي توافرت فيه الشروط التي أشار إليها وفي مقدمتها الحفظ والضبط التام والرواية على اللفظ ما لم يكن من علماء اللغة الموثقين فيها وهذه الصفات أو السمات التي حددها الإمام الشافعي في هذه العبارة هي الأصل في تحديد الحديث الصحيح الذي يعد بعد المتواتر أعلى مراتب الاحتجاج على تفصيل عند علماء المصطلح في مراتب الصحيح ذاته .

وقد روى الخطيب البغدادي هذا النص السالف عن الإمام الشافعي في صدر الفصل الذي عقده في « الكفاية » بعنوان « وصف من يحتج بحديثه ويلزم قبول روايته على الإجمال دون التفصيل »^(١) ، والشروط المذكور في عبارة الشافعي فيما يتصل بأن يكون المحدث ثقة صادقا عالما ، يروي الحديث بحروفه ، هو الأصل في الحفظ أما إذا كان الراوي ممن يجيز الرواية بالمعنى فلا بد أن يكون عالما باللغة وبخاصة ما يحيل المعنى وأن يكون حافظا ضابطا لما في ذاكرته وما في كتابه وألا تخالف روايته ما يرويه الثقات في نفس الموضوع وألا يدلّس وأن يكون السند متصلا بالصفات التي ذكرها .

وإذا رجعنا إلى تعريف الحديث الصحيح عند علماء المصطلح نجد هذه السمات مضمنة فيه ؛ فقد ذكر ابن الصلاح في تعريف الحديث الصحيح أنه « الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذًا ولا معللاً ... فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث »^(٢) .

ويلاحظ أن الحكم بالصحة يعود إلى أمور أساسية من أهمها العدالة والضبط ، وما يهم في هذه الدراسة هو الضبط الذي جعله علماء المصطلح واحدا من أهم أركان صحة الحديث بل إن الضبط هو أهم ما يميز الحديث الصحيح عن الحديث

(١) الكفاية ٤٠

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٨٢

الحسن ولذلك قال الشيخ ابن الصلاح عن الحديث الحسن : « أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا » (١) . وقال الحافظ ابن حجر في كلامه عن الحديث الحسن : « وإنما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق لأن للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح » (٢) .

وقد أورد الخطيب البغدادي كثيرا من آراء السلف في الضبط والإتقان وقد اتضح منها أن الضبط من أهم صفات الخبر الصحيح والمحدث الثقة الحافظ ففى الباب الذى عقده بعنوان « ذكر الكلام فى أحكام الأداء وشرائطه » ذكر صفة من يحتج بروايته إذا كان يحدث من حفظه قال الخطيب رحمه الله : فأول شرائط الحافظ المحتج إذا ثبتت عدالته أن يكون معروفا عند أهل العلم بطلب الحديث وصرف العناية إليه ... ويجب أن يكون ضابطا لما سمعه وقت سماعه متحفظا على شيخه فى روايته من أن يدلسه له إن كان ممن يعرف بالتدليس » ثم روى بسنده إلى أبى نعيم يقول « لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا من ثلاثة : حافظ له أمين عليه عارف بالرجال ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره حتى يستقر له حفظه » (٣) .

أما الحافظ ابن حجر فى حديثه عن الحديث الصحيح فيضيف قيدا آخر للضبط فيقول : « وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل سنده غير معلل ولا شاذ ، وهو الصحيح لذاته ثم يقول فى شرح (الضبط التام) والضبط : ضبط صدر : وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء ، وضبط كتاب : وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدى منه ، وقيد (بالتام) إشارة إلى الرتبة العليا فى ذلك » (٤) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٠٤

(٢) شرح نخبة الفكر ١١

(٣) الكفاية ١٩٧

(٤) شرح نخبة الفكر ٩

وقد قرر الشيخ ابن الصلاح أن الحديث الصحيح بالشروط التي ذكرها « العلم اليقيني واقع به خلافا لقول من نفى ذلك محتجا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ : وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويا ، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولا هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ ولهذا كان الإجماع المنبني على الاجتهاد حجة مقطوعا بها وأكثر إجماعات العلماء كذلك وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها القول بأن ما انفرد به البخارى أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقى الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول ... سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطنى وغيره وهى معروفة عند أهل هذا الشأن » (١) .

وقد عقد الحفاظ ابن حجر فصلا في مقدمة فتح البارى « فى سياق الأحاديث التى انتقدها عليه (أى البخارى) حافظ عصره أبو الحسن الدارقطنى وغيره من النقاد وإيرادها حديثا حديثا على سياق الكتاب وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك » ثم قال : « وقبل الخوض فيه ينبغى لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح فى أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى وهى ما ادعاه الإمام أبو عمرو بن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقى هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه ... فإذا عرف وتقرر أنهما (يقصد البخارى ومسلما) لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فيدفع الاعتراض من حيث الجملة » (٢) .

أما العلامة ابن الطيب الفاسى فقد أقام الحجة الواضحة على أن الحديث الصحيح محفوف بالقرائن التى تمنع عن ألفاظه احتمال التغيير والتبديل فذكر أن « اشتراط العدالة والضبط فى المحدثين مانع لهم من التغيير والتصرف فى الأحاديث بتغيير ألفاظها وتبديلها ، ولا يخفى أن إجماعهم على وجوب العمل بما فيهما (أى

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٠١

(٢) هدى السارى ٣٦٥

البخارى ومسلم) مبنى على إجماعهم على ظن أن ما فيهما كلام النبي ﷺ» (١).

وكان ابن الطيب الفاسى قد قرر فى موضع آخر أن الحديث الصحيح - عند الشيخين ومن وافق شرطيهما - لا تتطرق إليه أدواء الرواية بالمعنى التى تفقد الثقة بالحديث عند من رأى عدم الاحتجاج به فى النحو ولهذا قال ابن الطيب: «فإن من أمعن النظر فى أئمة الحديث وعلم احتياطهم وما كانوا عليه من التحرز فى الرواية والإتقان علم علما ضروريا أن مثل البخارى ومسلم لم يدخلوا فى صحاحهم ما هو مروى بالمعنى أصلا فأنت ترى مسلما كيف يتحرز فى صحيحه فى ألفاظ شيوخه... فالقول بأن مثل هؤلاء يروون بالمعنى مع هذا التحفظ البالغ والاحتياط بعيد جدا» (٢).

وإذا كان من شروط الحديث الصحيح أن يكون غير معلل ولا شاذ (٣) فقد نقل الشيخ أبو عمرو بن الصلاح أن السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقيه وينظر فى اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم فى الإتقان والضبط» (٤)، كما أشار الحافظ محبى الدين النووى إلى أن العلة قد تطلق على غفلة الراوى «وسوء حفظه» (٥)، وكذلك الشاذ يتعلق بالحفظ والإتقان، فإذا انفرد الراوى بشئ نظر فيه فإذا كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا وإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه ولم يروه غيره فينظر فى هذا الراوى المنفرد: فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقده الانفراد فيه... وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفراده خارما له مزحزا له عن

(١) فيض نشر الانشراح، ورقة ٥٢ (أ).

(٢) فيض نشر الانشراح، ورقة ٤٣ (ب).

(٣) راجع شرح نخبة الفكر ٨

(٤) مقدمة ابن الصلاح ١٩٥

(٥) راجع تدريب الراوى ٢٥٨/١

حيز الصحيح ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه : فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفردنا استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر» (١) .

فهذا النص الذى قاله ابن الصلاح عن دور اختلاف الرواية فى كيفية التأكد من الصحة برد التفرد من غير الحافظ الضابط وأن موافقة الحافظ الضابطين تأكيد لصحة الرواية ، هذا النص يوضح إلى حد بعيد - بالإضافة إلى ما تقدم - ما يتمتع به الحديث الصحيح من سمات تجعله صالحا للاحتجاج به فى النحو واللغة . فإذا أضيف إلى ذلك شروط الضبط والعلم باللغة اتضح أن الصحيح يراعى فيه الصحة اللغوية مما يشرح تعريف الشريف الجرجاني (المتوفى سنة ٨١٦ هـ) للحديث الصحيح بأنه « ما سلم لفظه من ركائة ومعناه من مخالفة آية أو خبر متواتر أو إجماع وكان روايةً عدل ، وفى مقابلته السقيم » (٢) . فلا غرو أن تكون السلامة من الركائة مظهراً من مظاهر الصحة اللغوية التى يضمنها الضبط التام والعلم باللغة وعدم مخالفة الحافظ الضابطين .

ويرى الأستاذ مصطفى صادق الرافعى أن شروط الصحة كانت معروفة مع بداية التدوين الرسمى للحديث الذى تقدمت الإشارة إليه فى الطور الثانى من أطوار تدوين الحديث هاهنا - فى مطلع القرن الثانى الهجرى حين « أمر عمر بن عبد العزيز ، محمد بن مسلم الزهرى عالم الحجاز والشام وصاحب اليد البيضاء على فن الرواية لأنه أول من قرر شروطها فدون الحديث تدوينا مراعىا فيه شروط الرواية الصحيحة ، ونسبوا لمالك تدوين الحديث لأنه أودع كتابه أصول الأحكام من الصحيح المعتمد عليه ورتبه على أبواب الفقه وجاء به مع ذلك على شروط الرواية ، ولما كانت الأحاديث معروفة وكان لا مطمع لتأخر أن يستدرك شيئا منها على المتقدمين انصرفت عناية العلماء من المتأخرين إلى تمحيص ما يروى وتصحيح

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٧٩

(٢) التعريفات ، للجرجاني ٧٤

الأمهات المكتوبة كالموطأ وصحيحى البخارى ومسلم وضبطها بالرواية عن مصنفها والنظر فى أسانيدنا إلى مؤلفيها» (١) .

وأبرز مثال لهذا الضبط البالغ للحديث الصحيح وكتبه ما قام به القاضى عياض (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) من تتبع واستقصاء لما قيل حول الاشكالات المتعلقة بالألفاظ والروايات الواردة فى الموطأ والصحيحين فى كتابه (مشارق الأنوار على صحاح الآثار) حيث قصد إلى بيان مشكل معناها ونصَّ « على اختلاف الروايات فيها بإظهار أحقها بالحق وأولها ... فى الأمهات الثلاث الجامعة لصحيح الآثار التى أجمع على تقديمها فى الأعصار وقبلها علماء سائر الأمصار إذ هى أصول كل أصل ومنتهى كل عمل فى هذا وقول ، وقدرة مدعى كل قوة بالله فى علم الآثار وحول ، وعليها مدار أندية السماع وبها عمارتها وهى مبادئ علوم الآثار وغايتها ... وأحق ما صرفت إليه العناية وتعلقت به الهمة » (٢) .

ويلاحظ فى سمات الحديث الصحيح - كما تقدم ها هنا - ما ذهب إليه الإمام الشافعى من رد رواية من يروى بالمعنى وهو غير عالم باللغة وما يحيل المعنى وإن كان عدلاً (٣) . ويؤيد ذلك ما قرره ابن الطيب الفاسى من أن مقصود علماء الحديث هو اللفظ وأن مثل البخارى ومسلم لم يدخلوا فى صحاحهم ما هو مروى بالمعنى أصلاً وبخاصة ما هو مدون فى بطون الكتب (٤) ؛ مما يجعل الحديث الصحيح بعيداً عن شبهة التحريف واللحن بتأثير الرواية بالمعنى أو العجمة .

وبناء على كل ما تقدم أضيف إلى سمات الحديث الصالح للاستشهاد به فى النحو واللغة أن الحديث الصحيح - كما ذكرت ها هنا من قبل - المدون فى الصحيحين أو غيرهما من الكتب المعتمدة ، ولم يقدر فى صحته نقد جازم من

(١) تاريخ آداب العرب ١/٢٧٨ - ٢٨٠

(٢) مشارق الأنوار ١/٥

(٣) راجع الرسالة ٣٨١

(٤) راجع فيض نشر الانشراح ، ورقة ٤٤ (أ) .

أحد العلماء المُتَمَدِّين في هذا الشأن ، أو حكم أحد هؤلاء العلماء لغير ما ورد في الصحيحين بأنه على شرط الصحيح ؛ فإن هذا الحديث الصحيح بهذه السمات صالح للاستشهاد به في النحو واللغة .

والله تعالى أعلم بالصواب

* * *

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة في فصولها مناهج التعامل مع نصوص الحديث والأثر ، سواء في مفهوم الغرابة أو في مناهج مؤلفي معاجم غريب الحديث والأثر ، أو في أساليب الاستشهاد عند هؤلاء المؤلفين أو عند النحاة واللغويين .

ففي الباب الأول كان مفهوم الغرابة محور الفصل الأول منه ، حيث اتضح أن هذا المفهوم يدور حول ما غمض لفظه وبعد معناه أو أشكَل ، عند بعض المحققين من دارسى علوم القرآن الكريم ويرتبط معناه عندهم بثقافة المفسر ومعرفته بالعربية وتتبعه للسياق . وكذلك عند المحدثين ومؤلفي معاجم غريب الحديث والأثر ، فتطرت الدراسة في هذا السياق إلى دراسة ظواهر مثل قلة الاستعمال وتطرق الفساد إلى العربية ، واعتمد اللغويون العرب في مفهوم الغريب على معنيين : الأول يلتقى مع ما تقدم من وصفه بالغموض والبعد من الفهم ومنهم من أشار إلى أن هذا يرجع إلى ما ضاع من كلام العرب ، والمعنى الثاني تناول ظاهرة طروء المعنى واستحداثه . كما تناولت مباحث إعجاز القرآن الكريم والبلاغة مفهوم الغرابة وكانوا ينظرون إلى كلام الرسول ﷺ على أنه أعلى مراتب الفصاحة بعد القرآن الكريم ، وأن ما ورد في كتب الغريب لا يدخل تحت ما ذهب إليه بعضهم من أن الغرابة مُخِلَّة بالفصاحة ، كما أن فريقاً منهم يرى الغرابة أحياناً من مطالب البلاغة وأن الحكم بالغرابة يجب أن يراعى فيه الزمان والمكان والاستعمال . وفي مجال الدراسات الدلالية وعلاقتها بمفهوم الغرابة فقد تطرق البحث إلى ظاهرة استحداث الدلالات وما يُقصدُ إليه من ذلك ، وكذلك دور معاجم غريب الحديث والأثر في تتبع الدلالات وحراستها .

وفي الفصل الثاني تناولت الدراسة مناهج التأليف في معاجم غريب الحديث والأثر حيث أشارت إليها في ثمانية مناهج أقدمها منهج الأسانيد الذي اتبع مع بدايات التأليف في غريب الحديث وتبين أن كتاب أبي عدنان لم يكن أول ما ألف في هذا الباب كما قرر بعض الدارسين وأن كتاب الجيم لشمر بن حمدويه (المتوفى

سنة ٢٥٥ هـ) قد تعرض للتأليف في غريبى القرآن والحديث قبل كتاب الغريبين للهروى ، وكذلك تناول التأليف فى الغريبين ابن قتيبة والحربى . وفيما يتصل بشرح غريب حديث أو مجموعة من الأحاديث فقد أحصت الدراسة عشرة شروح مستقلة لحديث أم زرع وشرحين لم أقطع بأنهما مستقلان .

أما ظاهرة الاستدراك على المؤلفات السابقة قد اتضح أنها تعود إلى أسباب منها اتساع مادة الحديث النبوى واختلاف أفهام العلماء واتساع اللهجات العربية وتنوع البيئات وميل العلماء وبخاصة المحدثون للتحرى والتحقيق . كما تضمنت القائمة التى تناولت ما أُلّف فى غريب الحديث والأثر حيث بلغت عدّتها مائة وأحد عشر كتابا مستقلا فى غريب الحديث والأثر ، وإن كان قد تبين أن سزكين قد وهّم فى نسبة كتاب فى غريب الحديث لابن خالويه ، كما أن ما نسب لابن حجر باسم تفسير غريب الحديث هو فى الحقيقة الفصل الخامس من مقدمة فتح البارى . كما وهّم سزكين أيضا فى نسبة كتاب الحسين الباجدائى (المتوفى سنة ٢٠٤ هـ) إلى شعبة بن عياش (المتوفى سنة ١٩٣ هـ) . كما اتضح من الدراسة أن أبا عمر الزاهد ليس له تلميذ اسمه الحضرمى ، ولكن أبا عمر أُلّف كتابا فى غريب الحديث ونحله (للحضرمى) ثم حرفت الكلمة إلى (الحضرمى) . كما تبين إن إسماعيل ابن عبد الغافر (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) ليس هو راوى صحيح مسلم ولكن أباه عبد الغافر بن محمد الفارسى (المتوفى سنة ٤٤٨ هـ) هو راوى صحيح مسلم ، وهو جد عبد الغافر صاحب مجمع الغرائب فى غريب الحديث (المتوفى سنة ٥٢٩ هـ) .

وفى الباب الثانى : تبين فى الفصل الأول أن مؤلفى معاجم غريب الحديث والأثر استشهدوا بالحديث لإثبات قضايا النحو بقلّة ، كما فعل النحاة ، وكان لسبيويه مواقف مع شيخه حماد بن سلمة انتقد فيها حماد سبيويه على رءوس الأشهاد للحنه فى نص من نصوص الحديث فى ثلاثة مواقف مختلفة ؛ مما أثر فى نفس سبيويه وجعله يتجه إلى دراسة النحو التى كانت تقوم على منهج البحث السائد فى هذه الفترة فى البصرة ، على أساس منهج القياس والتعليل . وقد تبين من

تتبع العلل والأقيسة عند النحاة أنها تعود إلى تأثير المنهج الكلامي وأن نظرية العامل تتصل بهذا المنهج ، وكانت الخصومة بين المحدثين وأصحاب نزعة الاعتزال من المتكلمين وأهل الرأي ، لها دور رئيسي في اتجاه النحاة إلى الإقلال من الاستشهاد بالحديث في قضايا النحو ، وزاد من هذا الاتجاه في العصور المتأخرة تأثر النحاة بالمنطق والفلسفة .

وفي الفصل الثاني تبين أن الرواية بالمعنى ليس لها أثر في عدم الثقة بالحديث وبخاصة الاستدلال به لإثبات قضايا النحو . فالشروط التي وضعها المحدثون حتى يقبل حديث الراوي الذي يرى الرواية بالمعنى كافية في اطمئنان النفس إلى أن الراوي لم يغير ولم يلحن لأن هذه الشروط تلزمه - وبخاصة في الحديث الصحيح - بأن يكون عالما بالعربية حتى يتوافر شرط الضبط والحفظ لروايته وكتابه . وكذلك الأمر في دعوى وجود اللحن كثيرا في رواية الحديث ، فالمحدثون كانوا شديدي الحرص على محاربة اللحن ، وأن ما نسب إليهم من ذلك إنما كان في غير المعتبرين منهم ، وأن شروط قبول الحديث وتصحيحه تنفي عن الراوي أن يكون كذلك . كما أن القول بعجمة الرواة لا يؤثر في فُسُو اللحن مع ثبوت أن التدوين الرسمي للحديث قد تم في مطلع القرن الثاني الهجري وهي فترة داخلية في نطاق الاحتجاج للغوى ، كما أن الرواية بالمعنى لا تباح فيما دُوّن من الحديث وأن المحدثين كانوا يشترطون العلم بالعربية في كل من يحمل الحديث ، وكان المحققون من العلماء والمحدثين يتبعون الروايات بالتمحيص ، كما فعل القاضي عياض في « مشارق الأنوار » وابن مالك في « شواهد التوضيح » .

أما الحديث الذي يصلح للاستدلال به في النحو واللغة فقد كان الحديث الصحيح - أو ما حكم له أحد العلماء المعتبرين بأنه على شرط الصحيح - هذا الحديث بشروط الصحة وبخاصة الضبط التام تطمئن النفس لصلاحيته للاستدلال به في النحو واللغة .

والله سبحانه وتعالى هو الموفق إلى سواء السبيل .

تَبَّتِ المَراجِع

- (١) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوى ، للدكتور محمد إبراهيم البنا - دار البيان العربى - جدة - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .
- (٢) أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح ، للأستاذ عبد الحليم الجندى - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة - ١٣٩٠ - ١٩٧٠ .
- (٣) الإِتقان فى علوم القرآن ، للسيوطى مطبعة مصطفى الخلبى ١٣٩٨ - ١٩٧٨ .
- (٤) أثر القرآن فى تطور النقد العربى ، للدكتور محمد زغلول سلام - دار المعارف ١٩٦٨ .
- (٥) أحسن المحاسن ، لإبراهيم بن أحمد الخنبلى - تحقيق محمد علوى المالكى - المكتبة السلفية بمكة المكرمة ١٣٩٠ - ١٩٧٠ .
- (٦) أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى تحقيق طه الزينى وزميله - مطبعة مصطفى الخلبى ١٣٧٤ - ١٩٥٥ .
- (٧) اختصار علوم الحديث (الباعث الخيىث) للحافظ ابن كثير - تحقيق أحمد محمد شاكر - القاهرة ١٣٥٥ - ١٩٣٧ .
- (٨) أدب الإملاء والاستملاء ، للسمعانى - بيروت ١٤٠١ - ١٩٨١ .
- (٩) أدب الكاتب ، لابن قتيبة - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٣٨٢ - ١٩٦٣ .
- (١٠) الأدب المفرد ، للإمام البخارى - مكتبة الآداب بالقاهرة ١٤٠٠ - ١٩٧٩ .
- (١١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان - تحقيق الدكتور مصطفى النماس - القاهرة ١٤٠٤ - ١٩٨٤ .
- (١٢) أساس البلاغة ، للزمخشرى ، القاهرة ١٩٦٠ .
- (١٣) الاستشهاد بالحديث فى اللغة - بحث للشيخ محمد الحضهر حسين - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد الثالث - ١٣٥٥ .
- (١٤) أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، لعز الدين بن الأثير - تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرين - القاهرة ١٩٧٠ .
- (١٥) أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ، لرياضى زاده - تحقيق الدكتور محمد التونجى ، مكتبة الخانجى - ١٣٩٥ - ١٩٧٥ .
- (١٦) أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب ، للشيخ محمد البيروتى - القاهرة ١٣٥٥ .
- (١٧) الاشتقاق ، لابن دريد - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجى ١٩٥٨ .
- (١٨) اشتقاق الأسماء ، للأصمعى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادى - القاهرة ، مكتبة الخانجى ١٤٠٠ - ١٩٨٠ .
- (١٩) أصول الحديث : علومه ومصطلحه ، للدكتور محمد عجاج الخطيب - دار الفكر ١٤٠١ - ١٩٨١ .
- (٢٠) أصول الدين ، لأبى منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادى - بيروت ١٤٠١ - ١٩٨١ .
- (٢١) إعجاز القرآن ، لأبى بكر الباقلانى - بهامش الإِتقان فى علوم القرآن - القاهرة ١٣٩٨ .

- (٢٢) الأعلام ، للزركلى - القاهرة ١٣٧٤ - ١٩٥٤ .
- (٢٣) أعيان الشيعة ، للعاملى - دار التعارف بيروت ١٤٠٣ .
- (٢٤) الإغراب فى جدل الإغراب ، لأبى البركات بن الأنبارى - تحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى - دمشق ١٣٧٧ - ١٩٥٧ .
- (٢٥) الاقتراح ، للسيوطى - حيدر آباد ١٣٥٩ .
- (٢٦) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع من أشهر التآليف العربية فى المطابع الشرقية والغربية ، لإروارد فنديك - صححه السيد محمد البيلاوى - القاهرة ١٣١٣ - ١٨٩٦ .
- (٢٧) الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ، للدكتور نور الدين عتر القاهرة ١٣٩٠ - ١٩٧٠ .
- (٢٨) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٣٦٩ .
- (٢٩) الأنساب ، للسمعانى - دائرة المعارف العثمانية - الهند ١٣٨٣ - ١٩٦٣ .
- (٣٠) الإنصاف فى أسباب الاختلاف ، لولى الله الدهلوى - سلسلة الثقافة الإسلامية - القاهرة ١٣٨٤ - ١٩٦٥ .
- (٣١) أوجز المسالك إلى موطأ مالك ، للكاندهلوى - مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٣ - ١٩٧٣ .
- (٣٢) إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ، لإسماعيل باشا البغدادى - وكالة المعارف ١٣٦٦ - ١٩٤٧ .
- (٣٣) الإيضاح فى علل النحو ، لأبى القاسم الزجاجى - تحقيق مازن المبارك - بيروت ١٤٠٦ .
- (٣٤) البئر ، لابن الأعرابى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٠ .
- (٣٥) البحث اللغوى عند العرب ، للدكتور أحمد مختار عمر - عالم الكتب القاهرة - ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .
- (٣٦) البداية والنهاية ، لابن كثير - دار الفكر العربى ، مصورة عن طبعة مكتبة الخانجى ١٣٥١ .
- (٣٧) البرهان فى علوم القرآن ، للزركشى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة عيسى الحلبي القاهرة ١٣٧٦ - ١٩٥٧ .
- (٣٨) بروكلمان = تاريخ الأدب العربى ، اشترك فى ترجمته الدكتور عبد الحليم النجار والدكتور السيد يعقوب بكر والدكتور رمضان عبد التواب - دار المعارف بالقاهرة .
- (٣٩) بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد ، للقاضى عياض - تحقيق صلاح الدين الأدلبى وزميله - المملكة المغربية ١٣٩٥ - ١٩٧٥ .
- (٤٠) بغية الملتبس فى تاريخ رجال الأندلس ، لأحمد بن يحيى الضبى - طبع مدينة مجريط ١٨٨٤ .
- (٤١) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٣٨٤ - ١٩٦٤ .
- (٤٢) البلاغة ، لأبى العباس المبرد - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .
- (٤٣) البلاغة تطور وتاريخ ، للدكتور شوقى ضيف - دار المعارف ١٩٦٥ .
- (٤٤) البيان والتبيين ، للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجى ١٩٧٥ .
- (٤٥) تاريخ آداب العرب ، لمصطفى صادق الرافعى - بيروت ١٣٩٤ - ١٩٧٤ .

- (٤٦) تاريخ إربيل ، لابن المستوفى - تحقيق سامى الصقار - بغداد - ١٩٨٠ .
- (٤٧) تاريخ الأدب العربى ، للدكتور شوقى ضيف - العصر العباسى الأول دار المعارف ١٩٧٨ .
- (٤٨) تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي - القاهرة ، مكتبة الخانجي ١٣٤٩ - ١٩٣١ .
- (٤٩) تاريخ علماء الأندلس ، لابن الفرضى - القاهرة ، مكتبة الخانجي ١٩٦٦ .
- (٥٠) تأويل مختلف الحديث ، لابن قتيبة - بيروت - مصورة عن طبعة ١٣٢٦ .
- (٥١) تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، نشره وشرحه السيد أحمد صقر - دار التراث بالقاهرة ١٣٩٣ .
- (٥٢) التبيان فى آداب حملة القرآن ، للنوى - تحقيق الدكتور جمعة الخولى - المكتبة التوفيقية بالقاهرة ١٣٩٧ - ١٩٧٧ .
- (٥٣) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبى الحسن الأشعري ، لابن عساكر - بيروت ١٤٠٤ - ١٩٨٤ .
- (٥٤) التبيين والاقتصاد فى الفرق بين السين والصاد ، لمحمد بن أحمد بن سعود الأنصارى الدانى - تحقيق الدكتور على حسين البواب - مجلة المورد العراقية ج ١٥ العدد الأول ١٤٠٦ .
- (٥٥) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لابن مكى الصقلى - تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر ، دار المعارف ١٩٨١ .
- (٥٦) تحفة المجد الصريح فى شرح الفصيح ، لأحمد بن يوسف الفهرى اللبلى - مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٠ لغة ش .
- (٥٧) تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى ، للسيوطى - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - المدينة المنورة ١٣٩٢ - ١٩٧٢ .
- (٥٨) تذكرة الحفاظ ، للذهبي - حيدرآباد الدكن - ١٩٥٥ .
- (٥٩) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، للقاضى عياض - تحقيق الدكتور أحمد بكير محمود - بيروت ١٣٨٤ - ١٩٦٥ .
- (٦٠) الترغيب والترهيب ، للحافظ المنذرى مكتبة الدعوة الإسلامية القاهرة (بدون تاريخ) .
- (٦١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات - دار الكتاب العربى - القاهرة ١٣٨٧ - ١٩٦٧ .
- (٦٢) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، للصفدى - حققه السيد الشرقاوى - مكتبة الخانجي بالقاهرة - ١٤٠٧ - ١٩٨٧ .
- (٦٣) تطور العربية حتى عهد الصفدى مع تحقيق كتابه تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، رسالة ماجستير بأداب عين شمس - السيد الشرقاوى - ١٤٠٦ - ١٩٨٦ .
- (٦٤) التطور اللغوى ، مظهره وعلله وقوانينه ، للدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي ١٤٠٤ - ١٩٨٣ .
- (٦٥) التعريفات ، للشريف الجرجانى - مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٧ - ١٩٣٨ .
- (٦٦) تعريف الخلف برجال السلف ، للديسى - الجزائر ١٣٢٥ - ١٩٠٧ .
- (٦٧) تفسير القرآن العظيم ، للحافظ ابن كثير - عيسى البابى الحلبي وشركاه . (بدون تاريخ) .
- (٦٨) تفسير النسفى ، عيسى البابى الحلبي . (بدون تاريخ) .

- (٦٩) تقريب التهذيب ، لابن حجر - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - مصورة عن طبعة القاهرة ١٣٨٠ .
- (٧٠) تقويم اللسان ، لابن الجوزى - تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر - دار المعارف ١٩٨٣ .
- (٧١) التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، للصغاني - تحقيق عبد العليم الطحاوى - مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٩٧٠ .
- (٧٢) تلخيص المتشابه فى الرسم ، للخطيب البغدادي - تحقيق سكينه الشهابي - دمشق ١٩٨٥ .
- (٧٣) التلخيص فى علوم البلاغة ، للخطيب القزويني - المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٥٠ - ١٩٣٢ .
- (٧٤) تلقح فهم أهل الأثر ، لابن الجوزى - مكتبة الآداب بالقاهرة (بدون تاريخ) .
- (٧٥) التلويح فى شرح الفصيح ، لأبى سهل الهروى - نشر محمد عبد المنعم خفاجى - مكتبة التوحيد بمصر ١٣٦٨ - ١٩٤٩ .
- (٧٦) تمييز الطيب من الخبيث ، لابن الديبع الشيباني . مكتبة صبيح بالقاهرة ١٣٨٢ - ١٩٦٣ .
- (٧٧) تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ، للسيوطى - دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي (بدون تاريخ) .
- (٧٨) تهذيب اللغة ، للأزهري - تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٧ .
- (٧٩) توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى ، أسسه واتجاهاته ، للدكتور رفعت فوزى عبد المطلب - مكتبة الخانجي بالقاهرة - ١٤٠٠ - ١٩٨١ .
- (٨٠) تيسير الوصول إلى جامع الأصول ، لابن الديبع الشيباني - مؤسسة الحلبي بالقاهرة ١٣٨٨ - ١٩٦٨ .
- (٨١) ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ، حققها محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام - دار المعارف .
- (٨٢) الجامع الأزهر فى حديث النبى الأنور (ﷺ) - نسخة مصورة عن مخطوط بدار الكتب المصرية - المركز العربى للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨٠ .
- (٨٣) الجامع الصحيح ، للإمام البخارى - بحاشية السندى ، عيسى الباي الحلبي (بدون تاريخ) .
- (٨٤) جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر - بيروت - مصورة عن طبعة المنيرية .
- (٨٥) جمع الجوامع (الجامع الكبير) ، للسيوطى ، مصورة عن مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٩٥ حديث قوله - الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- (٨٦) الجمع بين رجال الصحيحين ، للقيسراني - بيروت - مصورة عن طبعة ١٣٢٣ .
- (٨٧) جمهرة اللغة ، لابن دريد - حيدرآباد الدكن ١٣٤٤ .
- (٨٨) جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف ١٣٩١ - ١٩٧١ .
- (٨٩) الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجرى ، للدكتور عفيف عبد الرحمن - بغداد . ١٩٨١ .
- (٩٠) الجيم ، لأبى عمرو الشيباني - تحقيق إبراهيم الأبيارى - مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٤ - ١٩٧٤ .
- (٩١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة .

- (٩٢) الحديث النبوى الشريف وأثره فى الدراسات اللغوية والنحوية ، للدكتور محمد ضارى حمادى بغداد ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .
- (٩٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبى نعيم - مكتبة الخانجى .
- (٩٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادى - تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ - ١٩٨١ ومكتبة الخانجى ١٩٨١ - ١٩٨٦ .
- (٩٥) الخصائص لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - دار الكتب المصرية ١٣٧١ .
- (٩٦) الخطب والمواعظ ، لأبى عبيد القاسم بن سلام - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة - ١٤٠٦ - ١٩٨٦ .
- (٩٧) الخليل بن أحمد الفراهيدى ، أعماله ومنهجه ، للدكتور مهدى الخزومى - بيروت ١٤٠٦ .
- (٩٨) الحيزات الحسان فى مناقب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان ، لابن حجر الهيتمى - المطبعة الميمنية بمصر ١٣١١ .
- (٩٩) الدراسات اللغوية فى الأندلس ، رضا عبد الجليل الطيار - بغداد ١٩٨٠ .
- (١٠٠) دراسات فى النحو العربى ، للدكتور طه عبد الحميد - مطبعة الكيلانى بالقاهرة .
- (١٠١) الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر - تحقيق محمد سيد جاد الحق - دار الكتب الحديثة بالقاهرة ١٣٨٥ .
- (١٠٢) الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة ، للسيوطى - مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٨٠ - ١٩٦٠ .
- (١٠٣) دفع شبه التشبيه ، لابن الجوزى - تحقيق محمد زاهد الكوثرى وزميليه - المكتبة التوفيقية بالقاهرة .
- (١٠٤) دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى . قرأه وعلق عليه الأستاذ محمود محمد شاكر - مكتبة الخانجى ١٤٠٤ - ١٩٨٤ .
- (١٠٥) دول الإسلام ، للذهبى - تحقيق فهيم محمد شلتوت وزميله - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ .
- (١٠٦) الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب ، لابن فرحون المالكي - تحقيق الدكتور محمد الأحمدى أبو النور - دار التراث بالقاهرة ١٣٩٤ - ١٩٧٤ .
- (١٠٧) ديوان أبى قيس صيفى بن الأسلت - تحقيق الدكتور حسن محمد باجودة - دار التراث بالقاهرة ١٣٩١ .
- (١٠٨) ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق الدكتور حسين نصار - مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٧٧ - ١٩٥٧ .
- (١٠٩) ديوان النابغة الذيبانى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف ١٩٧٧ .
- (١١٠) رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية ، للأستاذ عباس حسن - مطبعة العالم العربى بالقاهرة ١٣٧١ - ١٩٥١ .
- (١١١) رد انشابه إلى المحكم من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، لمحى الدين بن العربى القاهرة ١٣٦٨ - ١٩٤٩ .
- (١١٢) الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي - تحقيق الدكتور شوقى ضيف - دار المعارف ١٩٨٢ .

- (١١٣) الرسالة ، للإمام الشافعى - تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر - مكتبة دار التراث بالقاهرة ١٣٩٩ - ١٩٧٩ .
- (١١٤) الرسالة المحمدية ، للسيد سليمان الندوى - المكتبة السلفية بالقاهرة ١٩٨٥
- (١١٥) الرسالة المستطرفة ، للكثانى - مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة .
- (١١٦) رواية اللغة ، للدكتور عبد الحميد الشلقانى - دار المعارف ١٩٧١ .
- (١١٧) سزكين = تاريخ الأدب العربى - للدكتور فهمى أبو الفضل - ج ١ - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١ .
- (١١٨) السنة قبل التدوين ، للدكتور محمد عجاج الخطيب - دار الفكر بيروت ١٤٠١ - ١٩٨١ .
- (١١٩) سنن ابن ماجة - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر .
- (١٢٠) سنن أبى داود - مطبعة مصطفى الحلبي القاهرة ١٤٠٣ - ١٩٨٣ .
- (١٢١) سنن الترمذى - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الفكر - بيروت ١٤٠٣ - ١٩٨٣ .
- (١٢٢) سنن الدارمى - بعناية محمد دهمان - دار الكتب العلمية بيروت .
- (١٢٣) سنن النسائى - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار الفكر بيروت ١٤٠٣ - ١٩٨٣ .
- (١٢٤) سيبويه إمام النحاة ، الأستاذ على النجدى ناصف - عالم الكتب بالقاهرة ١٣٩٩ - ١٩٧٩ .
- (١٢٥) السير الحديث إلى الاستشهاد بالحديث فى النحو العربى ، للدكتور محمود فجال - نشر نادى أئبها الأءبى - ١٤٠٧ - ١٩٨٦ .
- (١٢٦) سيرة النبى ﷺ ، لأبى محمد بن هشام - تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٣٨٣ .
- (١٢٧) الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه ، للدكتورة خديجة الحديبى - مطبوعات جامعة الكويت ١٣٩٤ - ١٩٧٤ .
- (١٢٨) شذرات الذهب ، لابن العماد الحنبلى - القاهرة ١٣٥٠ .
- (١٢٩) شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك - تحقيق الدكتور طه الزينى - الجزء الأول والثالث نشر مكتبة محمد على صبيح (بدون تاريخ) والجزء الثانى والرابع نشر بمكتبة عيسى الحلبي بالقاهرة ١٩٦٧ .
- (١٣٠) شرح الاقتراح ، لابن علان - مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٦٦٦ نحو تيمور .
- (١٣١) شرح الجمل الكبيرة (شرح جمل الزجاجى) لابن الضائع - مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٠ نحو .
- (١٣٢) شرح الرضى على الكافية - دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .
- (١٣٣) شرح الطحاوية فى العقيدة السلفية ، لعلب بن أبى العز - نشر زكريا على يوسف القاهرة (بدون تاريخ) .
- (١٣٤) شرح المفصل ، لابن يعيش - بيروت - مصورة عن طبعة المنيرية .
- (١٣٥) شرح عقود الجمان ، للمرشدى - مكتبة مصطفى الحلبي القاهرة ١٣٧٤ - ١٩٥٥ .

- (١٣٦) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبي أحمد العسكري - تحقيق عبد العزيز أحمد - مكتبة مصطفى الحلبي القاهرة ١٣٨٣ - ١٩٦٣ .
- (١٣٧) شرح نخبة الفكر ، لابن حجر العسقلاني - مطبعة مصطفى الحلبي القاهرة ١٣٥٣ - ١٩٣٤ .
- (١٣٨) الشعر والشعراء ، لابن قتيبة - تحقيق أحمد محمد شاكر - القاهرة ١٩٧٧ .
- (١٣٩) الشفاء ، للقاضي عياض - دار الكتب العلمية بيروت (بدون تاريخ) .
- (١٤٠) الشواهد والاستشهاد في النحو ، لعبد الجبار علوان النائلة - بغداد ١٣٩٦ - ١٩٧٦ .
- (١٤١) الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - القاهرة ١٣٧٦ - ١٩٥٦ .
- (١٤٢) صحيح مسلم - كتاب التحرير القاهرة ١٣٨٣ - مصورة عن طبعة استانبول ١٣٢٩ .
- (١٤٣) الصلة ، لابن بشكوال - الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ .
- (١٤٤) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ، لابن القيم - اختصره محمد ابن الموصلي - مكتبة المتنبى بالقاهرة .
- (١٤٥) ضحى الإسلام ، الأستاذ أحمد أمين - مكتبة النهضة المصرية .
- (١٤٦) الضعفاء الصغير ، للإمام البخارى - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار الوعى حلب ١٣٩٦ .
- (١٤٧) الضعفاء والمتروكين ، للإمام النسائي - ملحق بالضعفاء الصغير .
- (١٤٨) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوى - مكتبة القدسي - ١٣٥٤ .
- (١٤٩) طبقات الحفاظ ، للسيوطى - تحقيق على محمد عمر - مكتبة وهبة بالقاهرة - ١٣٩٣ .
- (١٥٠) طبقات الشافعية ، لتاج الدين السبكي - تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي القاهرة ١٩٧٦ .
- (١٥١) طبقات المفسرين ، للداودى - تحقيق على محمد عمر - مكتبة وهبة بالقاهرة ١٣٩٢ .
- (١٥٢) طبقات المفسرين ، للسيوطى - تحقيق على محمد عمر - مكتبة وهبة بالقاهرة ١٣٩٦ .
- (١٥٣) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ليحيى بن حمزة اليمنى بيروت ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .
- (١٥٤) ظاهرة الغريب فى اللغة العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجرى مع تحقيق تفسير غريب القرآن لزيد بن على - الدكتور حسن تقى سعيد - رسالة دكتوراة بأداب عين شمس ١٤٠٧ - ١٩٧٨ .
- (١٥٥) علم الدلالة العربى ، النظرية والتطبيق ، للدكتور فايز الداية - دمشق ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .
- (١٥٦) علم اللغة ، للدكتور على عبد الواحد وافى - دار نهضة مصر ١٩٧٣ .
- (١٥٧) علوم الحديث ومصطلحه ، للدكتور صبحى الصالح - بيروت ١٩٨٤ .
- (١٥٨) العواصم من القواصم فى تحقيق موقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ للقاضى أبى بكر بن العربى - تحقيق محب الدين الخطيب - المكتبة السلفية بالقاهرة ١٣٩٩ .
- (١٥٩) العين - للخليل بن أحمد - تحقيق الدكتور مهدى المخزومى والدكتور إبراهيم السامرائى بغداد ١٩٨٢ .

- (١٦٠) غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى - عنى بنشره ج . برجشتراسر - مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٣٥١ - ١٩٣٢ .
- (١٦١) غرائب اللغة العربية ، للأب رفايل نخلة اليسوعى - المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٦٠ .
- (١٦٢) غريب الحديث ، لابن الجوزى - تحقيق الدكتور عبد المعطى أمين قلجعى - بيروت ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .
- (١٦٣) غريب الحديث ، لابن قتيبة - تحقيق الدكتور عبد الله الجبورى - بغداد ١٣٩٧ - ، ١٩٧٧ .
- (١٦٤) غريب الحديث ، لأبى عبيد القاسم بن سلام - دار الكتاب العربى بيروت - مصورة عن طبعة حيدرآباد الدكن ١٣٩٦ - ١٩٧٦ .
- (١٦٥) غريب الحديث ، للحرى - تحقيق الدكتور سليمان العايد - جامعة أم القرى - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .
- (١٦٦) غريب الحديث ، للخطابى - تحقيق عبد الكريم العزباوى - جامعة أم القرى - ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .
- (١٦٧) الفائق فى غريب الحديث ، للزمخشرى - تحقيق على محمد البجاوى وزميله - مطبعة عيسى الحلبي ١٩٧١ .
- (١٦٨) فتح البارى ، للحافظ ابن حجر العسقلانى - المكتبة السلفية بالقاهرة - ١٤٠٧ .
- (١٦٩) الفتن والملاحم ، لابن كثير ، وهو آخر تاريخه البداية والنهاية - تصحيح وتعليق الشيخ إسماعيل الأنصارى - المكتبة القيمة بالقاهرة ١٩٨١ .
- (١٧٠) فصول فى فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٩٨٠ .
- (١٧١) فضائل القرآن ، لابن كثير - نشر على رحى - دار مرجان - ١٩٧٩ .
- (١٧٢) فهرس المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية .
- (١٧٣) الفهرست لابن النديم - بيروت ١٣٩٨ - ١٩٧٨ ، وطبعة طهران ١٣٥٠ .
- (١٧٤) فهرست المخطوطات بدار الكتب المصرية ، تصنيف فؤاد سيد - مطبعة دار الكتب .
- (١٧٥) فهرست المكتبة الأزهرية .
- (١٧٦) الفهرست الهجائى للمخطوطات بدار الكتب المصرية .
- (١٧٧) فهرسة ما رواه عن شيوخه أبو بكر محمد بن خير - بيروت ١٣٨٢ - ١٩٦٣ .
- (١٧٨) الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ، لابن قيم الجوزية - مكتبة الخانجى .
- (١٧٩) فوات الوفيات ، لمحمد بن شاكر الكتبى - تحقيق الدكتور إحسان عباس - بيروت ١٩٧٣ .
- (١٨٠) فى النحو العربى ، نقد وتوجيه ، للدكتور مهدى الخزومى - المكتبة العصرية بيروت ١٩٦٤ .
- (١٨١) فيض نشر الانشراح من طى روض الاقتراح (حاشية ابن الطيب الفاسى على الاقتراح للسيوطى) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٢٤ نحو .
- (١٨٢) القائمة البيبلوجرافية للمخطوطات التى تم تصويرها بالميكروفيلم من دار الكتب والمكتبات الملحقه بها - القاهرة ١٩٦٤ .
- (١٨٣) القاموس المحيط ، للفيروزابادى - مطبعة مصطفى الحلبي القاهرة ١٣٧١ - ١٩٥٢ .

- (١٨٤) قانون التأويل - رسالة لأبي حامد الغزالي (مع معارج القدس) مكتبة الجندي بالقاهرة
١٣٨٨ - ١٩٦٨ .
- (١٨٥) القياس فى اللغة العربية ، للشيخ محمد الخضر حسين - المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٥٣ .
- (١٨٦) الكامل فى اللغة والأدب ، لأبى العباس المبرد - مكتبة المعارف - بيروت (بدون تاريخ) .
- (١٨٧) الكتاب ، لسبيويه - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٧٧ .
- (١٨٨) كتاب الغريين ، للهروى - تحقيق محمود محمد الطناحى - الجزء الأول - القاهرة
١٣٩٠ - ١٩٧٠ .
- (١٨٩) كشف الخفاء ، للعجلونى - مصورة عن طبعة القاهرة ١٣٥١ .
- (١٩٠) كشف الظنون ، لحاجى خليفة - استانبول ١٩٤٣ - ١٩٦٢ .
- (١٩١) كشف المغطى من المعانى والألفاظ الواقعة فى الموطن ، العلامة الشيخ محمد الطاهر بن
عاشور - الجزائر ١٩٧٥ .
- (١٩٢) الكفاية فى علم الرواية ، للخطيب البغدادى - تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم - دار
الكتاب العربى بيروت ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .
- (١٩٣) لحن العوام ، للزبيدى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - المطبعة الكمالية بالقاهرة
١٩٦٤ .
- (١٩٤) لسان العرب ، لابن منظور - طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٠٨ - دار الكتاب
المصرية .
- (١٩٥) لسان الميزان ، لابن حجر العسقلانى - حيدرآباد الدكن ١٣٣٠ .
- (١٩٦) اللغة ، ج . فندريس - تعريب عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص - مكتبة الأنجلو
المصرية ١٩٥٠ .
- (١٩٧) اللغة والمجتمع ، للدكتور على عبد الواحد وافى - دار نهضة مصر ١٩٧١ .
- (١٩٨) اللمع فى أصول الفقه ، لأبى إسحاق الشيرازى - مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة
١٣٧٧ .
- (١٩٩) المؤلف والمؤلف ، للدراقطنى - تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله - بيروت ١٤٠٦ -
١٩٨٦ .
- (٢٠٠) مجالس العلماء ، للزجاجى - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة الخانجى ١٤٠٣ -
١٩٨٣ .
- (٢٠١) مجالس ثعلب ، لأبى العباس أحمد بن يحيى - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف
١٩٦٩ - ١٩٨٠ .
- (٢٠٢) المجرد للغة الحديث ، لموفق الدين البغدادى - تحقيق فاطمة حمزة الراضى - بغداد
١٩٧٧ .
- (٢٠٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق - الجزء ٥١ سنة ١٣٩٦ .
- (٢٠٤) مجمع الأمثال ، للميدانى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي
القاهرة ١٣٩٨ - ١٩٧٨ .

- (٢٠٥) المجموع المغيث في غريبى القرآن والحديث ، لأبى موسى المدينى الأصفهانى - تحقيق عبد الكريم العزباوى - جامعة أم القرى ١٤٠٦ - ١٩٨٦ .
- (٢٠٦) مجموعة القرارات العلمية فى خمسين عاما (١٩٣٤ - ١٩٨٤) مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ١٤٠٤ - ١٩٨٤ .
- (٢٠٧) المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيدة - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة ١٣٨٨ .
- (٢٠٨) المدارس النحوية ، للدكتور شوقى ضيف - دار المعارف ١٩٦٨ .
- (٢٠٩) مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدي الخزومى - مطبعة مصطفى الحلبي القاهرة ١٣٧٧ - ١٩٥٨ .
- (٢١٠) المذكر والمؤنث ، للفرء - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - دار التراث بالقاهرة ١٩٧٥ .
- (٢١١) مرآة الجنان ، لليافعى - مؤسسة الأعلمى - بيروت ١٩٧٠ - مصورة عن طبعة حيدرآباد الدكن ١٣٣٧ - ١٣٣٩ .
- (٢١٢) مراتب النحويين ، لأبى الطيب اللغوى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر ١٣٩٤ - ١٩٧٤ .
- (٢١٣) المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى - تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميله مطبعة عيسى الحلبي ١٩٥٨ .
- (٢١٤) مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا ، للشمنى - بهامش الشفا - دار الكتب العلمية - بيروت - بدون تاريخ .
- (٢١٥) المستدرک على الصحيحين ، للحاكم النيسابورى - وبذيله التلخيص للذهبي - دار الكتاب العربى بيروت .
- (٢١٦) المستوى اللغوى للفصحى واللهجات ، للدكتور محمد عيد - عالم الكتب ، بالقاهرة ١٩٨١ .
- (٢١٧) مسند الإمام أحمد بن حنبل - دار الفكر العربى - مصورة عن الطبعة اليمينية بمصر ١٣١٣ .
- (٢١٨) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، للقاضى عياض ، دار التراث بالقاهرة - مصورة عن طبعة ١٣٣٣ .
- (٢١٩) المشتبه فى الرجال وأسمائهم وأنسابهم ، للذهبي - تحقيق على محمد البجاوى - مطبعة عيسى الحلبي القاهرة ١٩٦٢ .
- (٢٢٠) مشكل الحديث وبيانه ، لابن فورك - بيروت ١٤٠٠ - ١٩٨٠ .
- (٢٢١) المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير ، لأحمد بن محمد المقرئ الفيومى - تصحيح الشيخ حمزة فتح الله - القاهرة ١٩٢٥ .
- (٢٢٢) المصنف (الكتاب المصنف) فى الأحاديث والآثار لابن أبى شيبة - طبع الهند .
- (٢٢٣) المعارف ، لابن قتيبة - تحقيق الدكتور ثروت عكاشة - دار المعارف ١٣٨٨ - ١٩٦٩ .
- (٢٢٤) معجم الأدباء ، لياقوت - دار المأمون بمصر ١٩٣٦ .
- (٢٢٥) المعجم العربى نشأته وتطوره ، للدكتور حسين نصار - دار مصر للطباعة ١٩٦٨ .

- (٢٢٦) المعجم الفارسي العربي الجامع ، للدكتور حسين مجيب المصرى - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٤ .
- (٢٢٧) المعجم الكبير ، للطبرانى - تحقيق حمدى عبد المجيد السلفى - العراق ١٩٨٤ .
- (٢٢٨) معجم المؤلفين ، تراجم مصنفى الكتب العربية ، عمر رضا كحالة - دمشق ١٣٧٧ - ١٩٥٧ .
- (٢٢٩) معجم المطبوعات العربية والمعربة ، يوسف اليان سر كيس - القاهرة ١٣٤٦ - ١٩٢٨ .
- (٢٣٠) معجم ما استعجم ، لأبى عبيد البكرى - تحقيق الأستاذ مصطفى السقا - مكتبة الخانجى ١٩٨٣ .
- (٢٣١) المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الطبعة الثالثة ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .
- (٢٣٢) معرفة علوم الحديث ، للحاكم النيسابورى - صححه ونشره الدكتور السيد معظم حسين - مكتبة المتنبى بالقاهرة - مصورة عن طبعة الهند .
- (٢٣٣) مغنى اللبيب ، لابن هشام - مطبعة عيسى الحلبي (بدون تاريخ) .
- (٢٣٤) مفاتيح العلوم ، لأبى عبد الله الخوارزمى - مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٤٠١ - ١٩٨١ .
- (٢٣٥) مفتاح كنوز السنة ، وضعه بالانجليزية فنسك - نقله إلى العربية محمد فؤاد عبد الباقي - باكستان ١٣٩٧ - ١٩٧٧ .
- (٢٣٦) المفردات فى غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠ .
- (٢٣٧) المقتضب ، لأبى العباس المبرد - تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضية - القاهرة ١٣٩٩ .
- (٢٣٨) مقدمة ابن الصلاح ، ومعها محاسن الاصطلاح للبلقيني ، تحقيق الدكتورة عائشة عبدالرحمن - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ .
- (٢٣٩) مقدمة ابن خلدون - المطبعة الشرفية القاهرة ١٣٢٧ .
- (٢٤٠) منار المسالك إلى أوضاع المسالك ، لابن هشام (شرح أوضاع المسالك للشيخ محمد عبدالعزيز النجار والشيخ عبد العزيز حسن - مطبعة الفجالة القاهرة (بدون تاريخ) .
- (٢٤١) من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية (بدون تاريخ) .
- (٢٤٢) مناقب الإمام أحمد بن حنبل ، لابن الجوزى - تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - مكتبة الخانجى ١٣٩٩ - ١٩٧٩ .
- (٢٤٣) مناقب الإمام الأعظم أبى حنيفة ، للموفق بن أحمد المكي - حيدرآباد الدكن ١٣٢١ .
- (٢٤٤) مناقب الإمام الأعظم ، للكردرى - ملحق بالمرجع السابق .
- (٢٤٥) منال الطالب فى شرح طوال الغرائب ، لابن الأثير - تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحى - جامعة أم القرى ١٤٠٣ - ١٩٨٣ .
- (٢٤٦) منتخب كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال ، للمتقى الهندى - بهامش مسند الإمام أحمد .
- (٢٤٧) المنتظم ، لابن الجوزى - حيدرآباد الدكن ١٣٥٩ .
- (٢٤٨) منهج البلغاء وسراج الأدباء ، لحازم القرطاجنى - تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة - تونس ١٩٦٦ .

- (٢٤٩) المنهل الصافي ، لابن تغرى بردى - تحقيق الدكتور محمد محمد أمين - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤ .
- (٢٥٠) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، للدكتورة خديجة الحديثي - دار الرشيد بغداد ١٩٨١ .
- (٢٥١) النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغرى بردى - دار الكتب المصرية ١٣٦٩ - ١٩٥٠ .
- (٢٥٢) نفع الطيب ، للمقرئ التلمساني - تحقيق الدكتور إحسان عباس - بيروت ١٣٨٨ - ١٩٦٨ .
- (٢٥٣) نقد المنطق ، رسالة للإمام ابن تيمية - نشرها (ووضعت عنوانها) محمد حامد الفقى - مكتبة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٠ - ١٩٥١ .
- (٢٥٤) النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير - تحقيق محمود محمد الطناحي - مطبعة عيسى الحلبي القاهرة ١٣٨٣ - ١٩٦٣ .
- (٢٥٥) نهج البلاغة ، للشريف الراضى - شرح الإمام محمد عبده - تحقيق محمد أحمد عاشور ومحمد إبراهيم البنا - دار الشعب بالقاهرة (بدون تاريخ) .
- (٢٥٦) نوادر المخطوطات - تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة مصطفى الحلبي - ١٣٩٢ - ١٩٧٢ .
- (٢٥٧) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، للشوكانى - مكتبة مصطفى الحلبي - الطبعة الأخيرة (بدون تاريخ) .
- (٢٥٨) هداية البارى إلى ترتيب أحاديث البخارى ، لعبد الرحيم عنبر المصرى الطهطاوى - دار الفكر بالقاهرة (بدون تاريخ) .
- (٢٥٩) هدية العارفين = أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي - استانبول ١٩٥١ .
- (٢٦٠) همع الهوامع ، للسيوطى - تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني - الناشر الخانجي .
- (٢٦١) الوافى بالوفيات - للصفدى - اعنتى بنشره جمعية المستشرقين الألمانية - شارك فى تحقيقه مجموعة من محققى التراث العربى - استانبول ١٩٣١ - وما بعدها .
- (٢٦٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان - تحقيق الدكتور إحسان عباس - بيروت ١٩٧٢ .

فهرس المحتويات

الصفحة

٣ * المقدمة
٧	* الباب الأول :
٩	* الفصل الأول : مفهوم الغرابة : فى نصوص من الفصحى ...
١٤ فى علوم القرآن
٢٠ عند المحدثين وأصحاب معاجم غريب الحديث
٢٧ فى معاجم اللغة
٣٠ فى مباحث الإعجاز والدراسات البلاغية
٤٠ فى الدراسات الدلالية
٤٦ مجمل مدار حول مفهوم الغرابة

* الفصل الثانى : مناهج المصنِّفين فى معاجم غريب الحديث
والأثر ، وقائمة بما أُلِّفَ فيها :

٥٣	١ - منهج الأسانيد
٦٢	٢ - التأليف فى الغريبين
٦٤	٣ - الترتيب الهجائى
	٤ - شرح غريب حديث معين أو مجموعة
٦٧ من الأحاديث لها صفة خاصة
٦٩	٥ - شرح غريب كتاب من كتب الحديث
٧١	٦ - الاستدراك
٧٤	٧ - إصلاح الغلط والرد وشرح المشكِّل
٧٧	٨ - الاختصار وإعادة الترتيب والتهذيب

- المؤلفات المتصلة بغريب الحديث لأبي عبيد
 ٧٧ - ٧٨ والغريبين والنهاية
 - قائمة مؤلفات غريب الحديث والأثر ٧٩
 المؤلفات المستقلة ٨٢-١٦٣
 ١٦٤ مالم يعرف سنوات وفيات مؤلفيها تحديداً
 المؤلفات التي لا قطع بأنها مستقلة في غريب
 الحديث ١٦٦
 نتائج هذا الفصل ١٦٩

* الباب الثاني :

* الفصل الأول : أهم المؤثرات التي أدت إلى إقلال النحاة من

- الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو ... ١٧١
 - أمثلة للاستدلال بالحديث في غريب الحديث
 لأبي عبيد - في اللغة ١٧٥
 - الاستدلال بالحديث لإثبات قضايا النحو
 في معاجم غريب الحديث : ١٧٧
 غريب الحديث لأبي عبيد ١٧٨
 غريب الحديث لابن قتيبة ١٨١
 غريب الحديث للحري ١٨٢
 غريب الحديث للخطابي ١٨٣
 الفائق ١٨٤
 بغية الرائد ١٨٥
 منال الطالب ١٨٦
 - من الدراسات التي تتبع شواهد الحديث
 في كتب النحاة ١٨٨

- ظاهرة عدم إشارة سيويه إلى شواهد الحديث
وأسبابها ١٩١
- آراء العلماء الذين لفت نظرهم وقوع غَبْنٍ على
الاستدلال بالحديث والأثر ١٩٦
- القياس والتعليل وأثرهما في البناء العقلي لمدرسة
البصرة النحوية ١٩٩
- العلل والأقيسة عند الخليل وسيويه ٢٠٢
- نظرية العامل وترتيب كتاب سيويه ٢٠٦
- أهل الرأي ٢٠٧
- مدرسة الحجاز ومدرسة العراق ٢١٤
- الخصومة بين المتكلمين وأهل الرأي وبين
أصحاب الحديث ٢١٦
- ما أخذه المتكلمون على أصحاب الحديث ٢٢٠
- بين النقل والعقل ٢٢٢
- ابن قتيبة : دفاعه عن أهل الحديث ونقده
لخصومهم وماتعرض له من الطعن ٢٢٦
- ما أخذه أصحاب الحديث على المتكلمين
وأهل الرأي ٢٢٩
- أهم المؤثرات التي أدت إلى احتدام الخصومة
بين الطرفين ٢٣٢
- أثر الفلسفة في العصور المتأخرة ٢٣٦
- الشعر ليس طرفا في الخصومة ٢٣٨
- نتائج هذا الفصل ٢٣٩

* الفصل الثاني : دراسة آراء العلماء في الاستشهاد بالحديث

- في اللغة والنحو ، وسمات الحديث الصالح لذلك . ٢٤١

- ٢٤٥ - رأى ابن الضائع فى كتابه شرح الجمل
 - رأى أبى حيان : فى كتابه التذليل والتكميل
- ٢٤٦ وغيره
- ٢٥٢ - قضية الرواية بالمعنى
- ٢٦٢ - تدوين الحديث والاستشهاد اللغوى
- ٢٦٦ - قضية وقوع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث.
 - سمات الحديث الصالح للاستدلال به فى
- ٢٧٣ النحو واللغة
- ٢٧٤ - الشاطبى والسيوطى
- ٢٧٥ - عند الشيخ محمد الخضر حسين
- ٢٧٥ - قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة
- الحديث الصحيح وصلاحيته للاحتجاج به فى
- ٢٧٧ النحو واللغة ، كما تقترحه هذه الدراسة
- ٢٨٥ * الخاتمة ونتائج البحث
- ٢٨٩ * ثبت المراجع
- ٣٠١ * المحتويات